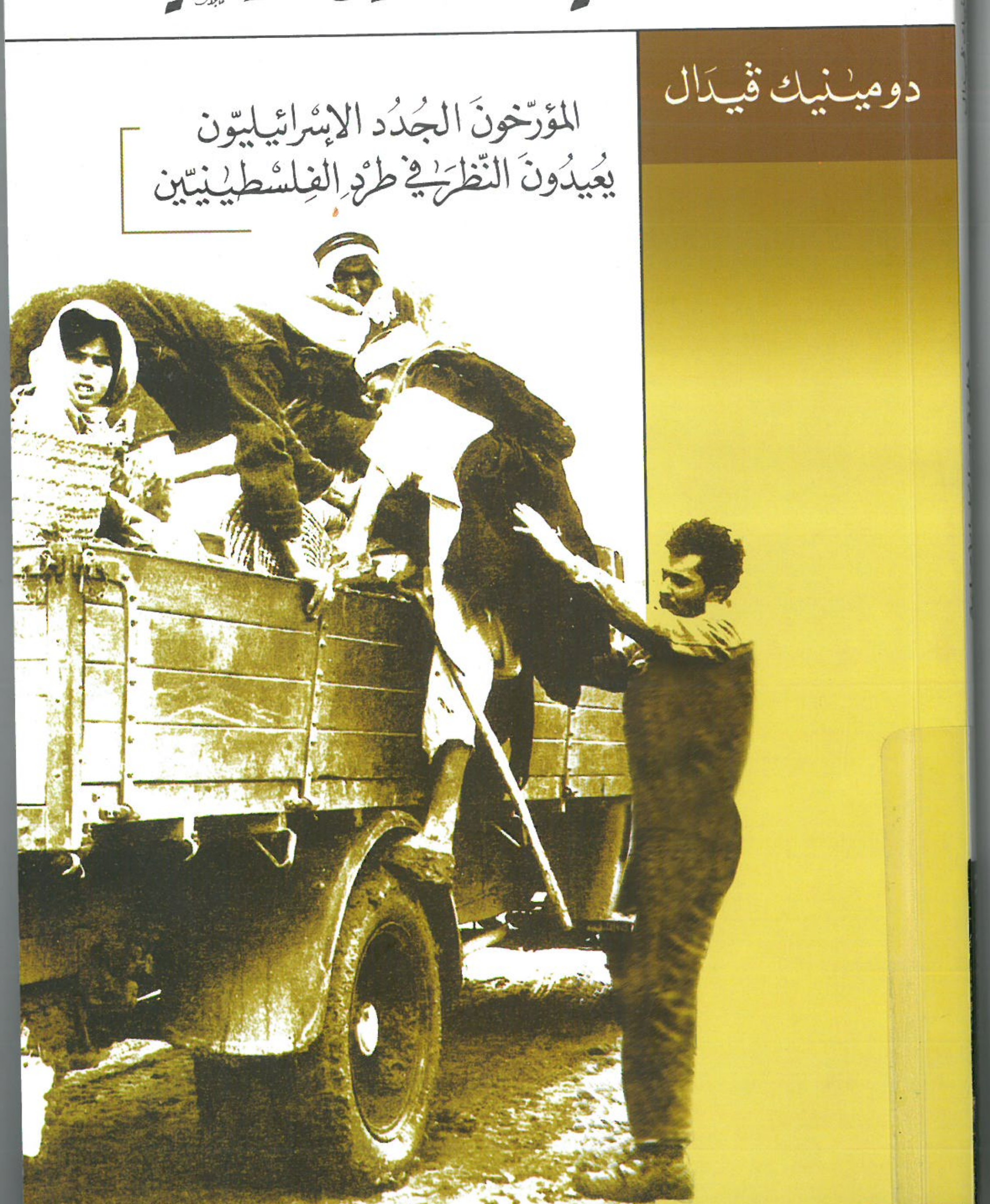
خطيئة إسرائيل الأصليّة

دومينيك ڤيدال

المؤرّخون الجدد الإسرائيليّون يُعيدُونَ النظر في طرد الفلسطينيّين



مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١
الرمز البريدي: ١١٠٧٢٢٣٠
بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩ . فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164
Postal Code: 11072230
Beirut, Lebanon
Tel. 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

خطيئة إسرائيل الأصلية

خطيئة إسرائيل الأصلية

المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين

دومينيك ڤيدال

ترجمة

جبور الدويهي

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Khaṭī'at Isrā'īl al-'aṣlīyah: Al-mu'arrikhūn al-judud al-isrā'īliyyūn yu'īdūn al-naẓar fī ṭard al-filasṭīniyyīn
Domīnīk Vīdāl
Tarjamat: Jabbūr al-Dwayhī

صدر أصلاً بالفرنسية

Le péché originel d'Israël: L'expulsion des Palestiniens revisitée par les «nouveaux historiens» israéliens
Dominique Vidal
(Paris: Les Éditions de l'Atelier / Les Éditions Ouvrières, 1998)

ISBN 9953-9001-8-3

الطبعة الأولى – بيروت
أيار/مايو ٢٠٠٢

المحتويات

الفصل الأول: من الإبادة إلى تقسيم فلسطين ١
«كي لا يتكرر ذلك» ٣
توافق أميركي ـ سوفياتي مستغرب ٧
الهوة السحيقة ١٠
شعبان ودولتان ١٢

الفصل الثاني: داود في مواجهة جوليات؟ ١٩
أرقام لا تضلِّل ٢١
أسلحة من الغرب، وأسلحة من الشرق ٢٧
تواطؤ قديم العهد ٣٠
١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧: تقسيم من نوع آخر ٣٣
عندما تخلى عبد الله عن فاروق ٤٠

الفصل الثالث: مرحلتان وخمس حركات ٤٩
هجرة الفلسطينيين الموسرين أولاً ٥٣
خطة «دالت»، منعطف الحرب والترحيل ٥٧
«الاستسلام أو الانتحار» ٦٠
مئة ألف في عشرة أيام ٦٤
من صحراء النقب إلى تلال الجليل ٦٩
«تنظيف» الحدود ٧٣

الفصل الرابع: دير ياسين، الاستثناء والقاعدة ٨١

الفصل الخامس: «تدمير، إعادة بناء، توطين» ٩٩
«طرد أكثر عدد ممكن من العرب» ١٠١

مشادّات في مجلس الوزراء ١٠٤
تشريع عملية الترحيل ١٠٨
الرواية «المأذونة» للهجرة ١١١
٣٠٠ ألف هكتار، ٧٣ ألف وحدة سكنية، ٨٧٠٠ مخزن ١١٥

الفصل السادس: لوزان، أو السلام المفقود ١٢١
«كلمة مستحيل ليست فرنسية» ١٢٥
إسرائيل تفضل الأردنيين ١٣٠
«إسرائيل هي العامل المعوق» ١٣٤

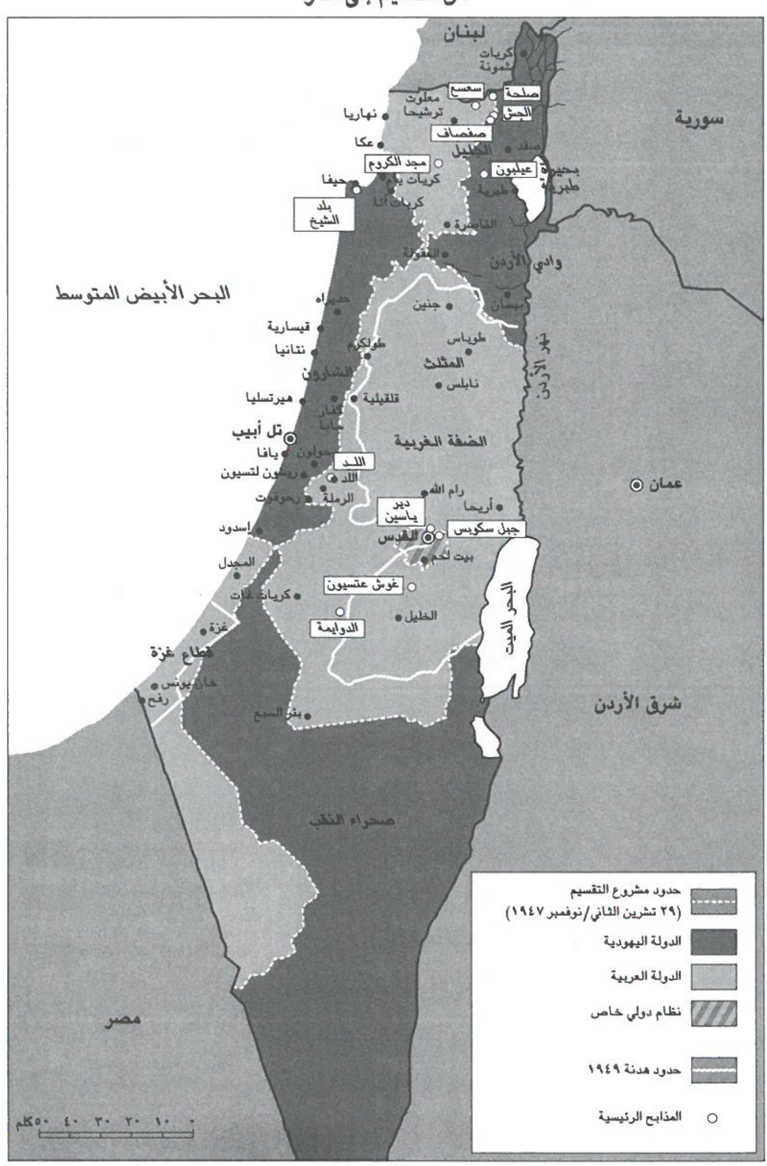
الفصل السابع: دافيد بن ـ غوريون أهو «المهجِّر الأكبر»؟ ١٤١
«أطردوهم!» ١٤٣
«ماذا يفعلون هنا؟» ١٤٧
«أمام العرب مهمة واحدة: الفرار» ١٥٢
«الترحيل، فكرة إنسانية وصهيونية مهمة» ١٥٦
«لا عائق يقف في وجهنا...» ١٥٩
«لا أرى في الأمر شيئاً غير خُلُقي» ١٦٢

الفصل الثامن: في غربال التاريخ الصهيوني التقليدي ١٧١
«مفعول الدومينو» ودوافعه الثلاثة ١٧٥
نزع الشرعية عن الصهيونية؟ ١٨٢
التواطؤ اليهودي ـ الأردني: فرضية تبسيطية ١٨٦
«رواية» رابينوفيتش: سلام مستحيل أم فرصة ضائعة؟ ١٩٤
«دعاية مألوفة معادية للسامية» (كذا) ٢٠٤

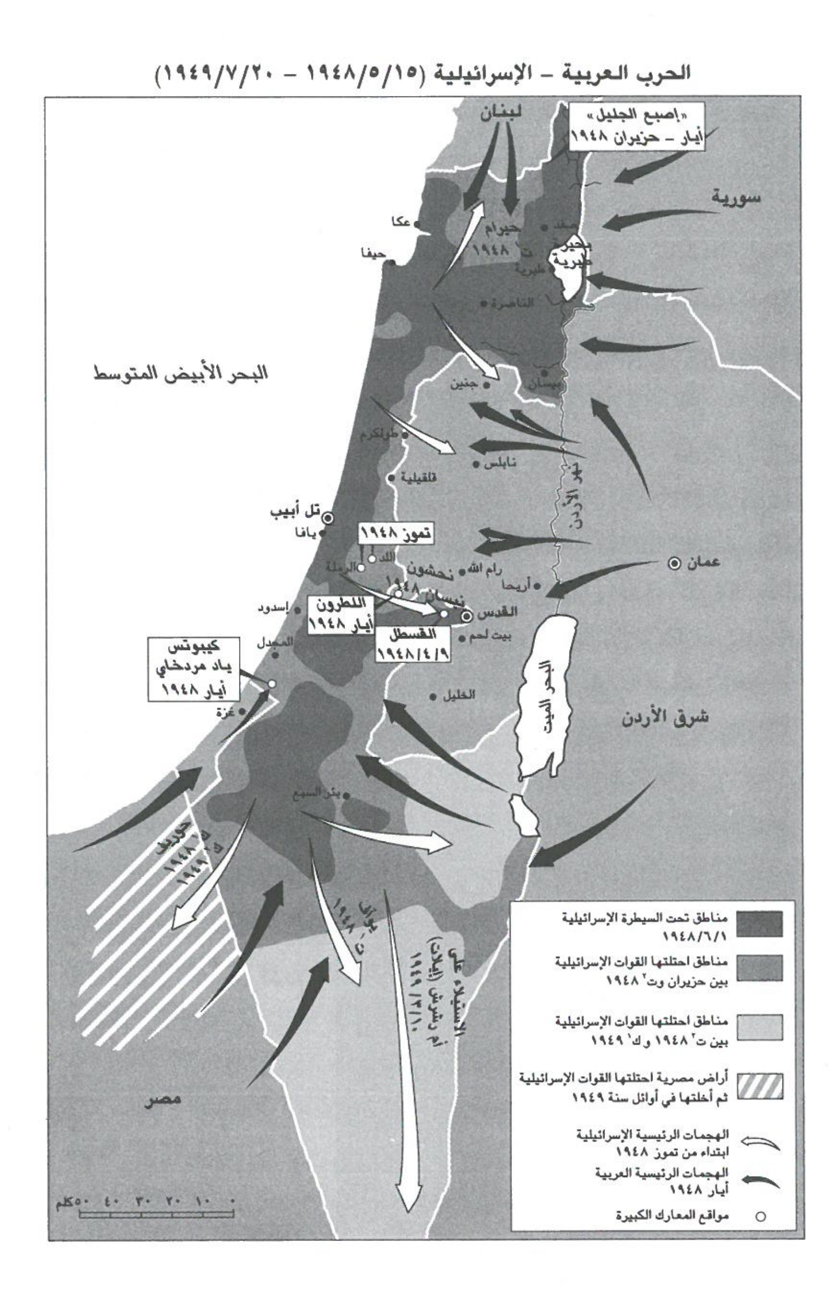
خاتمة ٢١١

فهرست ٢١٩

من تقسيم إلى آخر



الحرب العربية – الإسرائيلية (١٩٤٨/٥/١٥ – ١٩٤٩/٧/٢٠)



الفصل الأول

من الإبادة إلى تقسيم فلسطين

فلاشينغ ميدوز، في جوار نيويورك، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧: الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبنى بأغلبية الثلثين المفروضة مشروعاً لتقسيم فلسطين وفقاً للقرار رقم ١٨١. وقررت بموافقة ٣٣ دولة (بينها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) ومعارضة ١٣ وامتناع ١٠ (بينها بريطانيا) إنشاء دولتين، واحدة يهودية والأُخرى عربية، مع إخضاع القدس والأماكن المقدسة لـ «نظام دولي خاص».[1]

كانت لحظة تاريخية بالنسبة إلى الحركة الصهيونية. فبعد ١٩ قرناً على زوال أي بنية لدولة يهودية في الأراضي المقدسة، اعترفت المجموعة الدولية بحق اليهود في إعادة بناء دولة فيها، ولو في جوار دولة عربية. طبعاً، كان يهود الشتات المتدينون طوال قرون يوطنون النفس على عدم نسيان أورشليم، إلى درجة أنه بات من طقوسهم التواعد على اللقاء فيها «العام المقبل». لكن قلة منهم آمنت فعلاً على مدى هذه الأجيال كلها بإمكان إعادة إحياء سيادة يهودية فيها، إلى أن جاء تيودور هيرتسل؛ فبعد أن كان هذا المثقف اليهودي يقول بالفكرة الاندماجية، جاءت محاكمة الضابط دريفوس التي كان يتابع فصولها في باريس، كمراسل لصحيفته، لتبدّل توجهه، فوضع كتابه «دولة اليهود» ونجح، بعد عام، في آب/أغسطس ١٨٩٧، في عقد أول مؤتمر يهودي عالمي. وقد استوحى الصهيونيون اسمهم من تلة صهيون في القدس وراحوا يطالبون لـ «الشعب اليهودي» بـ «وطن معترف به رسمياً ومضمون قانونياً.»[2]

لكن هيرتسل أدرك أن هذا المشروع لن يكتب له النجاح، إلاّ إذا

حظي بدعم إحدى الدول العظمى. وعبثاً حاول مؤسس الحركة الصهيونية إقناع السلطان العثماني أو الإمبراطور غليوم أو وزيري القيصر الروسي، ويت وفون بليف، أو البابا بيوس العاشر. أخيراً، وفي سنة ١٩٠٤، يمّم مؤسس الصهيونية السياسية شطر لندن، بعد أن خاطب المؤتمر الرابع لحركته بالقول: «إنكلترا، إنكلترا القوية التي يغطي نفوذها العالم، ستتفهمنا وتفهم تطلعاتنا. إذا حظينا بدعم إنكلترا فسوف نضمن اندفاع الفكرة الصهيونية إلى الأمام وإلى الأعلى أكثر من أي وقت مضى.» لكن هيرتسل توفي سنة ١٩٠٨. وبعد تسعة أعوام سيحقق حلمه حاييم وايزمن. ذلك بأن حكومة صاحبة الجلالة الغارقة في خضم الحرب العالمية الأولى كانت بحاجة إلى دعم اليهود: في المدى القريب من أجل تأمين دخول الولايات المتحدة وروسيا المواجهة ضد ألمانيا، وفي المدى الأبعد من أجل الحصول على ورقة إضافية استعداداً لتفكيك الإمبراطورية العثمانية. وهكذا صدر وعد بلفور الشهير في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧: «إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يُفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية» ـ علماً بأن هذه الأخيرة كانت تشمل ٩٠٪ من سكان فلسطين.

ومن موقع القوة، بفعل الانتداب الذي عهد به إلى البريطانيين سنة ١٩٢٢، فقد وفوا بوعدهم فيما يتعلق بالنقطة الأولى. فبفضل الإدارة البريطانية تحولت الجماعة اليهودية في فلسطين المعروفة بالييشوف إلى دولة ضمن الدولة. والأرقام هنا خير دليل، فمنذ سنة ١٩٢٢ حتى نهاية سنة ١٩٤٦ ارتفع عدد اليهود من ٨٤ ألفاً إلى ٦٠٨ آلاف، أي من نسبة العُشر إلى نسبة الثلث من إجمالي عدد السكان. كما توسعت مساحة الأراضي المملوكة من اليهود بين سنتي ١٨٩٧

و١٩٤٧ من ٢٠ ألف هكتار إلى ١٨٠ ألف هكتار، أي ما نسبته ٧٪ من الأراضي، حيث باتت المستعمرات اليهودية، وقد ارتفع عددها من ٢٧ إلى ٣٠٠، تؤمن ٢٨٪ من الإنتاج الزراعي في فلسطين. أمّا الإنتاج الصناعي على يد الييشوف، فإنه بالتحديد تفجّر من معدل ١٠٠ في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢، إلى معدل ١٠٢٩ في الفترة ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨، ليزداد أكثر مع نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي تلك الفترة بلغ معدل الدخل اليهودي ضعف معدل الدخل العربي.[٣]

لم يكن هناك من حاجز أمام هذا التوسع سوى مقاومة عرب فلسطين. وراحت هذه المقاومة تعبّر عن نفسها بصورة أكثر اتساعاً وعنفاً، بمقدار تضخم الهجرة اليهودية مع تصاعد الخطر النازي. وبعد أولى المواجهات الجدية ما بين سنتي ١٩٢١ و١٩٢٩، نشبت اضطرابات في الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، سرعان ما اتخذت شكل الحرب الأهلية. وقام الجيش البريطاني بقمع الثورة بمساعدة القوات المسلحة اليهودية. لكن وزارة الخارجية البريطانية غيرت سياستها خوفاً من دفع العالم العربي، بعد أن صدمه في العمق مصير أشقائه في فلسطين، إلى الارتماء في أحضان المستشار الألماني هتلر. ومما ورد في «الكتاب الأبيض» الصادر سنة ١٩٣٩: حددت لندن عدد المهاجرين اليهود بـ ٧٥ ألف شخص على مدى خمسة أعوام، وحدّت من شراء الأراضي، ووعدت منح فلسطين الاستقلال خلال عشرة أعوام على ألاّ تتجاوز نسبة اليهود ثلث عدد السكان على الأكثر.

«كي لا يتكرر ذلك»...

عبثاً حاول الساسة البريطانيون عند انتهاء الحرب العالمية الثانية التزام هذه الخطة، فلقد كانت، بالمعنى الحرفي للكلمة، غير قابلة للتطبيق. ومما يذكره المؤرخ الإسرائيلي إيلي برنافي أنه «عند انتهاء

الحرب، كان من شأن منظر الرعب في معسكرات الموت، واكتشاف حجم الكارثة ـ ما يقارب الستة ملايين ضحية، أي ثلث الشعب اليهودي ـ ووجود مئات الآلاف من الناجين المصدومين الذين لا يجدون من يعنى بهم، أن تكرس الأطروحات الصهيونية في بساطتها البديهية: كي لا يتكرر ‹ذلك› يجب أن يكون لليهود أرض خاصة بهم. هكذا، ولأول مرة في تاريخ الحركة، كان التحاق الجماهير اليهودية بها كاملاً وتاماً، وكذلك تعاطف الرأي العام العالمي معها.»[٤] ويخلص المؤرخ الإسرائيلي إلى القول: «مهما تبدو الفكرة مزعجة، فإن هتلر كان بالتأكيد الرافعة الأقوى في إنشاء الدولة العبرية.»[٥]

دولة كانت مهمتها الأولى استقبال جميع أولئك الذين رغبوا، بعد نجاتهم من الجحيم، في بناء حياتهم من جديد، وفي طليعتهم مئات الآلاف من الرجال والنساء الذين حُشروا في مخيمات للنازحين، ولم يكن أمام معظمهم مكان يلجأ إليه سوى فلسطين. فقد كانوا عاجزين أو غير راغبين في العودة إلى بلادهم الأصلية حيث ظلت النزعة المعادية للسامية متأججة، وهو ما برهنت عليه مذبحة كيلس،[٦] التي وقعت في بولونيا مطلع تموز/يوليو ١٩٤٦. طبعاً، كان كثيرون منهم يحلمون بالوصول إلى العالم الجديد. ففي سنة ١٩٤٧، وإذا ما خيّروا بين التوجه إلى فلسطين أو إلى الولايات المتحدة، «كان ٥٠٪ من الناجين (من معسكرات الاعتقال) يفضلون أن يلتحقوا ببؤساء يهود الشتات في أميركا.»[٧] لكن سلطات الولايات المتحدة كانت تقتر في منح تأشيرات الدخول، فلم توافق بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤٨ إلاّ على دخول ما مجموعه ٥٧ ألف يهودي أوروبي.[٨] وأدى هذا المأزق المأساوي إلى تغذية الهجرة السرية التي تكثفت بإشراف قسم الموساد المكلّف تنظيم الهجرة، حتى إن التدابير التي اتخذها البريطانيون لوقف تدفق المهاجرين ارتدت عليهم،

فقد أثارت مأساة الباخرة إكسودس في صيف سنة ١٩٤٧ مشاعر الرأي العام العالمي الذي كان معبأً أكثر من أي وقت مضى في مواجهة الاضطهادات المعادية للسامية.

وإذ أدرك زعماء دولة إسرائيل العتيدة ما يوفره لهم الوضع من ظروف ملائمة، فقد أحسنوا استغلالها بأفضل صورة؛ فنظموا مقاومة راحت تتصاعد في وجه «المحتل» البريطاني من دون أن تتردد في اللجوء إلى الإرهاب. وكانت مجموعة شتيرن، الأكثر تطرفاً، ضاعفت الضربات ابتداء من سنة ١٩٤٠. وفي سنة ١٩٤٤ التحقت بها منظمة الإرغون المنبثقة هي أيضاً من التيار التنقيحي والمصنَّفة على يمين الحركة الصهيونية. لكن سرعان ما انخرط الجيش اليهودي السري، المعروف بالهاغاناه، بدوره في العنف المسلح. وفي ٢٢ تموز/يوليو ١٩٤٦ أدى تفجير فندق الملك داود، مركز إدارة الانتداب، إلى سقوط نحو مئة قتيل. ولم يتحمل الرأي العام البريطاني الحادثة، فإذا المتظاهرون في لندن يهتفون: «أعيدوا شبابنا إلى الوطن!»، وهم يعرفون أن نحو ١٥٠ عسكرياً إنكليزياً سقطوا في الأراضي المقدسة على مدى عامين، إضافة إلى إصابة ٣٥٠ منهم إصابات بالغة. أمّا حكومة جلالة الملك فارتأت أن المملكة المتحدة، التي أنهكتها الحرب العالمية الثانية، لم تعد قادرة على إبقاء ١٠٠ ألف رجل ـ أي عُشر قواتها المنتشرة في الخارج ـ في فلسطين، ولا على صرف تكاليف الانتداب السنوية والبالغة ٤٠ مليون جنيه. فلم يبقَ عليها إلاّ إيجاد الحل الأفضل للحفاظ على المصالح البريطانية في الشرق الأوسط.

وبرهن مخططو الوكالة اليهودية، في مقابل تصلبهم مع البريطانيين، على مرونة تكتيكية كبيرة من أجل التأثير في الرأي العام ـ والمسؤولين ـ في الدول الغربية الأُخرى. ففي أيار/مايو ١٩٤٢، وخلال مؤتمر بلتمور (باسم الفندق الذي عقد فيه في نيويورك)، كان

دافيد بن ـ غوريون قد أمن التفاف القسم الأكبر من أنصاره حول شعار «الكومنولث اليهودي» في فلسطين. لكنه بدأ يحسب شيئاً فشيئاً أن المطالبة بكامل الأراضي الفلسطينية لليهود تعني إنكار أي حق للعرب فيها، وبالتالي خسارة تعاطف أغلبية الدول الغربية التي لها جميعها، وبنسب مختلفة، مصالح تدافع عنها في دول المنطقة، وهذا ما أولته الوكالة اليهودية الاعتبار الأكبر. فبعد أن كانت رفضت الوكالة مشروعاً للحكم الذاتي عُرف بمشروع موريسون ـ غرادي،[٩] كان بمثابة مقدمة إمّا للتقسيم وإمّا لنشوء دولة فدرالية، كشفت أوراقها، في ٤ آب/أغسطس ١٩٤٦، من خلال إعلانها «الاستعداد لمناقشة اقتراح يرمي إلى إقامة دولة يهودية قابلة للحياة على جزء خاص بها من أرض فلسطين.»[١٠]

حققت الوكالة بذلك ضربة مزدوجة، فالهجوم على فندق الملك داود قضى على الممانعة البريطانية، كما انتصر تبدل الموقف الدبلوماسي الصهيوني المفاجئ، في ٤ آب/أغسطس، على التردد الأميركي. ومذ ذاك الوقت، بدأت الأحداث تتسارع. ففي ١٨ شباط/فبراير ١٩٤٧، وبعد فشل مؤتمر الفرصة الأخيرة العربي ـ اليهودي بشأن مشروع لإنشاء كانتونات في فلسطين، قررت الحكومة العمالية البريطانية «رفع القضية برمتها إلى الأمم المتحدة.» فعمدت هذه الأخيرة إلى تأليف لجنة خاصة، الأونسكوب، في نيسان/أبريل، من أجل تدارس الحلول الممكنة. وفي هذه الأثناء، حدث تحول حاسم عندما طالب المندوب السوفياتي أندريه غروميكو، في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٧، ومن على منبر الأمم المتحدة، بـ «إنشاء دولة يهودية ـ عربية موحدة»، وفي حال تعذر ذلك «تقسيم البلد إلى دولتين».[١١] وجاءت الأحداث الدائرة على الأرض لترغم أنصار الحل الأول على الانكفاء لتأييد الحل الثاني.

توافق أميركي ـ سوفياتي مستغرب

سرعان ما برز ضمن هذا التوجه توافق بين واشنطن وموسكو تدين له إسرائيل كثيراً بوجودها. وبالعودة إلى الوراء، يبدو هذا الاتفاق صعب التصديق، وخصوصاً أنه تم في سنة ١٩٤٧، تلك «السنة الرهيبة»، كما وصفها الجنرال ديغول. فمع بروز نظرية ترومان، طرحت الولايات المتحدة نفسها قائدة لـ «العالم الحر» في وجه «التوسع السوفياتي». وبعد أشهر، أكد الجانب السوفياتي، عبر تقرير جدانوف، رؤية ترومان مرسخاً نظرية «المعسكرين»، الإمبريالي والمناهض للإمبريالية. وكما تلاحظ ليلي ماركو، «أكمل جدانوف ما قال به ترومان وبلوره.»[١٢] في الواقع سيرتمي العالم في الحرب الباردة وسيقوم حلفاء الأمس المنتصرون على الهتلرية بتنازع النفوذ في العالم أجمع. ففي أجواء مشروع مارشال، وإقصاء الوزراء الشيوعيين عن حكومات أوروبا الغربية، وإنشاء الكومنفورم، والدعم الأميركي لبريطانيا في مواجهة الحرب الأهلية في اليونان، ووصول الحزب الشيوعي إلى السلطة في براغ، وموجة المكارثية العاتية في الولايات المتحدة، وسط هذا التصعيد، وبينما احتدمت المعركة بين الخصمين لتدوم ما يزيد على أربعين عاماً وتنتهي بضربة قاضية مدوية، كان من الغريب أن يتفاهما بشأن قضية شائكة مثل قضية فلسطين.

وفي الواقع، لئن كان المخططون الأميركيون والسوفيات قد توصلوا إلى الاقتناع نفسه، فإنه جاء انطلاقاً من معطيات مختلفة تماماً. فبالنسبة إلى الرئيس ترومان، كما بالنسبة إلى سلفه فرانكلين روزفلت، كان المطلوب التوفيق بين ضرورات ذات طبيعة بالغة التنافر. الضرورة الأولى تتعلق بالموقف من الحليف البريطاني، إذ يمكن لواشنطن أن تعطيه انطباعاً بـ «التخلي» عنه. أمّا الثانية، والتي تشدد عليها بطبيعة الحال وزارة الخارجية، فهي الخطر المزدوج

الممكن أن ينتج من خلاف مع الدول العربية الناشئة: خطر على إمداد أميركا بالنفط، وخطر على طموحها إلى الحلول محل بريطانيا في المنطقة. تبقى الضرورة الثالثة والأكثر تجلياً على الأرجح، وهي تأخذ في الاعتبار الوزن الانتخابي للمنظمات اليهودية الأميركية والحاجة إليها لإعادة انتخاب هاري ترومان في الانتخابات الرئاسية التي كان مقرراً إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨.

أمّا المسار الذي سلكه جوزف ستالين فكان مختلفاً تماماً؛ إذ يبدو أن دعم الاتحاد السوفياتي لقيام دولة يهودية غير متجانس مع حالة العداء التقليدي للصهيونية في أوساط الماركسيين، وتحديداً بين الشيوعيين السوفيات. لكن ذلك يتغاضى عن أن السياسة الستالينية كانت تقدم على الدوام مصالح الاتحاد السوفياتي على الاعتبارات الأيديولوجية. والحال أن موسكو كانت تعطي الأولوية في الشرق الأدنى للنضال ضد الإمبريالية المسيطرة في المنطقة، إمبريالية لندن، ونقطة ضعفها بما لا يقبل الجدل كانت في فلسطين. ولأنه لم يكن هناك في تلك الحقبة حركة وطنية عربية قوية يمكن أن تتحالف مع الاتحاد السوفياتي، رأى هذا الأخير أن يستخدم الحركة الصهيونية كرافعة لزعزعة «النير» البريطاني عن الأراضي المقدسة، ومن ثم عن المشرق بأكمله. وبمساعدة الحكومة التشيكوسلوفاكية الجديدة، ذهب السوفيات في هذا المنطق إلى أقصى حدوده، فلم يترددوا، كما سنرى، في تقديم الأسلحة إلى الجنود اليهود، وحتى «المتطوعين»، والتي من دونها ما كان لإسرائيل على الأرجح أن تنتصر، إن لم يكن على الميليشيات الفلسطينية، فعلى جيوش الدول العربية في أية حال. وعلى كل، فإن هذا الالتزام الذي لا لبس فيه لم يوقف قط التصاعد المتزامن لعملية قمع لاسامية مكثفة وعنيفة في آن واحد، إذ يبدو أن الكرملين كان يخشى أن يحيي دعمه للدولة اليهودية الفتية «الشعور القومي» في أوساط اليهود السوفيات، وأن يحملهم على تنظيم

صفوفهم على هذا الأساس، فرأى أن عليه توجيه ضربته قبل تزعزع البنيان الهرمي للسلطة والمجتمع السوفياتيين.

وإذ اختير أعضاء لجنة الأونسكوب الأحد عشر بفضل هذا التقاطع السوفياتي ـ الأميركي، فقد اكتشفوا، عند وصولهم إلى فلسطين في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٤٧، بلداً في حالة حرب كامنة، على الرغم من الدعوات إلى وقف إطلاق النار. ولم تكن حالة الطوارئ التي فرضها المندوب السامي البريطاني لتحد نشاط الميليشيات **الأصولية**. فعلى الرغم من نجاح اللجنة في وقف إعدام ثلاثة من عناصر الإرغون، فقد أسرت هذه المنظمة في ١٢ تموز/يوليو معاونَين بريطانيين، وأعدمتهما بعد وقت قليل من رحيل الأحد عشر وسيطاً. وبلغ العنف ذروته عندما أُصيب الرجال الذين كانوا يحاولون إنزال جثتيهما المعلقتين على شجرة في إحدى الغابات بجروح بالغة: كان الإرهابيون قد فخخوا الجثتين!

كما وقعت أحداث أُخرى مهمة. فبعد شهر على وصول لجنة الأحد عشر إلى فلسطين، يمّمت شواطئ حيفا الباخرة إكسودس ١٩٤٧، وكانت تحمل سابقاً اسم الرئيس وارفيلد، وهي سفينة قديمة استأجرتها الهاغاناه تزن ٤٠٠٠ طن، وعلى متنها ٤٥٠٠ مهاجر يهودي معظمهم من الناجين من الاضطهاد النازي. وكان البريطانيون دأبوا منذ آب/أغسطس ١٩٤٦ على نفي المهاجرين اليهود غير الشرعيين إلى قبرص، وبلغ عدد المنفيين ١١,٠٠٠ خلال آذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو فقط من سنة ١٩٤٧. لكن هذه المرة، وبعد تنبه السلطات إلى نيات الصهيونيين، اعتمدت خطة جديدة قضت بطردهم. واقتُحمت السفينة التي استسلمت مع الفجر، بعد سقوط أربعة قتلى والكثير من الجرحى. ونقلت الإذاعات الخبر إلى العالم أجمع. وفي حيفا، نقل الركاب بعد ظهر ذلك اليوم بشيء من الفظاظة إلى مراكب بريطانية تحت أنظار جمع غفير بينهم رئيس لجنة الأونسكوب، إميل

ساندستروم.

زادت هذه المشاهد، ثم مشاهد الأسطول الصغير لدى عودته إلى «بور دو بوك» الفرنسي في ٢٩ تموز/يوليو، وأكثر أيضاً لدى إنزال الركاب بالقوة العسكرية في هامبورغ في ٨ أيلول/سبتمبر، في تأجيج دعاية الوكالة اليهودية ضد البريطانيين. وهذا ما يوضحه كريستوفر سايكس بقوله: «إن قضية الباخرة إكسودس ١٩٤٧ واحدة من النجاحات المهمة التي حققتها الصهيونية قبل قيام دولة إسرائيل. إذ إنها أصبحت الموضوع لحكاية أسطورية ولكتاب ولفيلم سينمائي حققت كلها نجاحات باهرة، وفيها الكثير من أوجه الشبه مع أحداث حصار طروادة في إلياذة هوميروس.»[١٣]

الهوة السحيقة

لم تكن الأجواء التي عملت فيها لجنة التحقيق تمتاز بالصفاء في بلد يعيش حالة حرب ووسط رأي عام عالمي متأثر بمأساة الناجين من معسكرات الموت. زد على ذلك أن الهيئة العربية العليا رفضت كل تعاون بحجة أن مهمة لجنة الأونسكوب لا تشمل مسألة الاستقلال. فقد اعترضت بقولها: «إن الحقوق الطبيعية لعرب فلسطين هي حقوق بديهية ولا يجوز أن تبقى موضوع تحقيق.»[١٤] أمّا زعماء الوكالة اليهودية، فقد استمروا من جهتهم في الدفاع ببراعة عن قضيتهم، موظفين التاريخ والتوراة وعذابات اليهود والمذبحة، وإنجازات اليشوف الاقتصادية وانعكاساتها المفيدة على السكان العرب. فراح رئيسها دافيد بن ـ غوريون يطالب برفع الانتداب «بريطانياً كان أم من الأمم المتحدة»، على أمل إقامة دولة يهودية على كامل الأرض الفلسطينية بعد مرحلة انتقالية تؤمن استقدام مليون يهودي إليها. وحين سأله أعضاء لجنة الأونسكوب أن يحدد رأيه،

أجاب بكل دقة: «نحن مستعدون للنظر في مسألة إقامة دولة يهودية على جزء مهم من أرض فلسطين مجدداً مع تأكيدي [في الوقت نفسه] حقنا في كامل التراب الفلسطيني.»[١٥]

وتلك هي السياسة المثمرة التي انتهجتها اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، أي المطالبة بأقصى ما يمكن مع التظاهر بالاستعداد للتفاوض في شأن تسوية.[١٦] وفي المقابل، فإن المقاطعة التي اعتمدتها الهيئة العربية العليا زادت في عدم التفهم، سياسياً أو ثقافياً، لدى الجانب الغربي؛ إذ كان الغربيون العالمون، طبعاً، في تلك الحقبة بمصير اليهود المأساوي، يجهلون كل شيء، أو تقريباً كل شيء، عن تطلعات عرب فلسطين، وبصورة أعم عما لم يكن في حينها قد سُمي العالم الثالث. ولم يتم التوصل إلى ردم هذه الهوة، لا عبر اللقاءات السرية بممثلي اليسار الفلسطيني،[١٧] ولا عبر المذكرة التي أصدرتها الحركة الشيوعية الفلسطينية، عصبة التحرر الوطني، ولا في النهاية عبر اللقاء الذي تم في بيروت، في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٤٧، بين لجنة الأونسكوب والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. فقد طالبت هذه الدول، من ناحيتها أيضاً، برفع الانتداب بعد مرحلة انتقالية، وبإقامة دولة عربية مستقلة توقّع معاهدة تحالف مع لندن، على أن يقصى فوراً اليهود الذين دخلوا البلد بطريقة غير شرعية أو الذين لم يطلبوا الجنسية، ويبلغ عددهم الإجمالي ٤٠٠,٠٠٠ شخص، أي ما يعادل ثلثي المهاجرين، أمّا الآخرون، فتتعهد الحكومة العتيدة، أي الهيئة العربية العليا، الاهتمام بهم.[١٨] فكانت ردة فعل من المندوب التشيكوسلوفاكي: «لقد سمعت مطالبكم، ويبدو لي أن نظرتكم إلى التسوية هي على الشكل التالي: نريد أن تستجاب مطالبنا كافة، ثم نتفاوض فيما يبقي.»[١٩] وعلى الأرجح إن تقويمه هذا كان دقيقاً، لكنه أهمل العامل النفسي ـ السياسي: فالمواجهة في الأراضي المقدسة هي، من وجهة النظر العربية، عبارة عن صراع، لا بين

شرعيتين، وإنما بين سكان أصليين ومستوطنين أجانب.

ومن أجل استكمال جولة الأفق، توزع أعضاء اللجنة الأحد عشر على لجنتين فرعيتين، كي تهتم الأولى بمخيمات «النازحين» في ألمانيا والنمسا، ولتنكب الأخرى على مسألة المصالح الدينية والأماكن المقدسة وعلى وضع القدس مستقبلاً. وفي أواخر آب/أغسطس ١٩٤٧، وخلال الاجتماع الثاني والخمسين والأخير الذي عقد في جنيف، وقّع كل من أعضاء الأونسكوب التقرير النهائي الذي سيرفع في نهاية الشهر إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

شعبان ودولتان

أوصت اللجنة بالإجماع بنحو عشرة مبادئ تطبق مستقبلاً. أولها وضع حد للانتداب واستقلال فلسطين بعد «مرحلة انتقالية قصيرة قدر الإمكان»،[٢٠] مع إنشاء سلطة إدارية مسؤولة أمام الأمم المتحدة. كما أوصى الأعضاء الأحد عشر بإخضاع الأماكن المقدسة لوضع خاص، وباحترام المبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الأقليات، ومراعاة معايير منظمة الأمم المتحدة فيما سيوضع من نصوص دستورية. واعتُبرت الوحدة الاقتصادية في فلسطين كـ «حتمية مطلقة». وأخيراً طالبت اللجنة باتفاق دولي، ينجز على جناح السرعة بغية وضع حد لمأساة اليهود الأوروبيين المنكوبين «فيخفف» بذلك العبء الفلسطيني. وعلى هذا الأساس المشترك كان هناك احتمالان استرعيا اهتمام الأمم المتحدة. فقد اقترحت إيران والهند ويوغسلافيا معالم دولة فدرالية مستقلة تضم دولة عربية ودولة يهودية. ومن جهة أُخرى، أيد كل من كندا وغواتيمالا وهولندا وبيرو والسويد وتشيكوسلوفاكيا وأوروغواي مشروع تقسيم مع إقامة وحدة اقتصادية. وشدد واضعو الاقتراح الثاني على أن «الحقوق التي يطالب بها كل من العرب

واليهود هي حقوق مشروعة غير أنها متناقضة.» ومن هنا، في رأيهم، الخيار الذي يحتم إنشاء دولة يهودية، وأُخرى عربية، ونظام وصاية دولي على مدينة القدس، حيث يكون التوزيع على الشكل التالي:

	يهود	عرب	المجموع
دولة يهودية	٤٩٨,٠٠٠	٤٠٧,٠٠٠	٩٠٥,٠٠٠
دولة عربية	١٠,٠٠٠	٧٢٥,٠٠٠	٧٣٥,٠٠٠
القدس	١٠٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠	٢٠٥,٠٠٠

وحُددت فترة انتقالية لمدة سنتين لتساعد في تذليل الكثير من العوائق في وجه تنفيذ هذه الترسيمة البالغة الهشاشة، كون كلتا الدولتين العتيدتين ستتشكل من ثلاثة أقسام لا تكاد ترتبط فيما بينها.

«غير معقول، محال، إجحاف»، تلك هي الكلمات التي استخدمتها الهيئة العربية العليا في وصف المشروعين. وصرح أحد ممثليها قائلاً: «إن عرب فلسطين قد صمموا بحزم على التصدي بكل الوسائل المتوفرة لأي مشروع يهدف إلى تفتيت أو فرز أو تقسيم بلدهم أو إلى منح إحدى الأقليات حقوقاً وأوضاعاً خاصة ومتميزة.»[٢١] ومجدداً واجه الصهيونيون هذا الموقف الصريح المتشدد بمفهومهم للتسوية استناداً إلى معرفة المجتمع الدولي جيداً. فبينما كانت منظمتا الإرغون وليحي تعارضان بشراسة أي «اجتزاء» في طرح «أرض إسرائيل»، الذي يلزم اليهود الاستمرار في القتال من أجل الفوز بكامل فلسطين، كانت الوكالة اليهودية ترفض مشروع الفدرالية الذي «سيخضع فيه اليهود لوضع الأقلية بصورة دائمة.»[٢٢] إلاّ إنها في المقابل، وعلى الرغم من استيائها من اجتزاء الجليل الغربي والقدس من الدولة اليهودية المرتقبة، وافقت على اعتماد قرارات الأكثرية أساساً للتفاوض.

وفي منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٤٧، في نيويورك، عُقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية الثانية. فألّفت لجنة مختصة جديدة للبحث في الخلاصات التي تقدمت بها لجنة الأونسكوب. واستغرقت أعمالها ما يزيد على شهرين. وكان موعد الحسم في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر، إذ أكدت لندن عزمها على الخروج نهائياً من المستنقع الفلسطيني، فأعلنت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر أن انسحاب آخر بريطاني من الأراضي المقدسة سيتم في ١ آب/أغسطس ١٩٤٨. وعلى التوالي، أعلن الأميركيون والسوفيات رسمياً تأييدهما لمشروع التقسيم المقترح من أغلبية لجنة الأونسكوب، بعد أن أجري عليه آخر التعديلات: ألحقت يافا وبئر السبع بالدولة العربية وهو ما قلص الأقلية العربية في الدولة اليهودية العتيدة من ٤٠٧,٠٠٠ إلى ٣٢٥,٠٠٠ نسمة؛ اختصرت المرحلة الانتقالية إلى شهرين فقط (بدلاً من عامين) تبدأ مع موعد انتهاء «الانتداب» المحدد في ١ آب/أغسطس ١٩٤٨؛ ألّفت لجنة خماسية لتولي الإدارة في فلسطين طوال فترة إنجاز انسحاب البريطانيين.

وعلى الرغم من معارضة بريطانيا والدول العربية، فقد مر المشروع السوفياتي - الأميركي في اللجنة المختصة التي صوتت عليه في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، فأيده ٢٥ عضواً وعارضه ١٣، بينما امتنع ١٧ من التصويت وتغيب اثنان؛ كان ينقص إذاً صوت واحد لتأمين أغلبية الثلثين المفروضة عند التصويت في الجمعية العامة. فما كان من هاري ترومان الساعي لإعادة انتخابه إلاّ أن ألقى بكل ثقله في المعركة من دون أن يوفر أية وسيلة ممكنة. وهكذا، وبتحريض من الإدارة الديمقراطية، أنذرت شركة الكاوتشوك «فايرستون» ليبيريا بأنها ستعيد النظر في مشاريعها التوسعية في البلد إذا لم تغير فريتاون موقفها وتصوت لمصلحة مشروع التقسيم. وحتى فرنسا التي كانت امتنعت من التصويت خوفاً من ردات فعل في شمال إفريقيا، هُدِّدت

بقطع المعونات عنها. كما أهدي بعض رؤساء الوفود «ظروفاً»، هذا إذا لم تقدم الهدايا إلى زوجاتهم.[٢٣]

وحاولت الدول العربية، العاجزة عن القيام بضغط مضاد موازن، أن تناور للمماطلة، فأعلن اللبناني كميل شمعون باسم جامعة الدول العربية، الموافقة على إقامة دولة فدرالية تجمع بين كانتونات يهودية وعربية، لكن بعد فوات الأوان. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقسيم فلسطين بأغلبية ٣٣ صوتاً ضد ١٣ وامتناع ١٠ من التصويت، منشئة بذلك دولة يهودية مساحتها ١٤,١٠٠ كيلومتر مربع، تمتد على الجليل الشرقي والشريط الساحلي الممتد من عكا إلى إسدود، إضافة إلى النقب، وتضم ٥٥٨,٠٠٠ يهودي إلى جانب ٤٠٥,٠٠٠ عربي، ودولة عربية مساحتها ١١,٥٠٠ كيلومتر مربع تشمل الجليل الغربي والسامرة والقطاع الساحلي في منطقة غزة، وفيها ١٠,٠٠٠ يهودي و٨٠٤,٠٠٠ عربي، وحددت منطقة دولية تضم القدس وبيت لحم والأماكن المقدسة، وفيها ١٠٠,٠٠٠ يهودي و١٠٥,٠٠٠ عربي. وكلفت بوليفيا والدانمارك وبنما والفيليبين وتشيكوسلوفاكيا مهمة الإشراف، مع السلطات الانتدابية السابقة، على العملية الانتقالية على الأرض.

وبينما كان اليهود يرقصون فرحاً في شوارع تل أبيب، كان العرب يبكون ويتوعدون. وغداة ذلك صدرت صحيفة «فلسطين» بعنوان «فلسطين العربية تباع بأرخص الأثمان في سوق السماسرة الدولية.» وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر نفسه، كانت فاتحة الحرب سقوط سبعة من الييشوف. وبذلك نشبت الحرب التي ستجتاح البلد، فلسطينية - يهودية في بادئ الأمر، ثم عربية - إسرائيلية.

الحواشي

(١) بشأن نص مشروع التقسيم، أنظر:

Alain Gresh et Dominique Vidal, *Palestine 1947, un partage avorté* (Bruxelles: Complexe, 1987).

واستعين في هذا الفصل بالكثير من نصوصه.

(٢) أنظر:

Walter Laqueur, *Histoire du sionisme* (Paris: Calmann-Lévy, 1973), p. 126.

(٣) معظم الأرقام المذكورة هنا مصدره:

«La mise en valeur de la Palestine,» *Notes et études documentaires* (Paris: La Documentation Française, 1948).

(٤) Élie Barnavi, *Une histoire moderne d'Israël* (Paris: Flammarion, 1988), pp. 26-27.

(٥) منذ سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٣١، وصل ١١٦,٧٩٦ يهودياً إلى فلسطين، أي بمعدل ٨٣٤٣ يهودياً كل عام. وبلغ عددهم منذ سنة ١٩٣٢ حتى سنة ١٩٣٩ ما مجموعه ٢٤٧,٧٢٣ يهودياً، أي ٣٠,٩٦٥ يهودياً كل عام. يضاف إليهم ١٣,٩٢٢ مهاجراً حتى ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، و٦٩٠,٠٠٠ حتى نهاية سنة ١٩٥١.

(٦) أنظر:

Marc Hillel, *Le Massacre des survivants* (Paris: Plon, 1985).

(٧) Laqueur, op. cit., p. 613.

(٨) David Lazar, *L'opinion française et la naissance de l'État d'Israël, 1945-1949* (Paris: Calmann-Lévy, 1972), p. 76.

(٩) اقترحته واشنطن ولندن معاً، لكن بإيعاز من هذه الأخيرة، وينص على تبادل ١٠٠,٠٠٠ تصريح هجرة لليهود في مقابل قيام دولة فلسطينية موحدة تحت وصاية الأمم المتحدة.

(١٠) Michael J. Cohen, *Palestine and Great Powers, 1945-1948* (Princeton: Princeton University Press, 1982), p. 145.

(١١) *Origines et évolution du problème palestinien, douxième partie: 1947-1977* (New York: Nation unies, 1979), p. 7.

(١٢) Lily Marcou, *Le mouvement communiste international depuis 1945* (Paris: Presses Universitaires de France, 1980), p. 10.

(١٣) Christopher Sykes, *Cross Roads to Israel* (London: Collins, 1965), p. 384.

(١٤) *Origines...*, op. cit., p. 9.

(١٥) United Nations Special Committee on Palestine, *Report to the General Assembly, vol. III, Annex A: Oral Evidence Presented at Public Meetings* (New York, 1947), p. 62.

(١٦) Cohen, op. cit., pp. 263-264.

(١٧) بشأن هذه الاجتماعات، أنظر: خليل بديري، «ستون عاماً في الحركة الوطنية الفلسطينية» (القدس: صلاح الدين، ١٩٨١)، ص ١٣٣.

(١٨) Aharon Cohen, *Israel and the Arab World* (London: W. H. Allen, 1970), p. 376.

(١٩) *Report to the General Assembly...*, op. cit., p. 245.

(٢٠) المقتطفات المذكورة من اقتراحات الأونسكوب مأخوذة كلها من:

«Rapport de la Commission spéciale pour la Palestine à l'Assemblée générale des Nations unies (31 août 1947) deuxième partie,» *Notes et études documentaires* (Paris: La Documentation Française), no. 805, 17 janvier 1948.

(٢١) *Yearbook of the United Nations 1947-1948* (New York), p. 233.

(٢٢) *Origines...*, op. cit., p. 23.

(٢٣) Michael J. Cohen, op. cit., p. 298; Richard P. Stevens, *American Zionism and U.S. Foreign Policy (1942-1947)* (New York: Pageant Press, 1962), p. 178.

الفصل الثاني

داود في مواجهة جولييات ؟

«٧٠٠ ألف يهودي يتصدون لـ ٢٧ مليون عربي، أي الواحد ضد أربعين.»[١] هكذا وصف، في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨، رئيس الحكومة الإسرائيلية، دافيد بن ـ غوريون، لوزرائه الحرب الدائرة، والتي كانت توقفت مؤخراً لمدة شهر بناء على اتفاق هدنة. وبعد خمسة أشهر كتب الرئيس الإسرائيلي حاييم وايزمن إلى نظيره الأميركي هاري ترومان: «لقد باءت بالفشل جهود أعدائنا للقضاء علينا بالقوة الوحشية، مع أنهم كانوا يفوقوننا عدداً بعشرين ضعفاً.»[٢] إنه مشهد داود في مواجهة جولييات: هذه الصورة الحاسمة في وعي الإسرائيليين، والتي تقدم طائفة يهودية ضعيفة في فلسطين، شبه مسلحة، مهددة بالإبادة على يد عالم عربي موحد وكامل التسلح، ستلازم الرأي العام الغربي في نظرته إلى حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، كما إلى الحروب التالية.

لكن بالعكس، فإن بدت هذه النظرة مطابقة لموازين القوى من الناحية الديموغرافية البحتة، فإنها بعيدة كل البعد عن الواقعين العسكري والسياسي ـ الدبلوماسي في تلك الحقبة. فبحسب بِني موريس «إن الخريطة التي تصور دولة إسرائيل الصغرى في محيط عربي هائل وحتى المقارنات بين أعداد السكان لا تعكس بدقة، وإلى يومنا هذا، ميزان القوى العسكري الحقيقي في المنطقة.»[٣] ويؤكد «المؤرخون الجدد»، بواسطة الأدلة، تفوق القوات المسلحة الإسرائيلية وأفضلية عناصر القوة الاستراتيجية للدولة اليهودية، ومنها: الانقسامات العربية، والاتفاق الذي عقد بين الوكالة اليهودية وملك الأردن عبد الله

(الذي تعهد، في مقابل منحه الضفة الغربية، عدم مهاجمة الأراضي التي منحتها الأمم المتحدة لإسرائيل)، وتأييد بريطانيا لهذه «الصفقة» إضافة إلى دعمها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً، وتعاطف الرأي العام العالمي مع الدولة اليهودية، إلخ. ومن هنا ـ إضافة إلى البعد العسكري الصرف ـ الطابع الصاعق غالباً للهجومات اليهودية في ربيع سنة ١٩٤٨ على القوات الفلسطينية، كما في الصيف والخريف أيضاً على الجيوش العربية التي دخلت الأراضي الفلسطينية.

إن زعم تفوق العدو أسطورة من «الأساطير» السبع التي حرص سيمحا فلابان، المدير السابق لقسم الشؤون العربية في حزب مبام وصاحب مجلة «نيو آوتلوك» (*New Outlook*)، على تفكيكها في كتابه «قيام إسرائيل: الأوهام والحقائق» (*The Birth of Israel: Myths and Realities*)، مستعيناً بالكثير من شهادات المعاصرين. وعلى هذا الأساس يذكر أن القائد الأعلى للهاغاناه، يسرائيل غاليلي، أعلن، قبل عام من الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى، أنه واثق بالقدرة «على رد أي هجوم من عرب فلسطين حتى لو كانت الدول العربية تساندهم. أمّا الأمر الوحيد الذي نحتاج إليه فهو أن تشرع أمامنا المرافئ بما يسمح لنا بالحصول على الأسلحة الثقيلة كي نواجه قوات الاجتياح.»(٤) وفي ٣ آذار/مارس ١٩٤٨، قِيلَ عن فيفيان فوكس ـ سترانجوايز الموظف البريطاني في حكومة الانتداب أنه «قلل من شأن الخطر العربي. فهو لم يكن يفهم كيف يمكن إيلاء أدنى اهتمام بما يروى عن العرب فيما يتعلق باحتياطهم الكبير من المال والسلاح والمدرعات، إلخ. ومع أنه كان يقدر الفيلق العربي، فهو كجندي متمرس كان يعرف حجم الجهد الذي كان يتطلبه تدريب الرجال على استعمال الدبابات، إلخ. وكان مقتنعاً تماماً بأن اليهود قادرون على صد أي هجوم عربي.»(٥) وقبل أسبوعين من انتهاء

الانتداب البريطاني، أسرَّ هارولد بيلي، مستشار وزير الخارجية البريطاني، إلى الخبراء الأميركيين بـ «أن اليهود، إذا ما دُعموا بالمجندين الوافدين من البحر، سيتمكنون، في بعض الوقت على الأقل، من أن يصدوا، وربما من أن يهزموا الجيوش العربية السيئة التنظيم والضعيفة التجهيز.»(٦) كذلك كان هذا رأي الكولونيل روشر لوند، أحد خبراء الأمم المتحدة، إذ صرح: «أن اليهود متفوقون بما لا يقاس على العرب، وذلك بفضل احتياطهم الكبير من الضباط المدربين والمتمرسين بميدان الحرب.»(٧)

أرقام لا تُضَلِّل

وأياً تكن المصادر، فإن الأرقام تؤكد، بل تعزز هذا الحكم. والأمر بديهي فيما يتعلق بالحرب الفلسطينية ـ اليهودية التي احتدمت ما بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ و١٤ أيار/مايو ١٩٤٨. وفي هذا المجال، لا يأتي بِني موريس وزملاؤه بجديد. ويكشف الإسرائيليان جون ودافيد كيمحي، في كتابهما «تصادم الأقدار، الحرب العربية ـ اليهودية وقيام إسرائيل» (*A Clash of Destinies, The Arab-Jewish War and the Founding of Israel*)، وهو كتاب كلاسيكي يعود إلى سنة ١٩٦٠، عن التقرير الذي رفعه إسماعيل صفوت باشا، رئيس اللجنة العسكرية في جامعة الدول العربية، إلى رؤساء الدول العربية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، وفيه أن «لدى اليهود في فلسطين قوات مسلحة نظامية يبلغ عديدها ٥٠,٠٠٠ رجل من دون الاحتياط [...]، يضاف إلى ذلك مخزون كاف من الأسلحة الخفيفة وكميات كبيرة من المدافع والمدرعات وطيران حربي لا يستهان به. وبناء على هذه التقديرات [...]، خلص صفوت إلى أن العرب الفلسطينيين لن يستطيعوا الصمود وحدهم وأن من الضروري مدهم بما

(الذي تعهد، في مقابل منحه الضفة الغربية، عدم مهاجمة الأراضي التي منحتها الأمم المتحدة لإسرائيل)، وتأييد بريطانيا لهذه «الصفقة» إضافة إلى دعمها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً، وتعاطف الرأي العام العالمي مع الدولة اليهودية، إلخ. ومن هنا ـ إضافة إلى البعد العسكري الصرف ـ الطابع الصاعق غالباً للهجومات اليهودية في ربيع سنة ١٩٤٨ على القوات الفلسطينية، كما في الصيف والخريف أيضاً على الجيوش العربية التي دخلت الأراضي الفلسطينية.

إن زعم تفوق العدو أسطورة من «الأساطير» السبع التي حرص سيمحا فلابان، المدير السابق لقسم الشؤون العربية في حزب مبام وصاحب مجلة «نيو آوتلوك» (*New Outlook*)، على تفكيكها في كتابه «قيام إسرائيل: الأوهام والحقائق» (*The Birth of Israel: Myths and Realities*)، مستعيناً بالكثير من شهادات المعاصرين. وعلى هذا الأساس يذكر أن القائد الأعلى للهاغاناه، يسرائيل غاليلي، أعلن، قبل عام من الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى، أنه واثق بالقدرة «على رد أي هجوم من عرب فلسطين حتى لو كانت الدول العربية تساندهم. أمّا الأمر الوحيد الذي نحتاج إليه فهو أن تشرع أمامنا المرافئ بما يسمح لنا بالحصول على الأسلحة الثقيلة كي نواجه قوات الاجتياح.»(٤) وفي ٣ آذار/مارس ١٩٤٨، قِيلَ عن فيفيان فوكس ـ سترانجوايز الموظف البريطاني في حكومة الانتداب أنه «قلل من شأن الخطر العربي. فهو لم يكن يفهم كيف يمكن إيلاء أدنى اهتمام بما يروى عن العرب فيما يتعلق باحتياطهم الكبير من المال والسلاح والمدرعات، إلخ. ومع أنه كان يقدر الفيلق العربي، فهو كجندي متمرس كان يعرف حجم الجهد الذي كان يتطلبه تدريب الرجال على استعمال الدبابات، إلخ. وكان مقتنعاً تماماً بأن اليهود قادرون على صد أي هجوم عربي.»(٥) وقبل أسبوعين من انتهاء

الانتداب البريطاني، أسرَّ هارولد بيلي، مستشار وزير الخارجية البريطاني، إلى الخبراء الأميركيين بـ «أن اليهود، إذا ما دُعموا بالمجندين الوافدين من البحر، سيتمكنون، في بعض الوقت على الأقل، من أن يصدوا، وربما من أن يهزموا الجيوش العربية السيئة التنظيم والضعيفة التجهيز.»(٦) كذلك كان هذا رأي الكولونيل روشر لوند، أحد خبراء الأمم المتحدة، إذ صرح: «أن اليهود متفوقون بما لا يقاس على العرب، وذلك بفضل احتياطهم الكبير من الضباط المدربين والمتمرسين بميدان الحرب.»(٧)

أرقام لا تُضَلِّل

وأياً تكن المصادر، فإن الأرقام تؤكد، بل تعزز هذا الحكم. والأمر بديهي فيما يتعلق بالحرب الفلسطينية ـ اليهودية التي احتدمت ما بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ و١٤ أيار/مايو ١٩٤٨. وفي هذا المجال، لا يأتي بِني موريس وزملاؤه بجديد. ويكشف الإسرائيليان جون ودافيد كيمحي، في كتابهما «تصادم الأقدار، الحرب العربية ـ اليهودية وقيام إسرائيل» (*A Clash of Destinies, The Arab-Jewish War and the Founding of Israel*)، وهو كتاب كلاسيكي يعود إلى سنة ١٩٦٠، عن التقرير الذي رفعه إسماعيل صفوت باشا، رئيس اللجنة العسكرية في جامعة الدول العربية، إلى رؤساء الدول العربية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، وفيه أن «لدى اليهود في فلسطين قوات مسلحة نظامية يبلغ عديدها ٥٠,٠٠٠ رجل من دون الاحتياط [...]، يضاف إلى ذلك مخزون كاف من الأسلحة الخفيفة وكميات كبيرة من المدافع والمدرعات وطيران حربي لا يستهان به. وبناء على هذه التقديرات [...]، خلص صفوت إلى أن العرب الفلسطينيين لن يستطيعوا الصمود وحدهم وأن من الضروري مدهم بما

أمكن من أفضل السلاح، ودعمهم بالمتطوعين وحشد الجيوش النظامية العربية على الحدود مع فلسطين.»[8]

وبحسب بِني موريس،[9] كانت الهاغاناه، في أيار/مايو ١٩٤٧، تعد ٣٥,٠٠٠ مقاتل بالغ، منهم ٢٢٠٠ في القوة الضاربة «البلماح»، وأكثر من ٩٥٠٠ عنصر في كتائب الشبيبة «غدناع». وكانت هذه القوات تمتلك، في أيلول/سبتمبر من السنة نفسها، ١٠,٤٨٩ بندقية، و٧٠٢ رشاش خفيف، و٢٦٦٦ بندقية رشاشة، و١٨٦ رشاشاً متوسطاً، و٦٧٢ مدفع هاون من عيار بوصتين (٥٤ ملمتراً)، و٩٢ مدفع هاون من عيار ثلاث بوصات (٨١ ملمتراً). أضيفت إليها بالتدريج الأسلحة المشتراة من الغرب المصنعة لمصلحة الهاغاناه، أو تلك التي بدأت ترسلها براغ ابتداء من ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٨. ويروي ميخائيل بار ـ زوهار في كتابه «بن ـ غوريون» (*Ben-Gourion*): «في تلك الليلة حدثت أعجوبة حقيقية عندما حطت طائرة ضخمة، هي الأولى، آتية في رحلة مباشرة من تشيكوسلوفاكيا، في مطار سري. وفي الحال وُزعت على المقاتلين البنادق المئتان والرشاشات الأربعون وآلاف طلقات الذخيرة التي حملتها. والأعجوبة الأُخرى كانت في اليوم التالي، إذ إن الباخرة نورا التي كانت تنقل بالضبط ٤٥٠٠ بندقية و٢٠٠ رشاش و٥ ملايين طلقة، آتية من تشيكوسلوفاكيا، تمكنت من خرق الحصار الإنكليزي ورست في مرفأ تل أبيب.»[10]

وماذا في الجانب الفلسطيني؟ دائماً بحسب بِني موريس، كانت منظمة «الفتوة» التابعة لآل الحسيني لا تكاد تجند إلاّ بضع مئات من الرجال، ومنظمة «النجادة» بزعامة محمد نمر الهواري بضعة آلاف. وكلتاهما مجهزة ببنادق قديمة الطراز في الغالب، ولم يكن في إمكان هؤلاء الثوار الاعتماد على أي مصدر لتصنيع السلاح. ويعتبر بِني موريس أن هذه الميليشيات «لم تكن من الناحية النفسية والجسدية معدة لوجستياً لا بالتنظيم ولا بالسلاح للقيام بعمليات طويلة الأمد

بعيداً عن قراها أو بالتنسيق مع سائر المجموعات المسلحة. وقد انضم بعض المسلحين من القرويين، أو ساند بصورة متقطعة وحدات المتطوعين التي كانت تتنقل في فلسطين في أوائل الحرب، والتي ظلت بصورة عامة ملازمة أماكنها بأسلحتها، وهي لم تكن قط منظمة على نحو مركزي ولا معبأة لمعركة فعلية ضد الييشوف، ربما باستثناء بعض الهجومات المستمرة على القوافل التي كانت تنتقل من تل أبيب إلى القدس في مطلع سنة ١٩٤٨.»[11] ويتابع بِني موريس أن «الميليشيات في كل منطقة ومدينة، إذا ما تجاوزت أحياناً الانقسامات بين آل الحسيني وخصومهم، كانت تعمل، وعلى نطاق واسع، بمعزل عن أي مصلحة أو رقابة سياسية [...] فهذه الصورة المرتسمة للنقص في التسلح والفرق المدربة ولسوء التنظيم والفوضى تبين عدم استعداد عرب فلسطين للحرب في مرحلة ما قبل سنة ١٩٤٨.»[12] وباختصار، تطلّب الأمر التدخل المتدرج لجيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي، ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، كي يكتسب عرب فلسطين قوة هجومية ضئيلة، إذ بلغ عديدهم في أواسط أيار/مايو ٣٨٣٠ عنصراً مزودين بنحو عشرة آلاف بندقية من الطراز القديم غالباً، يضاف إليها الـ ٢٦١٨ بندقية التي كانت في حيازة القوات الفلسطينية: ١٠٥٥ في الأرياف و١٥٦٣ في المدن.[13]

ويخلص بِني موريس في كتابه «١٩٤٨ وما بعدها» (*1948 and After*) إلى أنه «خلال المرحلة الأولى من الحرب، أي من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ إلى ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، عندما كانت الحرب تراوح ما بين حرب العصابات والحرب الأهلية [كان اليهود]، في معظم المعارك الحاسمة، أكثر عدداً من خصومهم وأفضل تسلحاً وتدريباً [...] وعندما أصبحت الأمور على المحك، خلال هجومات الهاغاناه في نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو، انهارت القوات الفلسطينية غير النظامية (كما 'المتطوعون') وانهزمت، وكما في لعبة دومينو،

سقطت بسرعة معاقل قوتهم الواحد تلو الآخر من ممر القدس إلى طبرية وحيفا وصفد والجليل الشرقي. وإذا ما أضيف إلى ذلك المحفز الأكبر لدى اليشوف ـ إذ لم يكد يمضي على المذبحة اليهودية ثلاثة أعوام، وكانت مجموعات الهاغاناه تعلم بأنها تقاتل من أجل البقاء ـ يدرك المرء أنه لم يكن هناك أي فرصة أمام الشعب الفلسطيني.»[١٤]

كما أن سيمحا فلابان شدد في كتابه «قيام إسرائيل» على عجز آل الحسيني والهيئة العربية العليا عن تعبئة الفلسطينيين للجهاد المقدس ضد مشروع التقسيم. فكتب هذا المسؤول السابق في حزب مبام أن «الهيئة العربية العليا لم تكن تتمتع بدعم شعبي كثيف، وأنه عندما دعا مفتي القدس، في إثر قرار الأمم المتحدة، إلى التطوع في جيشه من أجل الجهاد، لم تستجب أغلبية الفلسطينيين العرب لدعوته. ففي الحقيقة لم يكن عدد كثير من الزعماء والمجموعات الفلسطينية يريد، قبل إعلان دولة إسرائيل من جانب واحد، التعاون مع المفتي وحزبه السياسي قط، وقد بذلوا مختلف الجهود للتوصل إلى تفاهم للتعايش مع الصهيونيين. غير أن معارضة بن ـ غوريون الشرسة لإقامة دولة فلسطينية حدّت إلى حد بعيد من الاعتراض على السياسة الحربية التي انتهجها المفتي.»[١٥] وبعد أن يذكّر فلابان بتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وبالخسائر الفادحة التي منيت بها خلال أعمال قمع الثورة الكبرى في الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وبانقساماتها المتأصلة، يلفت إلى أهمية القوات البديلة من قوات الحسيني بدءاً بالديمقراطيين، مثل حركة موسى العلمي، وصولاً إلى المناضلين الشيوعيين في عصبة التحرر الوطني. وعلى كل، «إذا ما كان هناك في أوساط الفلسطينيين معارضة ملحوظة للمفتي ومحازبيه، فإنه لمن شبه الانتحار بالنسبة إلى أي زعيم فلسطيني أن يعترض علناً على رفض الهيئة العربية العليا المطلق والشرس لمشروع التقسيم،

فموقف من هذا النوع كان يوصم بالخيانة.»[١٦] وفي أي حال، إن أجواء النفوس المحتقنة، التي غذتها الاعتداءات الدموية من جانب منظمتي الإرغون وليحي، لم تترجم في عملية تعبئة مكثفة، لدرجة أن دافيد بن ـ غوريون نفسه اعتبر، في ١٤ آذار/مارس ١٩٤٨، أنه «بات من الواضح ومما لا يقبل الشك أنه إذا كانت مواجهتنا مع الفلسطينيين وحدهم فالأمور ستسير بصورة جيدة. فالأغلبية الساحقة منهم لا تريد محاربتنا وهم، مجتمعين، يبقون عاجزين عن مقاومتنا حتى في المستوى الحالي من تنظيمنا وتجهيزنا.»[١٧]

أمّا فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من الحرب، فإن المؤرخين «القدامى» يركزون عمداً على الفترة ما بين ١٥ أيار/مايو و١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨، عندما بدا وضع القوات الإسرائيلية صعباً ومهدداً لا بل ميؤوساً منه. ففي الواقع بدت القوات اليهودية في الأيام الأولى في موقع دفاعي، فاللبنانيون والسوريون ضربوا بقوة في الشمال، والمصريون عزلوا الكثير من الكيبوتسات في صحراء النقب، واحتلوا بئر السبع وتقدموا في اتجاه تل أبيب، وقصف طيرانهم بقوة محطة المواصلات البرية فيها، بينما تقدم الفيلق العربي على الأرض في القدس. وفي سنة ١٩٦٠ قدر جون ودافيد كيمحي، في كتابهما المذكور آنفاً، أنه في صبيحة ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، كان هناك ١٩,٠٠٠ جندي إسرائيلي فقط في مواجهة ٢٣,٠٠٠ من قوة الاجتياح العربية يتمتعون، إضافة إلى عددهم، «بتفوق واضح في السلاح».[١٨] لكن ألا يبدو أنهما، بتقديرهما هذا، يقللان من أهمية القوات اليهودية؟ فهذا بن ـ غوريون نفسه[١٩] يؤكد أن الهاغاناه جندت في الحقيقة في ذلك اليوم ٣٠,٥٧٤ جندياً، ٤٠٪ منهم مسلحون، من دون احتساب ٥٠٠٠ عنصر من الميليشيات التابعة لمنظمتي الإرغون وليحي. ويذكر «تاريخ الهاغاناه» الرسمي[٢٠] أنها توسعت من لواء واحد في أواخر سنة ١٩٤٧، إلى عشرة ألوية في أواسط أيار/مايو

١٩٤٨ مزودة بوحدات مدفعية ومدرعات ونواة قوات بحرية وجوية.

حتى دومينيك لابيار ولاري كولنز، اللذان لا يمكن الاشتباه في تعاطفهما مع العرب، يعترفان في كتابهما الشهير «القدس» (*Jérusalem*) بأن عشية الحرب «لم يكن وضع اليهود، نظرياً، ميؤوساً منه كما بدا. فقد كان في إمكان الهاغاناه الاعتماد على عديد يبلغ ٦٠,٠٠٠ رجل معدين عسكرياً. واكتسب ثلث هؤلاء المواطنين الجنود خبرته في الكتيبة اليهودية أو في قطع عسكرية أُخرى خلال الحرب العالمية الثانية. وكان هناك ٢٨,٠٠٠ من المهاجرين، في سن القتال، ينتظرون في معسكرات الاعتقال الإنكليزية في قبرص كي تنقلهم السفن إلى فلسطين عند انتهاء الانتداب. وفي ١٢ أيار/مايو هذا، كان غيرهم أساساً أبحر على سفن مكتظة آتية من أوروبا.» إلاّ إن لابيار وكولنز يوضحان أنه «قد جند عشرون ألفاً فقط من الستين ألفاً المعدين عسكرياً [بسبب] النقص في الأسلحة. فإلى جانب الـ ١٠,٠٠٠ بندقية التي شكلت التسلح الأساسي، أضيف إليها مؤخراً ٤٥٠٠ بندقية اشتراها إيهود أفريئيل من تشيكوسلوفاكيا، و٧٠٠٠ رشاش صغير صنعت في معامل حاييم سالفين السرية. وعلى الرغم من بساطة هذا السلاح، فإنه اعتبر كنزاً نسبة إلى العجز في الأسلحة الثقيلة. [...] فلم يكن هناك أي طائرة حربية في البلد كله. وصحيح أن مصانع يوسف أفيدار قامت بتصفيح نحو ٦٠٠ آلية من مختلف الأنواع، ولئن كانت هذه المدرعات أمنت حماية فعلية من رصاص الكمائن، فإنها تحولت إلى نعوش متحركة تحت نيران مدافع غلوب باشا الآلية وأمام المدرعات المصرية.» إلاّ إنهما يضيفان: «كان على طاولة عمل بن - غوريون ملفان يحويان الدوافع الوحيدة لوثوقه بالنصر وسائر المبررات الرئيسية، ربما لإقناع رفاقه بإعلان الدولة. وفي هذين الملفين برزت لائحة مشتريات الأسلحة من الخارج [...]. وهذه الأسلحة، التي أُودعت أوروبا في انتظار تحقق سيادة الدولة اليهودية التي ستسمح

بإحضارها شرعياً إلى فلسطين، كان من الممكن أن تغير مجرى الصراع.»[٢١]

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات المتعلقة بوضع القوى على الأرض، تجدر الإشارة إلى غياب تام لخطة متجانسة لدى الجيوش المهاجمة. ويشدد آفي شلايم على هذه النقطة في كتابه «تواطؤ عبر نهر الأردن» (*Collusion Across the Jordan*)، إذ كتب مستشهداً بأحد مؤرخي الفيلق العربي: «يقول الإسرائيليون لاحقاً إنهم عرفوا بوجود 'خطة جماعية' عربية، جمعت فيها استراتيجيات الجيوش العربية كافة. هذه الخطة لم تكن موجودة ولم تجر أية محاولة لوضعها. [...] أمّا الخطة الاستراتيجية المزعومة التي أعدتها جامعة الدول العربية، فكانت من عمل هواة بعيد كل البعد عن مفهوم الاحتراف، ولم تكن، باللغة العسكرية، خطة بأي شكل من الأشكال.» ويؤكد شلايم: «إن ما برهن عنه السياسيون العرب من عمل هواة في المجال العملاني كان يتطابق كلياً مع مثيله لدى العسكريين منهم، وفيهم من جمع أسوأ عيوب النوعين، فهناك نزعة السياسيين إلى التشدق بإعلان حقوق العرب من دون أن يأخذوا ميزان القوى في الاعتبار، ونزعة الضباط إلى التلهي عن مهماتهم الحقيقية بالمصالح والاعتبارات السياسية.»[٢٢]

أسلحة من الغرب، وأسلحة من الشرق

ولنفترض أن الهاغاناه وجدت نفسها في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ على حد السيف فعلاً، فإن هذا الوضع الحرج لم يدم طويلاً. إذ سرعان ما تغير ميزان القوى جذرياً مع دعم المهاجرين الجدد والتدفق الكبير للأسلحة المستقدمة من الغرب (عبر المرافئ التي فتحت أخيراً)، كما من الشرق بفضل الجسر الجوي المفتوح لإمداد إسرائيل

١٩٤٨ مزودة بوحدات مدفعية ومدرعات ونواة قوات بحرية وجوية.

حتى دومينيك لابيار ولاري كولنز، اللذان لا يمكن الاشتباه في تعاطفهما مع العرب، يعترفان في كتابهما الشهير «القدس» (*Jérusalem*) بأن عشية الحرب «لم يكن وضع اليهود، نظرياً، ميؤوساً منه كما بدا. فقد كان في إمكان الهاغاناه الاعتماد على عديد يبلغ ٦٠,٠٠٠ رجل معدين عسكرياً. واكتسب ثلث هؤلاء المواطنين الجنود خبرته في الكتيبة اليهودية أو في قطع عسكرية أُخرى خلال الحرب العالمية الثانية. وكان هناك ٢٨,٠٠٠ من المهاجرين، في سن القتال، ينتظرون في معسكرات الاعتقال الإنكليزية في قبرص كي تنقلهم السفن إلى فلسطين عند انتهاء الانتداب. وفي ١٢ أيار/مايو هذا، كان غيرهم أساساً أبحر على سفن مكتظة آتية من أوروبا.» إلاّ إن لابيار وكولنز يوضحان أنه «قد جند عشرون ألفاً فقط من الستين ألفاً المعدين عسكرياً [بسبب] النقص في الأسلحة. فإلى جانب الـ ١٠,٠٠٠ بندقية التي شكلت التسلح الأساسي، أضيف إليها مؤخراً ٤٥٠٠ بندقية اشتراها إيهود أفريئيل من تشيكوسلوفاكيا، و٧٠٠٠ رشاش صغير صنعت في معامل حاييم سالفين السرية. وعلى الرغم من بساطة هذا السلاح، فإنه اعتبر كنزاً نسبة إلى العجز في الأسلحة الثقيلة. [...] فلم يكن هناك أي طائرة حربية في البلد كله. وصحيح أن مصانع يوسف أفيدار قامت بتصفيح نحو ٦٠٠ آلية من مختلف الأنواع، ولئن كانت هذه المدرعات أمنت حماية فعلية من رصاص الكمائن، فإنها تحولت إلى نعوش متحركة تحت نيران مدافع غلوب باشا الآلية وأمام المدرعات المصرية.» إلاّ إنهما يضيفان: «كان على طاولة عمل بن - غوريون ملفان يحويان الدوافع الوحيدة لوثوقه بالنصر وسائر المبررات الرئيسية، ربما لإقناع رفاقه بإعلان الدولة. وفي هذين الملفين برزت لائحة مشتريات الأسلحة من الخارج [...]. وهذه الأسلحة، التي أُودعت أوروبا في انتظار تحقق سيادة الدولة اليهودية التي ستسمح

بإحضارها شرعياً إلى فلسطين، كان من الممكن أن تغير مجرى الصراع.»[٢١]

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات المتعلقة بوضع القوى على الأرض، تجدر الإشارة إلى غياب تام لخطة متجانسة لدى الجيوش المهاجمة. ويشدد آفي شلايم على هذه النقطة في كتابه «تواطؤ عبر نهر الأردن» (*Collusion Across the Jordan*)، إذ كتب مستشهداً بأحد مؤرخي الفيلق العربي: «يقول الإسرائيليون لاحقاً إنهم عرفوا بوجود ‹خطة جماعية› عربية، جمعت فيها استراتيجيات الجيوش العربية كافة. هذه الخطة لم تكن موجودة ولم تجر أية محاولة لوضعها. [...] أمّا الخطة الاستراتيجية المزعومة التي أعدتها جامعة الدول العربية، فكانت من عمل هواة بعيد كل البعد عن مفهوم الاحتراف، ولم تكن، باللغة العسكرية، خطة بأي شكل من الأشكال.» ويؤكد شلايم: «إن ما برهن عنه السياسيون العرب من عمل هواة في المجال العملاني كان يتطابق كلياً مع مثيله لدى العسكريين منهم، وفيهم من جمع أسوأ عيوب النوعين. فهناك نزعة السياسيين إلى التشدق بإعلان حقوق العرب من دون أن يأخذوا ميزان القوى في الاعتبار، ونزعة الضباط إلى التلهي عن مهماتهم الحقيقية بالمصالح والاعتبارات السياسية.»[٢٢]

أسلحة من الغرب، وأسلحة من الشرق

ولنفترض أن الهاغاناه وجدت نفسها في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ على حد السيف فعلاً، فإن هذا الوضع الحرج لم يدم طويلاً. إذ سرعان ما تغير ميزان القوى جذرياً مع دعم المهاجرين الجدد والتدفق الكبير للأسلحة المستقدمة من الغرب (عبر المرافئ التي فتحت أخيراً)، كما من الشرق بفضل الجسر الجوي المفتوح لإمداد إسرائيل

بالسلاح انطلاقاً من قاعدة زاتيك العسكرية التشيكية.[23] وذلك لدرجة أن كل شيء تغير ابتداء من منتصف تموز/يوليو. وهذا ما أوضحه مثلاً جون ودافيد كيمحي منذ سنة ١٩٦٠: «لقد أدى اتفاق الهدنة إلى تغيير الوضع العسكري. [...] إذ ارتفع عديد القوات المسلحة الإسرائيلية من ٢٠,٠٠٠ إلى ٦٠,٠٠٠ رجل. وزادت الجيوش العربية أيضاً في عديدها لكن ليس بالنسبة نفسها، فبلغ عديدها في تلك الفترة ٤٠,٠٠٠ رجل في فلسطين. واللافت أكثر هو التغير في مستوى التسلح. [...] فالمعدات العسكرية لدى الإسرائيليين لم تعد كما كانت عليه قبل شهر، إذ صار في حيازتهم الآن دبابات ومدفعية والكثير من مدافع الهاون وما يكفي من السلاح الخفيف.»[24]

ويبدو بِني موريس، في كتابه «١٩٤٨ وما بعدها»، جازماً أكثر، معززاً رأيه بأبحاثه في المحفوظات. ومما كتبه: «ليس المؤرخون القدامى أكثر وضوحاً بالنسبة إلى النصف الثاني من الحرب والمعارك التقليدية [التي وقعت] ما بين ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٤٩. فما تميز به اليهود من تنظيم وقيادة وثقة بالنفس كان أرقى كثيراً منه لدى جيوش مصر وسورية والعراق ولبنان التي افتقرت إلى التنسيق فيما بينها. وفي كل مكان تفوقت عليها عدداً قوات الهاغاناه ثم الجيش الإسرائيلي. ففي منتصف أيار/مايو مثلاً بلغ عديد قوات الهاغاناه على الأرض ٣٥,٠٠٠ مسلح في مقابل ما يراوح بين ٢٥,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ للجيوش العربية. وفي الفترة التي نفذت فيها عملية داني، في تموز/يوليو، كانت القوات الإسرائيلية تعد ٦٥,٠٠٠ مسلح لتبلغ في حدود كانون الأول/ديسمبر نحو ٩٠,٠٠٠، ما يعني تفوقاً واضحاً في كل مرحلة على الجيوش العربية التي واجهتها في فلسطين. وفي مقابل خطوط التواصل القصيرة التي استفادت منها قوات الهاغاناه والقوات الإسرائيلية، كان على التعزيزات والإمدادات

المصرية والعراقية أن تجتاز مئات الكيلومترات في الصحراء كي تصل إلى الخطوط الأمامية.» ويقر بِني موريس مؤكداً أن الجيوش العربية تفوقت في مجال التسلح ما بين ١٥ أيار/مايو و١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨: «كانت الهاغاناه أضعف كثيراً في سلاح الجو، ويمكن القول إنها لم تكن تملك مدفعية (فقط بعض المدافع الثقيلة)، والقليل من الدبابات والآليات المجنزرة. وخلال هذه الأسابيع الثلاثة، كان الوضع ‹مناصفة› بحسب ما أعلن يغئيل يادين، قائد العمليات، أمام القيادة السياسية للييشوف في ١٢ أيار/مايو. وما أحدث الفارق عندها هو المحفز الأكبر لليهود وشجاعتهم ومعنوياتهم.»

وبشأن مسألة التسلح، يقول هذا المؤرخ مفصلاً: «إن ‹التأريخ القديم› يميل إلى التشديد بقوة على نظرية النقص الدائم في السلاح والذخيرة لدى الهاغاناه والجيش الإسرائيلي، ومرده بصورة واسعة إلى حظر الأسلحة الغربية إلى الدولة اليهودية. وتكاد الوثائق العائدة لسنة ١٩٤٨، الموجودة في دوائر محفوظات بريطانيا والولايات المتحدة ولدى ‹المؤرخين الجدد›، توازن بين هذا الرأي وبين العوائق الجدية التي واجهتها الدول العربية في شراء الأسلحة والذخائر؛ فهي أيضاً عانت بشدة جرّاء الحصارات المتقطعة أو المستمرة أو جرّاء تأخر التسليم لدواع سياسية. فمثلاً كان أحد أسباب خسارة الأردنيين بلدتي اللد والرملة في تموز/يوليو وعدم تمكنهم من استرجاعهما هو النقص الفادح في القذائف. ويضاف إلى ذلك أن الييشوف، وبعكس العرب الفلسطينيين والدول العربية المجاورة، كان لديه القدرة على إنتاج السلاح المتطور نسبياً، وإن بصورة محدودة. فما بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ وتموز/يوليو ١٩٤٨، أنتجت مصانع الهاغاناه ٣ ملايين طلقة من عيار ٩ ملمترات، و١٥٠,٠٠٠ قنبلة يدوية و١٦,٠٠٠ بندقية رشاشة من نوع ستن و٢١٠ مدافع هاون من عيار ٣ بوصات.»[25]

كان تفوق الييشوف العسكري واضحاً إذاً، لكنه كان أيضاً، وفي الغالب، تفوقاً سياسياً. فأعداؤه كانوا منقسمين على أنفسهم في العمق وأبعد ما يمكن عن إنشاء كتلة متراصة ومحفزة. وهذا ما ينطبق على الحركة الوطنية الفلسطينية التي أنهكتها عمليات قمع الثورة الكبرى ما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٩. واستأثر بقيادتها آل الحسيني الذين كان زعيمهم قد عاد حديثاً من برلين، حيث دافع خلال الحرب العالمية الثانية عن النازيين، وأعلن للفوهرر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١ أن «العرب هم أصدقاء ألمانيا الطبيعيون لأن لهم الأعداء أنفسهم، أي الإنكليز واليهود والشيوعية.»[٢٦] وزد على هذا أن سياسة المفتي كانت تلقى معارضة من عائلات أُخرى وبدرجة أولى من آل النشاشيبي. لكن التوترات بين الفصائل الفلسطينية لم تكن بشيء نسبة إلى الخلافات السائدة بين الدول العربية. وهذا ما لحظه في تلك الحقبة وزير الخارجية الأميركي، جورج مارشال، الذي شدد أمام دبلوماسييه على «حالات الضعف الداخلي في الكثير من الدول العربية الأمر الذي يجعل من الصعب عليها التحرك»، مشيراً بالتحديد إلى «الحسد السائد بين المملكة العربية السعودية والسوريين من جهة، وبين المملكة الأردنية الهاشمية والعراق من جهة أُخرى، [وهذا] ما يعوق العرب عن توظيف القوة المتوفرة لهم بالصورة الصحيحة.»[٢٧] أمّا سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وارن أوستن، فاعتبر، في ٨ أيار/مايو ١٩٤٨، أن تدخل الدول العربية سيكون «غير ذي أهمية»، اللهم تدخل الأردن الذي يرى البريطانيون، بحسب ما أفاد، أن تدخله سيكون عامل تهدئة كونه لا يسعى إلاّ لإتمام «تقاسم فلسطين فعلياً مع الدولة اليهودية.»[٢٨]

وهنا يكمن فعلاً مفتاح السر في حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، ومن

دونه لا يمكن فهم أي شيء في هذه الحرب. فإذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، تقسيم فلسطين بين دولتين يهودية وعربية (إضافة إلى «نظام دولي خاص» بالقدس)، فإن تقسيماً من نوع آخر تم التوافق عليه بصورة غير رسمية قبل ١٥ يوماً، بين غولدا مئير والملك عبد الله، والذي حظي بمباركة لندن، إذ تقرر أن تُقام، طبعاً، الدولة اليهودية، من دون الدولة العربية، على أن يحتل الفيلق العربي الجزء الأكبر من أراضي هذه الأخيرة لتضم إلى الأردن. هذا التفاهم الذي أعد عبر العلاقات القديمة التي أقامتها الحركة الصهيونية مع الحسين شريف مكة وأبناء سلالته، وبالتحديد مع ابنه عبد الله، وفيما بعد مع حفيده الملك حسين، كان ورقة مهمة جداً في أيدي اليهود، كما أنه زاد في الانقسامات بين العرب. ذلك بأن الخصوم الآخرين للدولة اليهودية العتيدة، ومن دون أن يعلموا بأمر «الخيانة»، كانوا يشعرون بذلك وسيبذلون ما في وسعهم كي يمنعوا الهاشميين من الاستيلاء على فلسطين. وهكذا دخلت الجيوش العربية الحرب، في ١٥ أيار/مايو، للوقوف في وجه الملك عبد الله كما في وجه إسرائيل. ولم تقرر مصر المشاركة في العمليات إلاّ في وقت متأخر، وذلك لقطع الطريق على طموحات الهاشميين بصورة أساسية. وإذا كان المؤرخون يعرفون هذا الواقع، فإن هذا «الجانب الخفي» من الصراع العربي ـ الإسرائيلي الأول لم يؤخذ لفترة طويلة في الاعتبار، إلى أن قام آفي شلايم بأبحاثه وجمعها في كتابه اللافت «تواطؤ عبر نهر الأردن».

ويكتب شلايم عن هذا الموضوع من دون مواربة: «إن إعادة النظر في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي في أواخر الأربعينات في ضوء القناة التي فتحت بين الهاشميين والصهيونيين، تفضي إلى خلاصتين بالغتي الأهمية. الأولى والأهم هي سقوط الفكرة القائلة بأن دولة إسرائيل عند نشوئها كانت في مواجهة عالم عربي متراص

وشرس في عدائه وتعصبه وفي عزمه على شطبها من خريطة الشرق الأوسط. [...] والثانية تتعلق بمفهوم الوحدة العربية العزيزة جداً على قلوب القوميين العرب. [...] فباختصار، إن موضوع الاتصالات الهاشمية ـ الصهيونية هو أحد المفاتيح لفهم انتهاء الأمر بفلسطين إلى التقسيم، ولماذا منيت الحركة الوطنية الفلسطينية بهذه الهزيمة النكراء، بينما حققت الحركة الصهيونية طموحاتها في إقامة دولة يهودية مستقلة على جزء مهم من أراضي فلسطين.»[٢٩]

أمّا ما رآه حسين، ملك الأردن، فهو أن جده «تبين حجم الجبل الجليدي الصهيوني بينما لم ير الآخرون سوى طرفه الظاهر. [...] ولذلك قامت خطته وتكتيكاته على التحايل والتخفيف من الانعكاسات الممكنة لصدام مباشر. [...] أمّا ردات فعل الآخرين فكانت المبالغة في الثقة والتصلب والرضا التام عن الذات.»[٣٠] غير أن ما «نسي» سيد عمان ملاحظته هو المكاسب التي كان جده يأمل بتحقيقها، وعلى حساب الفلسطينيين، من علاقاته بالزعماء الصهيونيين، والتي تعود إلى زمن بعيد. فمع إطلاق الاتفاق الذي توصل إليه أخوه فيصل مع حاييم وايزمن في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٨، لم يكد عبد الله يُعيَّن أميراً على الأردن حتى اقترح، سنة ١٩٢٢، على الزعيم الصهيوني استئناف الصلات. وطوال العشرينات والثلاثينات واصل المباحثات مع المسؤولين المتعاقبين على الوكالة اليهودية، من الكولونيل فريدريك كيش إلى حاييم أرلوزوروف إلى موشيه شرتوك بعد اغتيال سلفه هذا في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٣٣. بدأ التعاون بين الطرفين اقتصادياً، فمنحت الشركات اليهودية امتيازات على البحر الميت (البوتاس) كما في نهرايم (محطة توليد كهرباء)، وحتى إن الأمير وافق في كانون الثاني/يناير ١٩٣٣ على تأجيرهم ٧٠٠٠ هكتار من الأراضي الأردنية، وهو الاتفاق الذي جهدت لندن لتعطيله مخافة قيام ردة فعل عربية. غير أن التبادل اتخذ منحى سياسياً بالتدريج.

وللمفارقة فإن الثورة الفلسطينية التي انفجرت سنة ١٩٣٦ خدمت مصالح الأمير الذي سيرمي بثقله ليضع حداً لها. وعندما عُيّنت لجنة بيل البريطانية في آب/أغسطس ١٩٣٦، انتهى بها الأمر في أواخر تموز/يوليو ١٩٣٧ إلى الاقتراح الأول بتقسيم فلسطين، يعطى بموجبه اليهود ٥٠٠٠ كيلومتر مربع في شمال البلد وغربه لإقامة دولتهم عليها، على أن يعطى ما بقي للأردن، ويجري تبادل في السكان لتكريس التقسيم. وعارضت الحركة الصهيونية رسمياً هذا الحل لأنه لا يمنحها سوى ١٥٪ من فلسطين. ففي آب/أغسطس ١٩٣٧، رفض المؤتمر الصهيوني العشرون الذي عقد في زوريخ نتائج لجنة بيل، لكنه سمح بمواصلة المفاوضات مع السلطة الانتدابية. وكانت لندن تعلم في قرارة نفسها، كما عمان، بأن ما يهم بن ـ غوريون، ومثله وايزمن، هو مسألة قيام الدولة اليهودية لا مساحتها. فمما كتبه هذا الأخير: «إن مملكة داود كانت أصغر من ذلك، وفي ظل الملك سليمان أصبحت إمبراطورية. فمن يعلم؟ فالخطوة الأولى هي الأهم!»[٣١] لكن فكرة التقسيم استُبعدت مع تجدد الثورة الفلسطينية، فعاد الأمير عبد الله إلى فكرته بشأن إقامة مملكة عربية موحدة يتمتع فيها اليهود بحكم ذاتي (مقترحات من ١٢ نقطة قدمت في أيار/مايو ١٩٣٨)، كما أن بريطانيا كانت تميل إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وموحدة ذات أغلبية عربية في غضون عشرة أعوام. هذا ما جسَّدَه الكتاب الأبيض في ١٧ أيار/مايو ١٩٣٩.

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧:
تقسيم من نوع آخر

يقول آفي شلايم: «إن أفضل عامل توحيدي هو العدو المشترك. وكان للملك عبد الله ولليهود عدوان مشتركان: هتلر

والمفتي.»[٣٢] وفي الواقع، عادت الاتصالات في الحرب العالمية الثانية بين الوكالة اليهودية، متمثلة بموشيه شرتوك وإلياهو ساسون رئيس القسم العربي في دائرتها السياسية، وبين الأمير الذي نُصّب بعد الحرب ملكاً على الأردن الذي استقل في ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٦. وفي تحول سياسي لافت (أنظر الفصل السابق) أعلنت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في ٤ آب/أغسطس «استعدادها للبحث في اقتراح يهدف إلى إقامة دولة يهودية قابلة للحياة على جزء ملائم من فلسطين.»[٣٣] وبعد ثمانية أيام جدد عبد الله عرضه على الوكالة اليهودية: إمّا دولة اتحادية مفتوحة أمام هجرة اليهود، وإمّا التقسيم مع ضم القسم العربي إلى الأردن. وبعد الاجتماع، أسرَّ الأمير إلى ساسون وهو يتأبط ذراعه: «أنا في السادسة والستين من عمري وباتت سنواتي معدودة وليس أمامك في مجمل العالم العربي زعيم واحد واقعي مثلي.»[٣٤] وعلى مدى عام سيستمر عبد الله في المناورة ما بين جامعة الدول العربية والبريطانيين والوكالة اليهودية، من دون أن يتردد في اللعب على حبلين، وحتى على ثلاثة، لكنه لم يحد عن مشروعه قط. وهنا يبدو شلايم قاطعاً: «هذا التأويل الممكن، وإنما السطحي، والقائل بأنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى سنة ١٩٤٧ كانت الأولوية المطلقة بالنسبة إلى الملك عبد الله هي سورية الكبرى، وأنه تخلى عنها في سنة ١٩٤٧ من أجل استلحاق جزء من فلسطين بمملكته، هذا التأويل يسقط شيئاً فشيئاً لدى إمعان النظر فيه. فالتداخل الوثيق بين الهدفين في سياسة الملك عبد الله، كما في نظرة خصومه إليه، يجعل أي فصل زمني بينهما محاولة مصطنعة.»[٣٥]

وعلى كل، إن هذا ينفي القول إن نيات الملك عبد الله كانت في منتهى البداهة. فهو ما انفك يكرر أمام مبعوثي الوكالة اليهودية أنه يوافق على قيام دولة إسرائيل إذا استطاع في المقابل استعادة الدولة العربية. وبالعكس، فقد أكد الملك لدى استقباله رئيس لجنة

الأونسكوب في عمان في تموز/يوليو ١٩٤٧ أنه «سيكون من الصعب على العرب القبول بقيام دولة يهودية وإن على جزء من أرض فلسطين.»[٣٦] غير أنه بعث برسالة مطمئنة إلى وزير الخارجية البريطاني، إرنست بيفن، وفيها أنه بمعزل عن الخطاب التكتيكي، فإن الأردن يرغب في عملية تقسيم تضمن له السيادة على فلسطين العربية. وفي المقابل، وفي أثناء انعقاد اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية في لبنان في منتصف أيلول/سبتمبر، صوت رئيس الحكومة الأردنية على القرار الذي دعا إلى استقلال فلسطين وحذر من إنشاء دولة يهودية، الأمر الذي رأى أنه سيقود إلى انفجار العنف في الشرق الأوسط. غير أن شلايم يؤكد أنه: «منذ البداية اتصف موقف الأردن بالتشكيك وبتحفظ بالغ من التعاون على أساس المشاريع المشتركة للتدخل العسكري في فلسطين.»[٣٧] فبالنسبة إلى الملك عبد الله، كان الهدف الوحيد من نشر الفيلق العربي هو السيطرة على الأراضي التي منحتها الأمم المتحدة للدولة العربية في فلسطين بغية ضمها إلى مملكته، وبالتالي يجب أن يتم بالتنسيق مع الوكالة اليهودية، التي تتوافق أهدافها، كما يبين شلايم، ومصالح الملك. وكان الزعماء الصهيونيون يتوقعون اجتياحاً من جانب الجيوش العربية، وكانوا يعلمون بأنه إذا ما حدث هذا «فإن الجيش الأردني يمثل التهديد الرئيسي لأمنهم. [...] وبغض النظر عن الاعتبارات العسكرية التي دفعتهم إلى العمل على تحييد الفيلق العربي في المواجهة المرتقبة، فقد كانت لديهم الأسباب السياسية الوافية في التطلع إلى الأردن. وما تصورته لجنة الأونسكوب هو أن المشكلة في قيام دولة فلسطينية مستقلة في جوار دولة يهودية هو أن هذه الدولة ستخضع حتماً لزعامة المفتي ورفاقه في الهيئة العربية العليا المعروفين بعدائهم للصهيونية ولليهود، الأمر الذي يسقط أي فرصة للتسوية. وفي هذه الحال كان الملك عبد الله البديل السياسي الواقعي الوحيد

من المفتي.»[٣٨]

وفي أوائل أيلول/سبتمبر، بلّغ الملك عبد الله ساسون استعداده لتوقيع اتفاق بشأن تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية وضم ما بقي منها إلى الأردن. وهذا ما كان جوهر التسوية، وإنما غير الرسمية، التي توصل إليها الملك عبد الله وغولدا مئير عند اجتماعهما في تشرين الثاني/نوفمبر في نهرايم على نهر الأردن. وهذا ما يوجزه آفي شلايم قائلاً: «في أواخر سنة ١٩٤٧ برز مشروعان للتقسيم، لا مشروع واحد: أولهما صدر في نيويورك في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، حاملاً الختم الرسمي للمجموعة الدولية وداعياً إلى إقامة دولتين مستقلتين في فلسطين تحلان مكان الانتداب البريطاني، والآخر وُضِع سراً في نهارايم، نتيجة تحالف مشبوه بين الصهيونيين والهاشميين، وينص على إقامة دولة واحدة في فلسطين وضم ما يبقى منها إلى الأردن. [...] والمستفيد الأكبر من المشروعين هو الجماعة اليهودية في فلسطين. [...] وقد عارضت الهيئة العربية العليا وأغلبية الدول العربية المشروع الأول بحزم، وكانتا تتوجسان من الثاني، لا بل تعاديانه. [...] أمّا الملك عبد الله، فإنه إن لم يكسب شيئاً من هذا المشروع، فقد بقي المستفيد العربي الأساسي من المشروع البديل لتقاسم فلسطين مع اليهود.»[٣٩] ومن باب أولى عندما حصل، بعد أسابيع من التجاذبات، على مباركة لندن.

ويختلف بشأن هذه النقطة أيضاً «المؤرخون الجدد» مع أسلافهم الذين صوروا بريطانيا أنها تواطأت حتى ضد قيام دولة إسرائيل. وهذا ما نفاه آفي شلايم وإيلان بابِه مبرهنين على رأييهما استناداً إلى المحفوظات، مؤكدين أن ما عارضه البريطانيون في مطلع سنة ١٩٤٨ لم يكن الدولة اليهودية، وإنما الدولة العربية التي كانوا ينوون إلحاقها بالأردن حليفهم الموثوق به. وهذا ما حدث، إذ في ٧ شباط/فبراير ١٩٤٨ استقبل إرنست بيفن في وزارة الخارجية رئيس الحكومة

الأردنية توفيق أبو الهدى. وبعد أن أطلعه هذا الأخير على خطط نشر الفيلق العربي بعد الانسحاب البريطاني، اكتفى وزير الخارجية، بحسب ما يروي الجنرال جون غلوب، القائد (البريطاني) للفيلق العربي الذي حضر اللقاء، بهذا التعليق البسيط: «هذا ما يبدو لي من البديهي فعله.» وأضاف بعدها: «لا تعمدوا إلى احتلال المناطق الممنوحة لليهود.» ورد عليه محدثه بكل بساطة: «نحن لا نملك القدرة على فعل ذلك حتى لو رغبنا فيه.»[٤٠] وإذ يرفض شلايم أي نظرة مكيافيلية إلى الدور الذي أداه البريطانيون في تلك المرحلة، فإنه يعتبر «أن تقسيم البلد بهدوء بين الملك عبد الله واليهود، من وجهة نظر البريطانيين، هو الحلّ المنشود. [...] والسياسة العامة التي اتبعها الوزراء العماليون كانت مبنيّة على تشجيع الملك عبد الله على التوصل إلى اتفاق مع اليهود.»[٤١]

لكن الأحداث، كما هو معروف، لا تجري دائماً كما هو متوقع، وخصوصاً في زمن الحرب. ففي الأسابيع التي سبقت المواجهات، صادف أن ساند بعض الوحدات من الفيلق العربي بعض الميليشيات الفلسطينية، وشارك البعض الآخر في هجومات على القوات اليهودية في إحدى ضواحي القدس، ثم على كيبوتس غيشر (في المنطقة اليهودية) وخصوصاً على كفار عتسيون (في المنطقة العربية). «هذا كله، إضافة إلى تصريحات الملك عبد الله المتكررة التي يقول فيها إنه سيرسل جيشه لحماية عرب فلسطين، ساهم في اقتناع اليهود بأن الفيلق العربي تخلى عن حياده السابق.»[٤٢] وعبثاً كرر الملك تطميناته، فقد تزايدت شكوك الزعماء الصهيونيين، وخصوصاً أن عبد الله كان يرفض الالتزام خطياً. ومما زاد الوضع إرباكاً أن لندن رفضت إبلاغ الأميركيين بمضمون قمة ٧ شباط/فبراير بين بيفن وأبو الهدى، وظلت واشنطن، وبالتالي تل أبيب، تجهلان أن عمان التزمت رسمياً عدم تخطي حدود الدولة اليهودية، وإلاّ

عوقبت فوراً بوقف تمويلها وإمدادها بالسلاح والتنظيم العسكري من قِبَل بريطانيا. والأمر الأساسي الآخر كان فشل قمة الفرصة الأخيرة التي عقدت في نهرايم في ١٠ أيار/مايو ١٩٤٨، بين الملك عبد الله وغولدا مئير التي خرجت منها مقتنعة بأن الملك عبد الله تنكر للوعد الذي قطعه في تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى كل، هنا أيضاً يحاول آفي شلايم جدياً تقويم النظرة «المتشددة» إلى هذا الحدث، لافتاً إلى الهفوة الدبلوماسية الرهيبة التي تمثلت في اختيار هذه المرأة المتصلبة وتحليلها المغلوط فيه لسياسة الملك عبد الله. فبحسب عدد من المراقبين والخبراء، لم يكن الملك ينوي بأي شكل توريط الفيلق العربي أبعد من القدس والضفة الغربية. غير أن غولدا مئير، بحسب ما يقول شلايم ساخراً، «كانت ميالة جداً إلى أن ترى كل الأمور بالأبيض والأسود، وكانت منغلقة بصورة واضحة في وجه الحلول الوسيطة والتكتيكات المواربة.»[٤٣]

ويبقى أنه في ١٥ أيار/مايو، غداة إعلان قيام دولة إسرائيل، دخلت الجيوش العربية فلسطين تحت ضغط الرأي العام المهتاج. والدليل على ذلك ما باح به وزير الخارجية السوري آنذاك إلى السفير الأميركي: «يجب أن نهاجم وإلاّ قتلنا الشعب.»[٤٤] ورأى بن - غوريون أن مشاركة جيش الملك عبد الله في الاجتياح تعتبر وقفاً للعمل بالاتفاق الذي عقد سراً قبل ستة أشهر. وهذا ما يوافق عليه شلايم الذي يؤكد أن «الأمل، ولو ضعيفاً، بعقد اتفاق مع الملك عبد الله راود على الدوام فكر بن - غوريون، وعندما دخل الفيلق العربي فلسطين زالت التحفظات كلها أقله في بادئ الأمر. لكن فيما بعد، خلال الحرب أعطى بن - غوريون وعبد الله كلاهما انطباعاً بأن واحدهما يلزم حدوداً معينة في استراتيجيته تجاه الآخر، غير أن أسباب هاتين الاستراتيجيتين كانت من التعقيد بحيث لا يمكن فهمها بمعنى المؤامرة أو التواطؤ أو 'المشاريع الكبرى'.»[٤٥] إلاّ إن

الوقائع تتحدث عن نفسها. فطوال الحرب لم يدخل الفيلق العربي أراضي إسرائيل قط، وهذا ما لا ينطبق مطلقاً على الطرف الآخر، فالقوات اليهودية دخلت اللد والرملة، وحاولت السيطرة على اللطرون، واحتلت الجليل والنقب، وانحدرت في اتجاه البحر الأحمر، ونادراً ما وقعت مواجهات بينها وبين الفيلق العربي، باستثناء ما حدث في اللطرون وخصوصاً المعارك للسيطرة على القدس التي لم تكن تشكل جزءاً من الأراضي الممنوحة للدولة اليهودية، وبناء على ذلك لم يرد ذكرها في اتفاق ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر بين الملك عبد الله ومئير (أنظر الفصل الثامن). وعلى الرغم من هجومات القوات الإسرائيلية المتكررة، فإن القدس القديمة ظلت بأكملها، وضمنها الحي اليهودي الذي سقط في ٢٨ أيار/مايو ١٩٤٨، في أيدي الفيلق العربي. فباختصار، إذاً، يبدو أنه لم يعد من البديهي الحديث عن «تواطؤ» في تلك الحقبة بين إسرائيل حديثة العهد والأردن. ويذكر آفي شلايم أن الاتصال بين الطرفين انقطع في أيار/مايو ولم يعد إلاّ بعد أربعة أشهر، لكنه يؤكد في المقابل قيام «اتفاق ضمني» يهدف إلى «تحاشي صدام كبير بين قواتهما المسلحة [...].» ويتابع شلايم أن هذا «التمييز ليس دلالياً بكل معنى الكلمة. 'فالتواطؤ' يفرض اتفاقاً مباشراً وعلنياً ويفهم على أنه ناتج من 'تعاقد' سري ومكروه. وفي المقابل، فإن 'الاتفاق الضمني' يمكن أن ينتج من تفهم متبادل لفكر الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى الإدراك أن التعاون بين الخصمين قد يكون ذا فائدة مشتركة من دون افتراض قيام اتصال مباشر أو خطة عمل معدة بصورة واضحة.»[٤٦]

وفي كل حال، عاود الإسرائيليون والأردنيون اتصالاتهم ابتداء من ٣ آب/أغسطس ١٩٤٨. فالسفير الأردني لدى لندن، عبد المجيد حيدر، حضر إلى باريس للاجتماع بإلياهو ساسون الذي كلفه بن - غوريون جس نبض ممثلي مختلف الدول العربية. ويكتب شلايم: «إن ما قام به ساسون من توظيف الكثير من موهبته ومن طاقته لاستعادة العلاقة بالملك عبد الله لم يذهب سدى. وليس أكثر من أن في كل ما بذله ساسون من جهود، فإن جهده المذكور هذا هو الذي توج بالنجاح أسرع من غيره. كان البلدان توصلا إلى اتفاق بشأن تقسيم فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وعلى الرغم من كل أشكال سوء التفاهم التي طرأت فيما بعد وخلال الحرب، فإن أسس هذا الاتفاق لم تكن قد زالت كلياً.»[٤٧]

والعكس هو الصحيح، فقبل أسابيع كان وسيط الأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت، أعلن تأييده لضم القسم العربي من فلسطين إلى الأردن، إضافة إلى النقب الذي عرضه بديلاً من الجليل الذي كانت القوات اليهودية احتلت الجزء الأكبر منه، متخلياً بذلك عن مشروع التقسيم الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذا ما دفع إسرائيل إلى الإصرار على التمسك به، ومن هنا الخروقات المتكررة لاتفاق الهدنة،[٤٨] والهجومات على الجيش المصري، أولاً في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ومن ثم في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨. والحال أن الملك عبد الله بدلاً من أن يظهر تضامنه مع الملك فاروق الذي كانت قواته تتعرض لهجومات الجيش الإسرائيلي، ترك الفيلق العربي من دون حراك، بعد أن كان أخذ ضمانة من لندن أنها ستطبق معاهدة التحالف الإنكليزي - الأردني في حال تعرضت قواته لهجوم إسرائيلي. وفعلاً، أنذر إرنست بيفن نظيره الأميركي

جورج مارشال بخطر نشوب حرب بين بريطانيا وإسرائيل في حال تعرضت الأخيرة للفيلق العربي.[٤٩] وعرف بن - غوريون كيف يأخذ، فيما بعد، في الاعتبار «هذه «الهدية» غير المنتظرة المتمثلة في تغاضي الأردن عن هجومه على الجيش المصري، كما أخذ بالخطر الرئيسي الذي قد يتعرض له في حال قيامه بعملية ضد الفيلق العربي.

وكان على بن - غوريون في بادئ الأمر أن يبت مسألتين كانتا مثار جدل داخلي. الأولى هي تلك التي أثارها الذين استمروا في تأييد الحل العسكري فيما يتعلق بالقدس حتى خريف سنة ١٩٤٩. فحتى بدء عمليات خريف سنة ١٩٤٨ في الجليل وفي النقب كان رئيس الحكومة نفسه يحبذ شن هجوم على الفيلق العربي في الضفة الغربية. فقدم في ٢٦ أيلول/سبتمبر اقتراحاً بهذا المعنى إلى الحكومة رفض بسبعة أصوات في مقابل ستة. «وفي الأعوام التالية وصف بن - غوريون هذا التصويت بأنه الفرصة الكبرى التي فُوتت خلال حرب ١٩٤٨.»[٥٠] لكن هذا لم يمنع الكولونيل موشيه دايان من إرسال كتيبتين في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر لاقتحام تلة بيت جالا التي تعتبر موقعاً استراتيجياً لاحتلال بيت لحم والخليل، وجاء فشله بمثابة رادع لعدم تكرار المحاولة. لكن ما إن سقط الجليل والنقب حتى تغير الوضع؛ إذ أصبح من المؤكد من وجهة النظر العسكرية البحتة أن القوات الإسرائيلية باتت قادرة على احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية، لكن في مقابل أي ثمن سياسي دبلوماسي؟ فبن - غوريون كان يخاف التورط في نزاع مع بريطانيا ويخشى أن تتشوه صورة الدولة اليهودية في وقت كانت مرشحة للانضمام إلى الأمم المتحدة. وباختصار، كما يقول شلايم، كان رئيس الحكومة قد توصل إلى قناعة بأن «الوقت حان للتركيز على مهمات السلام، مثل الاهتمام بأمر المهاجرين والعمل على تكيفهم، واستثمار الأراضي، وضخ الحياة في المناطق الصحراوية. ومما كان يقوله بن - غوريون أن أرض إسرائيل

لن تبقى مُلكاً لإسرائيل فقط بواسطة الحرب والقوة العسكرية. فبالنسبة إلى بن ـ غوريون كانت صفحة الحرب قد طويت، أقله ظرفياً.»[٥١]

أمّا مثار الجدل الثاني الدائر في الخفاء، فهو موضوع السلام هذه المرة الذي تعارض فيه أصحاب «الخيار المصري» وأصحاب «الخيار الأردني» وحتى أصحاب «الخيار الفلسطيني». وفي هذا الأمر أيضاً، وبعد تردد طويل، سيحدد بن ـ غوريون خياره ببطء إنما بخطى واثقة. ويذكر شلايم في كتابه أنه حتى عندما علم رئيس الحكومة، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، بأن المصريين مستعدون للتخلي عن عشرة كيلومترات إضافية من الشواطئ لإسرائيل «عارض أي إعادة نظر في المفاوضات مع الأردن بسبب الأهمية الضمنية للاتفاق الإسرائيلي ـ الأردني، وذلك نظراً إلى دور هذا الاتفاق في فتح الطريق أمام اتفاق مع مصر، وبالتالي لأهمية التكاتف المتبادل مع عبد الله في مواجهة الحملة الهادفة إلى تدويل القدس.»[٥٢] وقبل هذا بثمانية أشهر، وخلال النقاشات الصاخبة في الكنيست بشأن اتفاق الهدنة مع الأردن، رد بن ـ غوريون صارخاً، بعد أن اتهمه مناحم بيغن بأنه يوقّع «اتفاق ميونيخ آخر»، «إنه لمن الأفضل تحقيق الدولة اليهودية من دون أرض إسرائيل كلها بدلاً من أرض إسرائيل كلها من دون دولة يهودية. وحجته كانت أنه لم يكن ممكناً إقامة الدولة اليهودية على كامل أراضي إسرائيل أو حتى على القسم الشرقي منها إذا كان المطلوب أن تكون هذه الدولة ديمقراطية؛ إذ إن عدد العرب سيفوق عدد اليهود. وسأل بن ـ غوريون أعضاء الكنيست إن كانوا يريدون إقامة دولة إسرائيلية ديمقراطية على جزء من أرض إسرائيل أم دولة يهودية على كامل الأرض وطرد السكان العرب؟» ويضيف شلايم: «ومع أن بن ـ غوريون كان يطمح في أعماقه إلى دولة إسرائيلية على كامل أرض إسرائيل، إلاّ إنه اعتبر أن هذا الأمر هو من مهمات الأجيال المقبلة.»[٥٣]

وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ تجدد الحوار بين تل أبيب وعمان عبر إلياهو ساسون وعبد المجيد حيدر. وأسفر أولاً عن اتفاق لوقف النار في القدس وإقرار بتقسيم المدينة بين إسرائيل والأردن في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، أي بعد مرور سنة بالتمام على اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتدويل القدس. وسهّل هذا النجاح الأول التفاوض في شأن هدنة وضعت حداً للاقتتال بينهما (واستمر هذا الوضع حتى حزيران/يونيو ١٩٦٧). وجرت هذه المفاوضات ظاهرياً على جزيرة رودس، لكنها كانت في الواقع مباشرة في الشونة في قصر الملك عبد الله. تم هذا الأمر في ٣ نيسان/أبريل ١٩٤٩ على الرغم من الاستفزاز الأخير من جانب إسرائيل التي استولت، في ١٠ آذار/مارس، على بلدة أم رشرش الواقعة على البحر الأحمر (إيلات فيما بعد). وبالعكس، فهما لن يتمكنا فيما بعد من التوصل إلى شيء عبر المباحثات بينهما من أجل التوصل إلى معاهدة سلام وفق الأصول. فبعد أن حصل الملك عبد الله على ما كان يراه أساسياً، أي القسم الأكبر من الضفة الغربية مع مدينة القدس القديمة، لم يرغب في تحدي لا الرأي العام في بلده ولا في العالم العربي بصورة عامة. كما أنه أمل بألا يقصى الأردن عن جامعة الدول العربية ولا حتى أن يقع ضحية مقاطعة من جانبها. وتراجع الملك بعد أن كان بلّغ موافقته المبدئية على وضع ميثاق عدم اعتداء مؤذياً بذلك بن ـ غوريون. وفي المقابل، وافقت جامعة الدول العربية على ضم الضفة الغربية وصادقت على ذلك رسمياً في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٠. لكن هذه الانتفاضة الأخيرة التي أمل من خلالها الملك عبد الله بشكل واضح بألاّ يدخل التاريخ على أنه «خائن»، لم تنجه من العاقبة الوخيمة؛ ففي ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥١ سقط على عتبة المسجد الأقصى في القدس برصاص أحد الوطنيين الفلسطينيين.

في الخامس من أيار/مايو ١٩٤٩، وفي اجتماع في قصر

الشونة، باح الملك عبد الله إلى موشيه شاريت (شرتوك سابقاً) بأنه «هو أيضاً مثل الإسرائيليين دخل الحرب مرغماً. [...] وأضاف الملك أنه طوال مرحلة العمليات العسكرية لم تخرق قواته حدود الدولة اليهودية التي رسمها قرار الأمم المتحدة. وقال إن قواتهما لم تتواجها في الحقيقة إلاّ في القدس، وإن الإسرائيليين هم الذين بدأوا المعركة.» وعلى هذا يعلق آفي شلايم: «كان من الصعب نقض رواية عبد الله ولم يحاول شاريت ذلك. وقال عبد الله إنه لم يكن يريد الحرب، لكن سلسلة من الأحداث، بدءاً بدير ياسين وانتهاء بخرق الإسرائيليين اتفاق وقف النار في القدس، أجبرته على التصرف. كما أن عبد الله لم يكن ليرغب في الحرب وظل أميناً للاستراتيجيا المحدودة التي نال من أجلها المباركة السرية من بريطانيا [...] وهنا يؤكد عبد الله بطريقة غير مباشرة أنه لم يكن هو، وإنما اليهود هم الذين كانوا تراجعوا عن الاتفاق السري بين الطرفين بشأن تقسيم القدس.»[٥٤]

الحواشي

(١) أنظر:

Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (London and Sydney: Croom Helm, 1987), p. 189.

(٢) Ibid.

(٣) Benny Morris, *1948 and After: Israel and the Palestinians* (Oxford: Clarendon Press, 1990), p. 14.

(٤) Flapan, op. cit., p. 191.

(٥) Ibid.

(٦) Ibid.

(٧) Ibid.

(٨) Jon and David Kimche, *A Clash of Destinies, The Arab-Jewish War and the Founding of Israel* (New York: Frederick A. Praeger, 1960), p. 79.

(٩) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 21-22.

(١٠) Michel Bar-Zohar, *Ben-Gourion* (Paris: Fayard, 1986), pp. 235-236.

(١١) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 20.

(١٢) Ibid., p. 23.

(١٣) Elias Sanbar, *Palestine 1948, L'Expulsion* (Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1984), Les livres de la revue d'études palestiniennes), pp. 150-152.

(١٤) Morris, *1948...*, op. cit., p. 14.

(١٥) Flapan, op. cit., p. 58.

(١٦) Ibid., pp. 67-68.

(١٧) Ibid., p. 73.

(١٨) Jon and David kimche, op. cit., p. 162.

(١٩) David Ben-Gourion, *War Diaries* (Tel Aviv, 1982), p. 428.

(٢٠) Yehuda Slutzky, *Sefer Toldot Hahagana* (Tel Aviv, 1972), vol. 1, p. 12.

(٢١) Dominique Lapierre et Larry Collins, *Jérusalem* (Paris: Robert Laffont, 1971), p. 374.

(٢٢) Avi Shlaïm, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (Oxford: Clarendon Press, 1988), p. 198.

(٢٣) ما بين ٢٠ أيار/مايو و١١ آب/أغسطس ١٩٤٨، وصل ما يزيد على مئة طائرة ناقلة البنادق والذخيرة والرشاشات والمدافع ومدافع الهاون، من دون إغفال الطائرات من نوع مسرشميت وسبيتفاير التي ساعدت الإسرائيليين في ٢٩ أيار/مايو في وقف تقدم المصريين الذين وصلوا على بعد ٣٠ كيلومتراً من تل أبيب، أنظر:

Dominique Vidal, «L'URSS 'sioniste'? Moscou et la Palestine, 1945-1955,» *Revue d'études Palestiniennes*, Paris, no. 28, été 1988.

(٢٤) Jon and David Kimche, op. cit., pp. 223-224.

(٢٥) Morris, *1948...*, op. cit., pp. 14-16.

(٢٦) Walter Laqueur and Barry Rubin, *The Israel-Arab Reader* (London: Penguin Books, 1984), pp. 79-84.

(٢٧) Flapan, op. cit., pp. 191, 192.

(٢٨) Ibid., p. 192.

(٢٩) Ibid., pp. 18-19.

(٣٠) Shlaïm, op. cit., p. 41.

(٣١) Ibid., p. 58.

(٣٢) Ibid., p. 71.

(٣٣) Michael J. Cohen, *Palestine and Great Powers, 1945-1948* (Princeton: Princeton University Press, 1982), p. 145.

(٣٤) Shlaïm, op. cit., p. 78.

(٣٥) Ibid., p. 87.

(٣٦) Ibid., p. 92.

(٣٧) Ibid., p. 100.

(٣٨) Ibid., p. 107.

(٣٩) Ibid., p. 121.

(٤٠) Ibid., p. 136.

(٤١) Ibid., p. 163.

(٤٢) Ibid., p. 169.

(٤٣) Ibid., p. 214.

(٤٤) Ibid., p. 193.

(٤٥) Ibid., p. 238.

(٤٦) Ibid., p. 235.

(٤٧) Ibid., p. 281.

(٤٨) يعطي آفي شلايم تفصيلات بشأن ظروف سقوط اتفاق الهدنة. إذ لاحظ الإسرائيليون أنهم عندما يرسلون قوافل تموين إلى الكيبوتسات الواقعة شمالي النقب، وفقاً لإجراءات وقف إطلاق النار، كان المصريون يطلقون عليها النار. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر نظموا قافلة على أمل بأن تهاجمها القوات المصرية فتتوفر لهم عندها الذريعة المطلوبة لاستئناف المعارك. لكن لم تُطلق طلقة واحدة. «غير أن الجنود الإسرائيليين لم يثبطهم مشهد جود المصريين المخيب، فأطلقوا النار على إحدى شاحناتهم وعطلوها. وبسرعة استدعي مراقبو الأمم المتحدة إلى المكان وعندما رأوا الشاحنة وقد خرقها الرصاص حمّلوا القوات المصرية مسؤولية خرق وقف إطلاق النار.» أنظر: Ibid., p. 321.

(٤٩) في الواقع اصطدمت إسرائيل في حادثة كبيرة مع المملكة المتحدة التي كانت

أرسلت، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، طائرات استطلاع للإشراف على انسحاب القوات الإسرائيلية من صحراء سيناء، فأسقط الجيش الإسرائيلي اثنتين منها. وانتهت الأزمة مع الانسحاب النهائي للجيش الإسرائيلي من الأراضي المصرية في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩.

(٥٠) Shlaïm, op. cit., p. 309.

(٥١) Ibid., p. 460.

(٥٢) Ibid., p. 529.

(٥٣) Ibid., pp. 430-431.

(٥٤) Ibid., pp. 450, 452.

الفصل الثالث

مرحلتان وخمس حركات

«إن الحكومة الإسرائيلية تنكر تحملها أية مسؤولية عن نشوء هذه القضية. والاتهام القائل إن العرب طُردوا بالقوة على يد السلطات الإسرائيلية هو اتهام مغلوط فيه كلياً، بل بالعكس، لقد بذلنا ما أمكن لتفادي هذه الهجرة.»[1] هذا ما يوضحه أحد المسؤولين البارزين في وزارة الخارجية الإسرائيلية في جواب إلى نظيره الأميركي في تموز/يوليو ١٩٤٨. تلك هي، وهكذا ستبقى مبدئياً، الرواية الرسمية لطرد نحو ٨٠٠,٠٠٠ عربي فلسطيني[2] في الفترة الممتدة ما بين صدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وتوقيع اتفاقية الهدنة الأخيرة في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٩ بين إسرائيل وسورية. إلاّ إن هناك رواية مختلفة تبرز من المحفوظات الإسرائيلية وقد انكب على دراستها عدد من المؤرخين منذ عشرين عاماً.

كان أول من قال بهذه الرواية بِني موريس، الذي كان يعمل في تلك المرحلة مراسلاً دبلوماسياً للصحيفة الإسرائيلية «جيروزالم بوست» (*Jerusalem Post*) بطبعتها الإنكليزية، والتي كانت في تلك الحقبة تنتقد سياسة الحكومة الإسرائيلية، بعد أن غاص عميقاً في التاريخ متفحصاً بكل دقة الوثائق التي تؤكد روايته هذه. ففي الصفحات الأولى من كتابه الأهم «نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين» (*The Birth of the Palestinian Refugee Problem*) يعرض خريطة تحدّد موقع ٣٦٩ مدينة وقرية عربية في إسرائيل (ضمن حدودها المعروفة سنة ١٩٤٩)، ثم يوجز أسباب رحيل سكانها، محلة بمحلة.[3] ويعترف موريس بأنه يجهل هذه الأسباب في ٤٥ حالة، أمّا في الحالات الـ ٢٢٨

الأُخرى، فقد رحل السكان خلال هجمات شنتها القوات اليهودية، وفي ٤١ منها نتيجة عمليات طرد بالقوة العسكرية، وفي ٩٠ حالة أخلى الفلسطينيون[٤] أماكن إقامتهم مذعورين بسبب سقوط تجمع سكني مجاور، أو متحسبين لهجوم معادٍ أو حتى بفعل الشائعات التي كان يبثها الجيش اليهودي، وخصوصاً بعد المجزرة التي ارتكبت ضد سكان دير ياسين التي انتشرت أخبارها في أرجاء البلد مثل النار في الهشيم.

وفي المقابل، لا يسجل بِني موريس سوى ست حالات رحيل تمت بناء على إيعاز من السلطات العربية المحلية، مضيفاً: «ما من دليل يؤكد أن البلاد العربية والهيئة العربية العليا [الفلسطينية] تمنت هجرة جماعية، أو أنها نشرت توجيهاً عاماً أو نداءات تدعو الفلسطينيين إلى هجر منازلهم (وإن كان سكان قرى محددة في بعض المناطق تلقوا أوامر بالرحيل من القادة أو من الهيئة العربية العليا لأسباب استراتيجية بنوع خاص).»[٥] لا بل أكثر من ذلك، فبحسب تقارير استخبارات الهاغاناه، أعلنت إذاعتا القدس ودمشق باسم القيادة العربية العليا أن «على كل عربي أن يدافع عن بيته وأملاكه [...] وأن الذين يغادرون مساكنهم سيلقون العقاب وستدمر منازلهم.» ويحدّد بِني موريس أن الأمر كان صادراً عن القاوقجي، وهو من «قدامى» ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وتسلم قيادة جيش الإنقاذ الذي دخل مسرح القتال ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٤٨.[٦]

نحن إذاً في صلب إحدى عمليات التزوير الرئيسية في تاريخ هذه المأساة. ففي سنة ١٩٦١ أعلن دافيد بن ـ غوريون أيضاً أمام الكنيست: «بدأ رحيل العرب من إسرائيل فوراً بعد قرار الأمم المتحدة [التقسيم] [...] وفي حيازتنا وثائق صريحة تشهد على أنهم غادروا فلسطين بناء على تعليمات من الزعماء العرب، وعلى رأسهم المفتي، وعلى أساس الفرضية القائلة إن هجوم الجيوش

العربية [...] سيقضي على الدولة العبرية ويرمي اليهود جميعاً في البحر.»[٧] فهل هناك فعلاً وثائق صريحة؟ يؤكد بِني موريس «أن الزعماء العرب لم يوجهوا، في أية لحظة من الحرب، نداء عاماً إلى عرب فلسطين كي يغادروا منازلهم وقراهم ويتوجهوا نحو المنفى. كما أنه لم تقم أية حملة في الإذاعات أو في الصحف العربية تطلب من الفلسطينيين الفرار. في الحقيقة إنني لم أقع على أي أثر لمثل هذه الحملة، ولو أنها حدثت، أو لو كان هناك خطط من هذا النوع لكانت وردت أو على الأقل تركت أثراً في المحفوظات. فدوائر استخبارات الييشوف [...] والسفارات البريطانية والأميركية في الشرق الأوسط كانت تسجل كل برامج الإذاعات العربية، وهذا ما كانت تفعله هيئة الإذاعة البريطانية أيضاً. والحال أن أياً منها، وفي آلاف التقارير بشأن هذه التسجيلات، من دون ذكر الاستشهادات، لم تأتِ إلى ذكر أي من هذه النداءات المزعومة.»[٨] وأساساً كان أرسكين تشيلدرز حلل، قبل ستة وعشرين عاماً، جميع تسجيلات هيئة الإذاعة البريطانية، واستنتج: «ليس هناك أي كلمة أو دعوة أو طلب، في سنة ١٩٤٨، بشأن النزوح عن فلسطين، من جانب أي محطة إذاعية عربية، لا في فلسطين ولا في الخارج.»[٩]

ويوضح سيمحا فلابان من جهته أن العكس هو ما حدث: «عندما اتخذت عمليات الفرار حجماً واسعاً في نيسان/أبريل ١٩٤٨، بث كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية، عبد الرحمن عزام باشا، والملك عبد الله دعوات تلزم العرب عدم مغادرة مساكنهم. أمّا فوزي القاوقجي، قائد جيش التحرير العربي [جيش الإنقاذ] فأصدر تعليماته بوقف الهجرة بالقوة وطالب بتأمين وسائل النقل من أجل ذلك. وقررت الحكومات العربية السماح للنساء والأطفال بالدخول وإعادة جميع الرجال ممن هم في عمر القتال (ما بين ١٨ و٥٠ عاماً). أمّا محمد عدي العمري، المدير المساعد في إذاعة رام الله،

فدعا السكان العرب إلى التوقف عن مغادرة جنين وطولكرم وسائر المدن الواقعة في المثلث الذي كان يتعرض للقصف من جانب الإسرائيليين. وفي ١٠ أيار/مايو بثت إذاعة القدس الأوامر التي أصدرها القادة العرب والهيئة العربية العليا بوقف الفرار الجماعي من القدس ومحيطها. وقدم بعض المصادر الفلسطينية أدلة أُخرى على أنه قبل ذلك أساساً، في آذار/مارس ونيسان/أبريل، طالبت الهيئة العربية العليا السكان، عبر برامج إذاعية من دمشق، بعدم المغادرة، وأعلنت أن على الفلسطينيين القادرين على القتال أن يرجعوا من البلاد العربية. كما طلب من جميع الموظفين الرسميين العرب في فلسطين أن يلازموا مراكزهم. فلماذا لم تلقَ كل هذه الدعوات آذاناً صاغية؟ في الواقع غطى عليها الأثر التراكمي لمخططات الضغط الصهيوني، من الحرب الاقتصادية والنفسية إلى عملية طرد السكان المنتظمة على يد الجيش.»[١٠]

في الواقع مرت هذه الظاهرة بأطوار متعددة مرتبطة، طبعاً، بمختلف مراحل الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى. كما أنها توزعت تقريباً ما بين المحطتين الكبريين في المواجهة، أي بين الحرب الأهلية الفلسطينية ـ الإسرائيلية، من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ إلى ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، تاريخ إعلان قيام دولة إسرائيل، وبين مرحلة دخول جيوش خمس دول عربية فلسطين، أي الحرب العربية ـ الإسرائيلية بالمعنى الصحيح للكلمة، وهي المرحلة الممتدة من ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ حتى توقيع اتفاقيات الهدنة. لكن بعد إمعان النظر، نجد أن كلاً من هاتين المحطتين الكبريين تلتها ظروف متباينة بصورة ملموسة؛ ففي الحرب الأهلية ثمة شكلان متميزان يفصل بينهما تنفيذ الهاغاناه في آذار/مارس ١٩٤٨ لخطتها «دالت» (حرف «د» بالعبرية). فبعد أن جرت الهجرة أولاً بصورة محدودة وفي أوساط اجتماعية متميزة، تكثفت فيما بعد وطاولت مختلف الطبقات الاجتماعية.

كما أن الحرب، بالمعنى الصحيح للكلمة، شهدت تتابع مراحل من القتال ومن اتفاقيات الهدنة. فاتفاقيتا الهدنة اللتان طبقتا بين ١٠ حزيران/يونيو و٨ تموز/يوليو ثم بين ١٨ تموز/يوليو و١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨، تلتهما هجومات عنيفة من القوات الإسرائيلية المكونة حديثاً، اتخذت فيها عملية طرد الفلسطينيين منحى وحشياً ومكثفاً أكثر مما شهدته في مرحلة نيسان/أبريل ـ أيار/مايو. كما أنه من أجل فهم الرحيل يجب الأخذ في الاعتبار «ضعف المجتمع الفلسطيني البنيوي.» وهذا ما يشرحه بِني موريس قائلاً: «إن النقص في البنية الإدارية للحكم الذاتي، إضافة إلى ضعف الزعماء، ومنظمة عسكرية فقيرة أو لا وجود لها خارج القرى، وآليات معيبة أو مفقودة لفرض الضرائب، أمور كلها أدت إلى سقوط المدن الرئيسية في نيسان/أبريل ـ أيار/مايو، عندما انسحب البريطانيون وبدأت الهاغاناه هجوماتها.» ويتابع المؤرخ: «إن سقوط المدن والهجرة [هجرة سكانها] ولّدا بدورهما الخوف وثبّطا العزائم في العمق الخلفي الريفي للبلد. فالمعهود تقليدياً أن القرى، وعلى الرغم من اكتفائها الذاتي اقتصادياً، تعتمد على المدن في قيادتها وتوجيهها سياسياً.» وهذا ما يعني أن سقوط المدن وفرار الطبقة الوسطى والزعماء «شكلا للقرويين الفلسطينيين مثلاً يحتذى.»[١١]

هجرة الفلسطينيين الموسرين أولاً

يرى بِني موريس في كتابه «نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين» أن هجرة السكان العرب يمكن أن توزع على خمس موجات، اتخذت أساساً حجوماً متفاوتة: الأولى وقعت بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ وآذار/مارس ١٩٤٨، والثانية تدفقت بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو، والثالثة خلال تموز/يوليو وآب/أغسطس، والرابعة تواصلت في تشرين

الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، وأخيراً امتدت الخامسة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١. فلننظر في هذا التقسيم المرحلي متفحصين عند كل محطة ضمن أي ظروف حدث رحيل الفلسطينيين.

تبدو الموجة الأولى، لأول وهلة، الأقل كثافة؛ إذ يقدر بِني موريس عدد النازحين فيها بـ ٧٠,٠٠٠ نسمة، هم في معظمهم من الفلسطينيين الموسرين سكان المدن الذين رغبوا في تجنب مواجهة شاملة رأوا أنها حتمية. فقد تضاعفت الحوادث غداة إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. وفي الواقع، لئن لم تبدُ أغلبية السكان في الجانب العربي مسلّمة بالتخلي عن نصف وطنها لليهود، فإنها بدت في أي حال مترددة أمام إمكان حدوث صدام كبير معها، هذا أقله بحسب مصادر إسرائيلية، كون المصادر العربية بشأن هذه النقطة بالتحديد غير متوفرة لوضع تصور دقيق للحقيقة. عن هذا الأمر كتب سيمحا فلابان: «ما من شك في أن أغلبية الشعب الفلسطيني كانت تعارض التقسيم وتناضل من أجل إقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين، لكن من الواضح أيضاً أن الفلسطينيين لم يلتزموا خوض حرب شاملة ضد اليهود، وأنهم تيقنوا شيئاً فشيئاً أن التقسيم أمر حتمي لا بديل منه. والأدلة على هذا دامغة، وهو ما يحمل على التساؤل كيف أن وهم 'الجهاد' الفلسطيني ضد اليهود صمد طويلاً على هذا النحو.»

أمّا بالنسبة إلى الهاغاناه، فهي تزعم أنها التزمت في بادئ الأمر موقفاً دفاعياً بصورة أساسية، وأنها حدت الأعمال الانتقامية ضد الهجومات العربية، باستثناء بعض الحالات، كما حدث في القدس والجليل والنقب، والتي استنكرها على كلٍ بن ـ غوريون في أوائل كانون الثاني/يناير. ويتحدث المسؤول السابق عن حزب مبام بنوع خاص عن محاولات الفلسطينيين «تجنب الحرب بالوسيلة الوحيدة

المتوفرة لهم وهي عقد الاتفاقات المحلية مع جيرانهم اليهود لمنع الهجومات المتبادلة والاستفزازات والأعمال العدائية.»[١٢] ووقّعت مئات القرى العربية مواثيق عدم اعتداء مع كيبوتسات وموشافات (التعاونيات الزراعية)، وفعل مثلها موظفون عرب ويهود في الشركات أو في الدوائر. وهذا ما قرر أن يفعله سكان تل أبيب ويافا. ويؤكد كتاب «تاريخ الهاغاناه»، ذو الطابع الرسمي جداً، الحجم الذي اتخذته هذه الحركة التي يؤكد سيمحا فلابان أنها «انتشرت في البلد كله شاملة معظم القرى العربية في منطقة الشارون وفي محيط القدس، وضمنها دير ياسين وسلوان وشمال الجليل والنقب. واتخذت مبادرات مشابهة في حيفا وطبرية.»[١٣]

لكن الحرب بدأت تستعر ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٤٨. وشيئاً فشيئاً بدأت الميليشيات الفلسطينية، التي كانت تعد فقط بضعة آلاف من الرجال البسيطي السلاح، تتلقى الدعم من عدد من المتطوعين العرب في جيش الإنقاذ. وقد جندهم فوزي القاوقجي من مختلف أرجاء الشرق الأوسط، كما رأينا في الفصل السابق، وبلغ عددهم في أواسط أيار/مايو ٣٨٠٠ عنصر. والعدد قليل لكنه كان كافياً لقطع طرق المواصلات بغية عزل المدن اليهودية والإيقاع بالمستعمرات، وللاستيلاء على المناطق المحاصرة أيضاً. وفي أواخر آذار/مارس كانت القدس بحكم المعزولة عن منطقة السهل، ولم توفَّر المدن في هذا المجال. وإذا كان العرب ذبحوا بعض الجرحى اليهود في مستشفى حيفا الفرنسي، فإن قوات البلماح خلفت وراءها في قرية بلد الشيخ في منطقة حيفا ٦٠ جثة من أهل القرية، بينهم عدد كثير من النساء مع أطفالهن. وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٨ تلاشى ما يزيد على خمسين مدنياً في انفجار ثلاث شاحنات مفخخة وسط الشارع الرئيسي اليهودي في القدس. كما أن منظمة ليحي قتلت في هجوماتها بالقنابل على المدنيين الفلسطينيين عشرات العرب خلال أسابيع.

وبحسب الأمم المتحدة، كان سقط في نهاية شباط/فبراير ١٩٤٨ ٨٦٩ قتيلاً و١٩٠٩ جرحى.

كان من الطبيعي أن يزيد هذا التدهور في تدفق الفلسطينيين الذين سلكوا طريق المنفى. فمن سكان حيفا البالغ عددهم ٧٠,٠٠٠ نسمة، وحيث تميزت عمليات الهاغاناه، وخصوصاً الميليشيات اليمينية المتطرفة، بالوحشية هجر ما بين ٢٠,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ شخص ديارهم في أواخر آذار/مارس. والأرقام نفسها تنطبق على يافا حيث كانت خشية العرب أكبر، لا من انتهاء فترة الانتداب فحسب، بل أيضاً لأن المدينة تقع جنوبي تل أبيب تماماً ولأن الييشوف رفض الهدنة التي اقترحها حاكم المدينة. وفي القدس وضواحيها، حيث اتسمت المعارك والإرهاب بالشراسة، فر العرب من الأحياء أو القرى التي تعرضت للهجومات أو احتُلت من قِبل اليهود. وفي حالات كثيرة جرت عمليات طرد بكل معنى الكلمة، كما حدث في إثر غارات الإرغون وليحي على لفتا وروميما، والأوامر بالطرد الصادرة عن الهاغاناه في الشيخ بدر، وعند قصف القطمون (وقد استنكره بن - غوريون)، وعملية الإخلاء التي فرضتها الهاغاناه في الطيّبة. ويخلص بِني موريس إلى أن «القدس الغربية أصبحت بذلك يهودية صرف، وأن الأقسام الشرقية العربية من المدينة أُخليت جزئياً.»[١٤] أمّا الفيلق العربي، من جهته، فاحتل القسم الأكبر من المدينة القديمة حيث حاصر الحي اليهودي الذي صمد حتى ٢٨ أيار/مايو.

وإذا كانت الهجرة قد طاولت بصورة خاصة الطبقات الوسطى في المدن، فقد ظهرت أيضاً، في تلك الحقبة، مظاهرها الأولى في الريف وغالباً نتيجة هجومات الهاغاناه كما الإرغون وإن بصورة أندر. وكان أكثر ما تجلى ذلك في السهل الساحلي (المعروف بالشارون) الذي يشكل قلب الأراضي التي أعطتها الأمم المتحدة لليهود الذين كانوا يشكلون الأكثرية فيه. وهذا ما تعرضت له عشرات المدن،

وكذلك مدينة قيسارية التي فر سكانها العرب قبل سقوطها في أيدي البلماح في ١٥ شباط/فبراير ١٩٤٨ وبعده. فهذه القوات دمرت منازلهم وطردت من بقي من العائلات. وبحسب ما كتب بِني موريس كانت تلك «أول عملية طرد مخططة ومنظمة لجماعة عربية على يد الهاغاناه في سنة ١٩٤٨.»[١٥] أمّا يوسف فايتس الذي تولى بعد فترة وجيزة، كما سنرى في الفصل الخامس، رئاسة لجنة الترحيل، ونظّم عملية «تهويد» المدن والقرى العربية، فذكر حالات رحيل في الجليل وفي أوساط القبائل البدوية في وادي بيسان. ولأن فايتس لم يستطع في تلك الحقبة أن يستحصل على قرار قومي بطرد السكان العرب من أراضي الدولة اليهودية، اتخذ المبادرة للقيام بعمليات طرد محلية. وسجلت عمليات إخلاء أُخرى نتيجة الأعمال الانتقامية التي مارستها الهاغاناه، كما في حالة بدو منصورة الخيط على نهر الأردن والحسينية والعلمانية وكراد الغنامة في المنطقة نفسها. وعلى الرغم من كل شيء، لم يكن الييشوف في وضع أكثر اطمئناناً، وخصوصاً حين بدا أن الحليف الأميركي الكبير تراجع عن موقفه في الأمم المتحدة في أواخر آذار/مارس، حين حاول أن يستبدل مشروع التقسيم بوصاية دولية على فلسطين بأكملها، لكن هذه الفكرة لم يكتب لها النجاح، إذ تراجعت واشنطن إزاء إمكان وجود فرق سوفياتية في صفوف القوات المطلوبة لفرض قرارات القوى العظمى.

خطة «دالت»، منعطف الحرب والترحيل

حدثت الهجرة الفلسطينية الثانية، الأكثف كثيراً، في نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٤٨. ونتجت في الأساس من تغيير في استراتيجيا الهاغاناه، إذ قرر الييشوف أن يتخلى نهائياً عن موقعه الدفاعي، وجاءت عملية نحشون الهادفة إلى فتح الطريق الاستراتيجية

بين تل أبيب والقدس، فاتحة خطة عسكرية في الاتجاهات كافة، وأعطيت اسم خطة «دالت». وعندما قدم بن - غوريون هذه الخطة إلى قيادته العليا في ٢٨ آذار/مارس، طالب بجميع الإمكانات كي يرضي طموحاته:

- التسلح، بفضل الإمدادات بالطائرات والسفن (أنظر الفصل الثاني).
- المال، فعلاوة على الـ ١٠٠ مليون دولار التي جمعتها الوكالة اليهودية في الولايات المتحدة ما بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٧، كان هناك ٥٠ مليون دولار إضافي جمعتها غولدا مئير في جولة لها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٤٨، وهو مبلغ أكثر من كاف لدفع ثمن الإمدادات التشيكية «نقداً»، فضلاً عن ثمن الدبابات والبنادق والذخائر المشتراة من فرنسا أو من الولايات المتحدة.
- التنظيم، فالتعبئة العامة التي أقرت في شباط/فبراير، واستدعي بموجبها من هم بين ١٨ و٢٥ عاماً، ستسمح بإعادة توزيع القوات اليهودية على أساس ١٥,٠٠٠ مقاتل في المشاة، و٣٠٠٠ من حرس المناطق (أو الحدود)، وذلك بعكس النسبة السابقة. وباتت الهاغاناه تشمل الآن ستة ألوية هي: ألكسندروني وكرياتي وغفعاتي على امتداد السهل الساحلي، وكرملي في حيفا، وغولاني جنوبي الناصرة، وأخيراً عتسيوني جنوبي القدس. أمّا قوات البلماح فأعدت ثلاثة ألوية، يفتاح في الجليل وهرئيل في القدس وهنيغف ما بين غزة وبئر السبع.

وتسببت كل مرحلة من الهجومات اليهودية المضادة، وبصورة مباشرة، بتشرد السكان العرب الفارين الذين غالباً ما تُركوا من دون وسائط دفاعية من جانب مجموعات فلسطينية مسلحة ضعيفة التجهيز وسيئة التدريب وعميقة الانقسامات. ويذكر بِني موريس أن «جوهر

خطة [(دالت)] كان تطهير أراضي الدولة اليهودية العتيدة من جميع القوى المعادية فعلاً أو افتراضاً.» ويضيف: «بما أن القوات العربية غير النظامية كانت متمركزة ومقيمة بالقرى، وبما أن ميليشيات الكثير من القرى شاركت في الأعمال العدائية ضد الييشوف، فقد اعتبرت الهاغاناه معظم القرى معادياً عملياً أو افتراضاً.»[١٦] وإذا كان المؤرخ ينفي وجود خطة للترحيل فإنه يقر بأنه «ابتداء من نيسان/أبريل يمكن بصورة واضحة تلمس سياسة ترحيل على المستوى القومي والمحلي في آن واحد فيما خص بعض المقاطعات والبلدات التي اعتبرت ذات أهمية استراتيجية رئيسية.»[١٧] وهذا ما يمكن للقارئ تبين المزيد من عناصره في الفصل السابع.

وعلى الأرض، كانت الظاهرة في منتهى الوضوح. فبعد فشل هجوم رجال القاوقجي على كيبوتس مشمار هعيمك بين ٤ و٧ نيسان/أبريل ١٩٤٨، قصد زعماء هذا الكيبوتس، وهم في أي حال من مقاتلي حزب هشومير هتسعير (الحزب الصهيوني الاشتراكي)، بن - غوريون ليبلغوه أنه «بات من الملح طرد السكان العرب [من المنطقة] وإحراق قراهم.»[١٨] ونفذت هذه «المهمة» على يد الهاغاناه طوال نيسان/أبريل ومن ثم على يد الإرغون في أواسط أيار/مايو. ولفك الحصار عن القدس، قضت عملية نحشون التي امتدت بين ٦ و١٥ نيسان/أبريل باحتلال وتدمير القرى العربية المشرفة على طريق تل أبيب. ويرى بِني موريس أنه «عند تطبيق خطة [(دالت)]، ضُرب بعرض الحائط البند الذي ينص على عدم المساس بالقرى التي لا تبدي مقاومة، وذلك عبر القرارات التي اتخذت بتدمير القرى في المناطق الاستراتيجية أو الواقعة على امتداد الطرقات الرئيسية من دون الاهتمام بما إذا كانت قاومت اجتياحها على يد الهاغاناه أو لم تقاومه.»[١٩] هذه الهجرة التي تفجرت نتيجة ذلك زادت أضعافاً مضاعفة مع خبر مجزرة دير ياسين؛ ففي ٩ نيسان/أبريل ١٩٤٨

وبينما كانت الهاغاناه تنتزع القسطل من قوات القائد الفلسطيني عبد القادر الحسيني الذي قُتل في هذه المعركة، قتل عناصر عصابتي الإرغون وليحي بكل دم بارد ومن بيت إلى بيت ٢٥٠ شخصاً من سكان هذه البلدة العربية، مع أنها كانت تعيش مع الييشوف بسلام (أنظر الفصل السابق). ونفى مناحم بيغن، الذي يشارك، كونه زعيم الإرغون، في تحمل مسؤولية المذبحة التي استنكرتها الوكالة اليهودية رسمياً، أن يكون قُتل فيها سكان مدنيون. وكتب في النسخة العبرية من «مذكراته»: «نشرت الدعاية العربية أسطورة رعب في أوساط العرب والقوات العربية الذين بات يرعبهم ذكر جنود الإرغون. لقد فعلت الأسطورة فعل ست كتائب من القوات الإسرائيلية.» ويتابع بيغن في النسخة العبرية نفسها: «وإذ أُوهم العرب في أرجاء البلد بالأخبار الوحشية عن 'مذبحة الإرغون'، أصيبوا بحالة رعب لا حد لها وبدأوا يهربون للنجاة بأنفسهم. هذه الهجرة المكثفة تحولت إلى عملية هروب جنونية لم يكن في الإمكان السيطرة عليها. ومن نحو ٨٠٠,٠٠٠ عربي كانوا يعيشون على الأرض الإسرائيلية الحالية، لم يبقَ سوى ١٦٠,٠٠٠. ولا يمكن المبالغة في تقدير الدلالة السياسية والاقتصادية لهذا التطور.»[20]

«الاستسلام أو الانتحار»

تضخمت الموجة ساعة بعد ساعة. ففي الشمال، عندما سقطت طبرية في ١٨ نيسان/أبريل، أخلى البريطانيون ٤٠٠٠ عربي وقد أرعبتهم أخبار الضحايا المدنيين عند سقوط المدن المجاورة والأخبار الأولى عن تفجير المنازل في وسط المدينة. وبعد أربعة أيام احتلت الهاغاناه مدينة حيفا، وقضت الأوامر التي صدرت إلى الكتيبة ٢٢ من لواء غولاني بـ «قتل كل عربي [بالغ] يصادَف»، وبإضرام النار في

«كل الأهداف الممكن إحراقها بواسطة القنابل الحارقة.»[21] وعلى الرغم من الهدنة التي تم التوصل إليها، فإن المدينة أقفرت من الفلسطينيين، فلم يبقَ من السكان العرب فيها قبل التقسيم سوى ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ من مجموع ٧٠,٠٠٠. وعزا بن ـ غوريون هذه الهجرة المكثفة إلى خوفهم من دير ياسين جديدة. أمّا في وسط البلد فقد هاجمت الإرغون في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٤٨ مدينة يافا، التي اعتبرتها «سرطاناً» في قلب الدولة اليهودية العتيدة. وعندما انسحب منها عناصر الميليشيات بعد أسبوع من القصف المكثف والمعارك الشرسة، لم يكن فيها سوى ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ من سكانها العرب البالغ عددهم ٧٠,٠٠٠ ـ ٨٠,٠٠٠ نسمة. والأمر نفسه حدث في الشمال، حين قرر يغآل ألون، قائد البلماح، في أول أيار/مايو أن يستولي على صفد (سكانها العرب ما بين ١٠,٠٠٠ و١٢,٠٠٠) وبيسان (٦٠٠٠ نسمة)، فهو «لم يكن يريد ترك تجمعات سكانية عربية مباشرة وراء الخطوط الحدودية المتوقعة.»[22] وأنجزت المهمة في ١٣ حزيران/يونيو، وأُخليت المدينتان من سكانهما العرب عن آخر نسمة بعد أن أجلي من بقي منهم في شاحنات القوات اليهودية.

وألون نفسه «سينظف» الجليل الشرقي ما بين منتصف نيسان/أبريل ومنتصف أيار/مايو عبر عملية يفتاح، فهو رأى، كما يوضح بِني موريس، «أن إجلاء جميع القوى والسكان العرب عن المنطقة هو الطريقة الأبسط والأفضل لحماية الحدود»[23] مع سورية. وفي منتصف أيار/مايو أيضاً استولت الهاغاناه على عكا ومنطقتها التي أُجبرت، عبر مكبرات الصوت، على الاختيار بين «الاستسلام أو الانتحار».[24] والنتيجة أن ثلثي فلسطينيي المدينة الرائعة البالغ عددهم ما بين ١٢,٠٠٠ و١٥,٠٠٠ ومعهم نحو ٢٥,٠٠٠ من مهجري حيفا «اختاروا» المنفى. وقد جاءت العملية الأخيرة للهاغاناه (عملية بن ـ عامي) في عمق الشمال، وفي منتصف أيار/مايو أيضاً، لتقضي

على كل وجود عربي قدر الإمكان، في الجليل الشرقي حتى الحدود مع لبنان. وصدر الأمر مثلاً عن العميد موشيه كرمل، في ١٩ أيار/مايو، إلى قادته بـ «الهجوم للاحتلال، ولقتل جميع الرجال، ولتدمير وإحراق قرى الكابري وأم الفرج والنهر.»[٢٥] كان هناك إذاً العنف ضد المدنيين وإحراق أو تفجير المنازل وطرد من لم يهرب من العرب. ومع عملية ميتسفا براك، طبقت خطة «دالت» أيضاً من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو في الجنوب، حيث ظلت الهاغاناه حتى ذلك الوقت تحافظ على موقع دفاعي. أمّا بشأن الريف الفلسطيني، فإن بِني موريس يلخص ما حدث فيه على النحو التالي: «إن إجلاء العرب خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو تلا مباشرة الهجومات اليهودية التي شكلت جزءاً من خطة «دالت» الذي سرع وتيرتها غالباً. فالهجرة العربية جاءت تماماً، تقريباً، بعد الهجومات اليهودية في كل منطقة، علماً بأن الضغوط العسكرية العربية دفعت الهاغاناه في حالات كثيرة إلى الاستعجال في إطلاق هذا النوع من الهجومات.»[٢٦]

سقط مشروع التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة نهائياً عندما دخلت قوات مصرية وأردنية وسورية ولبنانية وعراقية الأراضي الفلسطينية غداة إعلان دولة إسرائيل، في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨. وإذ انهزمت القوات الإسرائيلية لفترة ـ أمام المصريين في الجنوب، وأمام السوريين على الضفة الجنوبية لبحيرة طبرية، وأمام العراقيين على نهر الأردن ثم في نتانيا، وأمام الفيلق العربي الأردني في القدس، وأمام اللبنانيين في «إصبع الجليل» ـ فقد استردت صمودها قبل اتفاق الهدنة الذي فصل بين أطراف الصراع في ١١ حزيران/يونيو.

يحلل بِني موريس في كتابه «١٩٤٨ وما بعدها»، وفيما يتعلق بهذه المرحلة الأولى من الهجرة، نصاً يرى أن جزءاً كبيراً منه موثوق به، وهو الوثيقة الصادرة عن استخبارات الجيش الإسرائيلي والمؤرخة ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٤٨. حملت هذه الوثيقة عنوان «هجرة عرب

فلسطين في المرحلة الممتدة من ١/١٢/١٩٤٧ إلى ١/٦/١٩٤٨»، وقدرت عدد الفلسطينيين الذين غادروا الأراضي الواقعة وقتها تحت السيطرة الإسرائيلية بـ ٣٩١,٠٠٠، وقوّمت تأثير العوامل التي تفسر رحيلهم: «إن ٥٥٪ على الأقل من مجمل حالات الهجرة كانت بفعل عملياتنا.» هذا ما كتبه الخبراء، وأضافوا إلى هذا العدد ما نتج من عمليات عناصر منظمتي الإرغون وليحي المنشقتين، «والتي تسببت مباشرة بـ ١٥٪ من الهجرة.» وإذا ما أضفنا إلى ذلك ٢٪ تنسب إلى أوامر الطرد المباشرة الصادرة عن الجنود اليهود و١٪ إلى الحرب النفسية، تصل النسبة إلى ٧٣٪ من أعمال الترحيل التي تسبب الإسرائيليون بها مباشرة. أضف إلى ذلك أن الوثيقة تعزو الهجرة في ٢٢٪ من الحالات إلى «الرعب» و«انعدام الثقة» اللذين انتشرا في أوساط السكان الفلسطينيين. أمّا النداءات العربية الداعية إلى الفرار فحيّزها لا يتعدى ٥٪ من الحالات.

باختصار، إن هذه الوثيقة، بحسب ما يوجز بِني موريس نفسه، «تدك ‹التفسير› الإسرائيلي التقليدي بأن عملية الفرار المكثفة نتجت من أوامر أو دعوة القيادة العربية.» أضف إلى ذلك أن النص «يشدد على أن الهجرة كانت معاكسة للنيات السياسية الاستراتيجية للهيئة العربية العليا ولسائر حكومات البلاد العربية المجاورة.» ويشدد المؤرخ على أنه بناء على هذا «لا تدعم الوثيقة أيضاً التفسير العربي التقليدي للهجرة على أساس أن اليهود، وبأسلوب متعمد ومركزي ومنظم، قاموا بحملة تهدف إلى طرد شامل للسكان الفلسطينيين المحليين.» إلاّ إن بِني موريس يعترف بالنسبة إلى المرحلة الثانية، التي ارتفع فيها عدد اللاجئين إلى ما بين ٣٠٠,٠٠٠ و٤٠٠,٠٠٠ شخص، «بأن الأمر مختلف»، فهو يقر بأن طرد الفلسطينيين احتل مزيداً من الأهمية في سياق الحرب ابتداء من ٩ تموز/يوليو ١٩٤٨.

كان يوم ٩ حزيران/يونيو موعد انتهاء الهدنة بين القوات اليهودية والقوات العربية التي استغلها بن ـ غوريون ليقمع، عن يمينه، تمرد الإرغون،[٢٧] وليحدّ، عن يساره، نفوذ حزب مبام الساحق حتى ذلك الوقت في أوساط الجيش والقيادة العليا. وفي الواقع، في ٣١ أيار/مايو ١٩٤٨، نجح بن ـ غوريون في توحيد مختلف الميليشيات اليهودية داخل الجيش الإسرائيلي (تساهل) الذي ارتفع عديده، إذ بات يضم ٦٥,٠٠٠ جندي في مقابل ٤٠,٠٠٠ في الجيوش العربية، وكان أفضل تجهيزاً منها بكثير. والنتيجة أنه بات في إمكان الجيش الإسرائيلي أن يطلق هجوماً على ثلاثة محاور: في وسط البلد لاحتلال اللد والرملة (الواقعتين ضمن الأراضي التي منحتها الأمم المتحدة للدولة العربية)، وذلك من أجل تحرير طريق القدس، وفي الجنوب في محاولة لدحر القوات المصرية، وفي الشمال من أجل انتزاع الناصرة وإنجاز عملية تهويد الجليل. وتوالى بعض العمليات من ١٨ تموز/يوليو إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك في أثناء الهدنة التي في عزها اغتال عناصر من ميليشيا ليحي وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت؛ فهذا المبعوث السويدي الأصل كان يدعو، طبعاً، إلى إلحاق الأراضي الممنوحة للدولة العربية بالأردن، لكنه كان يقترح أن تتخلى إسرائيل عن النقب في مقابل الجليل الذي استولت عليه، وبصفة خاصة كان متمسكاً بجعل القدس مدينة دولية. وفي تلك الحقبة بدت الفرصة للزعماء الإسرائيليين مؤاتية أكثر من أي وقت لاحتلال أكبر مساحة من الأراضي على أن تكون خالية بقدر الإمكان من العرب، حتى لو كان بن ـ غوريون، وبضغط حزب مبام، اضطر إلى تعميم توجيه، في ٦ تموز/يوليو (أنظر الفصل السابع)، من القيادة العليا يحظر أي عملية تدمير أو إحراق أو طرد

من دون موافقة رسمية منه.

وفي أي حال، كان وضع السكان العرب تغير في هذه الأثناء. فعند إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، قامت السلطة العسكرية، التي أنشأها بن ـ غوريون وأصبحت بمثابة حكومة عسكرية في المناطق الممنوحة من الأمم المتحدة للدولة العربية والتي احتلتها القوات اليهودية، بتوسيع مناطق نفوذها بالتدريج إلى المناطق العربية داخل الدولة اليهودية. ويوضح سيمحا فلابان قائلاً: «لدرجة أن ٨٠٪ من عرب إسرائيل باتوا يعيشون تحت سيطرة الحكام العسكريين الذين كانوا يتصرفون باسم القيادة العليا ووزير الدفاع.» أمّا حالة الطوارئ التي أعلنها البريطانيون سنة ١٩٣٦ لقمع الثورة العربية، والتي أعيد العمل بها سنة ١٩٤٦ لمواجهة المقاومة اليهودية، فساعدت «الجيش والحكام العسكريين على التحكم كلياً في حياة المدنيين الذين أخضعوا لسلطتهم وفي أملاكهم وعملهم وحرية حركتهم.» وبذلك تمكنوا من «سجن السكان وطردهم من البلد ومصادرة أملاكهم ومنعهم من العمل أو ممارسة سائر أنواع الأنشطة. [...] وكانت الحكومة العسكرية، بعد أوامر وزير الدفاع، حصينة ضد أي تدخل من السلطات التشريعية أو القضائية.»[٢٨] وهذا الوضع الخاص الذي استمر حتى سنة ١٩٦٥ أمن الأسس القانونية، غير المتوفرة سابقاً، لعمليات الطرد المكثفة في مرحلة ما بعد الهدنة.

أمّا المرحلة الثالثة من الهجرة الفلسطينية، فبدأت في ٩ تموز/يوليو. وجُند ما يقارب نصف الجيش الجديد لتنفيذ عملية داني التي استهدفت اللد والرملة. ويرى بِني موريس أنه «منذ البداية خُطط للعمليتين على المدينتين بما يؤدي إلى بث الرعب في أوساط السكان ودفعهم إلى الفرار.»[٢٩] وبدأت الهجرة بعد يومين من القصف المركز. والأمر الذي صدر عن العقيد يتسحاق رابين كان في منتهى الوضوح: «يجب طرد سكان اللد بسرعة من دون الاهتمام بأعمارهم.»

ويضيف بِني موريس: «وقد صدر أمر مشابه [...] يتعلق بسكان مدينة الرملة المجاورة.»[٣٠] وفي ١٢ تموز/يوليو، وبعد مناوشات مع مدرعات أردنية في اللد، أمعن الجنود الإسرائيليون في عملية قمع عنيفة، فقُتل ٢٥٠ مدنياً فلسطينياً ضمنهم سجناء عزَّل. فسرعت المجزرة عملية الفرار. أمّا من بقي من السكان فقام يتسحاق رابين، وبضوء أخضر من بن ـ غوريون، بتنظيم عملية إبعادهم في اتجاه الشرق، في الشاحنات والباصات من الرملة وراجلين من اللد. ويؤكد سيمحا فلابان: «ما إن رحل السكان حتى راح الجنود الإسرائيليون ينهبون المدينتين في عمليات سرقة واسعة لم يستطع الضباط تفاديها ولا السيطرة عليها.»[٣١] ويؤكد رابين في مقطع من مذكراته (١٩٧٩) حُذف بناء على طلب من الرقابة الإسرائيلية: «أن الرجال الذين شاركوا في عملية الإجلاء عانوا جرّاءها كثيراً. كان هناك الكثيرون من مسؤولي الحركات الشبابية ممن ترسخ لديهم بعض القيم من نوع الأخوة العالمية والإنسانية، وإذا عملية الإجلاء تتعدى المفاهيم التي تعودوها، ولذلك رفض بعضهم المشاركة فيها. [...] وتطلب الأمر بعد العملية حملة دعائية مطولة [...] كي نشرح لهم الأسباب التي أجبرتنا على اللجوء إلى هذا العمل المؤلم والعنيف.»[٣٢] يبقى أنه في أقل من أسبوع تخلصت الدولة الإسرائيلية العتيدة من نحو ٧٠,٠٠٠ مدني فلسطيني، أي ما نسبته ١٠٪ من مجمل هجرة الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩! وعلى الأرجح أن مئير يعري، أحد الأمناء العامين لحزب مبام، كان يفكر في قضية اللد والرملة في مشادته مع رفاقه حين صرخ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، قائلاً: «لقد فقد الكثيرون منا صورتهم [الإنسانية]، إذ يسهل عليهم اعتبار أن في إمكانهم، ومن حقهم، أن يرموا النساء والأطفال والعجائز ليملأوا بهم الشوارع لأن تلك هي دواعي الخطة الاستراتيجية. ونحن الذين نقول هذا، نحن أعضاء حزب هشومير هتسعير الذين نذكر من استخدم هذه

الوسائل ضد شعبنا خلال الحرب [العالمية الثانية]. إن هذا ليرعبني.»[٣٣]

أمّا التأريخ (الرسمي) لحرب الاستقلال، فيبدو من جهته أكثر بروداً ويوجز ما حدث على النحو التالي: «إن سكان [اللد] العرب الذين خرقوا بنود شروط استسلامهم خشوا الأعمال الانتقامية، واطمأنوا إلى الإمكان الذي توفر لهم كي يخلوا المدينة ويذهبوا أبعد نحو الشرق إلى الأراضي [الخاضعة] للفيلق العربي. وهكذا فرغت اللد من سكانها العرب.»[٣٤]

أمّا السيناريو الذي نفذ في الشمال عبر عملية ديكل، فكان أقل وحشية. طبعاً، قامت كتيبتان من لواء غولاني باحتلال قرى الجليل الشرقي واحدة تلو الأُخرى. ثم جاء دور الناصرة وجوارها. غير أن عمليات القصف والتدمير كانت أقل. وفي الإجمال، يبدو من جهة أُخرى أنه سُمح للسكان العرب المسيحيين والدروز بالبقاء في المكان، بينما طُرد المسلمون أو لاذوا بالفرار. فهل كان هذا تكتيكاً عن سابق تصور وتصميم؟ هذا ما يبدو على الأرجح إذا ما أخذنا بانتقادات يتسحاق عفيرا، أحد المتعاونين مع استخبارات الهاغاناه، والذي حذر من خطر الاعتقاد أن المسيحيين والدروز سيكونون «حلالاً» بينما المسلمون لن يكونوا كذلك.[٣٥] وعلى كل، وفي حالة مدينة الناصرة بحد ذاتها، فإن بقاء سكانها يعود إلى خطأ في تفسير الأوامر الصادرة عن بن ـ غوريون (أنظر الفصل السابع). وأياً يكن، ففي الإجمال انضم ما بين ٢٠,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ لاجئ إضافي، خلال عشرة أيام، إلى عشرات الآلاف ممن سبقوهم في اتجاه الجليل الشمالي والجنوب اللبناني.

أمّا في الجنوب، فقد حاولت كتائب هنيغف وغفعاتي، بلا جدوى، إقامة ممر بين السهل الساحلي والمستعمرات اليهودية المعزولة في الصحراء، لكنها في المقابل تمكنت من توسيع المنطقة

التي تسيطر عليها جنوبي النقب وفي اتجاه جبال القدس في الشمال، مثيرة موجة جديدة من طرد الفلسطينيين. أفلم يُدعَ لواء غفعاتي علناً إلى «طرد اللاجئين المخيمين في المنطقة استباقاً لأي تسلل معاد»؟[٣٦] وفي الواقع لجأ ٢٠,٠٠٠ عربي ممن فروا مع اقتراب القوات الإسرائيلية وانقطع اتصالهم بالقوات المصرية، إلى التلال الواقعة جنوبي الخليل كما لجأ بعضهم إلى قطاع غزة.

وارتفعت وتيرة هذه الموجة الثالثة مع الهجومات التي قامت بها القوات الإسرائيلية خلال الهدنة الثانية، ما بين ١٨ تموز/يوليو و١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨. وجرت العملية الرئيسية في المنطقة المسماة «المثلث الصغير»، حيث دأبت القوات الفلسطينية على مهاجمة السيارات التي كانت تسلك طريق تل أبيب - حيفا. وفي ١٨ تموز/يوليو سقط عليها مسافران، الأمر الذي سرع وتيرة الأحداث. ولمّا رفض السكان العرب في جبع وإجزم وعين غزال أن يستسلموا أو يغادروا قراهم، راحت كتائب من ألوية ألكسندروني وكرملي وغولاني تدك هذه القرى على مدى ثلاثة أيام ثم هاجمتها، في ٢٤ من الشهر نفسه، مدعومة بقوة برماية مدفعية، ولأول مرة بقصف جوي. ورافق دخول القرى أعمال وحشية نفتها السلطات رسمياً (أنظر الفصل الرابع)، وانتهت بتدمير قريتين. وإضافة إلى هذا، استنتج محققو الأمم المتحدة «أنه عندما انتهى الهجوم [...] أُجبر سكان القرى الثلاث على مغادرتها.»[٣٧] كذلك في المنطقة الساحلية، غربي يبنة، قام لواء غفعاتي، ما بين ٢٤ و٢٨ آب/أغسطس، بعملية حملت اسم «تطهير»، تلقت فيها القوات أوامر بتدمير كل قوة مسلحة؛ وكما أورد بِني موريس «بطرد كل [شخص] غير مسلح [في المنطقة].» وفي الحقيقة أنه في ٢٩ آب/أغسطس، وبعد رحيل معظم السكان العرب، فجّر الجنود المنازل وأحرقوا الأكواخ «وقتل عشرة من العرب كانوا يحاولون النجاة بأنفسهم.» وقبل هذا بأسبوعين، قام لواء هنيغِف في

الصحراء بـ «تنظيف» منطقة كوفخة والمحرّقة «فشتت سكان القرى والتجمعات [البدوية]، وفُجّر [...] عدد من المنازل ولغّمت المحرقة ومنازل شيخ عقبي.» وتضاعف هذا النوع من الأعمال في النقب طوال فترة الهدنة لدرجة أنه أثار انتقادات وزير الخارجية الإسرائيلي وحتى بعض مسؤولي الكيبوتسات في المنطقة. وكان المخاتير اشتكوا، قبل هذا، إلى بن - غوريون نفسه أن الجيش «يدمر المنازل ويسرق الغنم والمواشي والجياد ويحرق الحقول»[٣٨] التي يمتلكها البدو مع أنهم ظلوا على الحياد في الصراع. وخلال فترة الهدنة الثانية، نادرة هي الأماكن العربية التي نجت من عمليات «تنظيف» الطرق الاستراتيجية وخطوط المواجهة في جنوب البلد ووسطها (إنما ليس في الشمال كما رأينا)، مثل أبو غوش غربي مدينة القدس والفريديس وعرب الغوارنة على السهل الساحلي. ويخلص بِني موريس إلى أنه «في الإجمال من الممكن أن تكون الهجومات الإسرائيلية خلال 'الأيام العشرة' وعمليات 'التنظيف' المتلاحقة أدت إلى نفي نحو ١٠٠,٠٠٠ عربي آخر إلى الضفة الغربية الخاضعة للأردن، وإلى قطاع غزة ولبنان والجليل الأعلى الذي كان يمسك به جيش التحرير [الإنقاذ] العربي بقيادة القاوقجي.»[٣٩]

من صحراء النقب إلى تلال الجليل

انطلقت موجة الهجرة الرابعة من الجنوب والشمال. وكان الكونت فولك برنادوت قبل مصرعه اقترح أن يرد اليهود النقب إلى العرب في مقابل الجليل، وبالتالي لم يركّز الزعماء اليهود جهودهم في هذا المجال من أجل خلق أمر واقع جديد قبل أن يسلك مشروع وسيط الأمم المتحدة طريقه إلى التنفيذ فحسب، بل أيضاً من أجل نجدة المستعمرات المحاصرة من جانب القوات المصرية. وقد رأينا

أن الإسرائيليين بذلوا ما في وسعهم من الأحابيل في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر من أجل الاستفزاز الذي اتخذ ذريعة للقيام بعملية الضربات العشر. وسرعان ما تولى قيادة تنفيذ هذه العملية، التي أُعطيت اسماً جديداً يوآف، «يغآل ألون الذي لم يترك في جميع الحملات التي قام بها أي جماعة عربية في طريقه، وهذا ما حدث في عملية يفتاح في الربيع كما في عملية داني في تموز/يوليو. وهو لم يعطِ لا في بداية عملية يوآف ولا في أثنائها أمراً رسمياً بطرد الجماعات العربية التي تصادف، لكن من الممكن أن يكون عبّر عن رغباته في اجتماعه المغلق بضباطه قبل المعركة»،[٤٠] بحسب تقدير بِني موريس. وعلى كل، تزامن الاختراق الإسرائيلي في النقب مع أعمال طرد. هذا ما حدث عند احتلال بئر السبع في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر: فإذا كانت أغلبية الناس هربت في أثناء المعارك، «فبعد أيام من الاحتلال، وكما تجلى في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، طُرد من بقي من السكان، وهم عبارة عن بضع مئات (معظمهم) من النساء والأولاد والمرضى، في اتجاه قطاع غزة.»[٤١]

بعد خمسة أيام زار بن ـ غوريون المدينة بصحبة أحد المسؤولين في وزارة الأقليات الذي صرح معلناً: «لقد جئنا لطرد العرب، ثق بي يا يغآل.» فأجابه ألون بأن الأمر قد تم وقد رحلوا.[٤٢] وفي إسدود، على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، جرت عملية طرد من النوع نفسه، إذ رافق معظم سكان المدينة الجيش المصري في أثناء انسحابه، إلاّ إنه «بقي ٣٠٠ شخص استقبلوا القوات الإسرائيلية بالأعلام البيض، لكنهم طُردوا جميعاً تقريباً في اتجاه الجنوب.»[٤٣] وفي اليوم ذاته، نُفذ سيناريو مشابه في بلدة حمامة. إلاّ إن بلدة المجدل (عسقلان حالياً) شذت عن ذلك، فعندما احتُلت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر أُرجئت عملية الطرد موقتاً كما سنرى بعد قليل. وفي هذه الأثناء، وفي التلال الواقعة جنوبي الخليل

وقعت مجزرة رهيبة في الدوايمة (أنظر الفصل التالي)، على غرار مجزرة دير ياسين، زادت في رعب السكان العرب وفي حجم عملية الفرار. وهكذا عند انتهاء معارك تشرين الأول/أكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر في الجنوب، ارتفع عدد المهجرين في قطاع غزة من ١٠٠,٠٠٠ إلى ٢٣٠,٠٠٠، وذلك بحسب تقرير أعده ف.ج. بيرد الذي كان يحضّر لإنشاء جهاز تابع للأمم المتحدة خاص باللاجئين الفلسطينيين. وهذا ما سيتم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، باسم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). يوضح بيرد أن ظروف حياتهم «تفوق الوصف [...] فمعظمهم يعيش في العراء [...] ولا يتلقى وجبات الطعام بصورة منتظمة [...] ولا تتوفر له الشروط الصحية [...] وتنتشر القذارات بصورة مرعبة.» تلك كانت شهادة بيرد الذي يأخذ على الجيش المصري والهيئة العربية العليا «إهمالهما الكبير».[٤٤]

وقابل اجتياح النقب في الشمال اجتياح جيب الجليل الأعلى الذي كان يسيطر عليه مقاتلو فوزي القاوقجي، حيث لم تدم عملية حيرام سوى ثلاثة أيام، لكن تسببت بهجرة كبرى. ويقدر بِني موريس «أن نحو نصف عدد السكان (المقيمين واللاجئين) الذين قدر عددهم، قبل ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، بما بين ٥٠,٠٠٠ و٦٠,٠٠٠ نسمة انتهى به الأمر في لبنان. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ذكر بن ـ غوريون أن نحو نصف القرويين في الجيب لاذ بالفرار، لكن بعد أيام قدر الجيش أنه لم يبقَ في الجيب المحتل إلاّ ما بين ١٢,٠٠٠ و١٥,٠٠٠ نسمة.»[٤٥] وكما لاحظنا في الحديث عن الهجرة الثانية، كان هناك هذا الاستثناء: إن كان المسلمون دفعوا إلى الرحيل فإنه سمح للمسيحيين والدروز والشركس بالبقاء،[٤٦] وهذا ما لم يحدث في الأماكن الأُخرى. إلاّ إن الأوضاع في الغالب هي التي حددت في كل قرية القرار بالطرد أو لا. طبعاً، إن وزارة الخارجية كانت عممت

قبل العملية أن على الجيش «العمل خلال الاجتياح بما لا يسمح لأي من السكان العرب بالبقاء في الجليل، وطبعاً بألاّ يستقر به أي من اللاجئين الوافدين من أماكن أُخرى.» لكن أسيء نقل التعليمات، وأسف قادة الوحدات «لعدم تلقيهم تعليمات واضحة وسلوكاً واضحاً بشأن الموقف المطلوب اتخاذه بالنسبة إلى العرب في المناطق المحتلة.» ويستشهد بِني موريس بيعقوب شِمعوني من وزارة الخارجية الذي «لم يكن لديه أدنى شك في أنه كان في الإمكان تحاشي بعض الأعمال الوحشية 'لو أن جيش الاجتياح كانت لديه توجيهات واضحة وإيجابية بالنسبة إلى تصرفه'.»[٤٧] وفي الواقع، كان الجليل، كما سنرى في الفصل التالي، مسرحاً لمشاهد الهلع التي ستتسبب بإحدى الأزمات السياسية النادرة في تلك الحقبة في أوساط السلطات الإسرائيلية. وإذ يشدد بِني موريس على أن الأهداف الأساسية من عمليتي يوآف وحيرام كانت تدمير القوى المسلحة المعادية واحتلال مزيد من الأراضي، إلاّ إنه يلحظ «أن الأوامر العملية، كما في كل هجومات القوات الإسرائيلية، لم تتناول السكان العرب. [...] ولم يصدر عن أي جبهة أوامر عامة بقصد طرد السكان العرب. لكن بصورة عامة كان من رأي قادة الكتائب والألوية والسرايا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، أنه من الأفضل أن يكون في الدولة اليهودية أقل عدد ممكن من العرب. [...] وعمليات الترحيل التي حدثت جاءت بصورة عامة بمبادرة من القادة المحليين. وإلى ما سبق، يجب إضافة 'عامل الوحشية' الذي أدى دوراً كبيراً في تسريع فرار مختلف المجموعات من القرى الإسلامية في الجليل كما في الدوايمة في الجنوب [...]. وفي الإجمال حولت عمليتا حيرام ويوآف ما بين ١٠٠,٠٠٠ و١٥٠,٠٠٠ عربي إلى مجرد لاجئين.»[٤٨]

أمّا الموجة الخامسة من الهجرة فلم تحمل المعنى نفسه. ففي الواقع، يجمع بِني موريس فيها جميع عمليات الطرد والترحيل التي حدثت ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ وتموز/يوليو ١٩٤٩، في خضم عمليات الجيش الإسرائيلي لـ «تنظيف» حدود الدولة الجديدة. ففي الشمال قررت القيادة العليا بعد عملية حيرام، ومن دون استشارة وزارة الأقليات، أن تشطب عن الخريطة جميع القرى العربية الواقعة ضمن شريط من الأراضي الحدودية مع لبنان بعرض يتراوح ما بين ٥ و١٥ كيلومتراً. فطُرد بعض السكان في اتجاه بلد الأرز، والبعض الآخر في اتجاه عمق الجنوب، في الجليل. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أيد مجلس الوزراء العملية بعد حدوثها معلناً في الوقت نفسه تأييده لعودة سكان قرية برعم المسيحيين. لكن ذلك لم يحدث، إذ على الرغم من تأييد الوزير بيخور شيطريت وتأييد رئيس إسرائيل العتيد يتسحاق بن تسفي، فقد رفض الجيش رسمياً تنفيذ الأمر. وهذا ما حدث بالنسبة إلى قريتي إقرت والمنصورة، وهو ما سيشكل موضوعاً لمنازعات قضائية مطولة. ويلحظ بني موريس أن هذه الحالات الثلاث «توضح كم أنه، ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، تجذّر عميقاً عزم القوات الإسرائيلية على إقامة منطقة حدودية خالية من سكانها العرب.»[٤٩] ومن هنا كان تجدد العمليات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، وهذه المرة لطرد العرب الذين عادوا بطريقة غير شرعية. ويرى بِني موريس أن الحملة على قريتي ترشيحا ومعليا في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ كانت خير نموذج، إذ «أحكمت القوات الإسرائيلية الطوق حول القرية وفرضت منع التجول. ثم جمعت كل الذكور ممن هم فوق السادسة عشرة من العمر في ساحة القرية، حيث استجوبهم فريق

من ٨ إسرائيليين. [...] وكان مجموع من أوقف ونفي ٣٣ رب عائلة و١٠١ من أبناء العائلات.»(٥٠) أمّا آخر عمليات الطرد الكبرى في الشمال، فجرت في منتصف سنة ١٩٤٩، وبالتحديد في ٥ حزيران/يونيو، وطاولت سكان الجاعونة والخصاص وقيطية، الذين لم يحل تعاونهم مع الييشوف سنة ١٩٣٧ دون ترحيلهم بالقوة في الشاحنات وفي منتصف الليل، وذلك، كما ورد في كلام أحد نواب حزب مبام «بطريقة وحشية [...] بالرفس بالأرجل والشتائم المقذعة والمعاملة السيئة.»(٥١) أمّا بالنسبة إلى الـ ٢٢٠٠ فلسطيني تقريباً الذين بقوا في المنطقة المجردة من السلاح على الحدود مع سورية، وعلى الرغم من البند الوارد في اتفاقية الهدنة الموقّعة بين البلدين في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٩ والتي تنص على حماية وجودهم، فإنهم دُفعوا دفعاً إلى مغادرة إسرائيل «باعتماد سياسة الجزرة والعصا، من ضغوط اقتصادية وبوليسية إلى بعض الإزعاجات أو المحفزات المادية.»(٥٢)

كما خرقت إسرائيل، في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩، اتفاقية الهدنة في الجنوب الموقّعة مع مصر هذه المرة، وذلك كي تدفع إلى الفرار آخر الجماعات العربية في شمال النقب، وهم ما بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ من قرويي الفالوجة وعراق المنشية. وتذمر مراقب الأمم المتحدة، رالف بانش، عندما نُقِلَ عن مراقبيه الموجودين في المكان، أن «هناك مدنيين عرباً [...] في الفالوجة ضُربوا أو سُرقوا على أيدي الجنود الإسرائيليين كما [...] جرت محاولات اغتصاب.»(٥٣) وهذه القضية، بما فيها من إرهاب وترحيل، أثارت غضب موشيه شاريت الذي رأى أن إسرائيل ستواجه الصعوبات في الأمم المتحدة وهي تحاول الانضمام إليها في حينه (أنظر الفصل السادس) «وذلك بسبب ما يتعلق بمسؤوليتنا عن قضية اللاجئين العرب. وحجتنا في ذلك أننا لا نتحمل المسؤولية [...] ومن وجهة النظر هذه فإن صدقية حسن نياتنا على المحك عبر تصرفنا في هذه القرى [...] فأي عملية

ضغط عن سابق تصور تهدف إلى اقتلاع [العرب] تعني عملاً تخطيطياً من جهتنا لعملية الترحيل.»(٥٤) ويرى بِني موريس أن عملية إرهاب سكان هاتين القريتين اتخذها هذه المرة أيضاً يغآل ألون. إلاّ إن المؤرخ يضيف: «كان فايتس وبن - غوريون توافقا قبل بضعة أشهر على ضرورة ترهيب الجماعات العربية المقيمة على مقربة من محور الفالوجة - المجدل وطردها.»(٥٥)

وشهد الجنوب آخر عمليات الطرد بعد تموز/يوليو ١٩٤٩. وهكذا طُردت قبائل البدو في النقب بعد أن كانت تجمعت شرقي بئر السبع، وذلك على دفعتين: أولاً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩ نحو الخليل (٥٠٠ عائلة)، ثم في أيلول/سبتمبر ١٩٥٠، نحو صحراء سيناء (٤٠٠٠ شخص). لكن عملية الترحيل الأكثر كثافة والأكثر تنظيماً على الأرجح حدثت في المجدل (عسقلان). وخصص لها بِني موريس فصلاً كاملاً من كتابه الثاني «١٩٤٨ وما بعدها». ففي مرحلة أولى أيد مجلس الوزراء، في أوائل سنة ١٩٥٠، «عملية ترحيل منظمة للعرب الباقين في المجدل إلى مواقع داخل إسرائيل»،(٥٦) وعملياً جرى نقل ٢٠٠ لاجئ من الرملة. لكن خليفة يغآل ألون، الجنرال موشيه دايان، فضل إجلاء السكان العرب إلى قطاع غزة وحصل، في ١٩ حزيران/يونيو، على موافقة بن - غوريون. وفي الحقيقة إن عملية الإجلاء كانت بدأت منذ الرابع عشر من الشهر نفسه. وتلاحقت القوافل والباصات والشاحنات، طوال الصيف. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر لم يبقَ في المجدل سوى ٣٢ عربياً. فهل كانت هذه عملية طرد؟ إن في هذا بعض المبالغة، فعامان من الحصار ولدا لدى عرب المجدل «إحباطاً جماعياً»، والبطالة السائدة كانت تتناقض مع فرص العمل المتوفرة في قطاع غزة، كما أنه كان يخشى من جولة أُخرى بين الإسرائيليين والمصريين.(٥٧) إلاّ إن بِني موريس يستنتج «أن الأكيد هو أن إسرائيل رغبت في رحيل هذا

التجمع السكني العربي الأخير جنوبي السهل الساحلي ولم توفر حيلة لدفعهم إلى ذلك. ففضلاً عن عمليات الطرد المباشرة استعملوا وسائل الضغط التي خبروها وضمنها 'الدعاية المرعبة' ('الله أعلم بما سيصيبكم إذا بقيتم')، وبث خبر عملية إخلاء ضخمة وسائر الضغوط والقيود (المحاصرة ضمن ما يشبه الغيتو بواسطة الحراس والأسلاك الشائكة؛ منع الاختلاط بالغير؛ مراقبة التنقلات وعوائق في العمل). ويضاف إلى كل هذا سلسلة من الترغيبات، وأهمها عرض سعر صرف مرتفع جداً للنقود الإسرائيلية التي في حيازة المرتحلين.»[٥٨] وهكذا تحولت المجدل إلى عسقلان.

وفي الشرق، على الحدود مع الأردن، لم يبق تقريباً أي شخص في القرى العربية، فاكتفى الجيش الإسرائيلي بتدميرها كي يقطع الطريق على عودة أي من اللاجئين. لكن عملية إعادة رسم الحدود التي وافق عليها الملك عبد الله بضغط من الإسرائيليين، في إطار اتفاقية الهدنة الموقّعة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٤٩، أدت إلى التنازل لإسرائيل عن نحو ١٥ قرية تضم ما بين ١٢,٠٠٠ و١٥,٠٠٠ نسمة. ولم يستطع الجيش الإسرائيلي اللجوء كلياً إلى الوسائل الموصوفة في المراحل السابقة نتيجة الضغوط الدولية، وبالضبط من الولايات المتحدة. فلم تجر سوى عملية طرد واحدة «بالقوة وبوحشية»، بحسب تعبير موشيه شاريت،[٥٩] هي تلك التي طاولت ما بين ١٢٠٠ و١٥٠٠ لاجئ كانوا استقروا بالبقعة الغربية وقد رحلوا إلى المثلث.

وعلى الرغم من ضغوط المجتمع الدولي، فقد أفرغت قرى أُخرى من سكانها العرب في نهاية سنة ١٩٤٨ وأوائل سنة ١٩٤٩. وذلك ما حدث بالتحديد لسكان قرية زكريا عند مدخل الطريق إلى القدس. لكن بِني موريس يرى «أن الجيش كان يرغب في أن تتخلص المناطق الحدودية من أي وجود عربي، لكنه فشل في إقامة

مثل هذه المنطقة على الحدود مع لبنان (بقيت قرى الريحانية والجش وحرفيش وترشيحا ومعليا). كما أنه فشل في ذلك، وبصورة أوضح، على امتداد خط الهدنة مع الأردن غربي المثلث [...] وإذ أخذ الزعماء الإسرائيليون في الاعتبار علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة والأمم المتحدة على خلفية مفاوضات لوزان، فقد قدروا أنه لا يمكنهم التمادي في التسبب بهذا النوع من الخلافات التي يمكن أن تتولد من موجة جديدة من أعمال الترحيل.»[٦٠] ويخلص المؤرخ إلى أن «الدوافع الأساسية لعمليات إخلاء الحدود التي نفذت ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ وسنة ١٩٥١ كانت بسبب اعتبارات أمنية. إلاّ إنه لم يغب عن ذهن الزعماء الإسرائيليين أثرها 'المؤاتي' في مجال الحفاظ على ـ أو خفض ـ عدد السكان العرب الإسرائيليين.»[٦١] والحقيقة أن عدد الفلسطينيين، والبدو ضمناً، الذين طُردوا أو «أقنعوا» بالرحيل طوال هذه الفترة، أي من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ ونهاية سنة ١٩٥١، هو، بحسب الإحصاء، وإذا ما أخذنا بكلام بِني موريس، ما بين ٢٠,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ يضاف إليهم «المتسللون» الذين أعيد ترحيلهم من دون إحراج.

الهوامش

(١) Ilan Pappé, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951* (London and New York: I.B. Tauris, 1992), p. 214.

(٢) إن عدد الفلسطينيين المهجرين هو موضوع تقديرات متناقضة. فبحسب تقرير لجنة الترحيل الذي وقّعه كل من يوسف فايتس وعزرا دانين وزالمان ليفشيتس، بلغ عددهم ٤٦٠,٠٠٠ في آخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨. أمّا العالمة بالديموغرافيا جانيت أبو لغد، التي انطلقت في دراستها من إحصاء ٣١ آذار/مارس ١٩٤٧ وطبقت عليه معدل النمو السكاني الطبيعي على أساس سنة ١٩٤٦ مستخلصة عدد السكان العرب الذين ظلوا في إسرائيل، فوصل رقمها إلى ما بين ٧٧٠,٠٠٠ و٧٨٠,٠٠٠ فلسطيني هجروا في أثناء الهدنتين. وفي الحقبة نفسها تحدثت الأونروا

من جهتها عن ٩٠٠,٠٠٠ لاجئ. وأخيراً يورد آفي شلايم في كتابه «تواطؤ عبر نهر الأردن» إحصاءات دائرة اللاجئين في رام الله التي أنشأها محمد نمر الهواري والتي أحصت ٧٦٦,٠٠٠ لاجئ في سنة ١٩٤٨، منهم ٢٠٠,٠٠٠ في غزة و٥٠,٠٠٠ في منطقة الخليل و١٥,٠٠٠ في منطقة بيت لحم و٢٠,٠٠٠ في القدس و٤٠,٠٠٠ في أريحا و٧٢,٠٠٠ في رام الله و١٠٠,٠٠٠ في نابلس و٧٠,٠٠٠ في الأردن و٨٠,٠٠٠ في سورية و١٠٠,٠٠٠ في لبنان و١٤,٠٠٠ في مصر و٥٠٠٠ في العراق.

(٣) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. XIV-XVIII.

وعلى كل، فإن مقابلة دقيقة بين نص الكتاب واللوائح التي أشير فيها إلى الأسباب الرئيسية في هجرة أهل القرى، قرية بقرية، تبين في الجداول المعروضة تقليلاً من نسبة الترحيل بمعناه الصحيح.

(٤) من أجل تحاشي الكثير من التكرار، نستخدم هنا، من دون تمييز، كلمتي «عربي» و«فلسطيني»، مع أن الكلمة الثانية تبدو مغلوطاً فيها تاريخياً. فـ «الفلسطيني» في تلك الفترة وقبل قيام دولة إسرائيل، هو كل من كان يسكن فلسطين في زمن الانتداب البريطاني، عربياً كان أو يهودياً.

(٥) Morris, op. cit., p. 129.

(٦) Ibid., p. 69.

(٧) Benny Morris, *1948 and After: Israel and the Palestinians* (Oxford: Clarendon Press, 1990), p. 30.

(٨) Ibid., pp. 17, 18.

(٩) Erskine Childers, «The Other Exodus», *The Spectator Magazine*, London, 12 May 1961.

مقتبس في:

Nadin Picaudou, *Les Palestiniens, un siècle d'histoire* (Bruxelles: Éditions Complexe, 1997), p. 115.

(١٠) Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (London and Sydney: Croom Helm, 1987), pp. 86, 87.

(١١) Morris, *1948...*, op. cit., p. 21.

(١٢) Flapan, op. cit., pp. 72-73.

(١٣) Ibid., p. 74.

(١٤) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 52.

(١٥) Ibid., p. 54.

(١٦) Ibid., p. 62.

(١٧) Ibid., p. 64.

(١٨) Ibid., p. 116.

(١٩) Ibid., p. 112.

(٢٠) Lenni Brenner, *The Iron Wall: Zionist Revisionism from Jabotinsky to Shamir* (London: Zed Books, 1984), p. 143.

(٢١) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 76.

(٢٢) Ibid., p. 101.

(٢٣) Ibid., p. 121.

(٢٤) Ibid., p. 109.

(٢٥) Ibid., p. 125.

(٢٦) Ibid., p. 111.

(٢٧) إنها قضية الباخرة ألتالينا. كانت الإرغون استأجرت هذه السفينة التي أعطيت اسم ريشة (قلم) فلاديمير زئيف جابوتنسكي مؤسس الصهيونية «التنقيحية»، وقد يممت الشاطئ قبالة كفار فيتكين في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٤٨، محملة بـ ٥٠٠٠ بندقية و٢٥٠ رشاشاً و٣ ملايين طلقة و٣٠٠٠ قنبلة ومئات الأطنان من المتفجرات ومدافع الهاون والبازوكا وسائر الأسلحة الخفيفة الواردة من فرنسا. أرادت ميليشيا مناحم بيغن أن تضع يدها على هذه الثروة في حين أنها كانت مخصصة لتسليح الجيش الإسرائيلي الذي أُسس في ٣١ أيار/مايو. فهل خشي بن ـ غوريون عملية انقلابية؟ وفي أي حال فقد أغرق السفينة التي كانت رست في النهاية أمام تل أبيب.

(٢٨) Flapan, op. cit., p. 102.

(٢٩) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 204.

(٣٠) Morris, *1948...*, op. cit., p. 2.

(٣١) Flapan, op. cit., p. 100.

(٣٢) Ibid., p. 101.

(٣٣) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 211.

(٣٤) Morris, *1948...*, op. cit., p. 3.

(٣٥) Morris, *the Birth...*, op. cit., p. 201.

(٣٦) Ibid., p. 212.

(٣٧) Ibid., p. 214.

(٣٨) هذه الاستشهادات كلها وما سبقها، مقتطفة من:
Ibid., p. 215.

(٣٩) Ibid., p. 216.

(٤٠) Ibid., p. 219.

(٤١) Ibid., p. 221.

(٤٢) Ibid.

(٤٣) Ibid., p. 223.

(٤٤) Ibid., p. 224.

(٤٥) Ibid., p. 225.

(٤٦) الدروز هم طائفة متحدرة من أحد فروع الطائفة الشيعية. والشركس هم في الأصل من إحدى مناطق القوقاز التي ضمتها روسيا سنة ١٨٢٩، وبعضهم من المسلمين هاجروا فيما بعد إلى الإمبراطورية العثمانية.

(٤٧) Morris, *The Birth*..., op. cit., pp. 226-227.

(٤٨) Ibid., pp. 235-236.

(٤٩) Ibid., p. 239.

(٥٠) Ibid., p. 240.

(٥١) Ibid., p. 242.

(٥٢) Ibid., p. 243.

(٥٣) Ibid., p. 244.

(٥٤) Ibid.

(٥٥) Ibid., p. 245.

(٥٦) Morris, *1948*..., op. cit., p. 258.

(٥٧) Ibid., pp. 261-262.

(٥٨) Ibid., p. 268.

(٥٩) Morris, *The Birth*..., op. cit., p. 249.

(٦٠) Ibid., pp. 251-252.

(٦١) Ibid., p. 253.

الفصل الرابع

دير ياسين، الاستثناء والقاعدة

يستنتج المؤرخ بني موريس في كتابه الثاني[١] أن «نزعة القادة العسكريين المحليين إلى 'إعطاء دفعة' للفلسطينيين كي يلوذوا بالفرار ازدادت اطراداً باطراد الحرب. كما أن الفظاعات اليهودية ساهمت بدورها بصورة ملحوظة في الهجرة (فقد ارتكبت المجازر ضد العرب في الدوايمة وعيلبون والجش وصفصاف ومجد الكروم وحولا (في لبنان) وصلحة وسعسع إضافة إلى دير ياسين واللد وأماكن أخرى).»

وهذا طبعاً ما ينطبق، كما رأينا في الفصل السابق، على مذبحة دير ياسين في ٩ نيسان/أبريل ١٩٤٨. وكانت الهاغاناه أطلقت قبل ثلاثة أيام عملية نحشون على أمل فتح الطريق الرابطة بين تل أبيب والقدس حيث كانت الأحياء اليهودية محاصرة من جانب القوات العربية، ودمرت في طريقها جميع «القرى التي قاومت» وطردت سكانها. لكن إن كانت بلدة دير ياسين تشرف فعلاً على الطريق الحيوية بالنسبة إلى البيشوف، إلاّ إنها كانت وقّعت، منذ سنة ١٩٤٢، ميثاق عدم اعتداء مع جيرانها اليهود. والحال أن هذا لم يمنع أن يقدم نحو ١٢٠ رجلاً، ثلثاهم من الإرغون والباقي من ليحي، على اقتحامها وارتكاب أفظع مجزرة فيها خلال الحرب كلها. فمن سكانها الـ ٨٠٠ سقط ٢٥٤ قتيلاً بحسب تقديرات تلك الحقبة، إن من مصادر أهل الضحايا وإن من مصادر مرتكبي المجزرة. ومن الواضح أن هذا العدد يبدو أقل كثيراً إذا ما أخذنا بتقديرات بعض المصادر الحديثة العهد من الإسرائيليين والفلسطينيين.[٢] فهل جرى الأمر بمبادرة منعزلة؟ ليست هذه مقولة منظمة الإرغون التي أكدت أن «قيادة

الهاغاناه كانت تعلم بأنها تكذب عندما أكدت بعد الهجوم [...] أنها كانت تعارض 'الخطة العامة'. والحقيقة الجلية أن احتلال دير ياسين كان يشكل جزءاً من خطتها. ولم يكتف جنود الإرغون وليحي بتفجير القرية فحسب [...]، بل أيضاً أبقوها تحت سيطرتهم عدة أيام على أمل تسليمها إلى الهاغاناه.»[٣] وصدر بيان عن منظمة ليحي يتهم «عناصر من سوليل بونيه [شركة الأشغال العامة التابعة للهستدروت] بأنهم وصلوا وراء رجال الهاغاناه الذين كانوا حضروا لاستلام دير ياسين. فوضعوا يدهم فوراً على الآليات المستخدمة في هذه المحجرة، وكان هناك سيارات تحضر وتعود محملة بالمواد الغذائية التي وجدت في القرية. فكما سرقوا النصر من أيدينا، نهبوا أيضاً بلدة دير ياسين.»[٤]

فمن المؤكد أن العملية تمت بالتنسيق والتزامن مع العمليات التي كانت تنفذها الهاغاناه، وأنها أعطيت الضوء الأخضر، وإن مع بعض التحفظ، من قيادتها العامة، وقد استفادت من مساندة مدفعيتها. لكن، وبعكس الوكالة اليهودية التي دانت هذا العمل الوحشي،[٥] وعلى رأسها دافيد بن - غوريون، فإن منظمة الإرغون، ومن دون أن تأسف، أصدرت بياناً توضح فيه أن «احتلال دير ياسين» ولّد «الرعب والذعر في أوساط العرب في جميع القرى المجاورة [...] وبدأت بفعل الصدمة عملية الفرار، وهذا ما سهل استعادة التواصل [...] بين العاصمة [القدس] وسائر البلد.»[٦] ورأينا أن مناحم بيغن في مذكراته يتوسع أكثر في مفهوم هذه الظاهرة التي ينسبها إلى «الدعاية الكاذبة بشأن الفظاعات اليهودية» (كذا). «ليس ما حدث في دير ياسين وإنما هو ما اختلق بشأن دير ياسين ما ساعد على فتح طريق الانتصارات الحاسمة أمامنا في ساحات المعركة. فأسطورة دير ياسين ساعدتنا بنوع خاص في إنقاذ طبرية وفي احتلال حيفا. [...] كانت كل القوات اليهودية تتقدم في حيفا مثل

السكين في الزبدة. وكان العرب يفرون مرتعبين على صيحات 'دير ياسين'.»[٧] وأجهزة الإعلام التابعة للهاغاناه أكدت، في تقويمها هجرة الفلسطينيين في بداية حزيران/يونيو ١٩٤٨، أن دير ياسين بمثابة «عامل تسريع قاطع.»[٨] وإذا كانت قصة شهادة القرية - الرمز، التي انتشرت بصورة واسعة في أرجاء البلد سواء على لسان الفلسطينيين الذين أسخطتهم، أم على لسان التنقيحيين اليهود الذين تباهوا بها واستفادوا منها، قد أثارت الذعر فذاك لأنها كانت مرعبة فعلاً وبكل ما في الكلمة من معنى. ولأن القصة لا ترد في كتب «المؤرخين الجدد» الإسرائيليين، فإننا نعود هنا إلى شهادتين رئيسيتين، أولاهما لمقاتل شاب من منظمة البلماح، كان مكلفاً «عمليات خاصة» ومطلعاً على ما كان يحاك، إذاً كان موجوداً في المكان؛ إنه مئير فيليبسكي، الذي أصبح العقيد مئير بعيل، وهو سيروي تفصيلات المأساة بعد أربعة وعشرين عاماً، في ٤ نيسان/أبريل ١٩٧٢، في صحيفة «يديعوت أحرونوت».[٩] والثانية لجاك دو رينييه، مبعوث اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى فلسطين والذي عرضها في كتاب له.[١٠]

كتب مئير بعيل: «بينما كانت وحدات من البلماح تخوض معركة مصيرية في القسطل، كانت وحدات من الإرغون وشتيرن تقترب من القرية [...] فهاجمت قوة أولى قرية دير ياسين من الجهة الجنوبية الشرقية منطلقة من بيت هكيريم، بينما انطلقت الثانية من الجهة الشمالية الشرقية. ومع الفجر وصلت القوتان إلى طرف القرية. وأرسلت مصفحة مزودة بمكبر للصوت كي تطلب من السكان أن يستسلموا وأن يغادروا القرية، لكنها سقطت في أحد الخنادق وتعطلت مهمتها [...]. ولمّا اكتشف السكان أن ثمة مهاجمين نجحوا في التسلل إلى القرية، أطلقوا عليهم النيران [...]، لكن سرعان ما سيطر مسلحو الإرغون وشتيرن على المكان باستثناء القسم الغربي

حيث تحصن بعض القرويين في مبنى عال مستمرين في المقاومة [...]. فبدا أن المعركة لم تحسم وبدأت تنفد ذخيرة المهاجمين، وسقط منهم أربعة قتلى واثنا عشر جريحاً. قرر عندها أحد عناصر شتيرن أن يطلب المساعدة فتوجه مسرعاً إلى معسكر شيلر في القدس الذي كان قاعدة عسكرية لوحدات من اللواء السادس التابع لمنظمة البلماح. فقابل فوراً العقيد يعقوب ووف من كيبوتس مرحافيا ليبلغه: ‹إننا نهاجم دير ياسين [...]. عليك أن تساعدنا.› فجمع يعقوب بعض رجاله في شاحنة وأخذ رشاشاً وتوجه على الفور إلى دير ياسين. ركز يعقوب ورجاله الرشاش على بعد بضع مئات من الأمتار من القرية وأطلقوا بعض الرشقات على المبنى العالي. وعندما شاهدتُ بعض رجال البلماح في المنطقة توجهت نحو يعقوب واقترحت عليه أن ينسحب فوراً مع رجاله إذا كانوا يحرصون على عدم التدخل في القضية، فعاد من حيث أتى، إلاّ إن الرشاش كان قد ساعد المهاجمين في إنجاز مهمتهم. وانتهت المعركة عند الظهر وساد الهدوء، لكن البلدة لم تستسلم. فخرج المقاتلون غير النظاميين من الإرغون وشتيرن من مكامنهم وبدأوا عمليات التمشيط. وبينما هم يطلقون النيران من أسلحتهم كانوا يرمون القنابل أيضاً داخل المنازل، مُردين هكذا كل من كان فيها وضمنهم النساء والأولاد [...]. وبعد ذلك أُخرج نحو خمسة وعشرين رجلاً من منازلهم وحملوا في شاحنة وعرضوا على الطريقة الرومانية في حيي محانيه يهودا وزخرون يوسف [في القدس]. وبعد ذلك اقتيدوا إلى محجرة ما بين غفعات شاؤول ودير ياسين حيث تمت تصفيتهم بكل دم بارد. وعندها أخذ المهاجمون من نجا من النساء والأولاد وتركوهم عند بوابة مندلبوم.»

في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٧٢، يكمل بعيل شهادته هذه التي أثارت فضيحة وولدت جدلاً شديداً، ودائماً في صحيفة «يديعوت أحرونوت»:[١١] «وبعد رحيل رجال البلماح، شرع رجال الإرغون

وشتيرن في تنفيذ مجزرتهم المخزية بحق السكان. فمن دون تمييز، صفي الرجال والنساء والعجائز والأطفال بعد أن أوقفوا صفوفاً على الجدران أو حشروا في زوايا المنازل، وهناك صور فوتوغرافية تؤكد ما حدث. صحيح أن معظم السكان أُعدم بالرصاص، وصحيح أن المجزرة وقعت فوراً عند انتهاء المعركة، وصحيح أن الضباط لم يستطيعوا لجم جنودهم، وهم على كل حال لم يُبدوا أي حماسة لفعله، غير أنه كان هناك مجزرة، والقول إنها ارتكبت في فورة دم لا يغير شيئاً في الأمور. [...] يمكن لقائد الإرغون في القدس أن يحتج ما يشاء ويؤكد أن ‹الاحتفال بالنصر› تحول إلى ‹تهمة إجرامية ملفقة›، لكنني كشاهد عيان أؤكد أن المجزرة ارتكبت فعلاً. لقد صفي العرب بكل دم بارد هذه المرة في المحجرة بين دير ياسين وغفعات شاؤول، وبهذا الشأن أيضاً توجد وثائق مصورة. لقد كان عملاً إجرامياً لا مجرد ‹تهمة إجرامية ملفقة›.»

ويروي التتمة جاك دو رينييه، من جهته، وكان وصل إلى المكان بعد المجزرة بقليل: «بعد ظهر السبت الواقع فيه ١٠ نيسان/أبريل تلقيت اتصالاً هاتفياً من بعض العرب يرجونني فيه أن أذهب فوراً إلى دير ياسين حيث قتل جميع سكان القرية المدنيين. وعلمت أن متطرفي منظمة الإرغون هم الذين يمسكون بهذا القطاع الواقع بالقرب من القدس. بلّغني مسؤولون في الوكالة اليهودية والقيادة العليا للهاغاناه أنهم لا يعلمون شيئاً عن القضية، إضافة إلى أنه لا يمكن لأي كان أن يدخل منطقة تابعة للإرغون. ونصحوا لي بعدم التدخل في هذه القضية وأنه قد تلغى مهمتي نهائياً إذا ذهبت. ليس فقط أنهم لا يستطيعون مساعدتي، بل إنهم تنصلوا من كل مسؤولية عما يمكن أن يصيبني. فأجبت أنني عازم على الذهاب وأن الوكالة اليهودية، ذات الصفة الرسمية، تمارس سلطتها على كل الأراضي الخاضعة لليهود، وأنها تبقى مسؤولة عن سلامتي كما عن حرية تحركي في

إطار مهمتي. [...] غادرنا القدس وانحرفنا عن الطريق الرئيسية عند آخر مركز للجيش النظامي وسلكنا طريقاً جانبية. وسرعان ما أوقفنا اثنان من أولئك الجنود الذين لا شيء فيهم يوحي بالثقة برشاشيهما المشهورين والسكاكين الكبيرة على خصريهما. ومن بزتيهما عرفت أنني وصلت إلى من أقصد [...].»

ويتابع جاك دو رينييه: «وصلنا إلى قمة على بعد ٥٠٠ متر عن القرية التي كنا نراها من فوق، وقد انتظرنا طويلاً كي يسمح لنا بالتقدم. وبدا أن قائد وحدة الإرغون لم يكن مستعداً لاستقبالي، لكنه حضر في النهاية. وهو شاب لبق لائق التصرف، لكن في عينيه بريقاً متميزاً مرعباً وبارداً. فأوضحت له طبيعة مهمتي مبيناً أن ليس لها علاقة لا بالحكم ولا بالتحكيم، وأنني أريد إنقاذ الجرحى ونقل القتلى، وخصوصاً أن اليهود كانوا وقّعوا تعهداً باحترام اتفاقية جنيف، وأن لمهمتي طابعاً رسمياً. وإذ أكدت له ذلك ثار هذا الضابط مغضباً وطلب إليّ أن أفهم بصورة قاطعة أن منظمة الإرغون هي التي تحكم هنا لا أي شخص آخر ولا حتى الوكالة اليهودية التي لا شيء يربطها بها. [...] وراح يروي لي قصة هذه القرية، وأن سكانها البالغ عددهم نحو أربعمئة هم جميعاً من العرب العزل منذ زمن طويل، عرفوا كيف يتعايشون مع اليهود المحيطين بهم. وبحسب روايته أن جماعة الإرغون وصلت قبل أربع وعشرين ساعة وأصدرت الأوامر إلى جميع السكان عبر مكبرات الصوت كي يخلوا جميع المنازل ويستسلموا، وأعطيت مهلة ربع ساعة لتنفيذ الأوامر. فتقدم بعض هؤلاء التعساء وسلموا أنفسهم فأخلي سبيلهم بعد وقت في اتجاه الخطوط العربية، أمّا الباقون الذين لم ينفذوا الأوامر فلاقوا ما يستحقونه. لكن يجب ألاّ نبالغ، فليس هناك سوى بعض القتلى وسندفنهم بعد إنجاز عملية ‹تنظيف› القرية. فإذا وجدتُ بعض الجثث أستطيع أن أنقلها، لكن أؤكد لك أن ليس هناك أي جريح.»

ويذكر دو رينييه أن «هذه الرواية جعلتني أشعر بقشعريرة. فعدت فوراً متوجهاً إلى القدس لآتي بسيارة إسعاف وشاحنة كنت وضعتهما في حالة استنفار بواسطة الدرع الحمراء [جمعية صهيونية مماثلة للصليب الأحمر]. كان السائقان والطبيبان اليهود الذين استقلوا السيارتين من خوفهم أشبه بالأموات لكنهم تبعوني [...] وصلت مع قافلتي إلى القرية حيث كان إطلاق النار من جانب العرب توقف. كان أفراد المجموعة هناك في ثياب القتال مع قبعات على رؤوسهم، وجميعهم من الشبان وحتى من المراهقين، رجال ونساء مدججون بالسلاح، من المسدسات إلى الرشاشات الصغيرة والقنابل اليدوية وأيضاً مع سكاكين كبيرة ومعظمها ما زال ملطخاً بالدماء. وأرتني فتاة جميلة، وإنما ذات عينين إجراميتين، سكينها وهو لا يزال يقطر دماً وهي تلوح به كأنه كأس. كان ذاك فريق ‹التنظيف› الذي أنجز بالتأكيد مهمته بكل وعي. حاولت أن أدخل أحد المنازل فطوقني نحو عشرة جنود مسددين رشاشاتهم نحوي ومنعني الضابط من الحراك قائلاً لي: ‹إذا كان هناك قتلى فنحن نحضرهم›. عندها انتابتني موجة غضب لم أعهدها طوال حياتي مصرحاً لهؤلاء المجرمين بكل ما كنت أظنه فيهم مهدداً إياهم بكل فج من الكلام، ثم دفعت من طوقوني ودخلت المنزل. كانت الغرفة الأولى معتمة وفي حالة من الفوضى، لكن لا أحد فيها. في الغرفة الثانية وجدت بين المفروشات المبقورة والأغطية ومختلف أنواع الأنقاض بعض الجثث هامدة. لقد تمت عملية التنظيف هنا بالرشاشات ثم بالقنابل اليدوية، ثم أنجزت بالسكاكين، وكان باستطاعة أي شخص أن يتبين ذلك. وهذا ما اكتشفته في الغرفة الثانية، لكن عندما هممت بالخروج منها سمعت صوت تنهد، فتشت كل مكان وأزحت الجثث حتى عثرت على قدم صغيرة ما زالت ساخنة. كانت فتاة في العاشرة من العمر وقد أصابتها قنبلة بجروح بالغة، لكنها ما زالت حية. وإذ حاولت نقلها منعني الضابط معترضاً

طريقي عند الباب. فدفعته ومررت بحملي الثمين. [...] وأعطيت سيارة الإسعاف التي انطلقت محملة أمراً بالعودة بأسرع ما يكون. فما دامت هذه المجموعة لم تهاجمني مباشرة كان في إمكاني مواصلة مهمتي. فأعطيت أمراً بتحميل الجثث الموجودة في هذا المنزل في الشاحنة ودخلت المنزل المجاور، وهكذا دواليك. وفي كل منزل طالعني المشهد المرعب نفسه. لم أعثر إلاّ على شخصين في قيد الحياة، وهما امرأتان إحداهما جدة عجوز اختبأت وراء حزمة حطب حيث بقيت بلا حراك منذ أربع وعشرين ساعة على الأقل. كان في هذه القرية أربعمئة شخص، فر منهم نحو خمسين وبقي ثلاثة في قيد الحياة، أمّا الباقون جميعاً فقد صفوا عن سابق تصور وتصميم، إذ إن هذه المجموعة هي كما لاحظت شديدة الانضباط ولا تتصرف إلاّ بناء على الأوامر.»

«عدت إلى القدس وقصدت مركز الوكالة اليهودية حيث وجدت الزعماء واجمين، لكنهم راحوا يعتذرون زاعمين أنهم صرحوا، على الدوام، أن لا سلطة لهم لا على الإرغون ولا على شتيرن، وهذا صحيح، لكن هذا لا يمنع أنهم لم يفعلوا شيئاً كي يمنعوا نحو مئة من الرجال من ارتكاب هذه الجريمة التي لا توصف. ثم ذهبت لزيارة (المسؤولين) العرب حيث لم أرو شيئاً مما شاهدته، وإنما قلت فقط إنه بعد زيارة أولى وخاطفة للمكان بدا لي أن هناك الكثير من القتلى وسألت عمّا يجب أن أفعله بهم وأين يجب أن أضعهم. وكان من الطبيعي تفهم سخط العرب، لكن هذا ما كان يمنعهم من اتخاذ قرار. فقد رغبوا في إعادة الجثث إلى المنطقة العربية لكنهم كانوا يخشون ثورة السكان ولا يعرفون أين سيسجونها ولا أين يدفنونها. وأخيراً قرروا تكليفي العمل على دفنها في مقبرة ملائمة وفي مكان يمكن التعرف إليه لاحقاً، فتعهدت بذلك وعدت إلى دير ياسين، حيث وجدت جماعة الإرغون في حالة استياء شديد، وحاول العناصر

منعي من الاقتراب من القرية، وقد فهمت السبب عندما رأيت عدد الجثث وخصوصاً حالتها بعد أن رصفوها على الطريق الرئيسية. فطلبت بكل حزم أن يصار إلى دفنها متمسكاً بالإشراف شخصياً على ذلك. وبعد نقاش بدئ العمل فعلاً على حفر مقبرة كبيرة في إحدى الحدائق الصغيرة. ولم يكن في الإمكان التعرف إلى هوية هؤلاء القتلى لأنه لم تكن في حيازتهم أي أوراق، لكنني سجلت بدقة علاماتهم الفارقة مع أعمارهم التقريبية. وفي المساء عدت إلى القدس مؤكداً أنني سأعود في اليوم التالي، وبعد يومين اختفى رجال الإرغون من المكان الذي صار في عهدة الهاغاناه. وقد اكتشفنا عدة أماكن حيث كدست الجثث في الهواء الطلق، من دون أي حشمة أو احترام.»

وينهي جاك دو رينييه: «بعد عودتي إلى مكتبي من تلك الزيارة الأخيرة، استقبلت شخصين بثياب مدنية أنيقة كانا ينتظرانني منذ أكثر من ساعة. فإذا هما قائد مفرزة الإرغون ومساعده، وقد حضّرا نصاً طلبا إليّ أن أوقّعه، وهو عبارة عن تصريح بأنهم استقبلوني بكل لطف وبأنني حصلت على كل التسهيلات المطلوبة لإنجاز مهمتي وبأنني أشكرهم على المساعدة التي قدموها لي. وعندما بدا عليّ التردد وبدأت أناقشهما قالا لي إنه إذا كنت حريصاً على حياتي فعليّ أن أوقّع فوراً. فلم يبق أمامي إلاّ أن أؤكد لهما أن حياتي لا تهمني وأنني أرسلت أساساً إلى جنيف تقريراً معاكساً تماماً لتقريرهما.»

والعنف يستدعي العنف، فبعد أربعة أيام على مجزرة دير ياسين سقط ٧٧ قتيلاً في هجوم «لعناصر غير نظامية» من العرب ضد قافلة من الأطباء والممرضات والطلاب اليهود كانت متوجهة إلى جبل سكوبس، وحيث مركز الشرطة البريطانية المجاور لم يحرك ساكناً. وقد تواصلت الأعمال الانتقامية الفلسطينية في كفار عتسيون، وهي «كتلة» من المستعمرات اليهودية تقع جنوبي بيت لحم ضمن الأراضي

التي منحتها الأمم المتحدة للدولة العربية، وتتحكم في محور الخليل ـ القدس الذي تمر عبره قوافل السلاح والذخائر الآتية من المعسكرات البريطانية على قناة السويس. وقد نجح رجال القاوقجي في دخولها، تدعمهم مدرعات أردنية. وبحسب مصادر إسرائيلية، كذبتها مصادر فلسطينية، أن هؤلاء صفوا عشرات الناجين في ١٤ أيار/مايو على الرغم من أنهم رفعوا العلم الأبيض مستسلمين.

وجاءت خاتمة المأساة في صيف سنة ١٩٤٩. فقد استقر بدير ياسين بضع مئات من المهاجرين اليهود الوافدين من أوروبا الشرقية. ولقد اعترض مثقفون على ذلك لدى بن ـ غوريون، بينهم مارتن بوبر أحد رواد فكرة الوطن الثنائي القومية التي رُفِضَت في الأربعينات من قبل الحركة الصهيونية. فهم إذ أكدوا تفهمهم المعاناة والحاجة إلى إسكان المهاجرين، اعتبروا أن دير ياسين «ليست المكان الملائم [...] فحقبة دير ياسين هي نقطة سوداء في شرف الشعب اليهودي [...] فمن الأفضل في المرحلة الحالية أن تبقى أرض دير ياسين بوراً ومنازلها خالية، بدلاً من الإقدام على عمل تطغى أهميته الرمزية على المنفعة العملية. فإذا ما تمت عملية الإسكان في دير ياسين بعد عام على الجريمة [...] فإن ذلك سيعتبر نوعاً من [...] تكريس للمجزرة.»[١٢] واليوم، على الأرض التي شهدت تلك المأساة، حيث لا أثر لأي علامة تذكر بها أقيم... مصح للمجانين! فيا للرمز.

«توهار هانشيك» («طهارة السلاح»): بحسب هذا المبدأ الرئيسي في الفكر الصهيوني الإسرائيلي، فإن السلاح اليهودي بقي طاهراً على الدوام، ما دام لم يستخدم إلاّ للدفاع الذاتي عن إسرائيل، ومن دون أن يوجه ضد المدنيين الأبرياء. وصيانة هذا الوهم يتطلب، طبعاً، إنكار مجزرة دير ياسين، أو جعلها مقصورة على مجرد «لطخة» اقترفها بعض «المتطرفين» العديمي المسؤولية. وهذا ما يفرض

بالأحرى أن تعتبر مجزرة دير ياسين حالة وحيدة. والحال أن تلك ليست هي الحقيقة. فإذا كانت هذه المأساة هي الأسوأ في حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، لكنها ليست معزولة عن غيرها. فكثيرة هي المجازر التي طبعت في حينه المواجهات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فبعد أعوام ذكر سيمحا فلابان أن «مؤرخ الهاغاناه أرييه يتسحاقي كتب أن عملية دير ياسين وقعت ضمن سلسلة من عشرات الهجومات التي خاضتها في تلك الحقبة قوات الهاغاناه والبلماح والتي فجرت خلالها منازل ملآنة بالناس المسنين والنساء والأولاد.»[١٣]

والأولى بالضبط هي التي رافقت الهجوم الذي نفذه لواء بلماح الأول ولواء كرملي على القرية الفلسطينية بلد الشيخ. ففي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ أدى اعتداء من منظمة الإرغون على عمال عرب كانوا متجمعين بالقرب من مصفاة حيفا إلى سقوط ٦ قتلى و٤٢ جريحاً، وعلى الفور هاجم العمال العرب زملاءهم اليهود وقتلوا ٤١ منهم. وفي ليل ٣٠ ـ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ جاء انتقام البلماح والهاغاناه من القرية العربية بلد الشيخ. وقد شهد على ذلك المؤرخ أرييه يتسحاقي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»: «خلال تلك العملية سقط ما يزيد على ستين قتيلاً من الأعداء[١٤] داخل منازلهم، معظمهم غير مقاتلين. وبحسب تقرير قائد العملية 'أن الوحدات أسكتت مصادر النيران، ثم دخلت القرية وبدأت القتال داخل المنازل حيث لم يتمكنوا من توفير النساء والأولاد بسبب كثافة النيران في الغرف'.» ويتابع يتسحاقي: «وفي ليل ١٤ ـ ١٥ شباط/فبراير ١٩٤٨ قامت قوة من اللواء الثالث للبلماح بغارة على قرية سعسع. وفي هذه العملية، التي اعتبرت لزمن طويل نموذجاً نوعياً للتقنية العالية في تنفيذها، دمر عشرون منزلاً فوق سكانها فقتل ستون من العرب هم في معظمهم من النساء والأولاد. وفي المعركة التي دارت حول دير القديس سمعان في القطمون كان هناك نساء عربيات يعملن

خادمات في الدير قتلن جميعاً في المجزرة التي ارتكبها اللواء الرابع في البلماح.»[١٥]

وكما رأينا في الفصل السابق، وقعت أيضاً مجزرة لدى احتلال اللد والرملة وطرد عشرات الآلاف من السكان. كذلك حدثت مجازر على الجبهة الجنوبية. ففي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ فجعت الدوايمة بمأساة رهيبة. ويروي بِني موريس أن أحد أعضاء حزب مبام، شبتاي كابلان، التقى بعد ذلك بقليل جندياً إسرائيلياً رأى فيه شاهداً «موثوقاً به مئة في المئة». كتب كابلان أن البلدة التي كانت في يد «المقاتلين غير النظاميين» سقطت من دون معركة على يد اللواء ٨٩ (الكتيبة الثامنة). «وقد قتلت [الموجة] الأولى من المهاجمين ما بين ٨٠ و١٠٠ عربي من الرجال والنساء والأولاد. أمّا الأولاد فقد قتلوهم بواسطة العصي التي كسروا بها رؤوسهم، ولم يسلم بيت واحد من سقوط قتيل فيه.» ويروي شاهد كابلان أيضاً، الذي كان جاء مع الموجة الثانية، أن الرجال والنساء العرب احتجزوا «من دون ماء وطعام». ثم وصلت فرقة الهندسة لتفجير المنازل. «فأمر أحد القادة جندياً من فرقة الهندسة بأن يضع امرأتين عجوزين داخل المنزل و[...] أن يفجر المنزل عليهما. رفض الجندي تنفيذ الأمر [...] عندها أمر القائد رجاله بأن يدفعوا العجوزين إلى داخل المنزل ونفذت المأثرة المشؤومة. وكان أحد الجنود يتباهى بأنه اغتصب امرأة قبل أن يقتلها. وكان هناك امرأة مع طفلها الرضيع على ذراعيها تعمل في تنظيف الفناء حيث يأكل الجنود، اشتغلت يوماً أو اثنين، وفي النهاية قتلوها مع طفلها.» وإضافة إلى ذلك لفت الشاهد إلى أن «ضباطاً مثقفين [...] تحولوا إلى قتلة سوقيين، ولم يكن هذا في خضم المعركة، لكن ضمن نظام منهجي للطرد والتدمير. فكلما قل عدد العرب كان الأمر أفضل. وهذا المبدأ هو المحرك السياسي لعمليات الطرد وللأعمال الوحشية.» لكن ما يجهله كابلان هو أن يغآل ألون،

قائد القوات الإسرائيلية على الجبهة الجنوبية، كان قد أمر، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بإجراء تحقيق. وأكد يسرائيل غاليلي، القائد السابق للهاغاناه (من حزب مبام) والذي عزله بن - غوريون من منصبه في ٣ أيار/مايو ١٩٤٨، بعد تحققه من الوقائع، أن المجزرة وقعت فعلاً على يد الكتيبة الثامنة، «إلاّ إن مقاتليها في معظمهم هم [من عناصر] منظمة ليحي، ومن [اليهود] الفرنسيين والمغاربة من ذوي النزعات إلى سوء التصرف.» وفي هذه الأثناء تحدثت مصادر عربية عن أن «ما بين ٥٠٠ و١٠٠٠» عربي قد «أوقفوا صفوفاً وقُتلوا بواسطة رشاش» بعد سقوط الدوايمة. أمّا مراقبو الأمم المتحدة فقد أكدوا وقوع المجزرة من دون أن يحددوا عدد الضحايا.[١٦]

وغداة مذبحة الدوايمة، وقعت مذبحة أُخرى في شمال البلد. لقد رأينا أن الجيش الإسرائيلي قد عفا مبدئياً عن القرى المسيحية. إلاّ إن هذا لم ينطبق على عيلبون. ففي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر سيطرت قوات لواء غولاني، وبعد معركة مع جيش الإنقاذ، على البلدة حيث استقبلهم أربعة كهنة وهم يلوحون بالأعلام البيض وبلّغوهم رسمياً باستسلام أهل القرية المتجمعين في الكنيسة. إلاّ إن الجنود اكتشفوا بعد قليل في أحد المنازل رأسين مقطوعين لجنديين إسرائيليين كانا قد فقدا. عندها جمع القائد جميع السكان في ساحة القرية وانتقى منهم ١٢ شاباً واقتاد الآخرين في اتجاه بلدة المغر المجاورة، وهم نحو ٨٠٠ شخص بمن فيهم النساء والأولاد الذين لم تنفع توسلات الكاهن لإبقائهم. ويروي بِني موريس: «وقد بقي هو نفسه مع اثنين من الجنود إلى أن تم إعدام الاثني عشر شاباً وبعد ذلك لحقوا بالجيش على طريق المغر.» وعندما وصل الأسرى إلى كفرعنان «تمكنت مصفحة من اللحاق بهم وأطلقت النار عليهم فقتلت رجلاً عجوزاً، هو سمعان الشوفاني، ستون عاماً، وجرحت ثلاث نساء. [...] وبوصول السكان إلى الفراضية سلب [الجنود] مبلغ

٥٠٠ ليرة ونهبوا جواهر النساء، ثم أخذوا ٤٢ شاباً أرسلوهم إلى معسكر اعتقال، في حين أبعدوا من بقي في اليوم التالي إلى ما وراء الحدود اللبنانية.» ثم قام الجيش بنهب عيلبون. وقد أثارت القضية ضجة كبرى وتباحثت السلطات طويلاً في شأن إمكان السماح لسكان القرية بالعودة، إذ كانت وزارة الخارجية تؤيد ذلك والجيش يعارض. وأخيراً تمكن بضع مئات من أهل القرية من العودة إلى منازلهم خلال صيف سنة ١٩٤٩. وقد كتب بِني موريس أن «ما حدث في عيلبون من فظاعات هو حلقة من سلسلة ارتكبها الجيش الإسرائيلي خلال تنفيذ عملية حيرام. وكلها أدت، ولنقل عرضاً، إلى تسريع عملية فرار العرب ومفاقمتها. وبعض هذه الفظاعات، كما في عيلبون، كان قد اقترن بعمليات طرد شكلت جزءاً منها. وكلها حدثت بمبادرات فردية من القادة أو القوات المحلية، وأي منها لم تأمر به أو تتولى تنفيذه أو توافق عليه القيادة العليا للكتائب أو لعملية حيرام أو للجبهة الشمالية. وفيما بعد عوقب المسؤولون، أقله عن بعض هذه الجرائم، ولو بصورة مخففة.»[١٧]

وبما أن الزعماء الإسرائيليين لا يجهلون أي شيء عن تصرفات بعض مقاتليهم، فإن يسرائيل غاليلي، وفي تقرير رفعه إلى اللجنة السياسية في حزب مبام في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، يروي تفصيلات بعض الفظاعات التي اقترفت في أثناء معارك تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨. فهو يروي ـ ودائماً بحسب بِني موريس ـ أن «٥٢ رجلاً [في صفصاف] ربطوا بحبل ورموا في بئر وأطلق عليهم الرصاص فقتل عشرة منهم. وكانت النساء يطلبن الرحمة، [فجرت] ثلاث عمليات اغتصاب [...] وقد اغتصبت فتاة في الرابعة عشرة من العمر.» ويتابع غاليلي أن في الجش «قتلت امرأة مع طفلها». وأنه جرت في سعسع «عمليات قتل جماعية مع أن الآلاف [؟] رفعوا الأعلام البيض [و] قدمت تضحية عبر [استقبال] الجيش. وقد طرد جميع سكان

القرية.» وفي صلحة، ودائماً بحسب غاليلي، «جرت عملية تفجير ٩٤ شخصاً [...] داخل منزل.»[١٨] وفي معظم عمليات القهر هذه، وباستثناء ما حدث في عيلبون، يتهم غاليلي الكتيبة السابعة. ويوضح بِني موريس أن «الفظاعات التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر استدعت التحقيق الأول والوحيد من مستوى عال من خارج الجيش بشأن تصرفات الجيش الإسرائيلي. [...] فطوال الحرب دافع بن ـ غوريون، بكل تماسك، عن أبناء السلك العسكري وعن تصرفاتهم في وجه الانتقادات والتحقيقات الخارجية. أمّا التحقيقات الداخلية والعقوبات على سوء معاملة المدنيين العرب، فقد ظلت محدودة إلى أقصى حد، إذ إن مصير الدولة كان في الميزان [...] أمّا وقد زال الخطر عن الدولة في تشرين الأول/أكتوبر فلم يعد في الإمكان التغاضي عن الفظاعات بعد أن أصبحت أكثر تركيزاً وانتشاراً وأذى.»[١٩]

وهذا إلى درجة أن مجلس الوزراء كلف، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، ثلاثة وزراء التحقيق في «سلوك الجيش في الأراضي المحتلة»، وهم فيليكس روزنبلوت (بنحاس روزن فيما بعد) من الحزب التقدمي، وحاييم موشيه شابيرا من الحزب الديني القومي، ومردخاي بنطوف من حزب مبام. وبحسب هذا الأخير، أن «بن ـ غوريون وشرتوك وحدهما لم تبد عليهما 'الصدمة' مما حدث.»[٢٠] وعلى كل، فإن حزب مبام هو أكثر من زعزعه ما انكشف من أخبار الأهوال التي رافقت عمليتي حيرام ويوآف والتي تورط فيها ضباطه وجنوده مباشرة. وما كان يؤلم مثير يعري، أحد الأمناء العامين لحزب مبام، هو «أن الشبيبة التي منينا النفس بها داخل البلماح، وحتى من أبناء الكيبوتسات قد حولوا العرب [من حين إلى آخر] إلى عبيد، أطلقوا النار على الرجال والنساء العرب العزل، وليس في أثناء المعارك.» وأضاف: «هل من المقبول قتل أسرى

الحرب؟ كنت آمل بأن يتمرد البعض، أن يعصوا [الأمر] بالقتل وأن يمثلوا أمام المحكمة، لكن ما من أحد فعل ذلك.»[٢١] لكن بعض أعضاء حزب مبام دافع عن منظمة البلماح مثل بِني مارشاك الذي احتج على استعمال عبارات مثل «الأعمال النازية»[٢٢] في وصف تصرفات الجيش الإسرائيلي. إذاً، ليس مستغرباً في هذه الأوضاع إذا صادفت «اللجنة الثلاثية» خلال عملها للتحقيق في الجيش الكثير من التردد من جانب القادة إلى درجة أنها طلبت من رئيس الحكومة إعطاءها المزيد من السلطات. وفي مجلس الوزراء الذي عقد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تجددت المشادة بين الوزراء. وبعد ذلك بثلاثة أيام، لام وزير الزراعة، أهارون زيسلينغ، بن ـ غوريون «لأنه تجاهل طوال ستة أشهر قضية التصرف اليهودي إزاء العرب، ودافع عن هذا التجاهل، وحرف على الدوام الانتقادات الصادرة بحق الجيش.»[٢٣] كما أن وزير الزراعة هذا، وبعد أن أشار إلى رسالة في موضوع الفظاعات صرح قائلاً: «لم أستطع النوم في الليلة الفائتة، إن ما يجري يطعنني في الصميم أنا وعائلتي ونحن جميعاً (...) إن اليهود الآن يتصرفون مثل النازيين وهذا ما يهد كياني كله.»[٢٤] غير أن هذا كله لم ينفع، إذ رفض مجلس الوزراء توسيع صلاحيات «اللجنة الثلاثية». وإزاء استقالة حاييم موشيه شابيرا، استصدر رئيس الحكومة قراراً بأن يتولى بنفسه التحقيق، وأوكل المهمة إلى النائب العام الإسرائيلي. فحكم على بعض الجنود والضباط المتورطين بالسجن «لفترات قصيرة نسبياً»، كما أقيل «عدد قليل» من الآخرين. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، صدر قانون يتعلق بالجيش، وقد جاء أكثر صرامة بالنسبة إلى تصرف عناصره إزاء المدنيين العرب. وهو ينص على أن «عملية قتل مدني بصورة غير مبررة تعتبر جريمة»، ويهدد بعقوبات قاسية في حال «تعذيب المدنيين المسالمين»، ويحظر أي عملية طرد للسكان العرب «إلاّ بإذن خاص

من القيادة العامة على الجبهة.»[٢٥]

في كيبوتس عين هحوريش حيث يقيم الشاعر الوطني الكبير آبا كوفنر الناجي من المذبحة النازية، والذي أصبح ضابطاً ثقافياً في كتيبة غفعاتي، يبدو أن هذه الوساوس لا تعنيه. ففي تموز/يوليو ١٩٤٨ كتب متوجهاً إلى سائقي المدرعات في كتيبته غفعاتي: «لا تترددوا يا أبنائي، فهؤلاء الكلاب القتلة عقوبتهم يجب أن تكون دماً! وكلما طاردتم كلاب الدم هؤلاء أحببتم الجمال والطيبة والحرية...» وفي تشرين الأول/أكتوبر كرر: «الحرية عادلة والدم حلال، لأن ساعة العقاب تنادي: انتقام. انتقام. انتقام!»[٢٦]

الحواشي

(١) Benny Morris, *1948 and After: Israel and the Palestinians* (Oxford: Clarendon Press, 1990), p. 22.

(٢) Marius Schattner, *Histoire de la droite israélienne: De Jabotinsky à Shamir*, coll. «Questions au XX siècle» (Bruxelles: Éditions Complexe), p. 368.

(٣) Ilan Halevi, *Israël, de la terreur au massacre d'État* (Paris: Papyrus, 1983), p. 93.

(٤) Ibid.

(٥) يلاحظ سيمحا فلابان أنه في أي حال «بعد مجزرة دير ياسين بعث بن ـ غوريون برسالة خاصة من الوكالة اليهودية إلى الملك عبد الله ينفي فيها كل مسؤولية عن الهجوم ويدين الذين ارتكبوها، لكنه يرفض أن يتخذ إجراءات تأديبية بحق الجيوش السرية أو العمل لوقف سائر الأعمال التي لا تحظى (بإذن) منها.» أنظر:

Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (London & Sydney: Croom Helm, 1987), p. 95.

(٦) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 114.

(٧) Menahem Begin, *La révolte d'Israël* (Paris: La Table Ronde, 1971), p. 200.

(٨) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 115.

(٩) Elias Sanbar, *Palestine 1948, L'Expulsion* (Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1984), Les livres de la revue d'études palestiniennes, pp. 167-168.

(١٠) Jacques de Reynier, *À Jérusalem un drapeau flottait sur la ligne de feu* (Suisse: Neuchâtel, 1950), pp. 69-79.

(١١) Sanbar, op. cit., p. 168.

(١٢) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 193.

(١٣) Flapan, op. cit., p. 94.

(١٤) تحدثت مصادر فلسطينية عن ١٠٠ قتيل.

(١٥) صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٧٢. مقتبس في: Sanbar, op. cit., pp. 172-173.

(١٦) كل الاستشهادات الواردة في هذا المقطع مقتطفة من: Morris, *The Birth...*, op. cit., pp. 222-223.

(١٧) Ibid., pp. 229-230.

(١٨) Ibid., p. 230.

(١٩) Ibid., p. 232.

(٢٠) Ibid.

(٢١) Morris, *1948...*, op. cit., p. 59.

(٢٢) Ibid., p. 60.

(٢٣) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 233.

(٢٤) Tom Segev, *The First Israelis* (New York & London: Free Press, 1986) p. 26.

(٢٥) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 234.

(٢٦) Morris, *1948...*, op. cit., p. 60.

الفصل الخامس

«تدمير، إعادة بناء، توطين»

«يجب أن يكون من الواضح أنه ليس من مساحة في هذا البلد تكفي شعبين [...] فإذا غادر العرب، سيصبح البلد رحباً ويتسع لنا [...] الحل الوحيد [بعد الحرب العالمية الثانية] هو أرض إسرائيل، على الأقل الجزء الغربي من الأرض [أي القسم من فلسطين الواقع غربي نهر الأردن]، ومن دون عرب. ليس هناك تسوية ممكنة بشأن هذه النقطة! [...] ما من وسيلة أُخرى إلاّ بترحيل العرب من هنا إلى البلاد المجاورة، ما عدا، ربما، عرب بيت لحم والناصرة والقدس القديمة. يجب ألاّ تبقى أي قرية ولا أي قبيلة. ويجب تنظيم الترحيل نحو العراق وسورية وحتى نحو الأردن. ولتحقيق هذا الهدف يجب تأمين مصادر التمويل [...] وبهذا الترحيل فقط، سيصبح البلد قادراً على استقبال الملايين من إخوتنا، وتزول المشكلة اليهودية، ليس هناك من حل آخر.»[(١)] الرجل الذي كتب هذه السطور في يومياته في إحدى ليالي كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠، يدعى يوسف فايتس، الذي كان قد وفد من بولونيا إلى فلسطين في الثامنة عشرة من عمره، سنة ١٩٠٨. وقد عمل منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧ في المشروع شبه الرسمي للترحيل المقترح من لجنة بيل، بحسب ما يذكر المؤرخ الفلسطيني نور الدين مصالحه ـ الذي أخذ على بِني موريس أنه لم يأتِ إلى ذكر هذا الموضوع.[(٢)] وبعد عشرة أعوام شغل فايتس منصباً مهماً كمدير لدائرة الأراضي في الصندوق القومي اليهودي، وهو الجهاز الذي تولى شراء الأراضي الضرورية لتوسّع الييشوف. وقد توفرت لفايتس، بصورة مفاجئة،

الفرصة والوسائل التي ساهمت في تحقيق حلمه بصورة حاسمة. ففي سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩ ترأس لجنة الترحيل شبه الرسمية حتى آخر آب/أغسطس ١٩٤٨، التي تحولت إلى رسمية فيما بعد. وبهذه الصفة، فرض نفسه منسقاً فعلياً في عملية تدمير المدن والقرى العربية، أو/ وعن إعادة بنائها من أجل إسكان المهاجرين اليهود. فكان من الطبيعي، إذاً، أن يستند بِني موريس، وخصوصاً في كتابه الثاني،[٣] إلى فكر هذا الرجل وعمله، ليقوم بدراسة السياسة التي اعتمدتها إسرائيل، لا من أجل منع عودة اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل من أجل وضع اليد على أراضيهم وثرواتهم أيضاً.

طبعاً، جاءت الحرب الأهلية التي نشبت بين العرب واليهود، غداة إقرار الأمم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين، لتغير من أوضاع عمل يوسف فايتس. فقد كان عليه، من قبل، أن يفاوض بتأن ويدفع ثمن كل هكتار، فإذا بالهجرة الفلسطينية «تحرر» آلاف الهكتارات، التي باتت في متناول اليد. ويعتبر بِني موريس أن رجل الصندوق القومي اليهودي هذا كان «أول من حبذ وعمل على إمكان استملاك الأراضي الناتجة من حالة الفوضى في فلسطين التي تولدت من اقتتال الميليشيات المتخاصمة تحت أنظار أفواج الجيش البريطاني التي كانت منشغلة بتنظيم انسحابها.»[٤] وفي الأربعينات استعان الصندوق بالهاغاناه لطرد عائلات من المزارعين ممن «وضعوا» يدهم على أراض كان ملاّكها العرب «الغائبون» قد باعوها،[٥] لكن عدداً منهم عاد في حماية البريطانيين. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، تباحث مدير دائرة الأراضي هذا، في حيفا، مع مسؤولي الصندوق القومي اليهودي في شمال البلد، في مستقبل منطقة راموت مناشي ذات الأكثرية العربية وإنما الحاسمة بالنسبة إلى الييشوف. وكتب فايتس في يومياته يومها: «ألم يحن الوقت للتخلص من [المزارعين المستأجرين]؟ لماذا نستمر في الإبقاء على هذه الأشواك بيننا وهي تشكل خطراً محتملاً؟»[٦]

ولم ينفع اتصاله في اليوم التالي بأحد ضباط الاستخبارات في يوكنعام، إذ لم تكن الهاغاناه قد تلقت في تلك الفترة أي توجيهات تتعلق بالسكان العرب. لكن فايتس بمواظبته على الموضوع فاز بمراده بعد عدة أسابيع، فقام الجيش بطرد المزارعين من قيرة وقامون، الذين غادروا، ثم لحق بهم سكان يوكنعام. أمّا في دالية الروحاء، فصمدت اثنتا عشرة عائلة على الرغم من الإغراءات بالتعويض، وقد رفضت الهاغاناه التدخل.

في الثاني من نيسان/أبريل، احتج مسؤول الصندوق القومي اليهودي لدى أحد مستشاري دافيد بن - غوريون، ليفي شكولنيك، الذي تولى رئاسة الحكومة فيما بعد باسم ليفي إشكول. ويقول بِني موريس «إن النقاش دار بصورة عامة في شأن موضوع ‹رفع يد العرب› عن الأراضي التي يمتلكها اليهود.» وقد علق فايتس في يومياته في إثر اللقاء: «يبدو أن عليّ الاهتمام شخصياً بكل ما يتعلق بالمنطقة العائدة إلى الصندوق القومي اليهودي.»[٧] وهذا ما فعله؛ إذ في الأشهر الأولى من سنة ١٩٤٨، جاب مسؤول الصندوق أرجاء الدولة اليهودية العتيدة محركاً عملية ترحيل العرب، لا بل أنه نظمها بنفسه بمساعدة عدد من قادة الهاغاناه، سواء أكان الأمر يتعلق بالأراضي التي اشتراها اليهود، أم، وفي عدة مرات، بالأراضي العربية. و«لتنظيف بيسان وواديها»، ضاعف فايتس الضغوط على يسرائيل غاليلي، القائد الأعلى للهاغاناه، ثم على شكولنيك، وأخيراً على بن - غوريون نفسه، فسقطت المدينة في ١٢ أيار/مايو، وطرد سكانها وأُنشئ كيبوتسان في المكان.

«طرد أكثر عدد ممكن من العرب»

يكتب بِني موريس موجزاً الموضوع: «طوال ربيع سنة ١٩٤٨،

ساهم يوسف فايتس في تسهيل ترحيل العرب من بلدات متعددة، لكن ‹المشكلة العربية› هي مشكلة على مستوى قومي وكانت تتطلب حلاً شاملاً على المستوى القومي.»[٨] وفي الوقت الذي كان يتابع رئيس دائرة الأراضي في الصندوق القومي اليهودي تحركه على الأرض، جهد كي يستصدر، بناء على ذلك، قراراً بتأليف لجنة تكلف تنفيذ حل شامل لهذه المسألة. وفي ٣١ آذار/مارس، طرح في الجليل مسألة «إجلاء أو طرد [ويلحظ بِني موريس هنا، أن الكلمة العبرية «بينوي» تحتمل المعنيين] العرب من مناطقنا [أي من الدولة اليهودية التي كانت رسمت معالمها المتوقعة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧]، هذا الطرد الذي كان قد بدأ في بعض الأماكن»، ومسألة «تعيين لجنة تملك صلاحية للتصرف» على هذا الأساس.[٩] بدا رئيس الأركان مقتنعاً بذلك، بعكس أغلبية أعضاء اللجنة الخاصة بالأملاك العربية المهجورة، والتي كانت أُلّفت حديثاً واجتمع بها فايتس في اليوم نفسه. وقد عاود الكرة بعد أسبوعين مقدماً حججه بشأن ضرورة وجود جهاز «يدير حرب الييشوف بهدف طرد أكثر عدد ممكن من العرب من مناطقنا.»[١٠] ثم عقد اجتماع آخر في ١٨ نيسان/ أبريل، وفيه، بحسب ما كتب فايتس، «عرضت لائحة بالقرى العربية التي رأيت أنه من الواجب تنظيفها كي نجعل المناطق اليهودية متجانسة. كما عدّدت الأماكن التي يجب أن يستوطنها اليهود.»[١١]

وقد عززت انتصارات الهاغاناه وهجرة العرب قناعات فايتس. فبدأ العمل على تنفيذ «ثورة أراض شاملة»،[١٢] يشاركه فيها واحد على الأقل من محادثيه، وهو عزرا دانين، أحد كبار ضباط استخبارات الجيش، الذي عرض عليه خدماته في ١٨ أيار/مايو، وقد كتب: «إذا كان علينا عدم تشجيع عودة العرب إلى المدن والقرى التي كانوا يسكنونها، فعلينا أن نجعلهم يواجهون الأمر الواقع.» ثم يحدد أن «أحد الإمكانات هو تدمير المباني [...]، والإمكان الآخر

هو إنزال اليهود في جميع الأماكن التي أخليت وإيجاد الوسائل الشرعية لإعطاء السكان الجدد [اليهود] بعض الحقوق [على الأملاك المهجورة].»[١٣] وأخيراً في ٢٨ أيار/مايو، التقى يوسف فايتس وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد، موشيه شرتوك، واقترح عليه تأليف لجنة من ثلاثة أعضاء ـ هو نفسه، ودانين، وإلياهو ساسون الذي كان قد عُيِّن مؤخراً رئيساً لقسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية ـ تكون مهمتها العمل على «تحويل فرار العرب من البلد ومنعهم من العودة أمراً واقعاً.»[١٤] وفي اليوم التالي، اجتمعت «اللجنة المؤلفة ذاتياً»، كما دعاها فايتس نفسه، في تل أبيب للبحث في تحقيق «معجزة» هجرة العرب، وفي الوسائل الكفيلة بـ«جعلها دائمة.»[١٥]

بقي انتزاع الضوء الأخضر من بن ـ غوريون، فتعيّن الموعد معه في ٥ حزيران/يونيو، وحضر فايتس حاملاً ملفاً من ثلاث صفحات بعنوان «الترحيل المتأخر، مشروع حل للمشكلة العربية». وبعد أن قدر أعضاء اللجنة الثلاثة أنه تم بصورة ناجزة إجلاء سكان ١٩٠ قرية و٧ مدن، أي ما مجموعه ٣٣٥,٠٠٠ عربي، اقترحوا اعتماد خمسة إجراءات من شأنها، في رأيهم، «توطيد عملية النقل الجارية وتوسيعها»، وهي: «١) تدمير القرى قدر الإمكان خلال العمليات العسكرية؛ ٢) تحريم جميع أنواع الزراعة على العرب، ومنها جني المواسم مثل الحصاد [المزروعات] والقطاف [الزيتون]، وهكذا دواليك حتى ضمن فترات وقف النار؛ ٣) توطين [Settlement][١٦] اليهود في مجموعة من القرى والمدن بما يمنع حدوث أي فراغ؛ ٤) وضع تشريعات [لمنع العودة] [...]؛ ٥) [القيام] بحملة دعائية ضد العودة.»[١٧] كما اقترحت المذكرة شراء أراض عربية فلسطينية والتفاوض مع البلاد المجاورة في شأن توطين اللاجئين لديها. وبغية إنجاز هذا العمل، دعا فايتس وأصحابه إلى تأليف «لجنة ثلاثية غير حكومية، تُمنح سلطة واضحة ومحددة من مجلس الوزراء.»

وقد اقتُرح أن يخصص لهذا الجهاز ميزانية تقدر بـ ١٥٠,٠٠٠ ليرة «لتدمير وإعادة بناء القرى والمدن»، و٢,٢٥٠,٠٠٠ لإنشاء نحو ٩٠ مستعمرة يهودية جديدة، و١٠٠,٠٠٠ لمصاريف التشغيل. وقد ذكر فايتس في يومياته أن بن ـ غوريون «أعرب عن موافقته على توجه المجموعة إجمالاً» كما على «الأوامر الصادرة [عن فايتس] بتدمير القرى العربية في أماكن متعددة.»[١٨] ولم يكن هناك سوى نقطة خلاف واحدة، فإن كان رئيس الحكومة ينوي تأليف لجنة دائمة، فهو لن يوافق على اللجنة الموقتة. وقد لحظ بِني موريس أن بن ـ غوريون ذكر هذا اللقاء في يومياته، لكنه لم يشر بوضوح إلى موضوع تدمير القرى العربية، وتحريم حق العودة على اللاجئين [...]؛ كما أنه لم يلمح، ولو بطريقة غير مباشرة، إلى مذكرة لجنة فايتس.[١٩] في اليوم التالي، كتب هذا الأخير، تحسباً، إلى رئيس الحكومة، طالباً إليه عقد اجتماع للحكومة لمناقشة المشروع، بحسب ما اتفق عليه، ولتعيين اللجنة الخاصة وتحديد برنامج عملها. لكنه انتظر في الوقت نفسه تأكيد بن ـ غوريون تأييده للعمليات التي أطلقت، من دون أن يدعه ينتظر في الجليل ووادي بيسان وتلال إفرايم وفي السامرة. باختصار، كان فايتس يسعى لتأمين غطاء له، وعلى ذلك يعلق بِني موريس أنه كان «يدرك طريقة عمل بن ـ غوريون في هذه المسائل الحساسة، فلا يصدر أي مستند خطي ولا شيء يمكن أن يقود مباشرة إليه أو إلى حكومته.»[٢٠] وفعلاً، أقر فايتس، في مساء ٧ حزيران/يونيو، في يومياته «لم أتلق شيئاً من دافيد بن ـ غوريون وموشيه شرتوك. ولهذا أنا أعمل وحدي على هذه المسألة. أهذا عدل؟»[٢١]

مشادّات في مجلس الوزراء

إن غياب الأوامر أو حتى الإذن الرسمي لم يُعق «اللجنة المؤلّفة

ذاتياً»، ولا سيما أن وزير المالية أليعيزر كابلان تبنى المشروع في ٨ حزيران/يونيو، وبلّغ فايتس تأليف لجنة تضم ممثلي كل من الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية ووزارة الدفاع، مع أن هذه النقطة الأخيرة تتناقض مع حذر رئيس الحكومة ـ وزير الدفاع. ولأن أمامهم الكثير من المهمات، كان يجب تحديد القرى الواجب تدميرها وتأمين المعدات الضرورية للقيام بذلك، من جرارات وجرافات البولدوزر والآليات المجنزرة وخصوصاً الديناميت، وكلها يصعب الحصول عليها في زمن الحرب، ثم الشروع في تنفيذ العمليات المقررة. جاب آشر بروبتسكي وموشيه بيرغر السهل الساحلي، بينما تنقل رئيس اللجنة في الشمال في وادي بيسان وسهل مرج ابن عامر. وقد كتب في ١٣ حزيران/يونيو: «قام التفاهم فيما بيننا بشأن مسألة القرى المهجورة على التدمير والتجديد ثم إسكان [اليهود].»[٢٢] أشرف دانين على عمليات التدمير في فجّة، بالقرب من بيتح تكفا، وأشرف يوآف زكرمان على تدمير المغر، جنوبي شرقي تل أبيب، وحضر فايتس للإشراف على آخر أعمال التدمير وصرح بعدها: «لقد فوجئت بأن هذا المشهد لم يحرك شيئاً فيّ [...] لا الشعور بالأسف ولا الشعور بالكراهية [...] نعم، نحن [اليهود اليوم] نريد التمتع بالحياة في هذا العالم لا في الآخرة. نريد ببساطة العيش في سلام، وسكان الأكواخ هذه يرفضون وجودنا هنا، ولا يريدون التحكم فينا وإنما يريدون القضاء علينا [...] واللافت للاهتمام هو أن رجالاتنا من أولهم إلى آخرهم [في الوسط السياسي] هم من هذا الرأي.»[٢٣] وطويلة هي لائحة القرى التي جرفت: بيار عدس (قرب مغدل)؛ مسكة (قرب رامات هاكوفيش)؛ بيت دَجَن (شرقي تل أبيب)؛ حواسة (قرب حيفا) السميرية والمنشية (قرب عكا)؛ جعتون (قرب نهاريا)؛ البطيمات وصبارين (جنوبي شرقي حيفا).

ولا بد من أن هذا الأمر قد أثر في البعض. ففي الائتلاف

الحاكم كان حزب مبام بصفة خاصة عرضة لتيارات متناقضة تتجاذبه (بالنسبة إلى النقاشات التي دارت داخل هذا الحزب، يمكن للقارئ العودة إلى الفصل السابع). وعلى كل، كان هناك الكثيرون في صفوف هذا الحزب ممن أقلقتهم سياسة طرد العرب، ومن باب أولى تدمير المناطق العربية. حتى يعقوب حزان، زعيم حركة الكيبوتس القطري المنضوية تحت لواء مبام، أعلن معارضته لِ «ترحيل جميع العرب إلى البلاد المجاورة»،[٢٤] مع أنه صوّت، كعضو في مكتب الصندوق القومي اليهودي، على الميزانية المخصصة لأعمال التدمير. وعندما سمع فايتس سكرتير حزب مبام، مثير يعري، يعبّر عن سخطه لطرد أبناء القرى العرب؛ رد في يومياته معبراً عن استيائه: «كأنه لا يعلم أن جميع أصحابه في الكيبوتسات يتفانون في القيام بذلك. إنها سلطة الأيديولوجيا المجردة.»[٢٥] ويبقى أن ممثليّ الحزب في الحكومة، وزير العمل مردخاي بنطوف، وأهارون زيسلينغ، وزير الزراعة، ما انفكا يرهقان رئيس الحكومة بأسئلتهما عن العمليات التي تتم بقيادة يوسف فايتس. وفي ١٦ حزيران/يونيو اندلعت المشادة في مجلس الوزراء، وهذا ما أزعج رئيس الحكومة الذي لم يكن يريد المجازفة بفرط الائتلاف، والذي كان قبل ثلاثة أيام قد عدد في يومياته أسماء القرى التي تم تدميرها،[٢٦] فوعد بـ «إجراء تحقيق خاص وإعطاء جواب.»[٢٧] وإذ سيطر الغضب على زيسلينغ فقد رفع في الليلة نفسها رسالة إلى بن ـ غوريون، ووزع نسخاً عنها على الوزراء كلهم وفيها يسأل: «من أعطى الأوامر بهدم المنازل وتدمير القرى، في بيسان، في قرى الضواحي وفي مناطق أُخرى من البلد؟ [...] أهناك أي أساس للشائعات التي تكررت على مسامعنا ومفادها أنه نقل عن لسان بعض المسؤولين نوع من 'الإيحاءات' يمكن لمن يسمعها أن يعتبرها بمثابة أوامر، إذ هي أعطت تقديرات عن عدد العرب الذين يمكنهم البقاء مستقبلاً في الأماكن التي تم إخلاؤها؟ [...] إذا كان

لهذه المعلومة التي بلغتني أساس، فالمسؤولية تقع على مصادر حكومية، وليس من المقبول أن [...] يستمر هذا النوع من الأعمال التي تتناقض مع ما يتم تداوله في مجلس الوزراء.»[٢٨]

طبعاً، إذا كانت الفضيحة قد جعلت من غير الملائم في حينه إصدار رسالة التعيين الرسمية المرجوة من يوسف فايتس، فإنها، كما يلحظ بِني موريس، «لن تنجح في حث رئيس الحكومة على إصدار تعليمات صارمة وسريعة تجبر لجنة الترحيل على وقف أعمال التدمير فوراً.»[٢٩] ومع ذلك اكتسبت القضية مزيداً من الحساسية، حتى إنها أدرجت مجدداً في جدول أعمال الحكومة في ٢٠ و٢٣ و٢٧ و٣٠ حزيران/يونيو، وشارك وزراء آخرون زملاءهم في مبام في تحفظاتهم وأيدوا خطواتهم. وفي ٢٣ حزيران/يونيو احتج وزير شؤون الأقليات، بيخور شيطريت، لدى بن ـ غوريون مباشرة على أنشطة لجنة فايتس. ويؤكد بِني موريس أن هذا الأخير اعترف في ٢٥ حزيران/يونيو بـ «أنه لم يعد هناك معدات وتجهيزات» للاستمرار في جرف القرى، ذلك بـ «أن فقدان الاعتراف الرسمي أدى إلى نقص في الوسائل.»[٣٠] وفي النهاية، عمل رئيس الحكومة ـ وتحت الضغط المزدوج من وزرائه ومن وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت الذي كان يقوم بجولة في الشرق الأوسط ـ على استصدار تعميم من قيادة الجيش، في ٦ تموز/يوليو، يحظر أي عملية طرد أو تدمير «من دون إذن خاص أو من دون تعليمات صريحة من وزير الدفاع» (أنظر الفصل السابع). كما قرر إلغاء مهمات لجنة الترحيل، أقله في صيغتها الأولية، وذلك، بحسب تحليل بِني موريس، «لأن تفكير رئيس الحكومة ظل حازماً وواضحاً على الرغم من اعتراضات حزب مبام وبرنادوت.»[٣١] وعلى كل، تجدد الجدال في ١٤ تموز/يوليو بأشد ما يكون بين أهارون زيسلينغ ودافيد بن ـ غوريون، ذلك بأن الجيش لم يعد بحاجة إلى لجنة فايتس للاستمرار في إبادة القرى العربية،

«وعلى ما يبدو بموافقة بن ـ غوريون الضمنية.»[٣٢] كما يؤكد بِني موريس. وإذ لفت وزير مبام إلى عملية تفجير نفذها ضباط من الجيش، فقد أبدى استغرابه كون الأوامر صدرت عن مدنيين. فقاطعه رئيس الحكومة قائلاً: «القائد [العسكري] لا يتلقى أوامره من أي لجنة كانت، وإنما من رئيسه [العسكري] فقط.» فرد زيسلينغ بأنه شهد عمليات تدمير قرى عربية، قرب حديراه، وذلك بعد توقف المعارك، وطالب بمعاقبة المسؤولين عن ذلك، ثم التفت إلى بن ـ غوريون لينهي كلامه بعبارة لاذعة: «ولن أرضى منك بجوابك المعهود بأنك لا تعلم من دمّرها.»[٣٣]

تشريع عملية الترحيل

من أجل تخطي العقبات، أوكل رئيس الحكومة، بعد أسبوع، إلى لجنة وزارية الاهتمام بالأملاك المهجورة، مؤلفة منه شخصياً، ومن موشيه شرتوك، وإليعيزر كابلان (وزير المالية)، وفيليكس روزنبلوت (وزير العدل)، وبيخور شيطريت، وأهارون زيسلينغ. وفي الليلة نفسها أعلم كابلان فايتس بطريقة العمل الجديدة: «يقدم العسكريون إلى اللجنة اقتراحاتهم، بتدمير أو باحتلال قرية، أو بفرض سيطرة دائمة على الأرض، فإذا اتخذت اللجنة قرارها بالإجماع يكتسب القرار صفة سياسية. أمّا إذا حدث خلاف فتحل المسألة في إطار مجلس الوزراء مجتمعاً.»[٣٤] هذا أقله من الناحية المبدئية، أمّا عملياً فلم يكن الضباط يعبأون بالأذونات لجرف الأملاك العربية. وعندما شذ الجنرال تسفي إيلون عن القاعدة، وطلب السماح له بأن يدمر قسماً من مجموعة من ١٤ قرية في وسط البلد، طلب رئيس الحكومة، بدلاً من أن يجمع اللجنة، وبالأحرى الحكومة، في ١٣ أيلول/ سبتمبر، رأي وزرائه خطياً: «سأنتظر جوابكم ثلاثة

أيام [...] وعدم التقدم بجواب سيعتبر من باب الموافقة.»[٣٥] واتهم أهارون كوهين، أمام اللجنة السياسية لحزب مبام، «بن ـ غوريون بإصدار أوامر بتدمير بعض القرى من دون مبرّرات استراتيجية [...] وفي دوائر قيادة حزب مباي، هناك نزعة إلى محو أكثر من مئة قرية عربية [...] فهل أن بلدنا سيبنى على تدمير المناطق العربية؟»[٣٦]

ومع أن يوسف فايتس حرم سلطاته السابقة، إلاّ إنه لم يستسلم. فلم يكد يمر أربعة أيام على تأليف اللجنة الحكومية حتى التقى بن ـ غوريون وشرتوك لحثهما على الإسراع في اتخاذ قرار بشأن قضية الترحيل. وقد نجح في ذلك، فأوكل رئيس الحكومة هذه المسألة إلى وزير خارجيته الذي كلف بها اثنين من مستشاريه، عزرا دانين ويعقوب شمعوني. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، جمع رئيس الحكومة الوزراء والخبراء بغية إجراء مشاورات واسعة بشأن مشكلة اللاجئين وإمكان العودة وسياسة إسرائيل تجاه الأقلية العربية. ويلحظ بِني موريس أن «النقاش تركز على ضرورة منع عودة اللاجئين، وهي السياسة التي حظيت بإجماع تام.»[٣٧] ثم لفت فايتس إلى حجم المشكلة، فهناك ٢٨٦ قرية «تم إخلاؤها» (١٧٩ منها داخل الحدود المرسومة من قبل الأمم المتحدة) ونحو ٣٠٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي المهجورة. ثم عاد إلى الخريطة التي عرضها على بن ـ غوريون في حزيران/يونيو، ليحدد القرى المطلوب تدميرها وتلك التي ستخصص للاستيطان. وبعد يومين صدر مشروع رسمي، يخطط لإقامة ٣٢ مستعمرة يهودية جديدة على أراض تابعة للصندوق القومي اليهودي، أو للدولة، أو لملاّك عرب. وقد شدد فايتس على ضرورة شراء ما يمكن شراؤه. أمّا الحقول العربية فيجب استثمارها كي يفهم اللاجئون أن هجرتهم نهائية، وهذا ما بدأت تتكفل به الحملة الدعائية: لا مجال للعودة. وعبثاً حاول شيطريت أن يوضح أن حل هذه القضية

لا يعود إلى إسرائيل وحدها، حتى إن رئيس الحكومة قاطعه قائلاً: «نحن نعمل من منطلق رغبتنا في مساعدة أولئك الذين لا يريدون العودة، مهما يكن عددهم (وبالنسبة إلينا من الأفضل أن يكون عددهم كثيراً قدر الإمكان)، على الاستقرار بالخارج.»[٣٨] حتى إنه كان في إمكان شمعوني، في اليوم التالي، أن يبلّغ مدير قسمه، إلياهو ساسون، الموجود في باريس، معارضة الحكومة مجتمعة، حتى لو كان وزير المالية كابلان ومديره العام، دافيد هوروفيتس، بحسب ما ذكر، «متحفظَين وأكثر حذراً» حيال الطرق الواجب اعتمادها «بخصوص الأملاك العربية».[٣٩] لا شيء البتة يمنع، إذاً، موافقة الحكومة على تأليف لجنة الترحيل. ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر، بلّغت أمانة سر الحكومة فايتس، أن رئيس الحكومة عيّنه مع دانين وخبير الخرائط زالمان ليفشيتس، أعضاء في هذا الجهاز «الذي عليه أن يقدم إليه عرضاً بشأن إمكان إسكان عرب أرض إسرائيل في البلاد العربية.»[٤٠]

ولم يكد يمر خمسة عشر يوماً، حتى اكتشف زالمان ليفشيتس مشكلة أساسية فاتح بها بن ـ غوريون، وهي أن أقلية من اللاجئين فقط تعيش في البلاد المجاورة بالمعنى الصحيح للكلمة، وأن القسم الأكبر من «الفلاحين» موجودون في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة، وفي الجليل الأعلى. وقد أثارت هذه التجمعات على حدود الدولة اليهودية قلق اللجنة وخصوصاً أن وسيط الأمم المتحدة أعلن في ١٨ أيلول/سبتمبر مشروعه الجديد الذي قضى، بالإضافة إلى مقايضة الجليل (الذي ضم إلى إسرائيل) بالنقب (الملحق بالأردن)، بعودة اللاجئين، فخشي فايتس «أن يأتي حل المشكلة العربية قبل الأوان [...] لا كما توخيناه.»[٤١] وقد أكد لرئيس الحكومة خلال اجتماع به في ٢٦ أيلول/سبتمبر أن رد اللجنة هو «الترهيب» و«بكل الوسائل»، مقترحاً أن يعمد الجيش إلى مضايقتهم في الشمال كما في

الجنوب. وفعلاً، خرقت إسرائيل في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، كما رأينا في الفصل الثالث، الهدنة القائمة، وأطلقت عمليتي يوآف وحيرام: الأولى طردت الفلسطينيين نحو قطاع غزة ومنطقة القدس، لكن الثانية أبقت على عدد لا يستهان به على الرغم من الرأي الذي اقترحه فايتس على يغئيل يادين. هذا وأن اللجنة التي كلفت مبدئياً مهمة محدودة تتعلق بدراسة أوضاع الفلسطينيين الذين كانوا غادروا إسرائيل، راح أعضاؤها يتدخلون في كل ما يخص عرب إسرائيل، وأخذوا يتصرفون كمجموعة ضغط (لوبي)، ويطلبون من الجيش العمل على دفع السكان خارج القرى المحتلة، ويحضون قيادة البلد على طرد العرب إلى ما وراء الحدود الجديدة التي رسمتها الدولة اليهودية لنفسها. كما أن فايتس ورجاله وفقوا في النصائح التي قدموها إلى الدوائر المولجة شؤون الدعاية «شبه الرسمية» الهادفة إلى إقناع الدول العربية واللاجئين بأن الهجرة باتت بحكم الأمر الواقع، وبأن إسرائيل لن تسمح بأي عودة، وهي الفرضية الدائمة التي اعتمدتها الحكومة، رسمياً في أقل ما يقال، في مشاريع مفاوضات السلام.

الرواية «المأذونة» للهجرة

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت اللجنة، بعد شهرين على تعيينها، تقريراً لخصه بن ـ غوريون في مذكراته في ثماني نقاط: «أ) العرب أنفسهم مسؤولون عن فرارهم؛ ب) يجب عدم (السماح) لهم بالعودة [...]؛ ج) يجب معاملة العرب الذين بقوا داخل الدولة على قدم المساواة مع سائر المواطنين [...]؛ د) يجري العمل على أن توطن الحكومات العربية السكان العرب الذين فروا في سورية والعراق والضفة الغربية [...] ولبنان [...]؛ هـ) [تكلفة] التوطين

يتم تغطيتها بحسب قيمة العقارات [أراض ومنازل مهجورة] في البلد (بعد اقتطاع قيمة أعمال الترميم [تدفع لليبشوف تعويضاً عن أضرار الحرب])، وعلى أن تقدم الدول العربية الأرض، أمّا الباقي [فيؤمن] عبر الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية؛ و) إخراج يهود العراق وسورية؛ ز) [ما العمل] في حال رفضت الدول العربية توطين اللاجئين؟؛ (ح) [ما العمل] في حال فرضت علينا عودة [اللاجئين]؟ مهما يكن الثمن يجب رفض أي عودة للاجئين إلى القرى الحدودية [...] وإلى المدن إلاّ بنسب معينة (١٥٪ من عدد السكان اليهود [أي من السكان اليهود الموجودين في كل مدينة])، وعلى أن يكونوا من العمال المؤهلين والأشخاص القادرين على كسب قوتهم [...].»(٤٢) وقد وافق رئيس الحكومة على مضمون هذا التقرير في الإجمال، مع اختلاف في بعض التفصيلات. فبرأيه، من الأفضل إسقاط مسألة يهود الدول العربية من النص؛ أمّا بالنسبة إلى توطين اللاجئين، فهو يفضل إنزالهم في بلد واحد، العراق تحديداً، واستبعاد الخيار الأردني في أي حال. أمّا القرار العملي فهو العمل على توطين مهاجرين يهود في ٢٣٥ من المواقع الـ ٣٠٠ العربية المهجورة.

ويلاحظ بِني موريس أن ما «حدث في أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر [١٩٤٨]، في الواقع، هو تحول متدرج، لكنه مهم، في فكر كوادر اليبشوف المكلفة مصير المواقع العربية المهجورة. فقد بدأت تفكر أكثر في إعادة البناء وتوطين اليهود، بدلاً من التدمير. وقد ساهم عاملان مهمان في ذلك: الأول، وبكل وضوح، هو تزايد الوعي أن خطر عودة اللاجئين العرب بدأ يفقد إمكاناته. فالهدنتان الأولى والثانية شهدتا سيطرة الجيش الإسرائيلي على خطوط الجبهات ووجوده في الوقت نفسه في معظم المناطق، الأمر الذي يعوق أي تسلل مهم للاجئين العائدين إلى ديارهم. أمّا سياسياً، فقد نجح اليبشوف في التملص من الضغوط الدولية والعربية لفرض العودة. أمّا

العامل الثاني، فهو أن الهجرة الشرعية لليهود إلى إسرائيل، التي تجددت مع نهاية الحصار البحري البريطاني في أيار/مايو، قد بدأت تتخذ حجماً كبيراً. وفي خريف سنة ١٩٤٨، بدا واضحاً أن البلد يواجه مشكلة جديدة في شأن الإسكان، فبات من الضروري إنقاذ المنازل العربية بدلاً من تدميرها.»(٤٣) بدا هذا التحليل منطقياً لكنه لم يمنع، كما يلاحظ المؤرخ، من استمرار التدمير حتى بداية الخمسينات. فالأمر الأساسي هو أنه إلى جانب الـ ٢٧٩ مستعمرة يهودية التي كانت موجودة في فلسطين حتى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، أضيفت إليها ٥٣ مستعمرة جديدة حتى أوائل آذار/مارس ١٩٤٩، ثم ٨٠ أُخرى حتى نهاية آب/أغسطس ١٩٤٩، ومعظمها على أراض عربية، وبعضها في الأراضي التي منحتها الأمم المتحدة للدولة العربية بحسب ما نص عليه مشروع التقسيم.

وعلى الرغم من إنجاز لجنة الترحيل عملها، فقد تابعته لفترة، وتحولت إلى جهاز دائم تابع لوزارة الخارجية. وبذلك كانت مهمتها الأُولى إعداد صيغة نهائية لتقريرها، الذي جاء وثيقة بعنوان «بشأن حل مسألة اللاجئين العرب»، في مئات من الصفحات، وقد وقّعه معدوه في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، ورفع إلى رئيس الحكومة في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وهو يعتبر أول رواية «مأذونة» لهجرة الفلسطينيين. وبعكس كل حقيقة تاريخية، وفي إغفال تام عن أنشطة اللجنة، يسعى هذا النص لتبرئة إسرائيل من أي مسؤولية عن هجرة الفلسطينيين. ويؤكد فايتس وزملاؤه، وبعكس بعض الحركات السكانية الحديثة الأُخرى، «أن هجرة عرب أرض إسرائيل لم تكن نتيجة الاضطهاد أو العنف أو الطرد»، وقد بذل اليبشوف ما في وسعه لإقناعهم بالبقاء. وبالتالي كان رحيلهم «تكتيكاً حربياً من ناحية العرب الذين كانوا يقودون الحرب ضد اليهود، وهدفهم كان إبعاد العرب عن محيط اليهود بحيث تتأمن للمهاجمين العرب حرية التحرك» (كذا).

يتم تغطيتها بحسب قيمة العقارات [أراض ومنازل مهجورة] في البلد (بعد اقتطاع قيمة أعمال الترميم [تدفع لليبشوف تعويضاً عن أضرار الحرب])، وعلى أن تقدم الدول العربية الأرض، أمّا الباقي [فيؤمن] عبر الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية؛ و) إخراج يهود العراق وسورية؛ ز) [ما العمل] في حال رفضت الدول العربية توطين اللاجئين؟؛ (ح) [ما العمل] في حال فرضت علينا عودة [اللاجئين]؟ مهما يكن الثمن يجب رفض أي عودة للاجئين إلى القرى الحدودية [...] وإلى المدن إلاّ بنسب معينة (١٥٪ من عدد السكان اليهود [أي من السكان اليهود الموجودين في كل مدينة])، وعلى أن يكونوا من العمال المؤهلين والأشخاص القادرين على كسب قوتهم [...].»(٤٢) وقد وافق رئيس الحكومة على مضمون هذا التقرير في الإجمال، مع اختلاف في بعض التفصيلات. فبرأيه، من الأفضل إسقاط مسألة يهود الدول العربية من النص؛ أمّا بالنسبة إلى توطين اللاجئين، فهو يفضل إنزالهم في بلد واحد، العراق تحديداً، واستبعاد الخيار الأردني في أي حال. أمّا القرار العملي فهو العمل على توطين مهاجرين يهود في ٢٣٥ من المواقع الـ ٣٠٠ العربية المهجورة.

ويلاحظ بِني موريس أن ما «حدث في أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر [١٩٤٨]، في الواقع، هو تحول متدرج، لكنه مهم، في فكر كوادر اليبشوف المكلفة مصير المواقع العربية المهجورة. فقد بدأت تفكر أكثر في إعادة البناء وتوطين اليهود، بدلاً من التدمير. وقد ساهم عاملان مهمان في ذلك: الأول، وبكل وضوح، هو تزايد الوعي أن خطر عودة اللاجئين العرب بدأ يفقد إمكاناته. فالهدنتان الأولى والثانية شهدتا سيطرة الجيش الإسرائيلي على خطوط الجبهات ووجوده في الوقت نفسه في معظم المناطق، الأمر الذي يعوق أي تسلل مهم للاجئين العائدين إلى ديارهم. أمّا سياسياً، فقد نجح اليبشوف في التملص من الضغوط الدولية والعربية لفرض العودة. أمّا

العامل الثاني، فهو أن الهجرة الشرعية لليهود إلى إسرائيل، التي تجددت مع نهاية الحصار البحري البريطاني في أيار/مايو، قد بدأت تتخذ حجماً كبيراً. وفي خريف سنة ١٩٤٨، بدا واضحاً أن البلد يواجه مشكلة جدية في شأن الإسكان، فبات من الضروري إنقاذ المنازل العربية بدلاً من تدميرها.»(٤٣) بدا هذا التحليل منطقياً لكنه لم يمنع، كما يلاحظ المؤرخ، من استمرار التدمير حتى بداية الخمسينات. فالأمر الأساسي هو أنه إلى جانب الـ ٢٧٩ مستعمرة يهودية التي كانت موجودة في فلسطين حتى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، أضيفت إليها ٥٣ مستعمرة جديدة حتى أوائل آذار/مارس ١٩٤٩، ثم ٨٠ أُخرى حتى نهاية آب/أغسطس ١٩٤٩، ومعظمها على أراض عربية، وبعضها في الأراضي التي منحتها الأمم المتحدة للدولة العربية بحسب ما نص عليه مشروع التقسيم.

وعلى الرغم من إنجاز لجنة الترحيل عملها، فقد تابعته لفترة، وتحولت إلى جهاز دائم تابع لوزارة الخارجية. وبذلك كانت مهمتها الأُولى إعداد صيغة نهائية لتقريرها، الذي جاء وثيقة بعنوان «بشأن حل مسألة اللاجئين العرب»، في مئات من الصفحات، وقد وقّعه معدوه في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، ورفع إلى رئيس الحكومة في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وهو يعتبر أول رواية «مأذونة» لهجرة الفلسطينيين. وبعكس كل حقيقة تاريخية، وفي إغفال تام عن أنشطة اللجنة، يسعى هذا النص لتبرئة إسرائيل من أي مسؤولية عن هجرة الفلسطينيين. ويؤكد فايتس وزملاؤه، وبعكس بعض الحركات السكانية الحديثة الأُخرى، «أن هجرة عرب أرض إسرائيل لم تكن نتيجة الاضطهاد أو العنف أو الطرد»، وقد بذل اليبشوف ما في وسعه لإقناعهم بالبقاء. وبالتالي كان رحيلهم «تكتيكاً حربياً من ناحية العرب الذين كانوا يقودون الحرب ضد اليهود، وهدفهم كان إبعاد العرب عن محيط اليهود بحيث تتأمن للمهاجمين العرب حرية التحرك» (كذا).

باختصار، «لقد عمل العرب في أرض إسرائيل بأوامر قادتهم في البلد وبأوامر جامعة الدول [العربية]، ودب بينهم الذعر وهربوا من البلد.» وماذا في شأن تدمير القرى العربية؟ يقول التقرير إنه «عند احتدام المعارك، تحولت [مناطق كاملة] إلى ساحة معركة، وتضررت عدة قرى عربية خلال الأعمال العسكرية»، و«عاقبت» القوات الإسرائيلية أحياناً قرى معادية، لكن لا المواطنون الإسرائيليون ولا جيشهم ولا حكومتهم، «لجأوا إلى العنف ضد المدنيين العرب لإجبارهم على ترك منازلهم وأملاكهم، ما عدا تلك الأعمال [المعهودة] في الحروب.» وبالعودة بعد ذلك إلى وضع اللاجئين، يعترف التقرير، وقد قدرهم بـ ٤٦٠,٠٠٠، بأوضاعهم المأساوية، ولا يستغرب رغبتهم في العودة. لكن التقرير يضيف أن ليس لديهم أي مكان يعودون إليه، فمنازلهم إمّا دمرت خلال الحرب وإمّا شغلها «لاجئون إسرائيليون».

«أما الملكية الوحيدة التي يمكن ربما للاجئين العرب أخذها في الاعتبار فهي الأرض. ربما يجب التشديد على الكلمة، لأن حكومة إسرائيل يمكنها مصادرتها على أنها ملك العدو الذي حاربنا. فهذا ما فعلته تشيكوسلوفاكيا مثلاً بجميع أملاك الألمان في مناطق السوديت.» وإذ أجمع معدو التقرير على رفض أي نوع من العودة، أضافوا أن هذا سيكون بمثابة «إدخال طابور خامس يعمل لمصلحة» الدول العربية، كما أنه سيشكل «عبئاً اقتصادياً ضخماً»، وبالتالي يحد من قدرة إسرائيل على استيعاب اللاجئين اليهود الجدد، «وإذا ما قارنا بين الفريقين، فمن الواضح أن الأفضلية يجب أن تعطى للاجئين [اليهود].» فالحل يقوم، إذاً، على إنزال الفلسطينيين في الدول العربية «حيث السكان قلة»، كما في العراق وسورية والأردن، مع تفضيل العراق الذي لا حدود مشتركة بينه وبين إسرائيل.[٤٤]

٣٠٠ ألف هكتار، ٧٣ ألف وحدة سكنية، ٨٧٠٠ مخزن

أمّا ما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إليه بعد أسبوع، وبالتحديد في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، فهو العكس تماماً، إذ ورد في القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣): «وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر.»[٤٥] فهل كان من باب المصادفة أم الاستفزاز أن تقر الحكومة الإسرائيلية، غداة التصويت في الأمم المتحدة، «قانون الطوارئ الخاص بأملاك الغائبين» مستكملة بذلك «قانون الطوارئ» المتعلق بـ «زراعة الأراضي المهجورة»، الذي وضع في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٤٨، وجرى تعديله سنة ١٩٥٠؟ وبناء على طلب موشيه شاريت الذي خشي «نسيان» اللاجئين الفلسطينيين في إسرائيل نفسها وأولئك الموجودين في الضفة الغربية، الذين يمكن أن يستفيدوا من القضاء الإسرائيلي في حال احتلالها في المستقبل، حدد التقرير وضع «الغائبين» على أنهم جميع العرب الذين غادروا «مكان إقامتهم الاعتيادي» ما بين ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ والأول من أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، سواء أكانوا غادروا إلى خارج فلسطين، أم قصدوا المناطق الفلسطينية التي احتلتها الجيوش العربية، وتوضع أملاكهم (منازل، أراض، مواش، إلخ) في عهدة «حارس أملاك العدو»، الذي سيسمى فيما بعد «القيّم على أملاك الغائبين». وحتى العرب الذين كانوا غادروا لزيارة عائلاتهم أو للهرب من مناطق القتال صنفوا في عداد «الغائبين». وبحكم هذا الواقع، أوجد القانون فئة جديدة من المواطنين هم «الحاضرون الغائبون»، بمعنى آخر، هم المواطنون العرب الذين يتمتعون (مبدئياً) بكل حقوقهم المدنية، ضمنها حق

الانتخاب، ما عدا حق واحد هو التصرف في أملاكهم. وهم يخضعون كجميع المواطنين الفلسطينيين للحكومة العسكرية التي أنشأها بن ـ غوريون منذ ربيع سنة ١٩٤٨.

وباستعادة العبارة الغالية على يوسف فايتس، إنه «ترحيل بمفعول رجعي»، جرى ترحيل رائع خلال بضعة أشهر. ولإدراك حجم هذا الترحيل، تكفي العودة إلى الجردة، التي قام بها الخبير جوزف شليختمان سنة ١٩٥٢، بالأملاك العربية المصادرة التي حولت إلى اليهود، وحيث تبدو النتيجة مذهلة: «٢,٩٩٠,٠٠٠ دونم [ما يعادل ٢٩٩,٠٠٠ هكتار][٤٦] من الأراضي العربية سابقاً، ومنها، حقول زيتون، وبساتين ليمون وحمضيات، وكروم، وجنائن أشجار متنوعة، كلها هجرت بفعل هروب العرب الجماعي. [...] يضاف إلى ذلك في المدن والقرى ٧٣,٠٠٠ وحدة سكنية في المنازل العربية المهجورة و٨٧٠٠ متجر ومشغل ومستودع، فقدت ملاّكها.»

أمّا بالنسبة إلى الودائع المالية التي تركها العرب في المصارف، العربية أو غيرها، والتي جمدتها الحكومة الإسرائيلية، فقد وصل مبلغها الإجمالي إلى ٥ ملايين ليرة. ويتابع شليختمان «لا يمكننا أن نقلل من أهمية الدور الذي أدته كل تلك الأملاك العربية المهجورة في توطين مئات الآلاف من المهاجرين اليهود الذين أتوا إلى إسرائيل منذ إعلان الدولة في أيار/مايو ١٩٤٨. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، أُنشئت ٤٧ مستوطنة ريفية جديدة مكان قرى عربية مهجورة، استوعبت ٢٥,٢٥٥ مهاجراً جديداً. وفي ربيع سنة ١٩٥٠، جرى تأجير مليون دونم (١٠٠,٠٠٠ هكتار) من قِبل «القيّم» لمستوطنات يهودية ولمزارعين منفردين لزراعة الحبوب. كما حصل مستوطنون يهود على عقود إيجار لقطاعات واسعة من أراض يمتلكها عرب لاستثمارها في زراعة الخضار. يكفي أنه في الجنوب فقط سلمت مساحة ١٥,٠٠٠ دونم [١٥٠٠ هكتار] من الكروم والبساتين إلى مستوطنات

تعاونية. [...] وفي حين أن معدل تكلفة إسكان العائلة اليهودية المهاجرة في مستوطنة جديدة كان يتراوح ما بين ٧٥٠٠ و٩٠٠٠ دولار، فإنه لم يتعد الـ ١٥٠٠ دولار في قرية عربية مهجورة (٧٥٠ دولاراً لترميم المنزل و٧٥٠ دولاراً للماشية والتجهيزات). ولم تبق المنازل العربية المهجورة في المدن خالية. ففي نهاية تموز/يوليو ١٩٤٨، أسكن ١٧٠,٠٠٠ شخص، وبصفة خاصة من المهاجرين الجدد وقدامى الجنود، وأكثر من ٤٠,٠٠٠ من المزارعين السابقين، من العرب واليهود، في مبان خاضعة لإدارة «القيّم». كما تم إعادة تأجير ٧٠٠٠ من المتاجر والورش والمستودعات إلى الوافدين الجدد. وحل وجود هذه المنازل العربية الخالية والجاهزة للسكن، بصورة واسعة، أكبر مشكلة فورية كانت تواجهها السلطات الإسرائيلية لاستيعاب المهاجرين. وخففت إلى حد كبير العبء المالي لعملية استيعابهم [المهاجرين].»[٤٧] هذا المن العربي نزل في المكان الملائم، فقد استقبلت إسرائيل ١٠٠,٠٠٠ يهودي بين ١٥ أيار/مايو و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ (ففي الأشهر الأولى، أسكن ٤٥,٠٠٠ في يافا، و٤٠,٠٠٠ في حيفا و٥٠٠٠ في عكا، ليحلوا بذلك مكان السكان الأصليين ويحتلوا منازلهم)، ومن ثم استُقبِلَ ٢٣٩,٥٧٦ مهاجراً في سنة ١٩٤٩، و١٧٠,٢٤٩ في سنة ١٩٥٠ و١٧٥,٠٩٥ في سنة ١٩٥١، أي ما مجموعه ٦٨٦,٧٤٨ على مدى أربعة أعوام،[٤٨] لتبلغ نسبة الزيادة السكانية ١٢٠٪!

وهكذا تحقق الحلم القديم ليوسف فايتس، والكابوس الحقيقي بالنسبة إلى الفلسطينيين، والمستغرب أن بِني موريس وصفه بـ «رجل الكمال والرؤية والعمل.» ويخلص المؤرخ إلى أنه «على صعيد التنظيم أو حث الآخرين على تنظيم طرد العرب، لم يكن لفايتس دور مباشر إلاّ في بضع قرى، كما أن تنظيمه وإشرافه على تدمير القرى المهجورة لم يتناولا أكثر من دزينة أو اثنتين من المواقع.

لكن، بصورة غير مباشرة، كان لجهوده الخاصة وجهود لجنة الترحيل، بشكليها، تأثير قوي في مجرى الأحداث.»(٤٩)

الحواشي

(١) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 27.

(٢) Nur Masalha, «'1948 and After' Revisited,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXIV, no. 4, Summer 1995, p. 92.

(٣) Benny Morris, *1948 and After: Israel and the Palestinians* (Oxford: Clarendon Press, 1990).

(٤) Ibid., p. 92.

(٥) في زمن الإمبراطورية العثمانية كان قسم كبير من أرض فلسطين ملكاً لعائلات كبرى تعيش في بلاد أُخرى من العالم العربي. فاستفاد الصندوق القومي اليهودي من هذا الوضع الذي استمر في ظل الانتداب البريطاني كي يضع يده على أراض يصعب شراؤها من الملاّك الفلسطينيين.

(٦) Morris, *1948...*, op. cit., p. 93.

يسجل بِني موريس التحريفات المهمة ما بين النص الأصلي ليوميات يوسف فايتس والنص المطبوع. ومن الأمثلة الكثيرة التي أوردها الكاتب ذكر ما يلي: «إن الكثير من المقاطع التي تناولت السياسة اليهودية تجاه العرب، وخصوصاً ما يتعلق منها بالترحيل، قد غيرت جذرياً أو حذفت من النص المنشور.» وهذا ما لحق أيضاً بمحادثات يوسف فايتس المذكورة هنا مع مسؤولي الصندوق القومي اليهودي ومع الهاغاناه في شمال البلد. أنظر:

Benny Morris, «Falsifying the Record: a Fresh Look at Zionist Documentation of 1948,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXIV, no. 3, Spring 1995.

(٧) Morris, *1948...*, op. cit., p. 94.

(٨) Ibid., p. 98.

(٩) Ibid, p. 99.

(١٠) Ibid., p. 100.

(١١) Ibid.

ويلاحظ موريس أن يوسف فايتس عدل في الطبعة المنشورة من يومياته عبارة «لائحة بالقرى التي يجب أن تنظف [من العرب]،» ليكتب مكانها «لائحة بالقرى العربية التي يجب إخلاؤها.»

(١٢) Ibid., p. 101.

(١٣) Ibid.

(١٤) Ibid., p. 102.

(١٥) Ibid., p. 103.

(١٦) إن هذه الكلمة «settlement» التي اعتمدها موريس على الدوام في الطبعة الإنكليزية من كتبه، تترجم اليوم بمعنى «مستوطنة» في الغالب «colonie». وصيغة الاسم «موشافا» في العبرية مشتقة من الفعل «لياشيف» وهي تعني «إعمار (faire peupler)» أو «إسكان (faire installer)». وقد اعتمدنا هنا بالمعنى نفسه ومن دون تمييز مجمل الكلمات التالية:

colonie, implantation, établissement, colonisation, installation, coloniser, installer, établir.

ملاحظة من المترجم: في الترجمة عن الفرنسية اعتمدنا أحياناً ترجمة هذه الكلمات ومشتقاتها بمعناها الأصلي (إسكان، توطين... إلخ) والمقصود بها كما أورد المؤلف معنى «المستوطنة» ومشتقاتها. فاقتضى التنويه.

(١٧) Morris, *1948...*, op. cit., p. 105.

(١٨) Ibid., pp. 105-106.

(١٩) Ibid., p. 106.

(٢٠) Ibid.

(٢١) Ibid., pp. 106-107.

(٢٢) Ibid., p. 108.

(٢٣) Ibid., p. 109.

(٢٤) Ibid., p. 116.

(٢٥) Ibid.

(٢٦) Ibid., pp. 109-110.

(٢٧) Ibid., p. 114.

(٢٨) Ibid., pp. 114-115.

(٢٩) Ibid.

(٣٠) Ibid., p. 118.

(٣١) Ibid., p. 119.

(٣٢) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 164.

(٣٣) Morris, *1948...*, op. cit., p. 115.

(٣٤) Ibid., p. 119.

(٣٥) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 165.

(٣٦) Ibid., p. 166.

(٣٧) Morris, *1948...*, op. cit., p. 129.

(٣٨) Ibid.

(٣٩) Ibid.

(٤٠) Ibid., p. 130.

(٤١) Ibid., p. 131.

(٤٢) Ibid., p. 134.

(٤٣) Morris, *The Birth...*, op. cit., pp. 168-169.

(٤٤) Morris, *1948...*, op. cit., pp. 135-137.

(٤٥) «قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، ١٩٤٧ - ١٩٧٤» (بيروت: مؤسسات الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦)، ص ١٦ - ١٧.

(٤٦) ما بين سنتي ١٩٤٨ و١٩٦٦ بلغ مجمل مساحة الأراضي العربية التي «نقلت ملكيتها» ١,٦ مليون هكتار. أنظر:
Elias Sanbar, *Les Palestiniens dans le siècle* (Paris: Gallimard, 1994), p. 66.

(٤٧) Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (London & Sydney: Groom Helm, 1987), p. 107.

(٤٨) هذه الأرقام ذكرت في:
Michel Bar-Zohar, *Ben Gourion* (Paris: Fayard, 1986), p. 287.

(٤٩) Morris, *1948...*, op. cit., p. 144.

الفصل السادس

لوزان، أو السلام المفقود

إذا كانت إسرائيل، كما رأينا، ولا سيما من خلال مبادرة يوسف فايتس، قد جهدت لفرض أمر واقع من شأنه قطع الطريق على عودة المنفيين الفلسطينيين، فقد كان عليها في موازاة ذلك خوض المعركة نفسها على الجبهة الدبلوماسية. ومن وجهة النظر هذه أيضاً، كما لحظ هنري لورنس في تقديمه لـ «المؤرخين الجدد»،[1] «فإن فتح المحفوظات والتنقيب فيها قد ساعدا في تصويب عدد من الآراء. فبعكس الصورة السلبية التي كانت سائدة بصورة عامة، فإن المسؤولين العرب كانوا مستعدين للتسوية.» وهذا ما هدف إليه عمل إيلان بابه بصفة خاصة، الذي أعاد كتابة تاريخ المفاوضات المتلاحقة لأول صراع بين إسرائيل وجيرانها، في كتابه «نشوء الصراع العربي - الإسرائيلي، ١٩٤٧ - ١٩٥١» (*The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951*).

بعد أربعة أيام على اغتيال وسيط الأمم المتحدة، في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨، على يد بعض إرهابيي ليحي، تم الكشف عن تركة هذا الأخير، وهي كناية عن خطة سلام جديدة، متميزة بوضوح من الخطة المقترحة في حزيران/يونيو. وبدا الفارق الأول في تخلي الكونت فولك برنادوت عن فكرة تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأُخرى عربية، كما نص عليه القرار رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، ليدعو إلى تقسيم من نوع آخر، وهذه المرة بين إسرائيل والأردن، الذي ستلحق به الضفة الغربية بموجب التفاهم الذي تم التوصل إليه بين الوكالة اليهودية والملك عبد الله. والنقطة

الجديدة الأُخرى هي، كما رأينا، اقتراح إلحاق الجليل بالدولة اليهودية، والنقب بالأردن، بحسب ما سمي لاحقاً «مبدأ جيسوب» (تيمناً باسم فيليب س. جيسوب، عضو الوفد الأميركي إلى الأمم المتحدة، الذي كان أول من تقدم بهذا الاقتراح في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨). أمّا بالنسبة إلى ما بقي، فبالعكس، إذ إن الوسيط أعاد تأكيد حق عودة اللاجئين، والوضع الدولي لمدينة القدس كـ «جزء منفصل». ومع أن الحكومة الإسرائيلية كانت ميالة، طبعاً، إلى الخيار الإسرائيلي ـ الأردني كحل، فإنها عارضت هذا المشروع، وبعكس رأي وزير خارجيتها موشيه شاريت، معتبرة أن لا مجال للتخلي عن النقب، وللعدول عن جعل القدس عاصمة الدولة اليهودية، ومن باب أولى للقبول بعودة اللاجئين الفلسطينيين. وقد أكد بن ـ غوريون أن الهجومات العسكرية الجديدة المنوي شنها، في الشمال كما في الجنوب، ستحسم المماحكات الدبلوماسية. فإذا كانت لندن، التي تدرك أن دعم الأردن هو شرط لاستمرار نفوذها في المنطقة، قد أيدت خطة برنادوت، فإن موقف واشنطن قد اتصف بالحذر، لا لأن الولايات المتحدة، وبعد مرحلة من التردد، عادت إلى فكرة التقسيم فحسب (شرط تحسين الحدود في أي حال)، بل أيضاً لأن هاري ترومان، بصورة خاصة، المرشح لولاية رئاسية ثانية، كان يتردد في مجابهة بن ـ غوريون مباشرة. وقد انحاز الاتحاد السوفياتي إلى المواقف الإسرائيلية، وفقاً لما التزمه منذ ربيع سنة ١٩٤٧. أمّا بالنسبة إلى الدول العربية، وباستثناء الأردن، فقد كان من الطبيعي أن ترفض مشروعاً لا يتوافق ومصالحها. لكن في المقابل، بدا موقفها حيال المفاوضات متناقضاً مع مقاربة إسرائيل السلبية، فلأول مرة، أبدت كلها استعداداً لاعتبار القرار رقم ١٨١، الذي قام عليه مشروع التقسيم سنة ١٩٤٧ والذي كانت قد رفضته، إطاراً صالحاً للمفاوضات المقبلة. وهذا فعلاً ما راهنت عليه الحكومات

العربية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، حين سعت الواحدة تلو الأُخرى، في رودس، وبرعاية خلف برنادوت، الأميركي رالف بانش، لسلوك طريق المفاوضات توصلاً إلى اتفاقيات هدنة ثنائية مع إسرائيل (وقّعت مصر في ٢٤ شباط/فبراير، ولبنان في ٢٣ آذار/مارس، والأردن في ٣ نيسان/أبريل، وسورية في ٢٠ تموز/يوليو)؛ ثم مجتمعة (مع الهيئة العربية العليا الفلسطينية)، في جنيف، وبعدها في لوزان، من أجل التوصل إلى تسوية شاملة، في إطار المفاوضات التي رعتها الأمم المتحدة.

أمّا الجمعية العامة وفي دورتها الثالثة التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، فقد تخلت، بحكم الواقع، جزئياً عن خطة برنادوت التي تجاوزتها الوقائع على الأرض. فألغت فكرة التقسيم بين إسرائيل والأردن وكذلك عملية التسوية المتعلقة بالأراضي التي كان اقترحها الوسيط الراحل، فلم يعد هناك من معنى لمقايضة النقب بالجليل، بما أن العمليات العسكرية قد أنجزت «تهويد» كلتا المنطقتين. وفي المقابل أوصت، على غرار الدبلوماسي الذي اغتيل، بأن توضع القدس وضواحيها تحت وصاية الأمم المتحدة، وأقرت بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وإلاّ، بتعويضهم ما خسروه من أملاك. وأخيراً، تبنت فكرة برنادوت الداعية إلى إحلال هيئة وساطة مكان الوسيط المنفرد، فكانت لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين. وعلى هذا الأساس دعت الأفرقاء إلى الشروع في مفاوضات سلام، إمّا مباشرة وإمّا في رعاية لجنة التوفيق المستحدثة، على أن يكون الهدف «التسوية النهائية لجميع القضايا العالقة بينهم.»[٢] وهذا كان فحوى القرار رقم ١٩٤ الذي أقرته الجمعية العامة في باريس في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. والنص المتعلق بلجنة التوفيق الخاصة بفلسطين مستوحى مباشرة من المذكرة التي تقدم بها وزير الخارجية الأميركي، جورج مارشال، في تشرين

الأول/أكتوبر، إذ يؤكد إيلان بابِه أن المقارنة بين صيغتي الوثيقتين تشهد على التشابه الدقيق بينهما.[٣] ويشدد هذا المؤرخ الإسرائيلي على أن خطاب جون فوستر دالاس أمام الجمعية العامة هو، في أي حال، إشارة إلى «بداية الالتزام الأميركي المكثف بمسيرة السلام. وليس في الأمر مبالغة القول إن هذا ما شكل منعطفاً تاريخياً؛ إذ حل الأميركيون مكان البريطانيين كوسطاء سلام. فالقرار، إذاً، وضع حداً لمرحلة ثلاثين عاماً من الوساطة البريطانية في الصراع وشكل بداية عصر جديد تميز بالدبلوماسية الأميركية المستمرة منذ ذلك التاريخ.»[٤] وكدلالة رمزية على هذا، عُيِّن أميركي رئيساً للجنة التوفيق هو مارك إثريدج، يعاونه فرنسي هو كلود دو بواسنجيه، وتركي هو حسين جاهد يالسين، وإسباني تولى أمانة سر اللجنة هو بابلو دو أزكاراتي. وقد قامت مهمتهم بصفة خاصة على الاهتمام بمسألة الحدود بين الدولتين اليهودية والعربية في فلسطين، إضافة إلى قضية اللاجئين ومسألة القدس.

وقد بدأت اللجنة عملها بعد اجتماع أول لها في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩. وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٤٩ عقد اجتماع بينها وبين الدول العربية أول مرة في بيروت. وهذه الخطوة أقلقت إسرائيل التي، وبحسب ما أوضحت صحيفة حزب مباي الحاكم، «كانت تفضل مفاوضات منفصلة مع كل دولة عربية على حدة [كانت قد بدأت في حينه]. وأي محاولة لإقامة جبهة موحدة في وجه إسرائيل ستعقد الوضع وتقلص فرص السلام.»[٥] أمّا في الجهة المقابلة، فإن الشعور كان معاكساً؛ إذ لم يوافق العرب على لقاء الترويكا فحسب، بل إن الجنرال (والمؤرخ) العراقي طه الهاشمي، مستشار لجنة فلسطين في جامعة الدول العربية، اعترف في مجلس خاص بأن «الدولة اليهودية هي 'أمر واقع' وليس في إمكان العرب شيء كي يغيروا هذا الواقع.»[٦] والأمر الوحيد الذي كان يمكن أن

يأملوا به هو التوصل إلى حل تفرضه القوى العظمى ويكون ملائماً للعرب. فقط الجانب الأردني كان يخشى، في عز مفاوضاته مع إسرائيل، أن يؤدي تدخل لجنة التوفيق إلى تعطيل التوصل إلى تسوية مستوحاة من الاتفاق بين الملك عبد الله وغولدا مئير. فموافقة المندوبين العرب ـ الذين قبلوا بالتخلي عن طرح حل قضية اللاجئين كشرط مسبق للتفاوض ـ أدت إلى افتتاح مؤتمر لوزان في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٤٩.

«كلمة مستحيل ليست فرنسية»

حضر الجميع إلى سويسرا ولكل منهم أهداف متناقضة. فقد شاركت إسرائيل في المؤتمر كي تتحاشى، بصفة خاصة، أن تؤدي مقاطعتها إياه إلى استياء المجتمع الدولي، فتضيع عليها فرص الانضمام إلى الأمم المتحدة. وقد ركزت الدولة اليهودية على المساومات الثنائية متحاشية بذلك أي تنازل مهم. وبالعكس، كان الفلسطينيون والدول العربية يرمون من على طاولة المفاوضات إلى أن يستعيدوا مجتمعين قسماً من الأراضي التي خسروها خلال الحرب. وباستثناء سورية، كان الجميع قد وقّع اتفاقية هدنة مع إسرائيل. ويرى إيلان بابِه أن «الجانب السياسي الأكثر أهمية في تلك المرحلة ربما يكون الاعتراف الضمني بدولة إسرائيل من جانب جميع الدول العربية التي وقّعت اتفاقيات الهدنة.» ويضيف: «هذا الرأي كان قد قال به في حينه والتر إيتان المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية.»[٧] لكن إنهاء الحرب أمر، والخروج من المعركة السياسية والأيديولوجية للسيطرة على فلسطين أمر آخر. وهذا ما كانت ترمي إليه لجنة التوفيق التي ضاعفت لقاءاتها شبه الرسمية والرسمية، وانتقلت بمهارة من الوساطة إلى الاقتراحات، فنجحت في قطع شوط بعيد في هذا

المجال، وذلك في ١٢ أيار/مايو ١٩٤٩، وهو اليوم الذي وقّع فيه الإسرائيليون والعرب بروتوكولين بنص موحد يحدد إطار السلام الشامل.

ومع هذا بدا الرهان في بادئ الأمر مستحيلاً. وقد لخص إيلان بابِه المواقف فرأى «أن العرب كانوا يرفضون البحث في تسوية عامة قبل أن تعلن إسرائيل قبولها بإعادة توطين اللاجئين. ورفض الإسرائيليون النظر في حلول لمسألة اللاجئين قبل أن يوافق العرب على تسوية سلمية. فما كان يهم الإسرائيليين بصفة خاصة هو اعتراف العرب بالأمر الواقع الذي أنتجته الحرب على الأرض، أي دولة إسرائيل.»[٨] ومن أجل حلحلة الوضع، لم يكن هناك سوى سبيل واحد، وهو جمع قرارين صادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة: الأول هو الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، والذي نص على قيام دولتين في فلسطين، إحداهما إسرائيل، والثاني هو الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، والذي نص على عودة اللاجئين وعلى الاعتراف المتبادل بين العرب وإسرائيل إضافة إلى تدويل القدس. وكان الدبلوماسي الفرنسي كلود دو بواسنجيه هو من اتخذ، في ٩ أيار/مايو، مبادرة اقتراح هذه الخلاصة على الإسرائيليين من جهة، وعلى العرب من جهة أخرى. ويلحظ إيلان بابِه أن هذا كان بالنسبة إلى الإسرائيليين «كأساً مرة عليهم أن يشربوها، إذ إن القبول بقرار التقسيم لم يكن يتلاءم مع ما كان يؤمن به بن - غوريون في تلك المرحلة. أمّا الآن، وقد باركت واشنطن المبادرة الفرنسية، فلم يعد أمام الإسرائيليين سوى خيار واحد هو الموافقة عليها.»[٩]

وقد عرف والتر إيتان، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، كيف يقنع حكومته بتوقيع البروتوكول - الذي وافق عليه العرب أيضاً - لكن ليس من دون تردد، إذ كان يدرك حجم هذه الخطوة. فكما كتب وزير الخارجية السوري في حينه، الذي كان يرئس وفد بلده إلى

لوزان، أن «الحكومات العربية التي رفضت التقسيم قبل وبعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة باتت تعتبر قرار الأمم المتحدة نجاحاً سياسياً عربياً.»[١٠] فإذا كانت الوفود العربية قد وقّعت بروتوكول دو بواسنجيه في ١٢ أيار/مايو، فذاك بأن وجود إسرائيل لم يعد هو القضية، أضف إلى ذلك أنها كانت قد أصبحت عشية ذلك عضواً في الأمم المتحدة. فما كان يهم العرب قبل كل شيء هو حق عودة اللاجئين، وهو المبدأ الذي نصت عليه الوثيقة من دون أي لبس. وهكذا نجد أن الحكومة المصرية التي كانت حتى آب/أغسطس ١٩٤٨ تعتبر أن تقسيم فلسطين غير ممكن، تبرق في منتصف أيار/مايو ١٩٤٩ إلى مندوبها في لوزان: «إن إسرائيل هي الآن عضو في الأمم المتحدة، فإذا وافقت على مبدأ حق اللاجئين في العودة، فأنتم مفوضون البحث في تسوية بشأن الأراضي.»[١١] باختصار، كان في نية العرب أن يعولوا على البروتوكول لإجبار إسرائيل على العودة إلى التقسيم المقترح سنة ١٩٤٧، وبالتالي على سحب قواتها من المناطق الممنوحة للدولة العربية، وعلى الموافقة على عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم.

وكلما شدّد العرب على البروتوكول الموقع في ١٢ أيار/مايو، حاول الإسرائيليون الابتعاد عنه. وقد اعترف والتر إيتان، في حزيران/يونيو ١٩٤٩، بأن «هدفي الرئيسي كان البدء بنسف بروتوكول ١٢ أيار/مايو الذي اضطررنا إلى توقيعه في إطار معركتنا من أجل الانضمام إلى الأمم المتحدة [...]. وكان المهم أن نجعل اللجنة تألف فكرة أن البروتوكول ليس الأمر الأساسي وأننا عاجلاً أو آجلاً سنعود إلى الارتكاز على اتفاقية الهدنة.»[١٢] أمّا بالنسبة إلى الأميركيين، فإن الوثيقة الموقعة كانت بكل بساطة هي «الأمر الأساسي». لكن في مواجهة سياسة المماطلة التي اعتمدها الإسرائيليون، سرعان ما أدركوا أن عليهم ممارسة ضغط على بن -

غوريون وأصحابه كي يفرضوا عليهم بدرجة أولى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر الجمع بين إعادتهم إلى الوطن أو توطينهم في البلاد العربية. وقد بلغ عددهم، بحسب إحصاءات المنظمة الدولية للاجئين، ٩١٠,٠٠٠، بينما زعمت إسرائيل أن العدد هو ٥٣٠,٠٠٠، وقالت لجنة التوفيق أنهم ٧٥٠,٠٠٠ نسمة. وبينما كانت إسرائيل تؤكد دائماً أن اعتراف الدول العربية بها سيفتح الباب للتفاوض في شأن الفلسطينيين، فقد قامت بكل شيء يجعل هذا الأمر مستحيلاً، وذلك باتخاذها، ابتداء من حزيران/يونيو ١٩٤٩، سلسلة إجراءات نهائية تتعلق بأراضيهم وأملاكهم. وفي تحليل إيلان بابِه أنه «يمكن تلخيص الموقف الإسرائيلي في مسارين توجيهيين جوهريين. يؤكد الأول أن إسرائيل ليست المسؤولة عن نشوء هذه القضية، لكنها ترغب على الرغم من كل شيء في المساعدة على حل القضية على أسس إنسانية. أمّا الثاني فيؤكد أن أي حل للقضية يجب ألاّ يعرض أمن إسرائيل للخطر.»[١٣] حتى إن وزير الخارجية موشيه شاريت وصف قرار بلاده برفض البحث في إعادة التوطين بأن «لا عودة عنه». ذلك بأن عودة مكثفة للاجئين كانت ستعوق على الأرجح إسكان المهاجرين اليهود في الأراضي والمنازل العربية، كما أنها ستصدم مشاعر مجتمع قلما يرغب في مشاهدة عودة «الأعداء» وهو لمّا يكد يهزمهم.

وسرعان ما شعر مارك إثريدج، المندوب الأميركي في لجنة التوفيق، بالقلق إزاء ما اعتبره نوعاً من العراقيل من جانب الإسرائيليين. وقد بدت له القضية واضحة، فدافيد بن ـ غوريون لم يقبل بمشاركة دبلوماسييه في مؤتمر لوزان إلاّ ليضمن انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة. وعندها عاد إثريدج في ملفاته إلى اقتراح كان قد صيغ حتى قبل ١٢ أيار/مايو، وكان كفيلاً، على ما اعتقد، بإقناع إسرائيل بمبدأ إعادة التوطين، وهو يقضي بأن تضم الدولة اليهودية قطاع غزة بمن فيه من مقيمين ولاجئين. وإذ أغرت الفوائد الجغرافية

لهذه العملية رئيس الحكومة وأغلبية وزرائه فقد وافقوا على الاقتراح، وأقروا في الوقت نفسه أنهم سيستطيعون بذلك إعادة عدد كثير من اللاجئين. غير أن الحكومة المصرية رفضت التخلي عن «غنيمة» الحرب هذه من جهة واحدة ومن دون مقابل، وذلك كي لا تتخلى عن كامل فلسطين للإسرائيليين والأردنيين. ونتيجة ذلك عاد العرب إلى التشديد على الربط بين مسألتي اللاجئين والأرض، وأعلنوا أن قسماً من فلسطين على الأقل يجب أن يبقى تحت السيادة الفلسطينية، ما عدا الأردن الذي أعلن رغبته في ضم الضفة الغربية يؤيده في هذا العراق. وقد أدى فشل الاقتراح المتعلق بغزة إلى تشديد الضغط الأميركي على إسرائيل. ففي ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٩، بعث هاري ترومان إلى دافيد بن ـ غوريون بمذكرة من الأكثر جفاء، ومما ورد فيها: «إن حكومة الولايات المتحدة مستاءة جداً من الموقف الإسرائيلي المتعلق بتسوية الصراع بشأن الأراضي في فلسطين وبقضية لاجئي فلسطين.» وإذ أسف لرفض إسرائيل إعادة تأكيد تأييدها لبروتوكول أيار/مايو، أكد له «أن الحكومة الأميركية تخشى جداً أن تعرض إسرائيل للخطر إمكان التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية يمكن أن يساهم في إقامة علاقات ودية وسليمة بين إسرائيل وجيرانها.» ثم لوح مهدداً بالعقوبات: «إن الحكومة الأميركية، وبكل أسف، تستنتج أنه لا بد من إعادة النظر في موقفها من إسرائيل.»[١٤] وبالنسبة إلى واشنطن، بدا موقف العواصم العربية بالنسبة إلى الموقف الإسرائيلي منطقياً أكثر. أليس هي التي أكدت التزامها بروتوكول ١٢ أيار/مايو وحتى «مبدأ جيسوب»، مطالبة بأن تقوم إسرائيل بالمثل؟

وإذ قررت الإدارة الأميركية المحافظة على المبادرة في هذا «الاستعراض» الأميركي، كما تحول مؤتمر لوزان، فقد أوفدت إلى المنطقة، كمساعد لمارك إثريدج، منسقها الجديد لشؤون اللاجئين الفلسطينيين، جورج ماكغي، الذي وافق العرب على ضرورة صدور

مبادرة إسرائيلية في موضوع اللاجئين تسبق أي تسوية في موضوع الأراضي. وعلى هذا الأساس عرض مقاربة جديدة تمثلت في «مشروع مارشال الشرق الأوسطي» يمكّن إسرائيل من إعادة توطين ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ ويمكّن البلاد العربية من استيعاب ٥٥٠,٠٠٠ منهم. وعندما يئس الأميركيون، بعد ثلاثة أشهر، من مقررات لوزان وتخلوا عن الضغط على إسرائيل، بات هذا المشروع يشكل صلب سياسة الولايات المتحدة في المنطقة. لكن في أوائل حزيران/يونيو ١٩٤٩، عاودت واشنطن هز العصا في وجه تل أبيب، ففي الثالث عشر منه ربطت الإدارة الأميركية منح إسرائيل قرضاً بـ ١٠٠ مليون دولار بموقف هذه الأخيرة من قضية اللاجئين. ذلك بأن الصراع اشتد لدى مناقشة موضوع القدس، وذاك حين تبلغت اللجنة المصغرة الخاصة بها والتابعة للجنة التوفيق، من رئيس الوفد الإسرائيلي في أواخر أيار/مايو ١٩٤٩، أن «عملية ضم الجزء اليهودي من القدس إلى الإطار الاقتصادي والسياسي والإداري لدولة إسرائيل قد حدثت كإجراء طبيعي نتج من ظروف الحرب، وقد تبعه إجراء مواز في الجانب العربي [الأردني].»[١٥] وكان هذا يعني أن الدولة العبرية رفضت بكل بساطة تدويل المدينة كما نص عليه مشروع التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة والذي كانت تطالب به (أي التدويل) الدول العربية جميعاً، وضمنها الأردن مع أنه كان يحتل الجزء الشرقي من المدينة. وما أغاظ ماكغي أيضاً هو إصرار إسرائيل على الاتفاقات الثنائية التي لن تؤدي في نظره إلاّ إلى إطالة الصراع الذي كانت الولايات المتحدة تسعى بالعكس لإيجاد حل إجمالي له.

إسرائيل تفضل الأردنيين

في الواقع، أعطى رئيس الوفد الإسرائيلي إلياهو ساسون

المفاوضات المباشرة الأفضلية، وبصفة خاصة أجرى حواراً مستمراً مع نظيره الأردني وزير الدفاع فوزي الملقي مساهماً بذلك في المداولات الجارية بين تل أبيب وعمان للتوصل إلى سلام منفصل. لكنه تحاور أيضاً مع ممثلي بيروت والقاهرة الذين أعلنوا استعدادهم للاعتراف بالحدود الإسرائيلية في مقابل أن ترد الدولة اليهودية بعض الأراضي، إلى لبنان في الشمال وإلى مصر في الجنوب. حتى إنه أجرى اتصالات ببعض الفلسطينيين الموجودين في لوزان من دون أن يكون لهم حق إبداء الرأي. وهكذا نجد أن محمد نمر الهواري، وهو محام من يافا اتهمه المفتي الحاج أمين الحسيني بالتعاون مع اليهود، قد اقترح عليه، في أيار/مايو ١٩٤٩، أن تضم إسرائيل الضفة الغربية أو أن تجعل منها دولة فلسطينية مستقلة تبقى على علاقة وثيقة بها. وقد اهتم بهذا الموقف موشيه شاريت وخصوصاً أنه سيكون على اللاجئين، بحسب الهواري، أن يجدوا من جهتهم مع إسرائيل حلاً مباشراً لقضيتهم من دون تدخل الدول العربية، وهو خطوة كفلها، في حزيران/يونيو، فلسطينيان من غزة قدما إلى لوزان. ويعتبر إيلان بابِه أنه «إذا لم تستغل هذه الإمكانات بصورة صحيحة فهذا ناتج أساساً من الأفضلية التي أعطاها الإسرائيليون لسلام منفصل مع الأردنيين يسقط كلياً الاتفاقات مع الفلسطينيين ولا يقدم حلاً لقضية اللاجئين والقدس ومسألة قبول إسرائيل في العالم العربي، وهي قضايا لا يمكن إيجاد حل لها إلاّ بموافقة عربية جماعيّة.»[١٦] وفي آخر حزيران/يونيو ١٩٤٩، عُلقت مفاوضات لوزان بناء على طلب الأميركيين.

وكان في إمكان إسرائيل أن تحقق مع دمشق تقدماً أكبر كثيراً لكنها لم ترد ذلك. ففي الحقيقة أنه في آذار/مارس ١٩٤٩ تولى قائد الجيش السوري العقيد حسني الزعيم زمام السلطة. وكان رئيس الدولة الجديد يحلم قبل كل شيء بالمساعدات المالية والعسكرية من الغرب. وهذه الأولوية جعلته يتقدم، في أوائل تموز/يوليو، باقتراح

مثير تستقبل سورية بموجبه وتوطن في منطقة الجزيرة شمالي شرقي البلد ما بين ٢٠٠,٠٠٠ و٣٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني. طبعاً، لم يكن هذا المشروع ليحل القضية الوطنية الفلسطينية، إلاّ إنه يفتح نافذة لم تكن إسرائيل تأمل بها. وعلى كل أعلن الزعيم خلال الصيف أنه مستعد للتفاوض مع بن ـ غوريون، لا في شأن اتفاقية هدنة فحسب، وكان وقّعها في تموز/يوليو، بل في شأن معاهدة سلام أيضاً. لكن هذا الأخير رفض العرض من دون أن يأخذ برأي وزير خارجيته الإيجابي. ويرى بابِه أن «على الرغم من عدم وجود أي دليل تاريخي يمكن الاستناد إليه لتأكيد جدية نيات الزعيم، فإننا لا نعلم إلى أي مدى كان مستعداً لمواصلة العمل على هذه الأولوية. وبعد أشهر فقط في السلطة خلع الزعيم وعاد خلفه إلى السياسة السورية التقليدية المعادية للصهيونية. لكن الصحيح هو أن السعي للسلام يمثل على الدوام دينامية حتمية، وكان يمكن للزعيم لو استمر في الحكم أن يفتح صفحة جديدة في العلاقات السورية ـ الإسرائيلية. وبعكس رأي الكثيرين من المؤرخين والميثولوجيا الإسرائيلية المتعلقة بحرب ١٩٤٨، كان هناك الكثيرون من الزعماء العرب الذين يسعون للسلام مع الدولة العبرية الناشئة في وسطهم، وأن البعض قد ووجه بالصد من جانب إسرائيل.»[١٧]

وعندما استأنفت لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين أعمالها في لوزان في ١٨ تموز/يوليو، كانت الأمور معقدة كلياً. فقد رفض الإسرائيليون، كما العرب، اقتراحاً تركياً بإقامة «الأردن الكبير» على أن يشمل فلسطين العربية والضفة الغربية وقطاع غزة والنقب. كما رُفض عرض فرنسي يترك النقب للإسرائيليين لكنه يقترح وصاية على الجليل. إذاً، عادت المبادرة مجدداً إلى الأميركيين، وقد أوكلت رئاسة وفدهم إلى المحامي بول بورتر، وهو أحد المتحمسين، على غرار جورج ماكغي، لمشروع مارشال ولتطبيقه في الشرق الأوسط.

كان بورتر مقتنعاً بأن الحل هو قبل كل شيء اقتصادي، ولم يكن أقل اقتناعاً بأن مبادرة من إسرائيل بشأن قضية اللاجئين شرط لازم للتقدم خطوة إلى الأمام. والحال أنه في هذه الأثناء تزايد الضغط الأميركي على تل أبيب إلى درجة أن شاريت حصل في ٥ تموز/يوليو على موافقة من حكومته على إعادة توطين ١٠٠,٠٠٠ لاجئ؛ وفي الواقع ٦٥,٠٠٠ لأن ٢٥,٠٠٠ منهم كانوا قد عادوا و١٠,٠٠٠ سمح لهم بالعودة على مبدأ جمع شمل العائلات. ولأن بن ـ غوريون كان مقتنعاً بأن الولايات المتحدة ستعتبر العرض غير كاف، فقد رفض الفكرة على أساس أن إسرائيل كانت تنوي ضم قطاع غزة وفيه ٢٥٠,٠٠٠ لاجئ. وقد صحت نظرة رئيس الحكومة؛ إذ إن واشنطن استبعدت العرض على أساس أنه ضعيف جداً، كما رفضه العرب كونه يتناقض مع القرار الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. فكانت العودة إلى الاقتراح الأميركي الداعي إلى إعادة توطين عدد كثير من اللاجئين في إسرائيل وتوطين الباقين في البلاد العربية. غير أن الحكومة الإسرائيلية تشبثت بموقفها معتبرة أن إعادة ١٠٠,٠٠٠ لاجئ، إضافة إلى ١٥٠,٠٠٠ فلسطيني ظلوا في البلد ستجعل نسبة العرب ٢٨٪، أمّا أن يفرض عليها المزيد فهذا سيحول الدولة اليهودية إلى دولة ثنائية القومية وسيعوق عملية استيعاب المهاجرين اليهود الجدد. وإزاء الجهود التي بذلها شاريت لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، أبدى بن ـ غوريون موقفاً متصلباً فرضه على وفده إلى لوزان، وقد عيّن على رأسه، في أواسط تموز/يوليو ١٩٤٩، مستشاره الأول في الشؤون العربية روبين شيلواح. ويلاحظ إيلان بابِه أن هذا الأخير «على غرار سيده [أي بن ـ غوريون] لم يكن يعتبر لقاءات لوزان مؤتمراً للسلام، وإنما هي شر لا بد منه.» وصحيح أن وزير الخارجية [أي شاريت] خضع في النهاية لرؤية بن ـ غوريون، لكن تفكيره لم يختلف كثيراً. فهو من جهة يعترف بأن «الوضع الجديد [اتفاقيات الهدنة الموقعة مع

جميع الدول العربية] يوفر علينا الحاجة إلى توقيع اتفاق سلام رسمي وخطي مع البلاد المجاورة، إذ فيما يخص سلامة الأراضي لا فارق كبيراً بين اتفاقيات الهدنة القائمة ومعاهدات السلام الرسمية.» لكنه من جهة أُخرى يشدد على «أننا سنضر بجوهر المشروع [الصهيوني] إذا تصورنا أن اتفاقيات الهدنة ستحل جميع المشكلات، وأنه بات في إمكاننا الآن أن نحذف السعي للسلام من برنامجنا القومي.»(١٨)

«إسرائيل هي العامل المعوق»

ظل العرب ملتزمين بروتوكول ١٢ أيار/مايو ١٩٤٩، ونتيجة ذلك ستكون أمامهم الفرصة كي يحظوا بدعم أغلبية المجموعة الدولية خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة المقبل في أيلول/سبتمبر، وهذا ما اقتنع به سريعاً شيلواح في لوزان. غير أن هذا لم يمنع إسرائيل من أن تواصل مراهناتها على المفاوضات الثنائية، مع الأردنيين طبعاً، لكن أيضاً مع المصريين، ولفترة قصيرة مع السوريين. أمّا لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين فقد بدا لها أنه لا يمكن تخطي المأزق، وذلك بأن إسرائيل، كما شعر الجميع، لن تتزحزح عن موقفها: «فوصول مهاجرين جدد من أوروبا والهدوء النسبي على الحدود بفعل اتفاقيات الهدنة صلّبا الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين وإمكان تسوية بشأن الأراضي. أضف إلى هذا، وكما أشرنا من قبل، أن التنازلات الإسرائيلية السابقة التي قدمت في إطار بروتوكول أيار/مايو، قد اتخذت كخطوة تكتيكية كان الهدف منها تخفيف الضغط الأميركي، لا رغبة صريحة في التوصل إلى تسوية.»(١٩)

في ١٥ آب/أغسطس بذل أعضاء لجنة التوفيق محاولتهم الأخيرة، فاقترحوا على الأفرقاء الموجودين توقيع مذكرة جديدة

تتضمن اعترافاً من إسرائيل بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتعهداً من الدول العربية باستقبال قسم منهم، والتزاماً من المجموعة الدولية بتقديم مساعدة لكلا الطرفين، وإنشاء لجنة تحقيق خاصة بالمنطقة لتدارس الصعوبات الاقتصادية لعملية إعادة الاستيعاب هذه. ولم تتم الموافقة إلاّ على البند الأخير. وقد اقتصرت مهمة البعثة المعنية على تكريس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وأفضل ما يقال هو أن هذا البروتوكول الجديد قد جاء بإيعاز من الأميركيين «إذ لم يعد مركز الاهتمام موضوع اللاجئين الفلسطينيين وإنما نمو الشرق الأوسط اقتصادياً وتحالفه السياسي مع الغرب. ففي نظر الأميركيين كانت أهداف المشروع الجديد هي نفسها أهداف مشروع مارشال الأساسي، أي تحقيق الاستقرار السياسي وأفضل مستوى معيشي كضمانات فضلى ضد التسلل الشيوعي والتدخل الروسي في المنطقة.» ويخلص إيلان بابِه إلى أنه «بالعودة إلى الوراء يمكن أن نتبين أن هذا التطور الأميركي ألقى في مجاهل النسيان مؤتمر لوزان ولجنة التوفيق الخاصة بفلسطين. وقد بدا من باب الخيال والسذاجة الاعتقاد أن القضايا السياسية في الصراع العربي - الإسرائيلي يمكن أن تحل فقط بالوسائل الاقتصادية. فبالنسبة إلى العالم العربي كان اللاجئون رمز الكارثة التي حلّت بالشعب الفلسطيني جرّاء قيام دولة إسرائيل، وهي مسألة مبدأ التزمه على الأرجح الزعماء العرب في معظمهم في تلك الحقبة، ولم يكن في إمكانهم، أقله ظاهرياً، التخلي عنه. فهل كان في الإمكان تعديل هذا الموقف عبر المساعدات المالية؟»(٢٠)

وإذا ما أخذنا بكلام الرسميين الإسرائيليين، فإن فشل مؤتمر لوزان يعود بصورة أساسية إلى أن البلاد العربية عمدت إلى التفاوض مع إسرائيل ككتلة واحدة وليس ثنائياً. وهذا ما يقصده مثلاً والتر إيتان بقوله: «إن حضور العرب كفريق واحد متماسك قد جعلهم حتماً أكثر

تصلباً، أكان فردياً أم جماعياً. [...] وكانت النتيجة الطبيعية أن أي مندوب عربي يمكن أن تكون له نظرة معتدلة نسبياً في موضوع معين بات يشعر بالإحراج.» وهذه المقولة وصفها غرشون أفنر، الدبلوماسي الآخر الموجود في لوزان، بـ «الطفولية»، ورأى «أنه من غير المعقول أن يرغب طرفا صراع في التسوية وأن يمنعهما من إنجازها موضوع طريقة [التسوية] فقط.» وبحسب أفنر «لم يكن هناك أي أمل حقيقي بالتوصل إلى اتفاق سلام في لوزان.»[٢١] وإذا كان هذا الدبلوماسي قد اعترف بأن إسرائيل كانت وقتها في «نشوة النصر»، إلاّ إنه يتهم الدول العربية خاصة بأنها لم ترد التفاهم فعلاً. لكن لم يكن هذا رأي آفي شلايم في كتابه «تواطؤ عبر نهر الأردن»، إذ كتب في خاتمة فصله عن مؤتمر لوزان: «في سنة ١٩٤٩ اعترف العرب بحق إسرائيل في الوجود، وقد أرادوا الجلوس معها وجهاً لوجه للتفاوض في شأن السلام [...] وقد رفضت إسرائيل هذه المعطيات لا لأنها تتعارض مع استمرارها كدولة مستقلة فحسب، بل أيضاً مع تصميمها على الاحتفاظ بكل الأراضي التي كانت تسيطر عليها وعلى مقاومة عودة اللاجئين.»[٢٢] وهو يستعيد شهادة رئيس الوفد الإسرائيلي إلى لوزان: «فقط إلياهو ساسون من دون غيره، اليهودي الشرقي الوحيد من المراتب العليا في وزارة الخارجية، هو من رأى أكثر من غيره أن تشبث إسرائيل بالدفاع عن الأمر الواقع هو الذي قطع الطريق على أي اتفاق مع العرب وتسبب بفشل مؤتمر لوزان.»[٢٣]

والدليل على ذلك الرسالة التي وجهها ساسون، في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٤٩، إلى مرؤوسه زياما ديفون، ولا يخفي فيها استياءه: «لا يمكنك أن تتصور كم أنا مستاء من حضوري إلى لوزان. لقد جئنا من أجل هدف محدد؛ هدف واحد هو إقامة السلام مع الدول العربية. وها نحن هنا منذ شهرين ولم نتقدم قيد أنملة [...] فأولاً يعتقد اليهود أنه يمكنهم التوصل إلى السلام من دون أن يدفعوا أي ثمن،

رخيصاً كان أو غالياً. فهم يريدون الحصول على ما يلي: أ) تخلي العرب عن كل الأراضي التي تحتلها إسرائيل؛ ب) موافقة العرب على استيعاب جميع اللاجئين في البلاد المجاورة؛ ج) موافقة العرب على تصحيح ترسيمات الحدود في الوسط وفي الجنوب وفي منطقة القدس لمصلحة إسرائيل بصورة مطلقة؛ د) تخلي السكان العرب عن كل ثرواتهم وأملاكهم في مقابل تعويضات عنها [...]؛ هـ) اعتراف واقعي وقانوني بدولة إسرائيل وبحدودها المستحدثة؛ و) موافقة العرب على أن يقيموا فوراً علاقات دبلوماسية واقتصادية بين بلادهم وإسرائيل، إلخ. ثانياً إن العرب يفهمون تماماً أن إسرائيل باتت أمراً واقعاً، إلخ، لكنهم يتساءلون: إذا كانت هذه شروطها فما الذي يجبرنا على الاستعجال والاعتراف بها؟ [...] ولكان الوضع اختلف كلياً لو كان في الإمكان إنشاء دولة مستقلة في الجانب الآخر من فلسطين. لكن العامل المعوق اليوم هو إسرائيل. فبموقفها ومطالبها الحالية تعطل أي مشروع يمكن تطبيقه في القسم الثاني من فلسطين إلاّ واحداً وهو ضمه إلى إحدى الدول المجاورة، وهي بالمناسبة الأردن. [...] أمّا بالنسبة إلى اللاجئين فهم الضحايا، إلى درجة أن أحداً لا يعيرهم أي اهتمام. لا أحد ينصت إلى مطالبهم وشروحاتهم ومقترحاتهم. ومن جهة أُخرى، فإن جميع الأفرقاء يستخدمون هذه القضية لأهداف لا تمت بصلة إلى تطلعات اللاجئين أنفسهم.»[٢٤]

وبعد ثلاثة أشهر، ولم يكد مؤتمر لوزان ينهي أعماله (في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٤٩)، كان إلياهو ساسون نفسه، الذي يبدو أنه تمكن من تجاوز إحباطه، يستخلص من هذا المؤتمر عبرة ستتحول إلى عامل موجه على الدوام لدبلوماسية إسرائيل. فقد كتب إلى موشيه شاريت: «إن الأشهر الخمسة التي أمضيتها في العمل في لوزان علمتني أنه من المحتم على أي وساطة أجنبية، حتى لو كانت الفضلى والأكثر حيادية والأكثر موضوعية، وحتى بأفضل ما تبديه من

النيات الحسنة، أن تطالبنا بتنازلات في قضية اللاجئين والحدود والسلام، وهذا ما يجب أن نقاومه بصورة مطلقة.»[٢٥] أمّا آبا إيبن، وزير الخارجية الإسرائيلي فيما بعد، فقد اعتبر أن إسرائيل ليست «بحاجة إلى السعي وراء السلام، فاتفاقية الهدنة تكفينا. فإذا طلبنا السلام سيطلب العرب منا دفع ثمنه، إمّا الحدود وإمّا اللاجئون وإمّا الاثنان معاً. فلننتظر بضعة أعوام.»[٢٦] أمّا بن - غوريون، فهو على عادته يعبّر عن الأمور بأكثر ما يمكن من الفظاظة: «أنا مستعد أن أنهض في منتصف الليل كي أوقع معاهدة سلام، لكنني غير مستعجل ويمكنني الانتظار عشرة أعوام.»[٢٧]

الهوامش

(١) Henry Laurens, «Travaux récents sur l'histoire du premier conflit israélo-arabe,» *Maghreb-Machrek* (Paris: La Documentation Française), no. 132, avril-juin 1991, p. 61.

(٢) Ilan Pappé, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951* (London & New York: I.B. Tauris, 1992), p. 197.

(٣) Ibid., p. 196.

(٤) Ibid., pp. 196-197.

(٥) Ibid., p. 201.

(٦) Ibid., p. 200.

(٧) Ibid., p. 193.

(٨) Ibid., p. 207.

(٩) Ibid., p. 208.

(١٠) Ibid., p. 209.

(١١) Ibid.

(١٢) Ibid., p. 212.

(١٣) Ibid., p. 214.

(١٤) Ibid., pp. 218-219.

(١٥) Ibid., p. 221.

في القدس، حل بن - غوريون الحكومة العسكرية، الخاصة بالمناطق المحتلة، في ٢ شباط/فبراير ١٩٤٩. وبعد إقرار الوصاية الدولية على المدينة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، جاء الرد في ١٣ منه بنقل مركز الكنيست، ثم في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ بنقل مركز الحكومة. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ أعلن الكنيست القدس عاصمة لدولة إسرائيل.

(١٦) Ibid., p. 225.

(١٧) Ibid., p. 193.

(١٨) Ibid., p. 232.

(١٩) Ibid., p. 234.

(٢٠) Ibid., p. 236.

(٢١) Avi Shlaïm, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (Oxford: Clarendon Press, 1988), p. 463.

(٢٢) Ibid., p. 482.

(٢٣) Ibid., p. 473.

(٢٤) Ibid., pp. 474-475.

(٢٥) Pappé, op. cit., p. 238.

(٢٦) Ibid., p. 240.

(٢٧) Shlaïm, op. cit., p. 465.

الفصل السابع

دافيد بن - غوريون أهو «المهجّر الأكبر»؟

في يوم من الأيام، أكد دافيد بن - غوريون أن «إسرائيل لم تطرد أي عربي قط.» غير أن المؤرخ بِني موريس، عندما أورد هذا الحديث، وصفه بـ «كذبة كان من الصعب أن تنطلي حتى على الصحافيين والموظفين الرسميين الأكثر قابلية للتصديق في دوائر الأمم المتحدة.»[1] إن في وقاحة مؤسس الدولة اليهودية ما يصدم عندما نعلم، كما رأينا في ثنايا الفصول السابقة، أنه هو نفسه الذي قاد العمليات العسكرية والسياسية والدبلوماسية من أولها إلى آخرها في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٩، بمعنى أنه كان المخطط والمنفذ للإجراءات التي هدفت إلى طرد الفلسطينيين وإلى إعاقة عودتهم. وفي هذه الأوضاع تبدو المفارقة الكبرى في الانطباع الذي يعطيه بِني موريس الذي، بعد أن سلط الضوء عليها، يعمل على الرغم من ذلك كله على التخفيف من المسؤولية السياسية والمعنوية لمؤسس الدولة اليهودية عن هذا المشروع الذي لا يزال الشرق الأوسط، وإسرائيل ضمناً، يدفع، بعد خمسين عاماً، ثمن تداعياته غالياً.

ففي كتاب بِني موريس الأول «نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين»، يحرص المؤرخ على اتخاذ موقف معتدل إزاء المسؤوليات الممكنة عن هجرة الفلسطينيين. فيؤكد أن «المشكلة الفلسطينية تسببت بها الحرب لا النيات المسبقة اليهودية أو العربية، وأنها وليدة المخاوف اليهودية والعربية، إضافة إلى المعارك الشرسة

والمديدة التي تميزت بها الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى. زد على ذلك أنها في جزء محدود منها قد تمت بإخراج واع من السياسيين والقادة العسكريين اليهود والعرب.»[٢] إلاّ إن موريس حاول في كتابه الثاني «١٩٤٨ وما بعدها» أن يعدل من حكمه هذا مسلّماً بأنه كان هناك، بالنسبة إلى عملية الترحيل، «مسار تراكمي، وأسباب متداخلة، ومفجر رئيسي ـ ضربة قاضية ـ تمثل في هجوم الهاغاناه أو الإرغون أو الجيش الإسرائيلي على كل موقع.»[٣] هذا التبدل الممكن تلمسه عنده، من كتاب إلى آخر، لم يمنعه من الإمعان في نفي وجود مشروع ترحيل لدى القوات اليهودية، وخصوصاً في تبرئة بن ـ غوريون رئيس الوكالة اليهودية آنذاك، وفيما بعد رئيس حكومة ووزير دفاع دولة إسرائيل الفتية.

وفي إضاءة من نورمان ج. فنكلشتاين، عبر عملية تحليل للنص لامعة بقدر ما هي جدلية،[٤] يبدو أن أول من يناقض هذا النفي المزدوج من جانب بِني موريس هو بِني موريس نفسه. فكل من يقرأ ما كتبه هذا المؤرخ عن هذا الموضوع، وخصوصاً عن خطة «دالت» التي وُضِعَت في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ ونفّذت ابتداء من أواخر آذار/مارس، لا يمكنه تحاشي الصدمة، إذ يبدو جلياً أن وصف العمليات العسكرية والقرارات السياسية يحيل على الدوام على خطة ترحيل مضمرة.

وحتى إن هذه الخطة تنكشف أحياناً، وهذا ما يتبين عندما نقرأ بقلم بِني موريس (أنظر الفصل الثالث)، أن خطة «دالت» كانت تهدف في جوهرها إلى «طرد جميع القوات المعادية فعلاً أو افتراضاً من داخل الأراضي التي ستتشكل منها الدولة اليهودية، وإلى إقامة التواصل بين التجمعات السكانية اليهودية الرئيسية، وإلى تأمين حماية الحدود المستقبلية قبل الاجتياح العربي المتوقع. وبما أن القوات العربية غير النظامية كانت متمركزة ومقيمة بالقرى، وبما أن ميليشيات

الكثير من القرى كانت تشارك في الأعمال العدائية ضد 'اليشوف'، فقد اعتبرت الهاغاناه أن معظم القرى هو مواقع عدائية ناشطة أو محتملة.»[٥] أو حين نجده في الصفحة التالية يعترف بأن خطة «دالت»، ومن دون أن تعطي توقيعاً على بياض لترحيل المدنيين، قد شكلت على الأقل، لدى تعرض الهاغاناه للمقاومة، «وسيلة استراتيجية أيديولوجية للإمعان في تنفيذ عمليات الترحيل على يد قادة الجبهات والمناطق والكتائب والألوية»، فتمنحهم «بعد إنجاز العمل غطاء رسمياً ومقنعاً لتبرير أعمالهم.» وقد بلغ الأمر ببِني موريس أن أكد، بعد صفحتين، من جهة «أن خطة 'دالت' لم تكن مشروعاً سياسياً لترحيل عرب فلسطين»، ومن جهة أُخرى «أنه ابتداء من أوائل نيسان/أبريل يمكن بصورة واضحة تلمس سياسة ترحيل على المستويين القومي والمحلي في آن واحد فيما يتعلق ببعض المناطق والأماكن ذات الأهمية الاستراتيجية.»[٦]

«أطردوهم!»

ويسارع المؤرخ إلى التشديد على أنه باستثناء خطة «دالت»، ما من وثيقة تبرهن على أن أجهزة القيادتين المدنية والعسكرية، في الطائفة اليهودية في فلسطين، قد اتخذت قراراً بطرد السكان العرب. طبعاً، إذا تبخرت الكلمات تبقى الكتابات، كما يقول المثل، لكن الأعمال أيضاً لا تمّحي. ففي السابع من شباط/فبراير ١٩٤٨ كان بن ـ غوريون يعلن أمام مسؤولي مباي: «إن ما حدث في القدس [حيث لم يعد هناك أي عربي] يمكن أن يتكرر في جزء كبير من البلد ـ إذا ما صمدنا جيداً. [...] ومن الممكن تماماً أن تطرأ خلال ستة أو ثمانية أو عشرة أشهر من الحرب تغييرات مهمة [...] لكن لن تكون كلها مضرة بنا. ومن المؤكد أنه ستحدث تغييرات كبيرة في تركيبة سكان

البلد.»[٧] ويلحظ بِني موريس بكل وضوح أن تلك الحقبة هي التي ابتكر فيها بن ـ غوريون خطة «دالت» التي نُفِّذت مع ما نجم عنها من نتائج بتنا نعرفها. وهو من جهة أُخرى، وبحبه للمفارقات، قد استخلص العبر الأولى أمام مجلس الشعب، إذ أوضح أن العرب «غادروا المدن بكل سهولة بعد الهزيمة الأولى، مع أنهم لم يكونوا عرضة [...] لخطر التدمير أو المجازر. وهذا عملياً ما بيّن بوضوح لا لبس فيه أي شعب تربطه بهذا البلد عرى وثيقة.»[٨] وأمام مشهد يافا المقفرة، بعد أن قصفها الإرغون بقوة، وتلك هي الحقيقة، وقف بن ـ غوريون معلقاً بكل براءة: «لا أفهم لماذا غادر سكان يافا؟»[٩]

وفي تموز/يوليو ١٩٤٨، كان أيضاً رئيس الحكومة شخصياً يصدر الأوامر في عملية اللد والرملة، «أطردوهم!» هذا كان جوابه ليغآل ألون ويتسحاق رابين. وقد روى هذا الأخير أحداث هذه المرحلة في مذكراته، غير أن الرقابة الإسرائيلية حذفت هذا المقطع، لكن مترجم مذكراته إلى الإنكليزية، بيرتز كيدرون، أخذ على عاتقه نشر هذه الرواية في صحيفة «نيويورك تايمز» (*New York Times*).[١٠] ويؤكد بِني موريس أن هذا «الأمر» لم يثر جدلاً داخل الحكومة الإسرائيلية. والحقيقة أن حزب مبام كان قبل أيام، أي في السادس من تموز/يوليو، فرض إصدار تعميم رسمي من القيادة العامة يحظر على القادة العسكريين «تدمير وإحراق وتهديم المدن والقرى العربية [و] طرد السكان العرب من قراهم [...] من دون موافقة خطية أو من دون صدور تعميم واضح عن وزير الدفاع في كل حالة على حدة.»[١١] إلاّ إن بِني موريس يؤكد أن هذه التوجيهات لم تمنع الجيش الإسرائيلي «من مواصلة إبادة القرى وبموافقة ضمنية جلية من جانب بن ـ غوريون. وقد أصر زعماء حزب مبام على إعاقة عمل كل من البرلمان والحكومة على السواء بسيل من الانتقادات والأسئلة التي كان بن ـ غوريون يصفها بالاعتيادية، زاعماً

أنه يجهل الوقائع، أو طالباً من المنتقدين تقديم المزيد من المعلومات.»[١٢]

ويقتضي الأمر هنا العودة قليلاً إلى الموقف المعقد لشريك حزب مباي في الحكومة، كونه يفسر في قسم كبير منه الممارسات شبه «السرية» التي اعتمدها بن ـ غوريون في مجال الترحيل. فبعد أن انبثق حزب مبام، في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، من عملية توحيد بين حركة كانت تؤيد حتى ذلك الحين إنشاء دولة ثنائية القومية يهودية عربية (حركة هشومير هتسعير) وبين حركة أُخرى تحبّذ إقامة دولة إسرائيل الكبرى (حركة أحدوت هعفوداه)، سرعان ما انقسم بشأن السياسة المفترض اتباعها. وفي نيسان/أبريل بدأ الجدال يحتدم، وفي السادس من أيار/مايو أكد أهارون كوهين، مسؤول القسم العربي في الحزب والقائل بالموقف الأول، في إحدى مذكراته أنه «يجري تنفيذ عملية طرد متعمدة [للعرب] [...] وقد يطيب هذا الأمر للآخرين، أمّا أنا كاشتراكي، فإن هذا يشعرني بالخجل ويرعبني [...] إذ إن دولة إسرائيل عندما تنشأ ستبقى واقفة على سلاحها إذا ما هي ربحت الحرب وخسرت السلام»[١٣] (هذه العبارة اللافتة بوضوحها اشتهرت فيما بعد). غير أن عناصر الحزب كانوا يؤدون دوراً أساسياً في صفوف القوات المسلحة اليهودية، وفي البلماح بالضبط، وبناء عليه شاركوا بقوة في عملية ترحيل الفلسطينيين القسرية، وحتى في «الاستيلاء» على أراضيهم وأملاكهم، وقد عمد بعض الزعماء، مثل يتسحاق بن أهارون، إلى تغطية هؤلاء بذريعة الدواعي العسكرية. وفي ١٥ حزيران/يونيو حسمت اللجنة السياسية موقفها في إعلان لها يتضمن ١١ بنداً، منها أن الحزب: «يعارض موضوع إقصاء العرب من أراضي الدولة اليهودية الناشئة»؛ يقترح على الحكومة أن «تدعو العرب المتحمسين للسلام إلى عدم التحرك»؛ يعارض «تدمير المناطق العربية [...] إلاّ للضرورات العسكرية» ـ وهذه نقطة جوهرية؛ يقترح

أن تدعو الحكومة «المواطنين العرب في الدولة اليهودية، عندما يعم السلام، إلى العودة للعيش في جو من السلام والاحترام والإبداعية»، وأن ترد إلى من يعود من اللاجئين أملاكه.[١٤]

«ما إن حدد حزب مبام موقفه هذا وأعلنه حتى باتت أي موافقة صريحة على سياسة 'الترحيل'، صادرة عن بن - غوريون أو عن أغلبية مجلس الوزراء، تهدد بفرط الائتلاف.»[١٥] وهذا هو الاحتمال الذي حاول بن - غوريون تجنبه.

ويواصل المؤرخ مبيناً كيف أن «بن - غوريون الذي كان يعيش هاجس خوض معركة حياة أو موت مع الدول العربية، ويواجه على يمينه حالة انشقاق أقرب إلى التمرد، وحالة صراع مفتوح مع الجيش، ويتعرض لضغط قوي من منظمة الأمم المتحدة والقوى الغربية الكبرى في سلسلة من المسائل الأساسية، لم يكن يتحمل إمكان انفراط عقد مجلس الوزراء في أواسط سنة ١٩٤٨. أضف إلى ذلك أنه لم يكن من طبيعة بن - غوريون أن يأخذ على مسؤوليته ويسمح بارتباط اسمه بسياسة قد يشك في خلقيتها نقاد عصره والعصور التالية.»[١٦] ولأنه، من جهة أُخرى، وقع أسير هذا المأزق، انبعثت من تحت الرماد في أواخر آب/أغسطس، رسمياً هذه المرة، كما رأينا في الفصل الخامس، لجنة الترحيل التابعة ليوسف فايتس التي لم يخضع تأليفها لموافقة مجلس الوزراء. وفي المقابل، لم يكن مطروحاً لدى بن - غوريون أن يستسلم في مسألة عودة اللاجئين، ولم يُجْدِ موقف وزير الزراعة أهارون زيسلينغ (من حزب مبام) الذي وجّه إليه لوماً، في ١٦ حزيران/يونيو، بسبب أعمال التدمير التي طاولت بعض القرى العربية، إذ صرح مستشرفاً المستقبل: «إن مئات الآلاف من العرب الذين ما عادوا يلوون على شيء [...] سيترعرعون في الحقد وسيشنون الحرب علينا من الشرق الأوسط كله [...] وستضج صدورهم بالرغبة في الثأر والتعويض والعودة.»[١٧] ولم يتوان رئيس

الحكومة في فرض موقفه هذا على أعضاء الحكومة: لا عودة للاجئين، تلك هي سياسة إسرائيل الرسمية. ولم يُطلب من الوزراء الاقتراع على هذه السياسة وإلاّ «لكان حزب مبام اضطر ربما إلى الانسحاب من الائتلاف متسبباً بإضعاف الوحدة القومية وبعزل حزب مباي داخل الحكومة.» وقد كان هذا الموقف محفوفاً بالمخاطر، وخصوصاً أن «كوادر حزب مبام كانوا يشغلون الكثير من المناصب العليا في الجيش، وبدرجة أقل ضمن البيروقراطية المدنية في دولة إسرائيل الناشئة سنة ١٩٤٨.»[١٨]

«ماذا يفعلون هنا؟»

بعد شهر برز الجدال مجدداً في إثر عملية الطرد القسرية، بما لا يقبل الشك هذه المرة، التي تعرضت لها اللد والرملة، وكان منظماها الرئيسيان الجنرال يغآل ألون والجنرال يتسحاق رابين اللذين ينتميان إلى جناح أحدوت هعفوداه في حزب مبام. وما كان من قدامى حزب هشومير إلاّ أن انتقدوا تصرفهما بشدة. وحتى إن يعقوب حزان، وهو العضو في الصندوق القومي اليهودي (الذي يشارك فيه يوسف فايتس)، صرح قائلاً: «إن أعمال النهب والاغتيال والطرد والاغتصاب التي يتعرض لها العرب قد تبلغ حداً لا يمكن التساهل معه»،[١٩] غير أنه تردد في الانسحاب من الائتلاف.

وفي اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في ٢١ تموز/يوليو جدد الوزير أهارون زيسلينغ حملته على بن - غوريون يدعمه بيخور شيطريت الذي بصفته مسؤولاً عن الأقلية العربية قصد الرملة مستقصياً. وبالتأكيد لن يتورع رئيس الحكومة بعد فترة عن التهكم أمام المحاربين في حزبه من خبث هذا الحزب الماركسي المزعوم الذي يستنكر «أنشطة» يشارك فيها بدورهم محازبوه من عسكريي البلماح بصفتهم

من عناصر الكيبوتسات. كما ذكّر بن ـ غوريون بأن عناصر كيبوتس مشمار هعيمك «واجهوا واقعاً قاسياً ووجدوا أن ليس هناك سوى طريق واحد يتمثل في طرد القرويين العرب وإحراق قراهم، وهذا ما فعلوه.»[٢٠] لكن الجدال شيء والعمل السياسي شيء آخر، من هنا جاء تعليق نشاط لجنة الترحيل والحظر الصادر رسمياً عن القيادة العليا للجيش الإسرائيلي إلى قادة الجبهات لمنعهم من طرد السكان العرب من المدن العربية التي يحتلونها. وقد فسّر الجنرالات الرسالة بأن في الأمر عملية تمويه. «أمّا الوحيد الذي أخذ البرقية بحرفيتها فكان حاييم لاسكوف الذي كان يقود عملية احتلال الناصرة. وعندما وصل بن ـ غوريون إلى الناصرة وشاهد العرب سأل لاسكوف غاضباً: «ماذا يفعلون هنا؟»[٢١]

ثم إن بن ـ غوريون هو الذي أوحى، في تموز/يوليو نفسه من سنة ١٩٤٨، وبطريقة شبه سرية، بعملية «إبعاد» الـ ٣٥٠٠ عربي الذين ظلوا في حيفا (من مجموع ٨٥,٠٠٠)، ثم بتدمير جزء من أحيائهم القديمة. وفي أثناء زيارة قام بها للمدينة في أوائل أيار/مايو ١٩٤٨، عرض «خطته المتعلقة بمستقبل العرب في حيفا ومنها: أ) أن عددهم لن يتجاوز الـ ١٥,٠٠٠؛ ب) أن الثلثين منهم سيكونان من المسيحيين والثلث من المسلمين؛ ج) أن جميع المسيحيين سيجمعون في وادي النسناس؛ هـ) أن المسلمين سيجمعون في ضاحية وادي الصليب.»[٢٢] وقد أعقب ذلك حالة من الأخذ والرد مع ممثلي المواطنين العرب طوال شهرين. وفي الأول من تموز/يوليو أمرت القيادة العليا بتنفيذ العملية في مدة خمسة أيام؛ إذ كان يجب إتمامها قبل الهدنة المتوقعة في الثامن من الشهر. وقد كتب الصحافي يوسف فاشيتز، مراسل صحيفة «همشمار» التي يصدرها حزب مبام، أنه من غير الممكن إنجازها ضمن هذه المهلة «بطريقة إنسانية». ثم إن القادة العرب رفضوا الأمر بصورة قاطعة. وقد عبّر عضو الحزب الشيوعي

توفيق طوبي عن سخطه: «لا أرى سبباً، حتى عسكرياً، يبرر هذا الإجراء. [...] يبدو أن هناك رغبة في إقامة غيتو عربي في حيفا، وليس هذا ما كان يتوقعه أولئك الذين ظلوا هنا ورضخوا للنظام القائم.» وقد رد الميجر عمير الذي شعر بنوع من الإرباك: «أنا أنفذ الأوامر فحسب»، وأعلن أنه يؤمن السيارات مع الوقود لكنه أكد أن «على الناس أن يدفعوا».[٢٣] عندها استعان السكان العرب برئيس بلدية حيفا شبتاي ليفي الذي بلّغ، في الرابع من تموز/يوليو، الوزير بيخور شيطريت بالأمر والذي رفع بدوره القضية فوراً إلى مجلس الوزراء. ويصرح بِني موريس أن «بن ـ غوريون، المسؤول عن الجيش كونه وزيراً للدفاع، تناسى المسألة بسرعة.»[٢٤]

وقد رد شيطريت على ليفي بأن أي قرار لم يتخذ حتى الآن. وهنا كانت المغالطة، إذ إن عملية الترحيل نفذت بكل بساطة، ما بين ٢ و٩ تموز/يوليو، وبدقة متناهية حتى إن لجنة الشؤون العربية اضطرت في النهاية إلى أخذ مسألة التمويل على عاتقها، لتبدأ بعدها، في أواخر تموز/يوليو، عملية شيكمونا التي قضت بتدمير المباني العربية التي ارتؤي أنها غير صالحة لإسكان المهاجرين اليهود وذلك «من دون إنذار مسبق أو إجراء قانوني أو وعد بالتعويض.»[٢٥] ومجدداً احتج رئيس بلدية حيفا، الذي لم يُبلَّغ بعمليات الهدم هذه، لدى الوزير شيطريت الذي انتهى به الأمر إلى الاتصال ببن ـ غوريون مباشرة في الأول من أيلول/سبتمبر، «وكان جواب وزير الدفاع أن هذه القضايا هي ضمن مهمات الضابط المسؤول عن الأراضي [العربية] المحتلة»،[٢٦] والحال أن حيفا كانت تابعة بكل بساطة للدولة اليهودية وأن بن ـ غوريون، بصفته وزيراً للدفاع، كان مسؤولاً عن الجيش بأكمله. إلاّ إنه كانت لبادرة بيخور شيطريت نتيجة ما، وهي أن رئيس بلدية حيفا قد بُلِّغ رسمياً، في الثامن من أيلول/سبتمبر، أعمال التدمير الجارية منذ ستة أسابيع!

قد تطول اللائحة إلى حد منفر، فما من عمل سياسي أو عسكري تم في تلك الحقبة الممتدة ما بين مشروع التقسيم والهدنة النهائية (أي ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وتموز/يوليو ١٩٤٩)، إلاّ ويتحمل مسؤوليته المباشرة أو غير المباشرة «الرجل العجوز». فحتى الأمر الذي صدر إلى المزارعين اليهود، في أوائل أيار/مايو ١٩٤٨، بتولي زراعة الأراضي العائدة ملكيتها للاجئين العرب كان صدر عن رئيس الحكومة، كما الإذن الذي أعطي من جهة أُخرى، في حزيران/يونيو، للجنود الإسرائيليين في إطلاق النار على الفلسطينيين الذين يحاولون العودة إلى أراضيهم للقيام بعملية الحصاد. فقد اعتبر بن ـ غوريون، رمزياً كان أم عملياً، أنه يعود إلى إسرائيل فقط أمر تخزين المحاصيل الزراعية الفلسطينية، والأسوأ أنه إذا لم تتوفر للإسرائيليين الوسائل كي يقوموا بذلك، قضى الأمر بإتلاف المحاصيل! وما يستنتجه بِني موريس هو أن «عملية حصد محاصيل الحقول العربية في أوائل صيف سنة ١٩٤٨ أصبحت هكذا محطة مهمة في عملية تملك اليهود ونزع ملكية الأراضي العربية الفلسطينية المهجورة»،[٢٧] وذلك لأن الملف الأهم أيضاً هو أن رئيس الحكومة، بمفرده، وبمعزل عن الحكومة، كما رأينا في الفصل الخامس، قد أمن الغطاء لأنشطة «لجنة الترحيل» الشهيرة وموجهها يوسف فايتس. فقد أراد، بحسب ما يؤكد بِني موريس، «أن ينفذ فايتس مشروع 'لجنة الترحيل'، لكن من دون أن يرتبط اسمه بذلك أو أن يرِد كمصدر لسلطة اللجنة. وقد فضل أن تجري 'الأمور' تلقائياً، فتمحى القرى، ويترك المزارعون على مسافة من حقولهم، ويمنع اللاجئون من العودة، ويطرد القرويون عملياً، من دون أن يترك بصماته الشخصية.» ويكرر بِني موريس «أن بن ـ غوريون ربما كان في هذا يهتم بسمعة الدولة اليهودية الجديدة بقدر ما يهتم بموقعه الخاص في التاريخ، لكن لا شك في أنه كان موافقاً على مشروع فايتس.»[٢٨]

وقد استغرق الأمر حتى الأسبوع الأخير من آب/أغسطس ١٩٤٨، أي بعد ثمانية أشهر من «المبادرات» الأولى التي قام بها رئيس دائرة الأراضي في الصندوق القومي اليهودي، كي يشرّع مجلس الوزراء هذه اللجنة بطريقة أُخرى ويجيز سياستها. وفي ذلك التاريخ كان قد تم «إخلاء» ٢٨٦ قرية منها ١٠٧ خارج حدود الدولة اليهودية التي رسمها مشروع التقسيم المقرّ في الأمم المتحدة، وكان الفلسطينيون قد «هَجَروا» ٣٠٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي.

كما أن هناك محطة أُخرى تجلت فيها موهبة رئيس الحكومة اللغوية. فعشية هجوم إسرائيلي على الجليل، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، سأل يعقوف رفتن، الأمين العام لحزب مبام عما سيكون مصير السكان العرب. ويوضح بِني موريس أن «جواب بن ـ غوريون جاء مبهماً ومخادعاً. ففي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ كان قد بلّغ الحكومة أنه إذا ما تجددت المعارك في الشمال فإن منطقة الجليل ستصبح 'نظيفة' و'خالية' من العرب.»[٢٩] غير أن هذا العزم استمر إلى ما بعد الحرب. ألم نر بن ـ غوريون خلال عطلة في منطقة طبرية في كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ «يلتقي شاريت وفايتس ورسميين آخرين ويقرر إبعاد العرب من زكريا (وفي الوقت نفسه عرب المجدل ـ عسقلان) ومن مناطق أُخرى كثيرة، و'إنما من دون إكراه؟'»[٣٠]

باختصار، إن كلاً من المحطات البارزة في المواجهة، ما بين سنتي ١٩٤٧ و١٩٤٩، تبرهن على أن السلطة في تلك الحقبة تمثلت ببن ـ غوريون، وبه وحده. فهو الذي كان يتخذ القرارات، في المجالين العسكري والسياسي على حد سواء، وفي أغلب الأحيان من دون أدنى تشاور مع الحكومة، وأكثر من ذلك مع الأحزاب الممثلة فيها. ويلفت بِني موريس إلى أنه كان لدى حزب مباي شعور بأن «الحرب وما يرتبط بها من سياسة مبهمة إزاء العرب كانا اختصاصاً مشرّعاً لبن ـ غوريون والحكومة.»[٣١] وهذا ما كان يتذمر منه بمرارة

حزب مبام ووزراؤه الذين حاولوا عبثاً التصدي لهذا الحكم الاستبدادي؛ فقد كان الزعيم يوزع أوامره على هذا أو ذاك مباشرة. وهذا ما قدّم عليه «المؤرخون الجدد»، بدءاً ببِني موريس، أدلة كثيرة.

«أمام العرب مُهمة واحدة: الفرار»

وضمن هذه الأوضاع لا غرو في أن خلو المحفوظات من أي قرار رسمي بطرد الفلسطينيين اتخذته الحكومة أو مجلس الشعب ليس مقنعاً على الإطلاق، ولا يمكن أن يشكل ذريعة لنفي حدوث عملية الطرد. وهذا ما يعرفه بِني موريس تماماً، هو الذي لا ينفك في كتابه «نشأة...» يلفتنا إلى الحذر الذي لازم التصريحات العلنية لرئيس حكومة دولة إسرائيل: «على الدوام لزم بن ـ غوريون حذره في تصريحاته العلنية فيما يتعلق بتدمير القرى العربية، وبصورة أهم بالنسبة إلى كل ما يمكن أن يربط اسمه بعملية طرد العرب. فعلى الأرجح كان حافزه الأهم حرصه على موقعه في التاريخ وعلى صورته لنفسه وللدولة الجديدة التي كان ينوي أن يورثها للأجيال المقبلة، لا خوفه على وحدة التحالف ومن تمرد محتمل من جانب حزب مبام.»[٣٢] وهو يضيف، بعد أن يروي كيف أُوقفت عملية طرد السكان العرب من عكا لأنه لم يكن هناك أمر خطي من رئيس الحكومة: «وقد حرص بن ـ غوريون، طوال سنة ١٩٤٨، على تحاشي إصدار مثل هذه الأوامر الخطية.»[٣٣] كما يلحظ بِني موريس أن هذه المبالغة في اتخاذ الحيطة تنطبق أيضاً على «القيادة العامة للهاغاناه التي تضم كبار الضباط، والذين، على غرار بن ـ غوريون، كانوا يمتنعون من إصدار أو تأكيد أوامر الطرد علناً.»[٣٤] كذلك بخصوص الرسالة التي بعث بها يوسف فايتس في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٤٨ بغية الحصول على تأكيد خطي

لتأليف اللجنة المكلفة الإشراف على تدمير القرى العربية، يسجل المؤرخ أن «فايتس بالتأكيد كان يحاول تأمين تغطية، فهو كان يعلم بأن بن ـ غوريون كان يفضل بالنسبة إلى هذا الموضوع الحساس عدم الإفصاح عن شيء خطياً، ولم يكن يرغب في المخاطرة بأن يتهم بأنه تصرف من دون موافقة سياسية.»[٣٥] وفي الحقيقة لم يتلق فايتس قط الجواب المتوقع، لكن هذا لم يمنعه من مواصلة إنجاز مهمته. كما أن بن ـ غوريون، مثلما رأينا، أكد في اجتماع الحكومة الذي عقد في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨ أنه يجب «أن نمنع بأي ثمن» العرب من العودة إلى يافا والأماكن الأُخرى. وقد أعلن مشدداً على قراره: «لن يسمح لهم بالعودة بعد الحرب.»[٣٦] لكننا نعلم من حاشية في آخر كتاب مذكرات بن ـ غوريون أن «الصيغة المختصرة لهذا الخطاب تغفل رأيه [أي بن ـ غوريون] في العوائق التي يجب أن توضع في وجه عودة اللاجئين.»[٣٧] كما أن المؤرخ يسجل رقابة ذاتية من النوع نفسه في «يومياته»، بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٤٨، وقد «تناست» الاجتماع الذي عقد في مكتبه حيث تم التباحث في ضرورة تدمير القرى العربية تحاشياً لعودة اللاجئين.[٣٨] طبعاً، ينقل بِني موريس، فيما بعد، العبارة الشهيرة التي أطلقها، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ في أثناء اجتماع ثنائي مع عزرا دانين، أحد المسؤولين في لجنة الترحيل، وهذا الأخير هو الذي أخبر بها: «لم يبق أمام العرب المقيمين على أرض إسرائيل إلاّ مهمّة واحدة يقومون بها هي الفرار.»[٣٩] ومع ذلك فإن هذه الصرخة من القلب نادرة جداً في الوثائق.

ويعترف بِني موريس بأن «بن ـ غوريون كان يرغب في ألاّ يبقى في الدولة اليهودية إلاّ أقل عدد ممكن من العرب. وكان يأمل برؤيتهم يرحلون، وهذا ما باح به إلى زملائه ومساعديه في اجتماعات عقدت خلال آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. لكن

لم يعلن قط سياسة لطردهم، كما أنه تجنب على الدوام إصدار أوامر الطرد بصورة واضحة أو مكتوبة؛ فقد كان يفضل أن ‹يلتقط› جنرالاته ما كان هو يتمنى رؤيتهم يفعلونه. وقد رغب في ألاّ يذله التاريخ ويعتبره ‹المهجِّر الأكبر›، ولم يكن يرغب في أن تتورط الحكومة الإسرائيلية في سياسة قابلة للانتقاد خلقياً، كما أنه رغب في الحفاظ على الوحدة القومية في زمن الحرب.»[٤٠]

وفي الحقيقة بات من المسلمات التاريخية أن مؤسس دولة إسرائيل، الذي استغل صلاحياته الواسعة، قد عمل على توسيع رقعة الأراضي التي منحتها الأمم المتحدة للدولة اليهودية إلى أقصى حد، وعلى تقليص عدد السكان العرب إلى أدنى درجة. يضاف إلى ذلك أن هذه الخطوة تندرج في إطار تكامل الفكر السياسي لرئيس الوكالة اليهودية، كما أكده بِني موريس في الدراسة المهمة التي خصصها لتبيان الدعم الذي وفره بن ـ غوريون منذ زمن طويل لمشروع الترحيل.[٤١] وقد رأينا في سنة ١٩٣٧، وفي مواجهة الثورة الفلسطينية، أن بريطانيا أوفدت، كما في سنة ١٩٣٠، لجنة تحقيق برئاسة اللورد بيل، خرجت بنتيجة مفادها أنه يجب الاستعاضة عن الانتداب الذي رأت أنه «مستحيل التحقيق»، بتقسيم فلسطين ما بين دولة يهودية وأُخرى عربية وقطاع بريطاني عازل. ويؤكد بِني موريس أن اللورد بيل اقترح «ترحيلاً (طوعاً أو بالقوة) لأكثر عدد ممكن من السكان العرب المقيمين على الأرضي الممنوحة للدولة اليهودية إلى المنطقة الخاصة بالعرب، وهذا يعني رسمياً ‹تبادل السكان› (كان من المفترض أن ينتقل نحو ١٢٥٠ يهودياً من الدولة العربية إلى منطقة الدولة اليهودية)، إنما هو في الحقيقة يعني عملية ترحيل أو طرد مكثفة للسكان العرب.»[٤٢]

أمّا بن ـ غوريون، وإزاء ذهول زملائه، وعلى الرغم من غضب الصهيونيين «التنقيحيين» بزعامة فلاديمير زئيف جابوتنسكي، فقد وافق

على المشروع شرط أن يقترن التقسيم بعملية الترحيل المرتقبة. ويستنتج بِني موريس أن ما كان يراود رئيس الوكالة اليهودية هو «أن الدولة اليهودية الصغيرة التي اقترحها بيل لن تكون سوى ‹رأس الجسر› المفضي إلى التوسع اليهودي في فلسطين مستقبلاً.»[٤٣] ثم يؤكد المؤرخ أن رئيس الوكالة اليهودية كثيراً ما عاد إلى موضوع الترحيل خلال ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨. وإذا ما كان الموضوع الأخير قد خرج فيما بعد من حقل التداول في أوساط الحركة، فقد كان هذا، طبعاً، بسبب التخلي عن مشروع بيل، لكن أيضاً، وبحسب بِني موريس، لأن بن ـ غوريون فهم أن الإفاضة في الحديث عن ضرورة الترحيل ستضر حتماً بالأهداف الصهيونية. وذلك إلى درجة أنه هو نفسه، كما سائر الزعماء الصهيونيين «عملوا بطريقة ما كي ترسَل تصريحاتهم السابقة المعبرة جداً بشأن هذه المسألة إلى الأرشيف وحتى كي تمحى [...]. وفي السنوات الأخيرة هذه تسللت حالات الإغفال نفسها والهاجس نفسه لمحو آثار هذه التصريحات إلى الكتابات التأريخية الصهيونية الرسمية وشبه الرسمية.»[٤٤] وفي مقال آخر أثار ضجة، إضافة إلى كونه نشر في «مجلة الدراسات الفلسطينية» (*Journal of Palestine Studies*)، الصادرة في واشنطن، استنكر بِني موريس من جهة أُخرى أعمال التزوير في المحفوظات الصهيونية المتعلقة بسنة ١٩٤٨، وخصوصاً ما يتعلق منها بالقضية العربية.[٤٥] وكان قبل عام قد كتب في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية: «لقد عمدت الرقابة السياسية إلى تمحيص الخطابات والنقاشات والصحف والمذكرات بكل دقة قبل أن تنشر، وقد اختفى قسم كبير منها أو جرى تحريفه [...] فمن الأنسب للمؤرخين والطلاب الذين يستعينون بهذه المصادر أن يكونوا بالغي الحذر.»[٤٦]

«الترحيل، فكرة إنسانية وصهيونية مهمة»

والحالة الأكثر تجلياً التي يكشف بِني موريس النقاب عنها تتعلق بالكتيّب الخاص بـ «المؤتمر الصهيوني العشرين الذي عقد في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٣٧، والدورة الخامسة لمجلس الوكالة اليهودية في زوريخ من ٣ إلى ٢١ آب/أغسطس ١٩٣٧، س.ـ ر. المختزلة»: فقد حذفت منه بطريقة منهجية مرافعة بن ـ غوريون في دفاعه عن عملية الترحيل. لكن يمكن إيجادها في دائرة المحفوظات الصهيونية المركزية، حيث جمع معظم النصوص المختزلة لأغلبية الخطابات! وفيها يعلن رئيس الوكالة اليهودية أن «التنامي المتزايد [لإسكان اليهود في فلسطين] سيزيد أيضاً في قدرتنا على تنفيذ عملية ترحيل مكثفة.» ثم يدعو رفاقه إلى أن «يتذكروا أن هذه الخطوة تستند إلى فكرة إنسانية وصهيونية مهمة تقول بنقل جزء من شعب إلى موطنه الأم وإعمار بعض المناطق غير الآهلة [في البلاد العربية].»[٤٧] ويبدو أن هذا المشروع كان عزيزاً جداً على قلب الزعيم الصهيوني، الأمر الذي حمل حاييم وايزمن، بعد أربعة أعوام، على إطلاع السفير السوفياتي في لندن، إيفان مايسكي، عليه. وتكشف الوثائق العائدة لوايزمن أنه عندما اقترح المسؤول السوفياتي تبادلاً في السكان «قال الدكتور وايزمن إنه إذا أمكن نقل نصف مليون عربي، فسيكون في الإمكان إحلال مليوني يهودي مكانهم، ولن يكون هذا، طبعاً، سوى مرحلة أولى، ويترك للتاريخ بعدها أن يقرر ما سيحدث.»[٤٨] كما أنه بناء على اقتراح من جون فيلبي، المستشار البريطاني لدى ابن سعود ملك السعودية، كان المطروح أن تعطى فلسطين بأكملها لليهود على أن يساهم هؤلاء في إنشاء دولة عربية كبرى موحدة. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١ سطر بن ـ غوريون مذكرة طويلة يفصل فيها اقتراحاته لتنفيذ عملية الترحيل.

وقد بدا المؤرخ صارماً إزاء زملائه «القدامى» حين اتهمهم بالتلاعب الأيديولوجي: «إن بعض المؤرخين، ممن اعتمدوا في الأعوام الأخيرة على محاضر رسمية خضعت للرقابة، أو ممن لم يطلعوا على المحاضر الأساسية، يؤكد أن زعماء الحركة الصهيونية لم يتعرضوا لمسألة الترحيل، أو في أي حال ليس بطريقة جدية، ولا غالباً ولا خصوصاً فيما يتعلق بالترحيل القسري. وأنهم في نهاية المطاف لم يوافقوا على الفكرة، وقد كانت نياتهم واضحة، وهي القول إن الزعماء الصهيونيين، بقيادة بن ـ غوريون، تخلوا عن فكرة الترحيل منذ أواخر الثلاثينات وأنهم في الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ لم يؤيدوا هذه الفكرة ولم يعملوا على تنفيذها. وكأنهم يزعمون أن الهجرة العربية سنة ١٩٤٨ لم تكن من نتائج أيديولوجيا الترحيل، وأن الزعماء الصهيونيين لا يتحملون أي مسؤولية عن ذلك. لكن يبدو لنا أن الواقع مختلف وأن الوثائق التي أشرنا إليها تبين ذلك بكل وضوح. فصحيح أن بن ـ غوريون لزم جانب الحذر سواء في الثلاثينات أو في الأربعينات [...] لكن هذا لا يعني أنه تم التخلي عن الفكرة [...]. فوحده هذا النوع من الكتابات التأريخية 'المتخلفة' والتبريرية هو الكفيل بصوغ هذا النوع من التأكيدات، كتابة تاريخية تحرف الوثائق وتحرص بشدّة على محو هذه اللطخة من صفحة الصهيونية.»[٤٩]

ويوضح بِني موريس أن أحداث سنة ١٩٤٨ لم تكن «نتيجة مباشرة لتطبيق مشروع منظم يحقق أماني الترحيل التي راودت زعماء اليِيشوف في الثلاثينات والأربعينات. فالأمور لم تجر بهذا الشكل.» لكنه يخلص إلى القول إنه «لا يمكن فهم ما حدث في تلك السنة وضمنه إقصاء السكان جماعياً ورفض عودة اللاجئين، من دون فهم الفكر الأساسي لدى زعماء اليِيشوف، إذ تحتل فكرة الترحيل موقعاً مركزياً.»[٥٠]

وفي النهاية، إن وراء هذا الغشاء الكثيف هدفاً واحداً هو إخفاء الحلقة التي تربط بين مشروع «الترحيل» الذي أغرى بن ـ غوريون في أواخر الثلاثينات وبين سياسة إقصاء الفلسطينيين التي اعتمدها عملياً ما بين سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٩. وأساساً كان بِني موريس، في سنة ١٩٩٠ وفي مقدمة كتابه «١٩٤٨ وما بعدها»، قد ربط بين المواقف التي دافع عنها زعيم حزب مباي في أواخر الثلاثينات وبين خطته في أواخر الأربعينات حيث كتب: «منذ سنة ١٩٣٧، نجد أن بن ـ غوريون (ومعظم الزعماء الصهيونيين) مال إلى حل 'القضية العربية' بواسطة 'عملية الترحيل' [...]. وبحلول سنة ١٩٤٨ وما رافقها من فوضى وحرب متنقلة، نرى بن ـ غوريون يغتنم الفرصة بسرعة كي يضفي الطابع 'اليهودي' على الدولة اليهودية الناشئة.» ويتابع المؤرخ: «من المؤكد أنه كان يدرك الصفات التي يجب أن يتصف بها رجل الدولة، ومنها الالتزام الشفهي بأفكار الديمقراطية الغربية المتنورة، مثل الاشتراكية الإنسانية وضرورة إخفاء آثار التصرفات التي قد يعتبرها الآخرون غير خلقية أو لا رحمة فيها. لكنه كان يعرف أيضاً أنه لا يمكن صنع العجة من دون تكسير البيض، والبيض هنا هم العرب. وهكذا أعطى 'إشارة خفية' إلى ضباطه وموظفيه في الاتجاه المطلوب، وخلال المعارك أفرغ القسم الأهم من البلد من سكانه الأصليين.»[٥١] وكيف تم ذلك؟ دائماً وفق هذه المقدمة التي يوضح بِني موريس مبدأها بشكل جلي: «كان كل فرد على مستوى معين من موقع القرار العسكري والسياسي يدرك أن دولة يهودية بلا أقلية عربية كثيرة العدد ستكون أكثر قوة وقدرة على الثبات إن على الصعيد العسكري أو السياسي.»[٥٢]

وبعد خمسة أعوام، وفي المقال المذكور آنفاً، يتخلى بِني موريس عن حذره: «إن فكرة تبادل السكان كانت ماثلة في أذهان هؤلاء الزعماء (وبن ـ غوريون على رأسهم)، كما في أذهان القادة

العسكريين. وعندما نشأت أزمة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، وتحولت إلى حرب أهلية حقيقية بين اليهود والعرب الفلسطينيين، ثم عمت كصراع مع الدول العربية المجاورة، وجد هؤلاء الزعماء والقادة العسكريون فرصة سانحة لهم لتجسيد حلمهم وتنفيذه وجعله واقعاً ناجزاً، إن عن وعي أو في خضم المعركة.»[٥٣]

«لا عائق يقف في وجهنا...»

ليس بِني موريس المؤرخ الوحيد الذي روى أحداث الهجرة الفلسطينية وإن يكن حتى الآن مرجعاً أساسياً كونه رائداً في هذا المجال. فهناك محاولات لمؤرخين آخرين لم يترددوا في نسبة الجريمة إلى مخطط ترحيل إسرائيلي، وفي تحميل بن ـ غوريون الجزء الأهم من مفهومه وتنفيذه. هذا ما قال به، طبعاً، المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي في مقاله «الخطة الكبرى لاحتلال فلسطين» (Master Plan for the Conquest of Palestine)، إذ نراه يؤكد، منذ سنة ١٩٦١، أن خطة «دالت» استخدمت كإطار للهجومات الصهيونية في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٤٨، «والتي كانت تقول بضرورة تدمير الكثافة الكبرى من عرب فلسطين، وقد دُرست بكل دقة لفرض الأمر الواقع العسكري الذي على أساسه ستنهض دولة إسرائيل.» ثم يلقي الضوء على تصعيد القوات المسلحة اليهودية للحرب ضد الجماعات الفلسطينية على أساس اقتلاعهم من أراضيهم وطردهم. كما أن إيلان بابِه، الأستاذ في جامعة حيفا، خصص لمجمل هذه الأعمال فصلاً من كتابه «نشوء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ١٩٤٧ ـ ١٩٥١»، إذ يخلص إلى القول، مبتعداً عن تحفظات بِني موريس، إن خطة «دالت» يمكن أن تعتبر من جوانب كثيرة بمثابة خطة ترحيل. وهذه الخطة لم توضع بصورة ارتجالية، وقد اعتبرت عملية الترحيل كواحدة

من الوسائل الانتقامية الكثيرة بعد الهجومات العربية على القوافل والمزارع اليهودية، بالإضافة إلى أنه كان ينظر إليها كإحدى أنجع الوسائل لترسيخ هيمنة اليهود على المناطق التي يحتلها الجيش الإسرائيلي.»[٥٤]

وحتى إن نص خطة «دالت» نفسه لا يدع في الحقيقة أي مجال للشك في نيات بن - غوريون وأصحابه. فهو ينص على «القيام بعمليات ضد التجمعات السكانية العدوة الواقعة ضمن نطاق نظامنا الدفاعي أو على مقربة منه، وذلك بغية منع استخدامها كمراكز من جانب أي قوة مسلحة نشيطة. ويمكن أن تدار هذه العمليات على النحو التالي: إمّا بتخريب القرى (بإحراقها وتفجيرها بالديناميت وبزرع الألغام بين أنقاضها)، وخصوصاً في حالات التجمعات السكانية التي يصعب السيطرة عليها، وإمّا بتنفيذ عمليات تمشيط وتحكم وفق الخطوط التوجيهية التالية: محاصرة القرية والقيام بعمليات تفتيش في داخلها. وفي حال مواجهة مقاومة يجب القضاء على القوة المسلحة المقاومة ودفع السكان إلى خارج حدود الدولة.»[٥٥]

وكان سيمحا فلابان، قبل وفاته بقليل في سنة ١٩٨٧، أول من اقترح مقاربة من هذا النوع، وذلك في الفصل الثالث من كتابه «قيام إسرائيل: الأوهام والحقائق».[٥٦] فقد كتب قائلاً من المؤكد «أن أجهزة القرار اليهودية الرسمية، أي الحكومة الموقتة والمجلس القومي واللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، لم تناقش ولم تجيز مشروع الترحيل، وأن أي اقتراح من هذا النوع كان يجابه بالمعارضة وربما بالرفض. وقد كانت هذه الأجهزة خاضعة بصورة واسعة لتأثير الأحزاب الصهيونية الليبرالية والعمالية التقدمية والاشتراكية.» أضف إلى ذلك أن «في الجمعية العامة للأمم المتحدة أعطى ممثلو الوكالة اليهودية والييشوف تطمينات علنية ورسمية بأنهم سيحترمون حقوق الفلسطينيين.» وكان وايزمن قد أعلن «أن اليهود لن يتعدوا على حقوق

العرب ولا على أراضيهم.»[٥٧] ومع ذلك اضطر فلابان إلى استنتاج أن المحفوظات الوثائقية، «وعلى الرغم من أنها لا تكشف عن مخطط محدد للترحيل أو عن أوامر صريحة بهذا المعنى، توفر الأدلة الظرفية الدامغة التي تبين أن هناك مساراً نفذته الهاغاناه، ثم الجيش الإسرائيلي فيما بعد، كان يهدف إلى خفض عدد السكان العرب في الدولة اليهودية، وإلى استخدام القسم الأكبر من أراضيهم وأملاكهم ومساكنهم من أجل استيعاب العدد الأكثر من المهاجرين اليهود.» طبعاً، يلحظ المسؤول السابق في حزب مبام أن قسماً من الفلسطينيين غادر مساكنه طوعاً، وخصوصاً من هو من الفئات الموسرة. «لكن آلاف الآخرين ممن خوفوا أو أُرهبوا لاذوا بالفرار مرعوبين، كما أن هناك آخرين طردوا على يد الجيش الإسرائيلي الذي خطط ونفذ، بإشراف بن - غوريون، عملية الترحيل في إثر مشروع التقسيم الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة.»[٥٨] ويؤكد سيمحا فلابان أن «بن - غوريون، كما سائر الوزراء، انتقد علناً الأعمال الوحشية وأعمال النهب والاغتصاب والاغتيال التي ارتكبت من دون تبصر.» ويتابع: «لكنه في مجالسه الخاصة لم يكن يتورع عن عرض نظرته الخاصة بكل وضوح.» وهكذا نجد أنه طالب، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، بأن «نعتمد نظام الدفاع الهجومي، فنرد على كل هجوم عربي بضربة حاسمة، فندمر الموضع أو نطرد السكان في الوقت الذي نحتل فيه الأمكنة.» وقد أعلن بن - غوريون موضحاً: «من الناحية العملية [...] يجب أن نقاتل بقوة وبشراسة من دون أن يقف في وجهنا أي عائق.» وعن هذه النقطة يستنتج فلابان: «حتى ومن دون أوامر مباشرة كان هدف وذهنية هذه السياسة الواقعية مفهومين ومقبولين في أوساط الجيش.»

«ما من أدنى شك في أن الهدف النهائي لبن - غوريون كان إخراج أكثر ما يمكن من السكان العرب من الدولة اليهودية، أقله

بسبب تنوع الوسائل التي استخدمها لتحقيق مبتغاه.»[٥٩] وقد توقف رائد «التأريخ الجديد» مطولاً عند الحرب الاقتصادية التي نفذت ضد المقومات الأساسية نفسها في حياة الفلسطينيين، وهو يستشهد برئيس الحكومة إذ يقول: «كان الهدف الاستراتيجي هو تحطيم الجماعات المدينية التي تشكل القطاعات الأفضل تنظيماً والأكثر وعياً سياسياً في أوساط الشعب الفلسطيني. وهذا الهدف لم يتحقق بمعركة من بيت إلى بيت في البلدات والمدن، وإنما عبر السيطرة على المناطق الريفية المحيطة بمعظم المدن وتدميرها. وقد أدت هذه التقنية إلى سقوط واستسلام كل من حيفا ويافا وطبرية وصفد وبيسان واللد والرملة والمجدل وبئر السبع. فإذ حرمت هذه المجتمعات المدينية وسائل النقل والتغذية والمواد الأولية، شهدت حالة من التفكك والفوضى والجوع الأمر الذي أجبرها على الاستسلام.»[٦٠] ثم يتمعن فلابان، بدوره، في خطة «دالت» فيتبين أنها تنص على «تخريب القرى وتدمير جيش العدو وفي حال الممانعة في أثناء عمليات التفتيش طرد السكان في اتجاه الجسور الواقعة خارج حدود الدولة»،[٦١] ثم يتوسع فلابان في الحديث عن مجزرة دير ياسين (أنظر الفصل الرابع).

«لا أرى في الأمر شيئاً غير خُلُقي»

«لقد دان دافيد شلتيئيل، قائد الهاغاناه في القدس، المجزرة المرتكبة ضد المدنيين العرب بعبارات أشد ما تكون وضوحاً، واتهم المجموعات المنشقة لا بإطلاق العملية العسكرية فحسب، بل باختيارها القرى الهادئة في منطقة لم تشارك قط في أي هجوم منذ بدء الصراع. لكن بحسب الإرغون كان شلتيئيل قد وافق على العملية.»[٦٢] هذا ما يلاحظه فلابان. أمّا بن ـ غوريون، فقد استنكر من جهته بقوة الجريمة التي ارتكبت في دير ياسين على يد الإرغون

وليحي. ويصر فلابان على أنه مع ذلك «لم يفعل شيئاً كي يلجم الأعمال المستقلة التي كانت تنفذها الجيوش اليهودية السرية.» ويضيف فلابان: «مع أن قدرته على سحق المجموعات الإرهابية بالقوة لم تكن موضع شك في الحقيقة. وهذا ما سيتبين في تموز/يوليو ١٩٤٨، في إثر إعلان الدولة، حين أصدر أوامره بإغراق سفينة ألتالينا»،[٦٣] التي كان مناحم بيغن قد استأجرها. طبعاً، كما يلحظ فلابان، «تحاشت الهاغاناه، من جهتها، ارتكاب المجازر المكشوفة مثل مجزرة دير ياسين، إلاّ إنها عبر تدمير الأملاك والقتل وبث الشائعات لم تكن أقل تصميماً على طرد السكان العرب ومنع عودتهم. وفي الواقع أنه مع نهاية حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، كان عدد المدن والقرى العربية التي أحرقها وفجّرها ولغمها الجيش الإسرائيلي، والواقعة ضمن الأراضي الممنوحة للدولة اليهودية أو ضمن تلك التي احتلت خلال المعارك، قد بلغ ٣٥٠ [...] ولم يكن هناك من تفسير لهذه العملية التي نفذت بدقة متناهية؛ إذ إن معظم هذه القرى لم يشارك في المعارك المهمّة ضد القوات اليهودية.»[٦٤]

وكما سيفعل «المؤرخون الجدد» فيما بعد، يعيد سيمحا فلابان النظر أيضاً في عمليات الطرد الجماعية التي جرت في اللد والرملة، وفي الإجراءات التي اتخذت لقطع طريق العودة على اللاجئين. وعلى غرارهم فهو يبين التقارب بين المواقف التي اتخذها رئيس الوكالة اليهودية في سنة ١٩٣٧، وسياسة رئيس الحكومة في سنة ١٩٤٨، وينقل عنه التصريح التالي الذي أدلى به أمام الوكالة اليهودية، بعد أسبوع من تأليف لجنة الترحيل: «أنا أؤيد عملية ترحيل قسرية، ولا أرى فيها شيئاً غير خُلُقي.»[٦٥] وفلابان يعتبر أكثر من ذلك أن بن ـ غوريون «واصل سياسته الرامية إلى خفض عدد العرب في إسرائيل حتى بعد توقيع اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية. فصحيح أنه لم يعد في الإمكان اعتماد القوة في عملية الطرد إلاّ إن الإدارة العسكرية

كانت تملك الوسائل الكافية كي 'تقنع' الكثير من السكان العرب بتفضيل الهجرة على المذلة والإزعاج.»[٦٦]

فهل أن موقف فلابان هو نتيجة ماضيه النضالي؟ لقد جهد أكثر من غيره من المؤرخين، كي يفسر ضعف المعارضة التي واجهتها سياسة بن ـ غوريون، وخصوصاً لتفسير التناقضات داخل حزب مبام. وهو لم يتردد في اتهام الأيديولوجيا نفسها التي غذت، في رأيه استراتيجيا الزعماء اليهود، فيقول إن «نظرة الصهيونية لم تترك أي مجال للتطلعات العربية. [...] فبالنسبة إلى معظم يهود فلسطين، كان الفلسطينيون العرب دوماً مهمشين، يعيشون خارج المجتمع اليهودي حتى لو كانوا يشكلون الأكثرية. ولم يشعر بوجودهم إلاّ عندما حملوا السلاح ضد ما اعتبروه اعتداء صهيونياً على حقوقهم وأملاكهم. [...] وما اعتبروه وسيلة للدفاع بدا في الضمير الصهيوني كأنه استعانة بالعنف في مواجهة الجهود السلمية التي يبذلها المستوطنون اليهود. [...] والواقع الذي عزز هذا التصلب الذي جعل اليهود يتحدون المعايير الخلقية المسلم بها هو أنهم صبوا على العرب جام غضبهم والرغبة في الانتقام مما كانوا يشعرون به إزاء النازية، وهي سيرورة سهلتها الدعاية التي صورت العرب على الدوام كأنهم من مناصري هتلر.»[٦٧]

ومن الأدلة على ذلك هذا الخطاب الذي ألقاه بن ـ غوريون في ٨ تموز/يوليو ١٩٤٧ أمام لجنة العمل الصهيونية في زوريخ وفيه: «ليس الهدف من الهجومات العربية ضد الصهيونية النهب أو الإرهاب أو وقف تنامي المشروع الصهيوني، وإنما الهدف هو القضاء كلياً على الييشوف. ليس في مواجهتنا خصوم سياسيون بل هم تلامذة، لا بل معلمو هتلر، وهم يؤكدون أن هناك طريقة واحدة لحل المسألة اليهودية وهي الإبادة الكاملة.»[٦٨] وهكذا نشأ الاقتناع التام لدى مؤسس إسرائيل بـ «أن العرب لا يمكنهم القبول بوجود إسرائيل.

والذين يتقبلون ذلك ليسوا طبيعيين، والحل الوحيد أمام عرب إسرائيل هو الارتحال والعيش في الدول العربية، في سياق معاهدة سلام أو ترحيل.» وبالنسبة إلى سيمحا فلابان، «فإن هذه الرؤية تعكس الموقف المزمن لأغلبية النخب السياسية والفكرية في إسرائيل وموقف الأغلبية الساحقة من المجموعات اليهودية. وهذا ما يفسر ندرة الأصوات التي احتجت على تدمير القرى العربية وإفراغها من سكانها.»[٦٩] وهو يخلص إلى أن «توهم الهجرة الفلسطينية الطوعية 'استجابة لأوامر صدرت من فوق' قد ترسخ نتيجة إصرار مذهل. فبالعودة إلى الوراء يمكن اعتبار هذا الوهم نتيجة حتمية للتنكر لحق الفلسطينيين في الاستقلال الوطني وفي إقامة الدولة، وهو المبدأ الذي حكم منذ البداية السياسة الصهيونية.»[٧٠]

وليس في أيامنا هذه من يؤمن بهذا «التبسيط العجائبي للقضية» الذي أشار إليه في ذلك الوقت الرئيس الإسرائيلي الأول حاييم وايزمن،[٧١] الذي بدا كأنه يعتبر فرار السكان العرب عملاً «إرادياً».

ويستحق سيمحا فلابان، أول «المؤرخين الجدد»، حتى لو لم يكن يدعي ذلك، أن نترك له حق الاستنتاج: «ليس في إمكان أحد أن يؤكد بصورة موثوق بها أنه لو اعتمدت سياسة صهيونية أُخرى لكانت غيرت مجرى التاريخ في تلك المرحلة. لكن من المهم الإدراك أنه، وبحسب الوثائق، كان هناك أوضاع ملائمة تسمح باعتماد سياسة مختلفة تجاه عرب فلسطين. القيادة الرسمية اليهودية، المدنية والعسكرية، رَفَضَت هذه السياسة ولا يمكن فهم أسباب هذا الرفض إلاّ عبر التعمق في مبادئها الأيديولوجية. وقد كان غالياً ثمن العجز عن بذل الجهود من أجل تنفيذ سلمي لقرار الأمم المتحدة. في النهاية قامت دولة إسرائيل، لكن عبر حرب مكلفة ومفجعة، وبدل أن يحقق الفلسطينيون استقلالهم الوطني فقد تحولوا إلى شعب من اللاجئين. وفي النتيجة تعمق وتشعب الصراع محولاً الشرق الأدنى

إلى منطقة اضطراب وعنف وحرب، والشعبان يدفعان اليوم، كل بطريقة ما، ثمن هذا الفشل.»[٧٢]

الحواشي

(١) Benny Morris, «The Eel and History: A Reply to Shabtai Teveth,» *Tikkun*, New York, January-February 1990.

(٢) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 286.

(٣) Benny Morris, *1948 and After: Israel and the Palestinians* (Oxford: Clarendon Press, 1990), p. 32.

(٤) Norman G. Finkelstein, *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict* (London & New York: Verso, 1995), chap. 3, pp. 51-82.

(٥) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 62.

(٦) Ibid., pp. 62-64.

(٧) Ibid., p. 52.

(٨) Ibid., pp. 94, 95.

(٩) Ibid., p. 101.

(١٠) *New York Times*, 23rd October 1979.

يمكن الاطلاع على هذا النص في:

Dominique Vidal avec Joseph Algazy, *Palestine 1947: un partage avorté* (Bruxelles: Éditions Complexe, 1987, 1994).

(١١) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 163.

(١٢) Ibid., p. 164.

(١٣) Morris, *1948...*, op. cit., p. 46.

(١٤) Ibid., p. 52.

(١٥) Ibid., p. 112.

(١٦) Ibid., p. 113.

(١٧) Ibid., pp. 51-52.

(١٨) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 142.

(١٩) Morris, *1948...*, op. cit., p. 53.

(٢٠) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 116.

(٢١) من رواية ميخائيل بار ـ زوهار، كاتب سيرة حياة بن ـ غوريون، في برنامج تلفزي إسرائيلي، وقد نقلتها الصحيفة اليومية الإسرائيلية «حداشوت»، في ١٩/١٠/١٩٨٦.

(٢٢) Morris, *1948...*, op. cit., p. 150.

(٢٣) Ibid., p. 154-155.

(٢٤) Ibid., p. 158.

(٢٥) Ibid., p. 165.

(٢٦) Ibid., p. 167.

(٢٧) Ibid., p. 179.

(٢٨) Ibid., p. 107.

(٢٩) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 218.

(٣٠) Ibid., p. 250.

(٣١) Morris, *1948...*, op. cit., p. 39.

(٣٢) Morris, *The Birth...*, op. cit., p. 165.

(٣٣) Ibid., p. 110.

(٣٤) Ibid., p. 131.

(٣٥) Ibid., p. 137.

(٣٦) Ibid., p. 141.

(٣٧) Ibid., pp. 329-330 (footnote 24).

(٣٨) Ibid., pp. 165, 335 (footnote 40).

(٣٩) Ibid., p. 218.

(٤٠) Ibid., pp. 292-293.

(٤١) Benny Morris, «Remarques sur l'historiographie sioniste de l'idée d'un transfert de populations en Palestine dans les années 1937-1944,» in «Les nouveaux enjeux de l'historiographie israélienne,» édité par Florence Heymann, *Lettre d'information du centre de recherche français de Jérusalem*, Jérusalem, no. 12, décembre 1995.

كما يمكن العودة إلى منتخبات من نصوص لأدباء صهيونيين مؤيدين لعملية الترحيل منذ سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٩٦١ في:

Revue d'études Palestiniennes, Paris, no. 14, hiver 1998.

(٤٢) Morris, «Remarques...,» op. cit., p. 52.

(٤٣) Ibid., p. 53.

(٤٤) Ibid., p. 54.

(٤٥) Benny Morris, «Falsifying the Record: a Fresh Look at Zionist Documentation of 1948,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXIV, no. 3, Spring 1995.

(٤٦) بِني موريس، «كيف رتبت الوثائق الصهيونية»، «هآرتس»، (تل أبيب)، ٤/ ٢/ ١٩٩٤.

(٤٧) Morris, «Remarques...,» op. cit., p. 56.

(٤٨) Ibid., p. 58.

(٤٩) Ibid., p. 65.

(٥٠) Ibid., p. 66.

(٥١) Morris, *1948...*, op. cit., p. 33.

(٥٢) Ibid., p. 22.

(٥٣) Morris, «Remarques...,» op. cit., p. 52.

(٥٤) Ilan Pappé, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951* (London & New York: I.B. Tauris, 1992), p. 98.

(٥٥) Ibid., p. 92.

(٥٦) Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (London & Sydney: Croom Helm, 1987).

(٥٧) Ibid., p. 87.

(٥٨) Ibid., p. 89.

(٥٩) Ibid., p. 90.

(٦٠) Ibid., pp. 92-93.

(٦١) Ibid., p. 93.

(٦٢) Ibid., p. 94.

(٦٣) Ibid., p. 95.

(٦٤) Ibid., p. 96.

(٦٥) Ibid., p. 103.

(٦٦) Ibid., p. 106.

(٦٧) Ibid., p. 98.

(٦٨) Ibid.

(٦٩) Ibid., p. 99.

(٧٠) Ibid., p. 117.

(٧١) Ibid., p. 84.

(٧٢) Ibid., pp. 78-79.

الفصل الثامن

في غربال التاريخ الصهيوني التقليدي

«لقد استغرقت ولادة كتاب 'نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين' وقتاً طويلاً بالنسبة إلى مؤرخ رحّب بأعمال [بِني] موريس معلقاً عليها آمالاً كبيرة. لكن عند النظر فيه نجد أنه خيب هذه الآمال، وستبقى هذه القضية في انتظار دراسة أكثر شمولاً وأكثر أمانة تليق بهذه المأساة الإنسانية والوطنية الكبرى المتجسدة فيها.» هذا ما خلص إليه المؤرخ الإسرائيلي شبتاي طيفت في أحد ردوده عبر مجلة «الدراسات الشرق الأوسطية» (*Middle Eastern Studies*) على رائد القراءة الجديدة للتاريخ الإسرائيلي.[١]

وطيفت، المصنف في طليعة المؤرخين «القدامى»، هو أول من حاول، وليس الأخير كما سنرى، أن يرد على المؤرخين «الجدد»، رافضاً في أي حال هذا التصنيف. ومع أنه يلتزم الرواية الرسمية لمؤسس دولة إسرائيل، وقد خصص لبن - غوريون سيرة ضخمة في أربعة مجلدات، وفيها أن الهجرة الفلسطينية جاءت، كما نذكر، نتيجة «فرار» تم بناء على أوامر (أنظر الفصل السابع)، فقد أراد طيفت أن يبين أن «موريس أخفق في الإجابة عن السؤال الرئيسي الذي يدور في رأس القارئ؛ إذ ظل الغموض يحيط كثيفاً بمسألة فرار عرب فلسطين، تماماً مثلما كان منذ ما يزيد على أربعين عاماً حيث دوّن بن - غوريون في يومياته بعد زيارته الأولى ليافا في إثر سقوطها في أيدي اليهود (١٨ أيار/مايو ١٩٤٨): 'لا أفهم لماذا غادر سكان

يافا؟›»[٢] ولإثبات صحة هذه المقولة يفند شبتاي طيفت كتاب بِني موريس جاهداً في نقض منهجه وخلاصاته. وهو في تحليله يثبت سبعة مآخذ كبرى عليه.

فإذا كان قد تبين أن بِني موريس عجز عن تفسير «فرار» العرب فذلك بسبب افتقار كتابه إلى المصادر العربية الضرورية، وفق ما ذكر الكاتب، التي لم يكن في إمكانه، بحسب خصومه، الاستفادة منها لأنه لا يتقن هذه اللغة. وهذا المأخذ الأول يشترك فيه جميع نقاد كتابه «نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين»، من إسرائيليين وفلسطينيين. وتلك هي نقطة ضعف المؤرخ. وعلى الأرجح إن طيفت محق في ذلك، وقد حرمته، كما حرمت القارئ، أي معلومات بشأن الرواية العربية والفلسطينية للأحداث: «إن ما نسبته ٩٠٪ من مجمل أدلته ـ تقريباً ١٠٠٪ فيما يتعلق بالجيش والسياسة الإسرائيليين ـ مأخوذ من مصادر إسرائيلية.»[٣] ويوضح طيفت كيف أن الانحراف يترك أثراً أكبر عندما يقترن بالنزعة الإسرائيلية إلى «تعظيم الذات»، كما في ثناء مناحم بيغن، مثلاً، على دور الإرغون، من دير ياسين إلى يافا، في الانتصارات اليهودية التي تحققت في ربيع سنة ١٩٤٨ (أنظر الفصل الرابع).

وفي كتابيّ بِني موريس، كما رأينا في الفصل الثالث، يستند تفسير الموجتين الأوليين من الهجرة الفلسطينية بصورة واسعة إلى وثيقة صادرة عن استخبارات الجيش. وهذا هو المأخذ الثاني الكبير الذي يسجله عليه طيفت الذي يشكك في صحة هذه الوثيقة. فطيفت يرى أن هذه الوثيقة مأخوذة من محفوظات أهارون كوهين، أحد مسؤولي حزب مبام، ويضيف أن هذا الأخير أدين، سنة ١٩٦٠، بسبب اتصالات غير شرعية بعملاء سوفيات.[٤] زد على ذلك أن الوثيقة المزعومة قد أُخِّر تاريخها خمسة عشر يوماً. والحقيقة أن القائد الأعلى للجيش الإسرائيلي الذي أنشئ حديثاً، كان أعلم وحداته، في

٣٠ حزيران/يونيو بالتحديد، بحل القسم العربي القديم في جهاز استخبارات الهاغاناه وباستبداله بجهاز من النمط نفسه مرتبط بالقيادة العليا للجيش الإسرائيلي. ويشدد طيفت على أن الفارق كامن في أن حزب مبام كان قوي التأثير داخل استخبارات الهاغاناه، وهذا ما يفسر مضمون الوثيقة، ويبين بصورة عرضية كيف أن أهارون كوهين تسلم نسخة عنها غداة صوغها. وهنا ربما يكون تم الاستناد إلى قراءة حزب هشومير هتسعير للأحداث، وهو المعروف بتأثره بالمقولات العربية، في عرض مجمل أسباب الهجرة كما وردت في هذه الوثيقة، وتحديداً نسبة ٥٥٪ منها إلى أعمال الهاغاناه وتسجيل ١٥٪ في خانة الإرغون وليحي. وإذا ما كانت الأجواء السياسية ـ الأيديولوجية التي أحاطت بوضع هذا التقرير تستحق في الواقع أن تسجل، وتحمل على التعامل معه بحذر لدى استخدامه كوثيقة، فإنه لا يجوز التذرع بهذا كي نضرب صفحاً عن تحليلاته. والحال أن طيفت يشكك في صحة وثيقة جهاز الاستخبارات هذه، وفي صوابية التفسيرات التي يعطيها إياها بِني موريس. ثم يأخذ على هذا الأخير... أنه تخلى فيما بعد عن هذه الوثيقة لـ «دافع سياسي خفي». وقد كتب طيفت: «إن النزعة إلى تضخيم دور إسرائيل في ‹الهجرة العربية› من فلسطين، وبالتالي نشوء قضية اللاجئين، تزداد وضوحاً أكثر فأكثر كلما ابتعد موريس عن ‹استخبارات الجيش الإسرائيلي› المزعومة. وفي الواقع إن هذه الاستخبارات تقر بـ «أنه ما من أدنى شك في أن الأعمال العدائية شكلت عاملاً رئيسياً في حركة الهجرة.» ويتابع طيفت أن هذا الرأي «لا يروق» لبِني موريس الذي حدد لنفسه «هدفاً أكثر طموحاً وهو أن يبرهن أولاً على أن ‹الهجرة العربية› كانت في جزء كبير منها عملية ترحيل متعمدة، وثانياً أن مفهوم الترحيل متجذر عميقاً في الفكر الصهيوني.»[٥]

وبعد أن يرفض طيفت توزيع مراحل الهجرة الفلسطينية على

خمس محطات (أنظر الفصل الثالث)، إذ يرى أن «الهدف من هذا هو التقليل من تأثير عمليات النزوح الأولى والبالغة ٧٥,٠٠٠ حالة، وتضخيم العوامل اليهودية»،[٦] يصل إلى المأخذ الثالث الأساسي. ذكرنا من قبل أن بِني موريس أكد أنه لم يجد أي أثر، اللهم على الصعيد المحلي أحياناً، للأوامر التي أصدرها الزعماء العرب إلى الشعب الفلسطيني بأن يغادر أرضه كما ورد في الرواية التاريخية الرسمية بمصادرها الإسرائيلية. ويؤكد طيفت أن هذا من المغالط، ثم يستشهد بخطاب شهير لبن ـ غوريون أمام الكنيست ألقاه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، وفيه يعلن رئيس الحكومة: «إننا نملك وثائق صريحة تؤكد أنهم غادروا فلسطين بناء على توجيهات الزعماء العرب وعلى رأسهم المفتي، وذلك على أساس أن الاجتياح الذي ستقوم به الجيوش العربية بعد زوال الانتداب سيدمر الدولة اليهودية وسيلقي اليهود جميعاً في البحر أحياء أو أمواتاً.» وفي الواقع يعلق المؤرخ على هذا قائلاً: «أمّا «الوثائق الصريحة» [المجهولة حتى الآن] التي يذكرها بن ـ غوريون، فمن الممكن جداً أن تكون من وثائق استخبارات الهاغاناه واستخبارات الجيش الإسرائيلي التي رفعت إليه وإلى مجلس الوزراء.»[٧]

وقبل العودة إلى دور الزعماء العرب في الهجرة الفلسطينية يوجه المؤرخ «القديم» انتقاده الرابع، فيؤكد أن بِني موريس يعطي صورة مغلوطاً فيها لميزان القوى بين اليهود والعرب، ويصور إسرائيل أنها كانت منذ البداية، لا ذاك الكيان الهش كما كانت عليه، بل كتلك «القوة العظمى التي قدر لها أن تبلغها فيما بعد.»[٨] ويزعم طيفت أنه في كتاب «نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين» لا نجد شيئاً بشأن العشرة آلاف جندي مصري ومستوى تسلحهم الذي كان الجيش الإسرائيلي يفتقده في تلك الحقبة، ولا عن الفيلق العربي في الأردن وتجهيزه وتدريبه، كما لا شيء بشأن المدفعية السورية القوية، إلخ.

ويسأل طيفت، بعد أن يعرض ما أكده موريس من أن «اليِيشوف كانوا عسكرياً [...] متفوقين بصورة واسعة على العرب الفلسطينيين» ابتداء من كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٤٨، وإن كان «هذا التفوق العسكري تجلى»[٩] خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو، فلماذا أعلن الزعيمان الرئيسيان في الهاغاناه، يسرائيل غاليلي ويغئيل يادين، موافقتهما، في ١٢ أيار/مايو، على الاقتراح الأميركي الداعي إلى تأجيل إعلان الدولة اليهودية في مقابل وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر؟ إلاّ إنه يعترف بحقيقة أن هذا التفوق العربي في المراحل الأولى من الحرب، تحول إلى تفوق إسرائيلي فيما بعد، أقله بالنسبة إلى عديد الجيوش، مع أن الجيش الإسرائيلي ظل أضعف في بعض أنواع التسلح. ثم يتساءل إن لم يكن الأمر كذلك كيف نفسر أن اليهود سجلوا، خلال المرحلة الأولى من الصراع، سقوط ٦٢٠٠ قتيل على عدد سكان يقل عن ٦٠٠,٠٠٠ نسمة، وسجل الفلسطينيون ١٣,٠٠٠ قتيل على ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة، بحسب تقديرات عربية يرى المؤرخون العسكريون الإسرائيليون أنه مبالغ فيها، أي بنسبة متقاربة بلغت نحو ١٪؟ لا بد من الإشارة هنا إلى أن براهين طيفت تعاكس توافق المعطيات كلها المتوفرة التي، كما لمسناه في الفصل الثاني، تبيّن بما لا يقبل الدحض التفوق الكمي والنوعي للقوات اليهودية على القوات العربية، سواء في الحرب الأهلية ما بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ وأيار/مايو ١٩٤٨، أو في الحرب إجمالاً فيما بعد، وربما باستثناء الفترة الممتدة ما بين ١٥ أيار/مايو و١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨.

«مفعول الدومينو» ودوافعه الثلاثة

غير أن الكلام عن «تفوّق» الهاغاناه يرمي في رأي طيفت إلى هدف واحد هو تسخيف الفرضية القائلة إن الفلسطينيين اختاروا الفرار

على أمل عودة أفضل وراء الجيوش العربية المنتصرة. مع ذلك يبقى هذا، بالنسبة إلى طيفت، هو التفسير الأول لموجتي الهجرة الأوليين.

وعلى مدى ست صفحات، يتحدث، حالة بحالة، عن نزوح سكان المدن العربية التي سقطت في أيدي الهاغاناه حتى عندما كانت هذه الأخيرة تدعوهم إلى البقاء، وعن مغادرة الزعماء المحليين والوطنيين، وعن الإخلاء الطوعي للنساء والأطفال والعجائز، وعن استقبال اللاجئين في الدول العربية، كما عن حالة عشرين قرية أصدر فيها الزعماء الأوامر بالرحيل، وعن تأثير سقوط حيفا على الوضع في يافا وعكا، إلخ، وغيرها من الأمثلة التي ساقها لأماكن أُخرى... مأخوذة من كتاب بِني موريس نفسه. ويوجز طيفت أن «العامل الرئيسي في هجرة المدن كان تفكك وفرار القيادة المحلية، المدنية منها والعسكرية، قبل المعارك النهائية بقليل وخلالها»،[١٠] قبل أن يتساءل فيما بعد عن الأسباب التي من أجلها كان على المواطنين الفلسطينيين «أن يُتركوا ‹وحدهم› في مواجهة العدو الصهيوني.»[١١]

ويتحدث المؤرخ عن قرار سياسي أكثر منه عن حالة من الجبن، معتبراً أن المسؤولين قرروا النزوح ظناً منهم أن فرارهم ينسجم وموقف المفتي الساعي لمفاقمة الوضع للضغط على الدول العربية كي تتدخل. وهذا مجرد افتراض كون طيفت، بما لا يقل عن بن - غوريون، لم يأت بأدنى دليل على أن الهيئة العربية العليا شجعت الفلسطينيين على الفرار، ومن باب أولى أن تكون قد دعتهم رسمياً إلى ذلك. لكن هذا لا يمنعه من التأكيد: «لو أن موريس أراد استخلاص المحصلة الأكيدة من عرضه الخاص لكان أقر بأن هناك «دعوة ضمنيّة» من جانب المفتي ومن الهيئة العربية العليا.»[١٢] إن الهجرة من حيفا التي تمت بناء على أوامر من القيادة العربية المحلية، كما تمناها الشعب، والتي تمثل ١٠٪ من الهجرة العامة، «تستحق اهتماماً مركزياً». لقد كتب طيفت، ملخصاً ما ورد عند بِني

موريس، أنها «كانت المفجر المباشر والسبب الرئيسي غير المباشر في حالات فرار العرب المتلاحقة من قضاء حيفا ومن مناطق أُخرى في البلد ومنها يافا وعكا وصفد.»[١٣] ومع ذلك فهو ينتقد بِني موريس في أسفل الصفحة نفسها لأنه تجاهل الدوافع الثلاثة من «مفعول الدومينو»، وهي «فرار الأغنياء، وإخلاء السكان من غير المقاتلين، وهروب الزعماء والقادة.» وبشأن هذه النقطة الأخيرة يستنتج قائلاً: «إن الزعماء العرب في فلسطين قد عبّروا عن قرارهم بأقدامهم. فكل من أوامر الإخلاء بحد ذاتها وأياً يكن سببها، والمثل الذي أعطاه الزعماء والقادة للشعب، يعادل تعليمات أكيدة بالفرار، وهكذا لا يكون تصريح بن - غوريون أمام الكنيست، في المحصلة، بعيداً كل البعد عن الحقيقة.»[١٤]

المأخذ الخامس يتناول مفهوم الترحيل، «الكلمة المفتاح» المستخدمة «بخفة». فلا يفوت طيفت، طبعاً، أن يؤكد التناقض الذي يتخبط فيه بِني موريس والذي حللناه بصورة مطولة في الفصل السابق. ففي الواقع، يشدد المؤرخ الجديد من جهة على عدم وجود أي أثر لأمر رسمي بطرد الفلسطينيين، ومن جهة أُخرى يشدد على أن قادة الهاغاناه، «مثل بن - غوريون، أدركوا أن ترحيل الأقلية العربية المرتقبة في الدولة اليهودية الناشئة بدأ، وأنه يمكن تسريعه ببذل جهد إضافي صغير وبدفعة بسيطة من قِبل القوات اليهودية.» إلاّ إن المؤرخ القديم أكثر ما يندد بـ «الخطأ الذي لا يغتفر» الذي ارتكبه أكثر زملائه فتوة، إذ أكد هذا الأخير أن ترحيل عرب فلسطين إلى سائر البلاد العربية «له أساسه في التيار الرئيسي للفكر اليهودي، إن لم يكن في التخطيط الحالي ابتداء من أواخر الثلاثينات وفي الأربعينات.»[١٥] ويؤكد طيفت أن هذه النظرة لم تكن موضوعاً للبحث فيه في المؤتمر الصهيوني إلاّ كرد على مشروع تقسيم فلسطين الصادر عن لجنة بيل في ٧ تموز/يوليو ١٩٣٧، والذي شكل «مادة وثائقية ضخمة جداً

على أمل عودة أفضل وراء الجيوش العربية المنتصرة. مع ذلك يبقى هذا، بالنسبة إلى طيفت، هو التفسير الأول لموجتي الهجرة الأولْيين. وعلى مدى ست صفحات، يتحدث، حالة بحالة، عن نزوح سكان المدن العربية التي سقطت في أيدي الهاغاناه حتى عندما كانت هذه الأخيرة تدعوهم إلى البقاء، وعن مغادرة الزعماء المحليين والوطنيين، وعن الإخلاء الطوعي للنساء والأطفال والعجائز، وعن استقبال اللاجئين في الدول العربية، كما عن حالة عشرين قرية أصدر فيها الزعماء الأوامر بالرحيل، وعن تأثير سقوط حيفا على الوضع في يافا وعكا، إلخ، وغيرها من الأمثلة التي ساقها لأماكن أُخرى... مأخوذة من كتاب بِني موريس نفسه. ويوجز طيفت أن «العامل الرئيسي في هجرة المدن كان تفكك وفرار القيادة المحلية، المدنية منها والعسكرية، قبل المعارك النهائية بقليل وخلالها»،[١٠] قبل أن يتساءل فيما بعد عن الأسباب التي من أجلها كان على المواطنين الفلسطينيين «أن يُتركوا ‹وحدهم› في مواجهة العدو الصهيوني.»[١١]

ويتحدث المؤرخ عن قرار سياسي أكثر منه عن حالة من الجبن، معتبراً أن المسؤولين قرروا النزوح ظناً منهم أن فرارهم ينسجم وموقف المفتي الساعي لمفاقمة الوضع للضغط على الدول العربية كي تتدخل. وهذا مجرد افتراض كون طيفت، بما لا يقل عن بن - غوريون، لم يأت بأدنى دليل على أن الهيئة العربية العليا شجعت الفلسطينيين على الفرار، ومن باب أولى أن تكون قد دعتهم رسمياً إلى ذلك. لكن هذا لا يمنعه من التأكيد: «لو أن موريس أراد استخلاص المحصلة الأكيدة من عرضه الخاص لكان أقر بأن هناك «دعوة ضمنيّة» من جانب المفتي ومن الهيئة العربية العليا.»[١٢] إن الهجرة من حيفا التي تمت بناء على أوامر من القيادة العربية المحلية، كما تمناها الشعب، والتي تمثل ١٠٪ من الهجرة العامة، «تستحق اهتماماً مركزياً». لقد كتب طيفت، ملخصاً ما ورد عند بِني

موريس، أنها «كانت المفجر المباشر والسبب الرئيسي غير المباشر في حالات فرار العرب المتلاحقة من قضاء حيفا ومن مناطق أُخرى في البلد ومنها يافا وعكا وصفد.»[١٣] ومع ذلك فهو ينتقد بِني موريس في أسفل الصفحة نفسها لأنه تجاهل الدوافع الثلاثة من «مفعول الدومينو»، وهي «فرار الأغنياء، وإخلاء السكان من غير المقاتلين، وهروب الزعماء والقادة.» وبشأن هذه النقطة الأخيرة يستنتج قائلاً: «إن الزعماء العرب في فلسطين قد عبّروا عن قرارهم بأقدامهم. فكل من أوامر الإخلاء بحد ذاتها وأياً يكن سببها، والمثل الذي أعطاه الزعماء والقادة للشعب، يعادل تعليمات أكيدة بالفرار، وهكذا لا يكون تصريح بن - غوريون أمام الكنيست، في المحصلة، بعيداً كل البعد عن الحقيقة.»[١٤]

المأخذ الخامس يتناول مفهوم الترحيل، «الكلمة المفتاح» المستخدمة «بخفة». فلا يفوت طيفت، طبعاً، أن يؤكد التناقض الذي يتخبط فيه بِني موريس والذي حللناه بصورة مطولة في الفصل السابق. ففي الواقع، يشدد المؤرخ الجديد من جهة على عدم وجود أي أثر لأمر رسمي بطرد الفلسطينيين، ومن جهة أُخرى يشدد على أن قادة الهاغاناه، «مثل بن - غوريون، أدركوا أن ترحيل الأقلية العربية المرتقبة في الدولة اليهودية الناشئة بدأ، وأنه يمكن تسريعه ببذل جهد إضافي صغير وبدفعة بسيطة من قِبل القوات اليهودية.» إلاّ إن المؤرخ القديم أكثر ما يندد بـ «الخطأ الذي لا يغتفر» الذي ارتكبه أكثر زملائه فتوة، إذ أكد هذا الأخير أن ترحيل عرب فلسطين إلى سائر البلاد العربية «له أساسه في التيار الرئيسي للفكر اليهودي، إن لم يكن في التخطيط الحالي ابتداء من أواخر الثلاثينات وفي الأربعينات.»[١٥] ويؤكد طيفت أن هذه النظرة لم تكن موضوعاً للبحث فيه في المؤتمر الصهيوني إلاّ كرد على مشروع تقسيم فلسطين الصادر عن لجنة بيل في ٧ تموز/يوليو ١٩٣٧، والذي شكل «مادة وثائقية ضخمة جداً

لا يمكن مناقشتها هنا ولو جزئياً،» مع أننا لحظنا في الفصل السابق ما كان من أمر التلاعب بهذه النصوص.

ويتابع طيفت: «وفي إطار هذه المغالطة يستقدم موريس شخصيته الشيطانية: يوسف فايتس.»[١٦] وعندها يخصص طيفت ست صفحات لنقض «الأسطورة» التي ابتدعها بِني موريس. وإذا أخذنا بكلامه نرى أن فايتس لم يكن سوى شخصية ذات «موقع متواضع» ولا تأثير له، وهو لم يشارك إلاّ في تدمير ثماني قرى عربية، وأن بن - غوريون ما كان ليقبل إلاّ بتأليف «لجنة لدراسة الترحيل الجاري.» ويضيف طيفت أن الدليل على ذلك هو أن رئيس الحكومة رفض أن يرد خطياً على مطالب فايتس. ويطلق طيفت حكماً في أن الزعم، مثل بِني موريس، «أن بن - غوريون كان يفضل في هذا الوضع الحساس ألاّ يدلي خطياً بأي شيء أبداً، وأنه لم يكن يريد المخاطرة بأن يتهم بأنه تصرف من دون الحصول على موافقة سياسية» إنما هو أقرب إلى «العمى». ويتابع أن «الحقيقة بكل بساطة هي أن بن - غوريون، وقد قبل بمبدأ تأليف لجنة لدراسة إمكان إيواء اللاجئين في البلاد العربية، عبر مفاوضات السلام المرتقبة، رفض من دون أي إجراء آخر طلب فايتس تأليف لجنة تنفيذية للترحيل.»[١٧] لكن ماذا بخصوص قرار طرد الجماعات العربية بتخويفهم، والذي اتخذه بن - غوريون مع فايتس في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، عشية عمليتي يوآف وحيرام؟ عن هذا يجيب طيفت باختصار أن فايتس ينسج من خياله، مستشهداً على ذلك بمذكرات بن - غوريون، فيؤكد «أنه لم يحدث أي اتفاق ولم يتخذ أي قرار»،[١٨] قبل أن يجزم بصورة قاطعة، من دون أن يفند أياً من الروايات التي ساقها بِني موريس بشأن الترحيل: «لقد خرق اتفاق الهدنة وتجددت الحرب في الجنوب والشمال وهرب العرب من القرى الموجودة في مناطق المعارك، وليس هناك أي علاقة بين هذا التطور والحديث بين بن - غوريون

وفايتس في ٢٩ أيلول/سبتمبر.»[١٩] كما أن طيفت يرى أن لجنة الترحيل التي ألّفتها الحكومة الإسرائيلية على مستوى رسمي رفيع، في آب/أغسطس ١٩٤٨ «لم تكن لجنة دائمة من صلاحياتها طرد عرب فلسطين وهدم المنازل كما يحاول موريس أن يقنعنا خطأً. فبالأحرى كان دورها الرئيسي تحضير موقف إسرائيل في مؤتمر السلام حيث كان من الممكن طرح عملية تبادل في السكان: المهاجرون اليهود (اللاجئون) في البلاد العربية في مقابل اللاجئين العرب من فلسطين (كذا).»[٢٠]

وحول هذه النقطة أيضاً هناك مقال بالإنكليزية لبِني موريس بعنوان «تزوير الوقائع» («Falsifying the Records»)،[٢١] يسقط بقوة حجج طيفت. وفيه يبين «المؤرخ الجديد» في الواقع كيف أن الرواية المنشورة في يوميات المسؤولين السياسيين، وأولهم يوسف فايتس، لكن أيضاً بن - غوريون، قد نقحت بعناية من أي إشارة واضحة إلى طرد عرب فلسطين. فالرقابة، أو الرقابة الذاتية، تناولت خصوصاً اللقاءات بين رئيس لجنة الترحيل ورئيس الحكومة. على سبيل المثال، ذلك اللقاء الذي تم في ٥ حزيران/يونيو ١٩٤٨، وقد أتينا إلى ذكره (أنظر الفصل الخامس). ففي حين يكتب فايتس بخط يده أنه بلّغ بن - غوريون بأن لجنته بدأت من الآن فصاعداً «تدمير» (destroying) القرى، فإن النسخة المطبوعة تتحدث عن «تحسين» (improving) القرى! أمّا بالنسبة إلى يوميات رئيس الحكومة فإذا ما تحدثت عن فكرة إنشاء كتيبة تكلف «تنظيف هذه القرى وزراعتها وإنزال يهود فيها»، فإننا لا نجد أدنى إشارة إلى هذه المهمات الرئيسية الثلاث المقترحة من لجنة الترحيل، أي تدمير القرى، ومنع العرب من الزراعة والحصاد، وشراء الأراضي المخصصة للمهاجرين الجدد. وقد كتب بِني موريس (في المصدر المذكور أعلاه، ص ٤٨ - ٥٠): «لقد كان الهاجس الأكبر لبن - غوريون ألاّ

يترك أي أثر يثبت تورطه في أنشطة اللجنة، لدرجة أنه في ١٦ حزيران/يونيو [١٩٤٨] أورد في يومياته خبر أعمال التدمير الحديثة العهد أو الجارية التي طاولت سلسلة من القرى العربية ('المغر بالقرب من جديرة، وفجة، وبيار عدس [...]، ومسكة [...]') من دون أن يشير إلى مصادر المعلومات، ولا إلى المسؤول عن ذلك، ولا إلى الإطار الذي أُنجزت فيه عمليات التدمير.» والأمر نفسه ينطبق على اللقاء الحاسم في ١٨ آب/أغسطس ١٩٤٨، وقد سبق ذكره في الفصل الخامس. ولم ترد في يوميات رئيس الحكومة أي كلمة بشأن اقتراح فايتس لتدمير القرى العربية ومنع العرب من حصاد أراضيهم.

ولأن طيفت شديد الحرص على صيانة صورة الأب المؤسس لدولة إسرائيل، فإنه يوجه الملامة السادسة إلى بِني موريس معتبراً أنه زيّف التقارير ما بين بن - غوريون وجنرالاته. نحن نذكر أن المؤرخ الجديد اعتبر أن رئيس الحكومة امتنع على الدوام من صوغ أي أمر خطي بطرد الفلسطينيين أو بتدمير القرى العربية (أنظر الفصل السابق)، على أساس أنه كان يعتمد على قادة الهاغاناه من جميع المستويات كي يتنبهوا إلى أن هذه هي الخطة التي يجب اعتمادها. وهذا ما يعلق عليه طيفت بشيء من الغضب: «ليس بين يدي موريس أي أدلة، وهو لم يقدم أي دليل لدعم ادعائه الكاذب هذا.»[٢٢] فصحيح أن رئيس الحكومة صرح يوماً: «ليس أمام العرب في أرض إسرائيل إلاّ دور واحد يؤدونه وهو الفرار»،[٢٣] لكنه في أثناء زياراته التفقدية على الأرض برفقة الجنرال موشيه كرمل (في الشمال) والجنرال يغآل ألون (في الجنوب) اكتفى بالتعبير عن «أمله» بأن يغادر العرب، لكنه لم يقم بما يتسبب به قط. ثم يستشهد بالتعميم الشهير الصادر في ٦ تموز/يوليو ١٩٤٨، والذي يمنع أي عملية تدمير أو عملية طرد «من دون إذن خاص أو تعليمات صريحة بالأمر» تصدر عن وزير الدفاع. ويتابع طيفت أن بِني موريس «لا يمكنه تبرئة بن - غوريون

استناداً إلى هذا الأمر لأنه يتناقض مع نزعته [أي نزعة بِني موريس] التمييزية وتفسيره الأمور.»[٢٤] ويضيف طيفت أن لا صلة بين هذا التعميم «والاضطرار إلى الاستجابة سياسياً للضغط السياسي» الذي يتحدث عنه بِني موريس، وهو يتهمه بأنه «غير مطلع ولا مهتم بالمعركة الحيوية التي خاضها بن - غوريون لفرض احترام الانضباط العسكري على جيش أنشئ حديثاً بكل سرية، وضمَّ حتى بعض الجماعات الإرهابية.»[٢٥]

ثم يورد طيفت مقطعاً مطولاً في الدفاع عن بن - غوريون وتمجيد أعماله: فبدلاً من أن يغطي وزير الدفاع ابتزازات جنوده فقد تدخل شخصياً بغية إدانتها - التدخل الوحيد الذي يسجله طيفت يتعلق بأعمال نهب - وهو الذي أنقذ أيضاً عرب الناصرة من عملية الإقصاء التي كان يحضّر لها موشيه كرمل. وبعكس ما سجل في تقرير مجلس الوزراء الذي عقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر والذي أورده بِني موريس، يؤكد طيفت أن بن - غوريون «صُدم» بأخبار الأعمال الوحشية التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي خلال عملية حيرام، ودليله على ذلك مقتطف من يوميات بن - غوريون!. أمّا بالنسبة إلى اجتماع الحكومة في ٢٦ أيلول/سبتمبر، عشية خرق اتفاق الهدنة الثاني، فهو بحسب طيفت موضع «تحريفات مهشّمة» [كذا]، وفي إمكان القارئ أن يتبين هذا إذا أراد تتبع طيفت في مماحكاته: فبحسب موريس أن بن - غوريون «بلّغ الحكومة أنه إذا ما تجددت المعارك في الشمال فإن منطقة الجليل ستصبح 'نظيفة' و'خالية' من العرب، وقد طلب من جنرالاته أن يضمنوا له الأمر.» وعلى هذا يرد طيفت ساخطاً: «ما من كلمة واحدة صحيحة في كل هذا المقطع»، ثم يروي تفصيلات الاجتماع بدقائقها: «بن - غوريون: هم قالوا: 'سنعطيكم، كبديل، منطقة الجليل خالية'. وليس هذا ممكناً من دون [تجدد] الحرب. فالجليل مكتظ وليس فارغاً، ولذلك إذا تجددت الحرب في كل البلد

[. . .] يجب تطهير الجليل.»[٢٦] وإذا أخذنا بكلام طيفت فإن المقصد كله يقوم على تحديد من يعود إليهم ضمير الغائب «هم»، ويوضح أنْ ليس المقصود به الجنرالات، وإنما الكونت برنادوت ومساعده رالف بانش. وبمعنى آخر يكون ممثلو الأمم المتحدة قد دفعوا الحكومة الإسرائيلية إلى... خرق الهدنة!

نزع الشرعية عن الصهيونية؟

ويبلغ شبتاي طيفت قمة في الجدلية عندما يتحدث عن قضية فلسطينيي اللد والرملة.[٢٧] نذكر أن بِني موريس روى كيف أن رئيس الحكومة، عندما سأله يغآل ألون ويتسحاق رابين عما يفعلانه بهم، «أشار بحركة تبرم عنيفة من يده وقال ‹اطردوهم›». ويشدد طيفت على أن المؤرخ الجديد، إذ روى هذا، يستبعد رواية أريه يتسحاقي، الذي تولى لمدة طويلة إدارة محفوظات قسم التاريخ في القيادة العليا للجيش الإسرائيلي. في الحقيقة، بالنسبة إلى هذا الأخير، «فإن بن ـ غوريون لم يقل ‹اطردوهم›، وإنما اكتفى بإشارة تعني ‹اطردوهم›.» وفي الواقع يستند موريس إلى سيرة مؤسس إسرائيل التي وضعها ميخائيل بار ـ زوهار، الذي «يذكر كمصدر للخبر مقابلة لرابين، لكن هل نحن متأكدون أنه لم يفهم رابين بشكل مغلوط فيه؟»[٢٨] ومن المؤكد أن في مقطع خضع للرقابة من مذكرات رابين التي نشرت في صحيفة «نيويورك تايمز»، يفصل هذا الأخير الحادثة قائلاً: «إن بن ـ غوريون رد بإشارة من يده تعني ‹اطردوهم!›». ويكشف طيفت أن رابين كذّب، في أي حال، هذه الرواية ثلاث مرات، ومن جهة أُخرى فإن الحقيقة موجودة، كالعادة، في يوميات بن ـ غوريون: «برأيي أنه عندما يلوذون [العرب] بالفرار لا حاجة بنا إلى الركض وراءهم [طالبين منهم البقاء ـ كما يوضح

شبتاي طيفت]. لكن الأمر يختلف عندما يتعلق بالسكان الذين لازموا أماكنهم وتعمل قواتنا على طردهم. فمن الممكن منع حدوث هذا، إذ ليس من الضروري أن نطردهم. ففي اللد والرملة أعطيت الأوامر صراحة بعدم طرد السكان، وقد علمنا أنه قد تم طردهم فعلاً.» ومن هذا يستنتج طيفت: «كان من الممكن إذاً تفسير حركة بن ـ غوريون بأشكال متعددة ومنها أنه أراد إبداء استيائه.»

أمّا المأخذ السابع والأخير فهو ذو منحى أكثر شمولاً. يعترف طيفت بأن مقدمة كتاب «نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين» تشير إلى رغبة العرب في تدمير الدولة اليهودية، إلاّ إن القارئ سرعان ما يفقد هذه الخلفية نظراً إلى «الطريقة التي يعرضها موريس بها، بحيث يتبين دائماً أن اليهود هم المسؤولون عن قيام الحرب.»[٢٩] ففي نظر طيفت أن موريس يبدأ سرد الأحداث دائماً بحادثة تمت على يد اليهود، عندما يكون الأمر كذلك، ومن ثم يذكر الفعل العربي الذي تسبب بها. وهو يصور الهاغاناه والجيش الإسرائيلي أنهما هما اللذان يهاجمان القرى العربية الآمنة. كما أن تحليله يقلل من القوة العسكرية لجيش الإنقاذ بقيادة القاوقجي، المزود بمدافع لم تكن الهاغاناه تملكها في حينها، وهذا دليل آخر على خطأ الفرضية القائلة بتفوق القوات اليهودية على أعدائها. وأخيراً، يهاجم طيفت تقرير بِني موريس بشأن عملية يوآف وخصوصاً بشأن الغارات الجوية على الجماعات العربية، فيرد المؤرخ المتشدد على أن الأمر كان يتعلق بـ «قواعد عملانية ولوجستية» عائدة للجيش المصري. «والجيش الإسرائيلي لم يكن مجهزاً بصورة جيدة، حتى في تشرين الأول/أكتوبر، إلى درجة أنه حتى لو كان يرغب في قصف الجماعات العربية، لما تمكن من ذلك بسبب الضرورات اللوجستية.»[٣٠]

ويرد بِني موريس على عدد من حجج طيفت في مقدمة كتابه «١٩٤٨ وما بعدها». فيرفض أولاً ما اتهم به من تعاطف مع

الفلسطينيين «فيما يتعلق بي، ليس لعلم التاريخ الحديث أي هدف سياسي. [...] لقد حاولت أن أروي وأشرح كيف نشأت قضية اللاجئين الفلسطينيين. ولم أبدِ تعاطفاً مع أي جهة [...]، كما أنني لم أحاول، ولم يكن هدفي، أن أنزع الشرعية عن الصهيونية التي أعتبرها حركة قومية شرعية كغيرها من الحركات.»[٣١] ثم يهاجم الطريقة التي حلل بها زميله الهجرة الفلسطينية. ففي حين يؤكد موريس الطابع المعقد المتعدد الأسباب لهذه الظاهرة، يتمسك طيفت بعامل وحيد هو الأمر، أو القدوة، الذي أعطاه الزعماء العرب. ثم يحلل مشدداً: «في تفنيدي لتفسير طيفت الأحادي السبب في الهجرة ('الأوامر العربية') حتى ١٥ أيار/مايو، لاحظت بكل بساطة أنه ما من دليل واحد يدعم هذه الفرضية، وأن الوثيقة الوحيدة التي كان في إمكان طيفت أن يقدمها، أي تقرير الهاغاناه المؤرخ في ٢٤ نيسان/أبريل، تستند بوضوح إلى أجواء 'الشائعات' كما إلى أمر أُعطي لـ 'عدد من المناطق' (وليس إلى أمر شامل وجه إلى 'جميع عرب فلسطين'). [...] والحقيقة هي أن العكس هو الذي حدث. فاستخبارات الهاغاناه والبعثات الدبلوماسية في الشرق الأوسط، في تلك الحقبة، أي في حدود ٥ ـ ٦ أيار/مايو ١٩٤٨، أخذت علماً ودونت وأوردت أوامر ونداءات عربية (من الملك عبد الله ومن قائد جيش التحرير العربي [جيش الإنقاذ] فوزي القاوقجي ومن إذاعة دمشق) وجهت إلى عرب فلسطين طالبة منهم أن يثبتوا في منازلهم، أو أن يعودوا إلى فلسطين إذا كانوا قد غادروها.»[٣٢]

يضيف موريس أنه إضافة إلى فقدان الدليل، فإن تفسير طيفت يناقض كلياً «تسلسل الأحداث الذي لا يمكن تغييره. لقد كان هناك على الدوام توافق متشابه بين الهجومات اليهودية على هذه أو تلك من القرى والمدن، وبين فرار العرب من هذه القرى والمدن.»[٣٣] ويروح يعدد: الهجوم على طبرية في ١٧ نيسان/أبريل وما تبعه من

رحيل سكانها العرب في ١٨ منه؛ احتلال حيفا في ٢١ و٢٢ نيسان/أبريل وهجرة معظم سكانها السبعين ألفاً ما بين ٢٢ نيسان/أبريل والأول من أيار/مايو؛ هجوم الإرغون على يافا من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل وفرار أغلبية سكانها البالغين بين ٧٠,٠٠٠ و٨٠,٠٠٠ نسمة ما بين ٢٥ نيسان/أبريل و١٣ أيار/مايو. والأمر نفسه بالنسبة إلى صفد التي احتلت في ٩ ـ ١٠ أيار/مايو وهجرت في ١٠ منه، والجليل الشرقي الذي سقط ما بين ٢ و٢٥ أيار/مايو وارتحل عنه القرويون في التاريخ نفسه، إلخ. «ولم يكن هناك أمر أو سلسلة من الأوامر، ولا هجرة من فلسطين منسقة وموحدة في موعد محدد، وإنما كان هناك مسار تراكمي، وأسباب متداخلة، ومفجر رئيسي ـ ضربة قاضية ـ تمثل في هجوم الهاغاناه أو الإرغون أو الجيش الإسرائيلي على كل موقع.»[٣٤] وفي مجرى الحديث يتمسك موريس بتقسيم الهجرة إلى مراحل، لأنها، كما يوضح، تعكس المحطات الرئيسية من الحرب. كما يصر على حكمه بالتفوق العسكري «الواضح» للييشوف، الأمر الذي «سمح للهاغاناه، عندما كانت تقوم بهجوماتها، بسحق الميليشيات الفلسطينية في سلسلة من الغارات الخاطفة، ومن دون أن يسقط فيها ضحايا، وذلك خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٤٨.»[٣٥] ويؤكد أيضاً، مدعماً رأيه بالأرقام، أن الجيش الإسرائيلي كان أقوى من الجيوش العربية التي اجتاحت فلسطين إن من ناحية العديد والتدريب ونوعية القيادة أو «من ناحية مختلف أشكال التسلح (ما عدا في الأسابيع الثلاثة موضع التساؤل، ما بين ١٥ أيار/مايو و١١ حزيران/يونيو).»[٣٦]

أمّا بالنسبة إلى صورة بن ـ غوريون، فإن موريس يسخر من «الوجه الأبوي العطوف» الذي يضفيه عليه طيفت زاعماً أن الاجتياح العربي في ١٥ أيار/مايو هو فقط الذي ولّد لديه بعض العدائية تجاه الفلسطينيين. وهذا ما يخطّئه فيه موريس: «أدرك بن ـ غوريون

مبكراً أن الأقلية العربية العتيدة تشكل تهديداً وجودياً رئيسياً بالنسبة إلى الدولة اليهودية التي ستقوم، وفهم، أقله منذ أواسط الثلاثينات (كما ذكر طيفت في كتابه 'بن ـ غوريون وعرب فلسطين' [*Ben-Gurion and the Palestinian Arabs*])، أن الفلسطينيين يعارضون بشراسة قيام دولة يهودية في فلسطين وأنهم سيقاومون هذا حتى النهاية. وهكذا، منذ سنة ١٩٣٧، نجد أن بن ـ غوريون (ومعظم الزعماء الصهيونيين الآخرين) مال إلى حل 'القضية العربية' بواسطة 'عملية الترحيل'.» هذا ما يؤكده موريس مستشهداً، بشأن هذه النقطة أيضاً، بكتاب طيفت!: «وبحلول سنة ١٩٤٨ وما رافقها من فوضى وحرب متنقلة، نرى بن ـ غوريون يغتنم الفرصة بسرعة كي يضفي الطابع 'اليهودي' على الدولة اليهودية الناشئة. [...] لكنه كان يعرف أيضاً أنه لا يمكن صنع العجة من دون تكسير البيض، والبيض هنا هم العرب. وهكذا أعطى 'إشارة خفية' إلى ضباطه وموظفيه في الاتجاه المطلوب، وخلال المعارك أفرغ القسم الأهم من البلد من سكانه الأصليين.»[٣٧]

التواطؤ اليهودي ـ الأردني: فرضية تبسيطية

هناك معترضون آخرون على «المؤرخين الجدد» ينتقدون لديهم هذا الجانب أو ذاك، وإن كانوا لا يعترضون على مقاربتهم بصورة عامة. وهذا ما يفعله أبراهام سيلا الذي يناقش بصفة خاصة فكرة «التواطؤ» بين الزعماء اليهود ونظرائهم الأردنيين، وهو يقصد صراحة بهذه الملاحظة آفي شلايم، الكاتب الذي نذكر أن من أهم مؤلفاته كتاباً بعنوان «تواطؤ عبر نهر الأردن» (أنظر الفصل الثاني). ففي مقدمة لمقال مطول بعنوان «الأردن وإسرائيل وحرب ١٩٤٨: التوهم وعلم

التأريخ والواقع» («Transjordan, Israel and the 1948 War: Myth, Historiography and Reality»)، نشر، مثل مقال شبتاي طيفت في مجلة «الدراسات الشرق الأوسطية»[٣٨] كتب سيلا: «إن الحروب تولد أوهامها السياسية الخاصة، ولا تشذ الحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٤٨ عن هذه القاعدة. ومن الأوهام السياسية المركزية التي جسدتها هذه الحرب تلك المتعلقة بالاتفاق السري لتقسيم فلسطين بين قيادة الييشوف والحكومة الإسرائيلية من جهة وملك الأردن عبد الله من جهة أخرى.»[٣٩] وبالمناسبة ما من وهم يبدو، لأول وهلة، مثل هذا الوهم ذي أساس تاريخي. فأبراهام سيلا نفسه يعترف في سياق مقاله بصحة الاتصالات بين الوكالة اليهودية والأمير عبد الله قبل الحرب العالمية الثانية، وبالاتفاق غير المكتوب الذي عقد بين هذا الأخير وغولدا مئير في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وأخيراً بالضوء الأخضر الذي أعطته لندن في شباط/فبراير ١٩٤٨ لاحتلال الأراضي العربية التي منحت للدولة العربية في فلسطين، شرط ألاّ يهاجم الفيلق العربي الأراضي الممنوحة للدولة اليهودية. وهنا يقر سيلا أيضاً بأن الفيلق العربي، وطوال المعارك، لم يتدخل في الأراضي اليهودية،[٤٠] وبأن المعارك الشرسة في كفار عتسيون واللطرون قد وقعت في المناطق العربية. وفي المقابل لم تتردد القوات المسلحة الإسرائيلية، منذ أوائل سنة ١٩٤٨ حتى نهاية الحرب، في التدخل في الأراضي الموعودة للملك عبد الله، وخصوصاً في منتصف تموز/يوليو لدى احتلالها اللد والرملة [وفي أي حال، فإن بن ـ غوريون، ومع أن فكرة احتلال الضفة الغربية قد راودته، لم يصل به الأمر إلى إعادة النظر في هذا التقسيم الجديد لفلسطين بين إسرائيل والأردن. ولم يشرّع مشروع برنادوت هذا التقسيم في حزيران/يونيو ١٩٤٨ فحسب، بل أيضاً كانت اتفاقية الهدنة الأردنية ـ الإسرائيلية قد ثبتّته عبر رسم حدود أخذت في

الاعتبار، وتلك هي الحقيقة، الأراضي التي احتلتها الدولة اليهودية].

إن إشكالية سيلا، إذاً، تطرح نفسها، لا على صعيد الوقائع، التي لا يمكن إنكارها، وإنما على صعيد التفسيرات التي يمكن أن تعطى لها. فهو، في خلاصة بحثه، يلاحظ «أن الحرب هي إحدى الظواهر الأكثر تعقيداً والأكثر غموضاً في التاريخ البشري.» ومن باب أولى، هذه الحرب التي تعني «الدول الناشئة، الضعيفة مؤسساتياً والقليلة الخبرة بفن الحرب وبالعلاقات الدولية، كما تعني المنظمات غير الرسمية، المحلية منها والأجنبية، والقوى العظمى الساعية لتأمين مصالحها ما وراء البحار.»[٤١] وفي هذه الأوضاع «يمكن بالتأكيد فهم نزعة القيام بمقاربة حتمية تفضي إلى تفسير شمولي وتآمري لنتيجة الحرب، وخصوصاً إذا جاءت تخدم هدفاً سياسياً أو أيديولوجياً.» ويتابع سيلا: «وفي أي حال، إن هذه النزعة، إذا ما اعتمدها المؤرخ مقاربة لقراءة الأحداث، تخفي مخاطر كثيرة حتى عندما تستند عملية المحاجة إلى وقائع وشهادات تاريخية. وهذا ما ينطبق على الفرضية التبسيطية التي تولي الأهمية الأولى 'للتواطؤ' لدى محاولة شرح هذا النسيج المعقد والغامض في العلاقات بين إسرائيل والأردن خلال حرب ١٩٤٨. [...] وتتجاهل هذه المقاربة الأهداف والمصالح المتناقضة للفاعليات العاملة في الميدان السياسي والعسكري، كما تجهل القرارات الناتجة من الأخطاء ومن انقطاع الاتصالات ومن التجاذبات بين السياسيين والعسكريين كما بين الموظفين في القيادة العليا والآخرين على الأرض.»[٤٢]

إذاً، يجهد سيلا كي يبين أن المجرى الذي اتخذته الحرب، وتحديداً الحذر الذي بدا من جانب الفيلق العربي، ومن الجيش الإسرائيلي وإن بدرجة أقل، لم يكن محكوماً بهذه البساطة بتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين القيادات الإسرائيلية والأردن. فهو قد نتج بالأحرى من التناقضات التي تخبط فيها كل فريق عند كل

مرحلة. وإذا ما كان الملك عبد الله قد التزم عدم مهاجمة الدولة اليهودية، فلأنه كان عليه أن يحسب للضغوط الاحترابية وسط رأي شعبي بات أكثر تطرفاً نتيجة عمليات طرد الفلسطينيين، لكن أيضاً أن يحسب للدول العربية المنافسة التي قررت أن تمنعه من وضع يده على الضفة الغربية والتقدم بذلك خطوة نحو تحقيق حلم سورية الكبرى الذي كان يراوده. ومن الجهة الأُخرى لم يكن في إمكان الملك تجاهل التحذيرات المتكررة من لندن التي كانت تهدد، في حال هاجم الفيلق العربي المناطق اليهودية، بقطع المؤن عن هذا الفيلق وبسحب جميع الضباط البريطانيين من صفوفه. أضف إلى ذلك أنه كلما تبين أن ميزان القوى يميل لمصلحة إسرائيل، ازدادت شكوك الملك عبد الله في إمكان خروجه منتصراً من مواجهة مع الجيش الإسرائيلي، خاشياً أن يمنح هذا الأخير ذريعة لاجتياح الضفة الغربية. كما أن بن - غوريون لم يكن أكثر حرية في تصرفه. فالتفوق العسكري للقوات اليهودية لم يمنعه من أن يخشى فيلقاً عربياً أفضل كثيراً من سائر الجيوش العربية تجهيزاً وتدريباً وقيادة. وفيما بعد، عندما بات رئيس الحكومة متأكداً عسكرياً من قدرته على هزم الفيلق العربي واحتلال الضفة الغربية لنهر الأردن بكل سهولة، منعته من ذلك اعتبارات دبلوماسية؛ فعملية من هذا النوع كانت لتعزل بصورة خطرة الدولة اليهودية الفتية ولتفقدها دعم الولايات المتحدة وحتى الاتحاد السوفياتي. ومن ناحية أُخرى، فإن الأولويات تغيرت في الخريف، إذ خرقت إسرائيل اتفاق الهدنة لتسحق المصريين وتضم منطقة النقب التي كان مشروع برنادوت قد وعد بها العرب في مقابل الجليل.

وفي الواقع، يتابع سيلا، أن القدس وحدها كان يمكن أن تشكل موضوع تنازع بين الإسرائيليين والأردنيين، كونها لم تكن جزءاً لا من الدولة اليهودية ولا من الدولة العربية كما رسمتهما الأمم المتحدة التي منحت المدينة وضعاً دولياً. وهي لم تدخل ضمن

الاتفاق بين الملك عبد الله وغولدا مئير اللذين لم يثيرا حتى الموضوع في لقائهما الأخير ليل ١٠ - ١١ أيار/مايو ١٩٤٨. ومع ذلك أجّلت قيادة الفيلق العربي المواجهة حتى ١٩ أيار/مايو. فعن هذا كتب سيلا: «لم يعد في إمكان غلوب (باشا) تحاشي الضغط من الملك ومن الحكومة والرأي العام، ولا أن يواجه استياء العسكر والضباط في الفيلق العربي، وقد كاد يبلغ بهم الأمر حدّ التمرد.»[٤٣]
أمّا داخل المدينة فقد كان الأمر بالغ التعقيد، فإذا كان الإسرائيليون قد سيطروا منذ ربيع سنة ١٩٤٨ على الأحياء الخارجية وباتوا يهددون المدينة القديمة، فقد كان العرب يحاصرون الحي اليهودي داخل المدينة القديمة، وقد انتهى الأمر بهذا الحي إلى السقوط في ٢٨ أيار/مايو. كما أن طريق تل أبيب - القدس بقيت على الدوام مقطوعة حتى تموز/يوليو على الرغم من العمليات المتعددة التي قامت بها الهاغاناه ومن ثم الجيش الإسرائيلي. وفي أي حال، عمد هؤلاء، في أوائل حزيران/يونيو، إلى «تبليط» طريق يسيطرون عليها كلياً، هي «طريق بورما» الأمر الذي سمح لهم بإيصال الإمدادات إلى الحي اليهودي. وهكذا سيتنازع الأردنيون والإسرائيليون في آن واحد بشأن المواقع التي تسمح بالتحكم في المدينة القديمة (جبل سكوبس وجبل الزيتون، باب صهيون وباب دمشق، وأحياء الشيخ جراح ومئاه شعاريم والمصرارة ونوتردام) وطرقات الاتصال (من تل أبيب كما من أريحا ورام الله والخليل). وغالباً ما كان الصدام عنيفاً لكنه لم ينته قط إلى حمام دم، ولم يحاول أحد طرفي الصراع قط أن يستولي على المدينة بأكملها حتى لو سنح له ذلك. ويخلص سيلا إلى أنه، في أي حال، في القدس كما في الأماكن الأُخرى «إن ما كان يبدو كأنه خطة حرب محدودة اعتمدها الطرفان عن سابق تصميم، كان، وحتى انتهاء حرب الأيام العشرة [أي ما بين ٩ و١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨]، سلسلة من الأعمال الحربية فرضتها الضرورات الاستراتيجية والمتطلبات السياسية،

ونوعاً من لجم القوى والضربات العسكرية المفاجئة أكثر منه تمنعاً متعمداً وإرادياً. [...] وعندما بات البلد مقسماً بحكم الواقع بين الأردن وإسرائيل، لم يحدث هذا لأن الطرفين التزما بنود اتفاقهما السابق، بل أنه نتج من الواقع السياسي والعسكري الذي اضطرت إسرائيل إلى الرضوخ له، على الرغم من سقوط الاتفاق غير المعلن مع الملك عبد الله، وعلى الرغم من تجلي تفوقها العسكري.»[٤٤]

بقدر ما يستحق تحليل سيلا، لدقته، أن يؤخذ به، بقدر ما ينقصه التماسك في النقد الذي يوجهه على هذا الأساس إلى المؤرخين الجدد، وخصوصاً إلى آفي شلايم، إذ يبدو موقفاً دونكيشوتياً كمن يذهب إلى محاربة طواحين الهواء. فكما رأينا في الفصل الثاني، لا أحد، وخصوصاً شلايم، يدافع عن المقولة العبثية بأن الإسرائيليين والأردنيين طبقوا بكل بساطة، وفي مختلف مراحل الحرب العربية - الإسرائيلية، اتفاقهم السابق بمعزل عن الظروف التي رافقتها. بل بالعكس، تكفي قراءة متأنية لكتاب «تواطؤ عبر نهر الأردن» كي نطالع فيه التفصيلات التي عرضها سيلا فيما بعد. ففي نهاية الفصل السابع منه، وقبل شروع شلايم في التكلم على تدخل الجيوش العربية، كتب بوضوح ما بعده وضوح: «وفي هذا الوقت الحرج، وإذ تخلت بريطانيا عن الانتداب على فلسطين، بدا أن الاتفاق السري المعقود بين الملك عبد الله وإرنست بيفن، بفضل المساعي الحميدة لرئيس حكومته الفلسطيني الأصل، مشرف على التلاشي في خضم التحضير للاجتياح والرغبة الجماهيرية العربية في شن الحرب على الصهيونيين لتحرير مجمل الأراضي الفلسطينية. والواقع أن حالة اليهود المعنوية كانت عدائية ومغلقة في وجه أي تفاهم. كانوا قد أعلنوا دولتهم المستقلة وكانوا مصممين على القتال من أجلها مهما يحدث. وما نقلته غولدا مئير إلى الملك عبد الله لدى زيارتها له هو إنذار في الحقيقة. [...] وإذا بالاتفاق بين النظام

الهاشمي والصهيونيين، وقد حضّر له على مدى ثلاثين عاماً، يتلاشى وسط الاتهامات العنيفة. كان هناك خمسة جيوش عربية زاحفة، قاضية على الأمل بتقسيم سلمي لفلسطين التي كانت في صلب هذا الاتفاق. وقد بدا أن المشاعر الجماهيرية في مجمل العالم العربي أقوى من التطمينات المعطاة للسيد بيفن ومن الوعود الملكية التي قطعت سابقاً للسيدة مئير.»[٤٥]

ومع أن آفي شلايم يعترف لسيلا بـ «مساهمته القيّمة» في عرضه تاريخ هذه الحرب، إلاّ إن هذا لم يمنعه من الرد أن هذه المساهمة «لن تدفعه في أي حال إلى إعادة النظر في أي من براهين كتابه 'تواطؤ عبر نهر الأردن' [...].» ومما يقوله موضحاً: «أعتقد أنه على الرغم من كل التغيرات، ظل لاتفاقهما السابق ولتعاونهما التاريخي الطويل، وهما يعودان إلى أيام تأسيس الإمارة الأردنية سنة ١٩٢١، بعض التأثير في سياسة الطرفين خلال الحرب. فمع أنهما تحررا من الاتفاق، ومع أن العلاقات انقطعت بينهما، إلاّ إن كلاً منهما استمر، وخصوصاً الأردن، في السعي لتحقيق أهداف محدودة ولزم الحذر في تصرفه تجاه الآخر حتى انتهاء الحرب. وعلى الرغم من أن العداوة اشتدت بينهما في ذروة الحرب فإنهما بقيا، وبحسب التعبير المنسوب إلى يوري بار - يوسف، 'أفضل الأعداء'.»

فبالنسبة إلى سيلا إن «توهم التواطؤ يفترض ضمناً إمكان موافقة الصهيونيين والفلسطينيين على مشروع التقسيم وعلى تطبيقه سلمياً.» وعلى هذا يرد شلايم: «أنا لا أفترض شيئاً من هذا، وإنما بالعكس، فإنني، وبالتحديد لأن الفلسطينيين رفضوا مشروع التقسيم، أعتبر التعاون بين الملك عبد الله والوكالة اليهودية بمثابة استراتيجيا منطقية وواقعية بالنسبة إلى الطرفين. وبكلام آخر، قد أوافق على أنه لم يكن أمام إسرائيل، في مرحلة ١٩٤٧ - ١٩٤٩، خيار فلسطيني ولا آخر عربي سوى الخيار الأردني. فالملك عبد الله كان رئيس الدولة العربي

الوحيد المستعد للقبول بمبدأ التقسيم والتعايش سلمياً مع الدولة اليهودية.» وحتى كلمة «تواطؤ» التي توجهت إليها الانتقادات، فإن شلايم لا يأسف كونه أوردها في العنوان، ذلك بأن العلاقة بين الصهيونية والنظام الهاشمي تتم بكل بساطة عن تواطؤ: «كان هذا التواطؤ محتجباً وراء غشاء كثيف من الأسرار، وقد نفى كلا الطرفين وجوده بشدة، ربما لأنه كان موجهاً نحو طرف ثالث ويتطلب بأبسط ما يكون شيئاً من التكتم في عملية الحبك والتآمر. وكان الهدف الواعي والمتعمد منه إفشال رغبة المجتمع الدولي، مثلما تجلت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على جزء من أراضي فلسطين.» فمختصر الكلام بالنسبة إليه «هو أن 'التواطؤ' هو الكلمة الفضلى لوصف الصفقة التي تمت بين الملك الهاشمي والحركة الصهيونية خلال المرحلة الممتدة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٥١، على الرغم من فاصل العنف الذي وقع في صيف سنة ١٩٤٨ الساخن.»[٤٦]

إن المستشرق إيتمار رابينوفيتش، العميد السابق لجامعة تل أبيب، هو من عهد إليه رئيس الحكومة يتسحاق رابين بمهمات دبلوماسية مهمة، فعينه سفيراً لدى واشنطن ورئيساً للوفد المفاوض مع سورية. وهو بدوره لا يعترض بصورة عامة على أعمال بِني موريس وإيلان بابِه وآفي شلايم، لكنه يركز على نقطة محددة خصص لها في سنة ١٩٩١ كتاباً مميزاً بعنوان: «الطريق الضائع: المفاوضات العربية - الإسرائيلية المبكرة» (*The Road not Taken: Early Arab-Israeli Negotiations*)،[٤٧] أراد فيه بصورة أساسية أن ينظر في حكم زملائه الذين رأوا أن إسرائيل تعمدت، غداة حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩، إهمال الفرصة التي توفرت لها مع ما أبدته الدول المجاورة من استعداد لتوقيع معاهدة سلام دائم معها (أنظر الفصل السادس). إذاً، يقوّم المؤرخ الدبلوماسي العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي منكباً على

اتصالات الدولة اليهودية بسورية والأردن ومصر حالة بحالة، مولياً الاهتمام الأول في تحليله لتأطير مشروع الرئيس السوري حسني الزعيم خلال ولايته القصيرة.

«رواية» رابينوفيتش:
سلام مستحيل أم فرصة ضائعة؟

ما إن استلم العقيد حسني الزعيم السلطة في دمشق في إثر انقلاب عسكري في ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٩، حتى تقدم بعروض سلام إلى إسرائيل، وهذا ما أمكن تبين بعض ملامحه ابتداء من ١٦ نيسان/أبريل في يوميات بن ـ غوريون الذي أعلن استعداده لـ «أقصى درجات التعاون». لكن بعد ستة أيام، سجل رئيس الحكومة موقفاً «رافضاً للاجتماع بسورية ولقبول مشاركتها في مؤتمر لوزان إذا لم يتم التوصل إلى توقيع اتفاقية هدنة، وداعياً إلى التحضير لطرد السوريين من أراضي الدولة.» وفي ٢٨ نيسان/أبريل اجتمع بالزعيم أحد الدبلوماسيين الأميركيين في دمشق، جيمس كيلي، ونقل عنه «استعداده، كشريك في تحقيق تسوية عامة تشمل تعديلات واقعية في رسم الحدود، لاستقبال ربع مليون لاجئ إذا ما مُنح مساعدات ملموسة للتنمية، إضافة إلى تعويض اللاجئين.»[٤٨] في هذا الوقت كان أعضاء الوفد السوري إلى لوزان يقترحون، مزايدين على نظرائهم الإسرائيليين، سلاماً فورياً في مقابل تعديل خط الحدود ليمر بوسط بحيرة طبرية وعلى امتداد نهر الأردن. لكن لم يتم التوصل إلى شيء في هذا الإطار على الرغم من ضغوط الولايات المتحدة ووسيط الأمم المتحدة؛ فقد رفض بن ـ غوريون أي اجتماع بالزعيم ما دام لم يتعهد هذا الأخير الانسحاب من القسم الذي يحتله من الأراضي الإسرائيلية. والحقيقة أن مسألة المياه، كما شكليات رسم الحدود، أرخت بثقلها على المفاوضات. وهذا ما سبب خيبة أمل للرئيس السوري، وهو ما أدى، في ١٧ أيار/مايو، إلى وقف مفاوضات الهدنة لمدة شهر. ومع ذلك بلّغت الحكومة الأميركية تل أبيب رسمياً بالمقترحات السورية متمنية عليها إعطاء جواب إيجابي.

أخيراً، اقتنع موشيه شاريت، في نهاية أيار/مايو، بلقاء حسني الزعيم، لكن الرفض جاء هذه المرة من جانب هذا الأخير، فهو أراد التفاوض مع رئيس الحكومة الإسرائيلية لا مع وزير الخارجية. وكاقتراح بديل عرضت سورية التفاوض على مستوى وزراء الخارجية، وهذا ما رفضه شاريت في ٨ حزيران/يونيو. وبعد أسبوع استؤنفت مفاوضات الهدنة لتنتهي في ٢٠ تموز/يوليو. وقد نص التفاهم الذي تم التوصل إليه بضغط أميركي على جعل المنطقة الواقعة تحت السيطرة السورية غربي الحدود الدولية في أسفل الجولان، منطقة مجردة من السلاح. بعد خمسة أيام بلّغ شاريت سفاراته ما يلي: «ما دام زمام المبادرة في أيدينا فيجب إعادة النظر في إمكان المفاوضات المباشرة والسلام المنفصل مع مصر، كما علينا بصفة خاصة التركيز على إقامة الصلة بالسوريين واستطلاع إمكان تحقيق السلام معهم.» وبعد أن يستبعد أي إمكان لتعديل الحدود الدولية يتابع: «يجب تشجيع الوفد السوري على التفكير في استيعاب اللاجئين بأعداد كثيرة وذلك بالتلازم مع إعادة بناء سورية، وإمكان أن نقدم لها نحن المساعدات المالية والتقنية لتحقيق هذا المشروع.»[٤٩] وهذا ما يستعيد بشكل من الأشكال العبارات نفسها الواردة في مقترحات حسني الزعيم الأصلية، وإنما للأسف كان قد فات الأوان. ففي ١٤ آب/أغسطس خُلع هذا الأخير وقُتل في انقلاب عسكري، وبعد خمسين عاماً لا تزال سورية في حالة حرب مع إسرائيل.

إلاّ إن إيتمار رابينوفيتش، بعد هذه الرواية التي تتخذ طابع المأساة اليونانية، لم ير أن إسرائيل قد فوتت على نفسها فرصة

ثمينة. ليس أن المؤرخ الدبلوماسي ينفي جدية العقيد الزعيم، بل بالعكس هو يرى أن الرئيس في عهده القصير «أراد بكل تأكيد أن يضع حداً [...] للمواجهة مع إسرائيل.» وكان «سعيداً لكسر جميع محرمات القوميين العرب السوريين.»[٥٠] فهذا الضابط السابق في صفوف قوات فيشي في لبنان، والمتحدر من عائلة كردية، كان على علاقة وثيقة بالسفارة الفرنسية، لكنه كان بصورة خاصة يتردد باستمرار على الدبلوماسيين الأميركيين، وعلى ممثلي الشركات البترولية ما وراء الأطلسي، وعلى عملاء وكالة الاستخبارات الأميركية. وفي الكتاب ثَبْتٌ مثير بكل هذه الأمور، الأمر الذي يحمل على التساؤل عما إذا لم تكن واشنطن هي التي أوحت بشكل ما بانقلاب ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٩. إلاّ إن رابينوفيتش يؤكد أنه «ليس هناك من أدلة على أن الولايات المتحدة دعمت الزعيم في انقلابه»،[٥١] معترفاً في الوقت نفسه بأن الملحق العسكري ستيفن ميد، لم يفعل شيئاً كي يثني العقيد، وقد التقاه ست مرات في الأسابيع التي سبقت استيلاءه على السلطة. والأمر بالأمر يقدر، فهذا الرجل الطامح إلى الرئاسة الأولى كان يريد لبلده أن يكون على تحالف وثيق مع الولايات المتحدة، وأن ينضم إلى المعسكر الغربي في الشرق الأدنى، إلى جانب تركيا (على الرغم من أن هذه الأخيرة كانت قد ضمت قبل عشرة أعوام لواء الإسكندرون)، وذلك إلى درجة أنه بمجرد وصوله إلى السلطة أجاز اتفاق التابلاين الذي يقضي بإنشاء خط أنابيب لجر البترول من السعودية إلى ميناء طرابلس في لبنان عبر الأراضي السورية. وقد أمل الزعيم، في مقابل خدماته الطيبة والصادقة، بالحصول من أميركا على مساعدات مهمة، عسكرية وتقنية ومالية لتحقيق مشاريعه والسلام مع إسرائيل، إضافة إلى إصلاح البنى الاقتصادية والسياسية في البلد. ويضيف رابينوفيتش: «ولمزيد من الدقة نحن لا نعلم ما إذا كان العرض الذي قدمه الزعيم إلى كيلي في ٢٨ نيسان/أبريل باستقبال

٢٥٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني في سورية في مقابل المساعدة الأميركية هو فكرة الزعيم السوري أم أنه أوحي إليه من خلال اتصالاته الأميركية.» ويلحظ المؤرخ الإسرائيلي أن هذا القرار جاء في الوقت الملائم لإحياء مشروع ماكغي (أنظر الفصل السادس). لكن سياسة الرئيس الجديد جاءت لتتوافق خصوصاً مع جهد واشنطن المزدوج في المنطقة، أي «السعي لمنع الاضطرابات الداخلية عبر تشجيع الإصلاحات والجهود لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي»، وذلك «خوفاً من أن يساعد عدم الاستقرار في الشرق الأوسط الاتحاد السوفياتي في محاولته فرض وجود ونفوذ له في المنطقة.»[٥٢]

وهنا يبرز سؤال جديد هو: لماذا تردد بن - غوريون، ضمن هذه الأوضاع، في التعامل مع حسني الزعيم؟ كتب رابينوفيتش، معترفاً بأن لا أدلة لديه: «يمكن الافتراض أن القيادة الإسرائيلية لم تكن تأخذ الزعيم على محمل الجد، وإنما اعتبرته مغامراً طموحاً.»[٥٣] وربما كانت دوائر استخبارات تل أبيب على «اتصال» بهذا العسكري الكردي منذ زمن طويل، بل ربما أنها في وقت ما راهنت عليه لتحقيق انقلاب مؤيد لإسرائيل. وأبعد من ذلك ربما لم تحسن تل أبيب تقدير العلاقات القائمة بين الأميركيين والزعيم، وقد رأت فيه رجلاً مقرباً من الفرنسيين وحتى من البريطانيين أيضاً، إن لم يكن من الملك عبد الله المفترض أنه يدعم تحقيق حلم سورية الكبرى. ألم يكتب إلياهو ساسون إلى موشيه شاريت: «إن أي دعم لنظام حسني الزعيم ستنجم عنه النتائج التالية: ١) تحقيق الوحدة بين العراق والأردن وسورية ولبنان؛ ٢) دفع مصر ولبنان إلى توقيع معاهدة دفاع واتفاقات اقتصادية مع بريطانيا العظمى؛ ٣) إطالة أمد الصراع بين إسرائيل والبلاد العربية وإحباط محاولات السلام الفعلي والتعاون الجدي.»[٥٤] وبعد أن يورد رابينوفيتش مجموعة نصوص، ومنها المأخوذ من يوميات بن - غوريون، تشهد على هذا الخطأ الأساسي

في التقدير، يسجل أمراً لافتاً؛ ففي البيان الأول لخلفاء الزعيم الذي نشروه بعد خلعه وإعدامه، وجهوا إليه الكثير من الاتهامات، لكن ليس لأنه اقترح السلام على إسرائيل ووقّع معها اتفاقية الهدنة، وفي الحقيقة أن الكثير منهم كان قد شارك في المفاوضات.

ويتساءل رابينوفيتش: «السؤال الأهم هو معرفة ما إذا كانت إسرائيل قد فوتت في ربيع سنة ١٩٤٩ فرصة تاريخية للتوصل إلى اتفاق مع سورية ولتغير بذلك مجرى الصراع العربي - الإسرائيلي، أو يمكن طرح السؤال بطريقة مختلفة: هل كان حسني الزعيم في سنة ١٩٤٩ نسخة عن أنور السادات في سنة ١٩٧١؟ ليس هناك جواب شاف عن هذا السؤال.» غير أن هذه التأكيدات لا تمنع رابينوفيتش من القول: «لم يكن رفض بن - غوريون الاجتماع بحسني الزعيم في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٤٩ ليعطل التطلعات إلى تحقيق اتفاق كان يمكن أن يؤدي إلى تحول في العلاقات العربية - الإسرائيلية.»[٥٥] ودعماً لهذه الفرضية يقدم المؤرخ ثلاثة براهين: لم يكن من السهل ردم الهوة بين الطرفين، وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة الحدود؛ حتى الاتفاق مع إسرائيل لم يكن ليجنب حسني الزعيم إقصاءه عن السلطة على يد الضباط أنفسهم الذين حملوه إليها؛ أخيراً، كان المسار السلمي الذي اتبعه الرئيس السوري يصدم جذرياً مشاعر الرأي العام السوري، والعربي بشكل أعم، وصولاً إلى رئيس حكومته عادل أرسلان. وفي نهاية هذا الفصل يكتب رابينوفيتش: «وعلى هذا الأساس يبدو أن اتفاقاً شاملاً بين إسرائيل وحسني الزعيم في ربيع سنة ١٩٤٩ كان ليشبه الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي في أيار/مايو ١٩٨٣ أكثر منه اتفاقيات كامب ديفيد.»[٥٦]

إن تحليل المفاوضات التي جرت بين إسرائيل والأردن، ثم العلاقات مع مصر، يؤكد في نظر الكاتب درس الحذر المستفاد من مرحلة الزعيم. ولذلك يعود رابينوفيتش إلى هذا الموضوع في الفصل

الأخير من كتابه، مستعيناً بشهادات الكثير من المؤرخين، من مرحلة الخمسينات، وما بعد سنة ١٩٦٧، والثمانينات. من الفئة الأولى يستشهد بروني غباي الذي كتب في سنة ١٩٥٩: «إن الخبرة المستفادة من مرحلة ١٩٤٨ - ١٩٥١ بينت أن الصراع كان أعمق مما كان متصوراً من قبل. فقد تزايد الحقد على إسرائيل، ولم يكن العالم العربي مستعداً بأي شكل للاعتراف بإسرائيل كدولة ذات سيادة. ودوام الصراع العربي - الإسرائيلي كان نتيجة مباشرة لعدم الاستقرار السياسي في دول الشرق الأوسط، وقد كشف هذا الكثير من العيوب الجوهرية ذات طوابع اجتماعية وسياسية ونفسية واقتصادية لا يمكن اتهام أحد بها.» وفي الوقت نفسه يسجل رابينوفيتش أن «غباي يحمّل جزءاً من المسؤولية لإسرائيل، مستنتجاً بشيء من الشهامة أنه كان في إمكان إسرائيل أن تحقق السلام مع الأردن ومصر في أوائل سنة ١٩٥٠.» ويستشهد مجدداً بغباي: «إن سياسة الهجرة المفتوحة التي اعتمدتها إسرائيل، مضافاً إليها الأزمة الاقتصادية، وفوق كل شيء الثقة العمياء بالنفس، كل ذلك جعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، اتخاذ موقف متساهل وتلبية بعض المطالب العربية، مثل إعادة اللاجئين مثلاً. وأخيراً، استخدمت إسرائيل الخصومات الداخلية والانقسامات في العالم العربي بطريقة مغلوط فيها كلياً لخدمة مصالحها.»[٥٧]

ومن الجيل الثاني من المؤرخين، أكد والتر لاكور، في سنة ١٩٧٠، أن العرب «لم يكن لديهم أدنى نية للاعتراف بـ 'الدولة المغتصبة'.»[٥٨] وإذا كان رابينوفيتش يستعيد رأي مكسيم رودنسون في سنة ١٩٦٨، فذلك كي يؤكد ما ورد فيه من أنه «بالنسبة إلى العرب هناك مستعمرة أجنبية نجحت في الاستيلاء على جزء من أراضيهم وفي طرد عدد من سكانه وذلك بدعم من العالم الغربي. [...] إن العرب، وقد امتلأوا مرارة وحقداً، رفضوا

الاعتراف بهذا ‹الفرمان› الأوروبي، بهذا الاجتزاء الاستعماري الذي فرض عليهم.»[٥٩] نجد النوع ذاته من التحليل عند فَرِدْ خوري في سنة ١٩٦٨ أيضاً: «كان لبعض وجوه الإنجازات العسكرية أثر أضر بالعلاقات العربية ـ الإسرائيلية. فمن جهة ولّد حجم الانتصار في الحرب لدى الإسرائيليين مزيداً من الفخر والثقة بالنفس إلى درجة أنهم أصبحوا أقل استعداداً لتقديم التنازلات الضرورية، لو لاحت في الأفق أي بادرة أمل بالصلح مع العرب. ومن جهة أُخرى وجّه حجم الهزائم العربية ضربة قاسية إلى العرب في كرامتهم وثقتهم بنفسهم، إلى درجة أنهم أصبحوا أكثر تمنعاً من ذي قبل عن الاعتراف بالعدو الذي أذلهم إلى أقصى الحدود.»[٦٠]

أمّا مالكوم كير، ودائماً في سنة ١٩٦٨، فقد اعتبر أن الكبت الذي عاشه العرب منعهم من السعي للتفاهم. وأكد أيضاً أن الموقف المهيمن في إسرائيل «الذي عكسته السياسة الرسمية جعل من غير الممكن التفكير في استبدال واقع الدولة اليهودية الصرف تقريباً، التي نشأت بعناية القدر في سنة ١٩٤٨ في وقت كان اليهود لا يكادون يحلمون بها، بدولة مشتركة يهودية ـ عربية متعددة اللغات قد يعود اليهود فيها أقلية، حتى لو كان في الميزان تسوية سلمية شاملة.»[٦١] فعلى الأرجح أن هذا هو الحل الذي كان يمكن أن يفضي إليه تضافر الانفتاح العربي والضغوط الأميركية في لوزان وعلى قاعدة بروتوكول ١٢ أيار/مايو ١٩٤٩. وعلى عكس ذلك يستنتج نداف سفران، في سنة ١٩٦٩، وبعد دراسته مؤتمر لوزان والمفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية، أن «الصراع استمر لأن الدول العربية الأساسية لم تكن راغبة في السلام لأسباب اختلفت على مر السنين ولم يكن في الإمكان إجبارهم على إقامة السلام [...] وبمعنى آخر أن قضيتي اللاجئين والحدود كانتا بالأحرى ظواهر الأزمة أكثر منهما أسباباً لها.»[٦٢]

ويوضح رابينوفيتش أن الفارق مع باحثي الثمانينات هو أن «المؤرخين الجدد» حددوا لأنفسهم هدفاً سياسياً مسبقاً وهو «ضرب رواية الماضي المتشددة»، وأنهم تمكنوا من أجل تحقيق هذا من التنقيب في المحفوظات الإسرائيلية والبريطانية والأميركية التي فتحت في هذا الوقت. وإن مقولتهم التي نحن بصددها هي تلك التي عبّر عنها بكل وضوح آفي شلايم: «هناك عاملان رئيسيان أديا إلى فشل مفاوضات ما بعد الحرب، وهما قوة إسرائيل وضعف الملك عبد الله. فانتصار إسرائيل الساطع [...] قد خفف من اهتمامها بالصلح والتسوية. فالدولة اليهودية الفتية كانت واثقة بتفوقها العسكري على العرب إلى درجة حدت رغبتها في تقديم تنازلات من أجل تسوية الصراع [...]. فقد تصلبت إسرائيل في مواقفها، مانحة العرب القليل من التنازلات ومصرة على أن يقوم السلام بصورة رئيسية على أساس الوضع القائم بالنسبة إلى الأراضي وألاّ يشمل إعادة اللاجئين العرب إلى موطنهم. إن هذا الموقف القائم على الخبث واللعب على الحبلين قد ترك حكماً أثراً سلبياً في المفاوضات مع الملك عبد الله.»[٦٣]

ويتابع رابينوفيتش معلّقاً على شلايم أن هذا المنطق قد دحضه معارضوه وبصورة متميزة... شبتاي طيفت، الذي هاجمه في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، ثم في المجلة اليهودية الأميركية «كومنتري» (*Commentary*)، الأمر الذي جعل آفي شلايم يبلور رؤيته في المجلة نفسها: «لم يأت السيد طيفت إلى ذكر موضوع التباين الرئيسي بين المؤرخين ‹القدامى› وبيني فيما يتعلق بالمسؤولية عن المأزق السياسي الذي أعقب حرب ١٩٤٨. فبحسب المؤرخين ‹القدامى› فعل الزعماء الإسرائيليون كل ما في وسعهم من أجل التوصل إلى اتفاق مع العرب، لكنهم لم يجدوا أي شريك سليم النية. أمّا أنا فقد أعددت لائحة بجهود السلام التي بذلها كل من مصر والأردن وسورية، وكل

منها تحت عنوان مختلف. وقد تبينت أنه في الأعوام التي أعقبت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى كان التصلب الإسرائيلي أشد من التصلب العربي. وقد كان بن ـ غوريون بصفة خاصة يفضل الوضع القائم الذي ثبتته اتفاقية الهدنة على تقديم التنازلات الإسرائيلية الضرورية إن في مسألة الأراضي أو في قضية اللاجئين. أمّا الحكم في صوابية خياره فذلك مسألة رأي.»

وعلى هذا رد طيفت: «ليست أقل اهتزازاً من مقولة التواطؤ مزاعم السيد شلايم العبثية هذه التي تصور حكومات مصر وسورية والأردن 'واقفة في الصف' [...] لعقد سلام مع إسرائيل، قبل أن تطرد بإشارة بظاهر اليد.»[٦٤] إلاّ إن «الحالة النفسية» التي عاشها إلياهو ساسون، وقد أوردناها في آخر الفصل السادس، تعطي هذه «المزاعم العبثية» بعض الصدقية.

وفي النتيجة يتجنب رابينوفيتش تماماً أن يحسم الموضوع. وأكثر ما يفعله هو أن يبين بعض الأخطاء لدى من يعيدون كتابة تاريخ الدولة، ومنها الانطلاق على أساس سياسي خلقي أكثر منه جامعي، وفقدان المراجع العربية، والنزعة إلى ما هو مؤثر. وفي الوقت نفسه يسجل لهم «مساهمتهم الكبيرة، إذ كشفوا بعض الثغرات المهمة في كتابة التاريخ التقليدية وفي الرواية المتشددة للعلاقات العربية ـ الإسرائيلية التي كانت سائدة في إسرائيل.» ويشدد المؤرخ الدبلوماسي على ضرورة الأخذ بالوقائع، مثلاً تأصل الصراع في الوعي العربي. ويستشهد على هذا بما حدث مع سمير الرفاعي، رئيس الحكومة الأردنية، الذي رفض أن يوقع بخط يده اقتراح ميثاق عدم الاعتداء الذي قدمه الملك عبد الله إلى الإسرائيليين. ويكتب رابينوفيتش معلقاً: «إن تصرفه هذا هو أيضاً تعبير عن التمييز القائم لدى الكثيرين من العرب بين علاقاتهم الرسمية والرمزية مع إسرائيل وبين علاقاتهم العملية بها. وهذا التمييز كان قائماً من قبل حرب ١٩٤٨ التي غذته،

وقد أفلت على غاربه في الأعوام التالية.»[٦٥] ويتابع رابينوفيتش: «ولأن اتفاقية الهدنة حددت بعد الحرب على أنها بديل أدنى من معاهدة سلام قد أعطى هذه الاتفاقيات نوعاً من الشرعية في نظر العرب. فبات من الممكن التفاوض في شأن اتفاقات جديدة ما دامت تعتبر امتداداً لاتفاقيات الهدنة. لكن أي انحراف عن هذه القوانين غير المكتوبة، وهو ما يفترض الاعتراف بشرعية إسرائيل أو القيام بأي اتصالات رسمية أو مكشوفة بهذه الأمة، كان ممنوعاً.» وذلك إلى درجة «أن مشروع التقسيم ظل غير شرعي في نظر العرب في حين أن دولة يهودية أبصرت النور على مساحة أكبر من الأراضي.»[٦٦] وفي أي حال، وبالعودة مرة أخيرة إلى اقتراح السلام الذي تقدم به حسني الزعيم، يعترف رابينوفيتش بأن «خصومه السوريين أنفسهم لم ينتقدوه بصورة عامة بسبب اتصالاته بإسرائيل وبسبب الجهود التي بذلها للتوصل إلى اتفاق مع هذا البلد.»[٦٧] كما أن رئيس الحكومة السورية السابق، خالد العظم، يتحدث في مذكراته عن جلسة البرلمان التي فوضت إليه علناً التفاوض مع إسرائيل بشأن الهدنة. وينهي رابينوفيتش كتابه بالجمل الثلاث التالية: «حتى الموقف الأكثر التزاماً بالقضية الفلسطينية كان يمكن التخفيف من حدته ببعض الاعتبارات الواقعية. ولذلك يجوز التساؤل عما كان في الإمكان تحقيقه لو أن جميع الأفرقاء المعنيين اتخذوا مواقف أكثر جرأة مع نهاية حرب ١٩٤٨. وفي أي حال لقد تطلب الأمر عقدين آخرين من الزمن لبلوغ مستوى من اللين المتماثل الذي مكن من تحقيق الاختراق الجزئي في السبعينات.»[٦٨]

«دعاية مألوفة معادية للسامية» (كذا)

يعود إفرايم كارش في كتابه «صناعة تاريخ إسرائيل» (Fabricating Israeli History)،[٦٩] إلى نقد أشمل لـ «المؤرخين الجدد»، لكن في مستوى أدنى وأقرب إلى الهجاء منه إلى البحث العلمي. وإذ يشير إلى المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد متهماً إياه بأنه «أحاط تعصبه ضد الصهيونية بإطار تجميلي من المعارف ليوظفها في حملة صليبية أوسع ضد شبح الاستشراق»، يتخذ كارش منذ البداية موقف المدعي العام: «منذ أواخر الثمانينات طمحت مجموعة من الجامعيين الإسرائيليين إلى الالتحاق بهذا النادي الدارج. أمّا مؤهلاتهم فهي الإتيان ‹بالبرهان التاريخي› من النوع الذي يساعد في دعم الفكرة ‹الثابتة› لدى سعيد القائلة إن ‹إسرائيل هي الشريرة›. أمّا طرق عملهم فهي من الوسائل البدائية الشبيهة بوسائل مرشد [أي سعيد] مانهاتن، مثل تهجمهم على معارضيهم بالتجريح الشخصي وبالمقاربات التعميمية وابتداعهم نظريات هشة (يقدمونها على أنها ‹الأوهام الصهيونية›) يمكن دحضها بسهولة، إضافة إلى استغلال الأدلة التاريخية لخدمة العقائد المسبقة.»[٧٠] ولا يتردد كارش، من أجل تسفيه خصومه، في رفع «حجة» العداء للسامية: «حتى اختيار صفة ‹صهيوني› بدلاً من ‹إسرائيلي› في وصفهم ‹الموقف الرسمي› المتخيل الذي زعموا أن من سموهم ‹المؤرخين القدامى› قد اعتمدوه، هذا الخيار فيه الكثير من المكر، وهو يعكس، ليس إدانة العرب لإسرائيل ‹ككيان صهيوني› والمعروفة منذ زمن بعيد، وإنما الدعاية المألوفة المعادية للسامية التي تربط إسرائيل ومؤسسيها بعقائد وهمية.»[٧١]

وإذ يدين كارش المؤرخين الجدد أيديولوجياً، فإنه يرى أنهم ليسوا أقل استحقاقاً للإدانة على الصعيد المهني البحت: «زجاجات

جديدة، وخمرة فاسدة». تحت هذا العنوان، وعلى مدى ثلاثين صفحة، يجهد الكاتب كي يبين لنا أن موريس وبابِه وشلايم والآخرين لم يأتوا بجديد في تاريخ إسرائيل، فمِن طرد الفلسطينيين، إلى الاتفاق بين الوكالة اليهودية والملك عبد الله، إلى ميزان القوى الفعلي، كل ذلك كان معروفاً قبل أن يجروا أبحاثهم. ويخصص الفصل التالي، المستوحى على نطاق واسع من شبتاي طيفت، لـ «التلاعبات» بالنصوص التي يتحمل بِني موريس مسؤوليتها، وبالتحديد عندما أراد أن يبرهن على أن بن - غوريون والقيادة الصهيونية خططا، منذ أواخر الثلاثينات، لخيار «ترحيل» عرب فلسطين. ثم يهاجم كارش مقولة «التواطؤ» بين الإسرائيليين والأردنيين على غرار سيلا، لكن مع فارق واحد أنه بدلاً من أن يؤكد حدوث هذا الاتفاق السري فعلاً، وقد عقد بين غولدا مئير والملك عبد الله، فإنه ينفيه بكل بساطة، كما ينفي الدعم الذي لقيه هذا الأخير من البريطانيين. وكأنما أراد الكاتب أن يهنئ نفسه فيكتب: «لقد برهن هذا الكتاب بطريقة جازمة، على أن إنجيل ‹المؤرخين الجدد› المزعومين هو كل شيء إلاّ كونه جديداً، فكثير مما يقدمه على أنه ‹جديد› يشبه فعلاً إعادة اختراع الدولاب. أمّا ما فيه من ‹جديد› فهو أسلوب الالتواء [...]. باختصار إن ‹المؤرخين الجدد› ليسوا لا جدداً ولا مؤرخين فعليين، وإنما بالأحرى هم محازبون يسعون لإضفاء احترام جامعي على آراء قديمة مغلوط فيها وعلى أحكام مسبقة قديمة في الصراع العربي - الإسرائيلي.»[٧٢] أليس الأمر بالأمر يقدر؟ تلبس إفرايم كارش، في بداية هجائيته، فكر المؤرخ البريطاني إدوارد هـ. كار ليأخذ على خصومه «تأليههم الجاهلي للأحداث».[٧٣] فهل يمكن أن نتخيل خلاصة أفضل من هذه العبارة نرفعها تقديراً لـ «المؤرخين الجدد» الإسرائيليين؟

الحواشي

(١) Shabtaï Teveth, «The Palestine Arab Refugee Problem and its Origins,» *Middle Eastern Studies*, London, vol. 26, no. 2 (1990), p. 248.

(٢) Ibid., p. 214.

(٣) Ibid., p. 215.

هذا النقد يلتقي مع رأي المؤرخين الفلسطينيين مثل نور الدين مصالحه الذي يشير إلى أنه لم يسجل سوى مصدر عربي واحد في ٦٤٠ حاشية من كتب بِني موريس، ويؤكد أن «هذا يطرح تساؤلاً عمّا إذا كان من الممكن كتابة رواية نهائية للأحداث والمسارات الرئيسية في التاريخ الفلسطيني استناداً فقط إلى وثائق رسمية إسرائيلية في أغلبيتها الساحقة [...] ومع القليل من المراجع العربية وباللغة العربية.» وحتى إن مصالحه يأخذ على بِني موريس «فكرته المسبقة الصريحة عن العرب»؛ فقد كتب «المؤرخ الجديد» أن «في المذكرات السياسية العربية العائدة إلى الأربعينات والخمسينات ما لا يوحي بالثقة، لأنها تخدم مصلحة واضعيها وتنقصها الدقة.» ولذلك يسجل عليه مصالحه هذه الملاحظة: «يبدو أن هذا التحفظ لا ينطبق على المذكرات السياسية وعلى الوثائق الرسمية التي كتبها السياسيون والضباط الإسرائيليون، والتي يستخدمها بِني موريس بصورة واسعة وفي الكثير من الحالات من دون أن يمحصها.»

Nur Masalha, «'1948 and After' Revisited,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXIV, no. 4, Summer 1995.

(٤) لا تتضح الفائدة من هذا التفصيل. ففي الواقع أن دعم موسكو للقوات اليهودية في تلك الحقبة لم يكن إلى حدٍ مشروطاً. وقد ترجم عبر عمليات إمداد مكثفة بالسلاح، وذلك عبر قاعدة زاتيك في تشيكوسلوفاكيا، إضافة إلى دعم ثابت على الساحة الدولية. ففي أيار/مايو، مثلاً، أعلن أندريه غروميكو أمام مجلس الأمن في الأمم المتحدة أن «ما يجري في فلسطين ليس سوى سلسلة من العمليات العسكرية التي فجرتها مجموعة من القوى ضد الدولة اليهودية الناشئة حديثاً. [...] وقد اعتبر الوفد السوفياتي أنه من الضروري أن يعبّر مجلس الأمن بصورة أوضح وأكثر حزماً عن رأيه في موقف الدول العربية من قراراته» (أوردها آبا إيبن في: Abba Eban, *Autobiographie* (Paris: Buchet-Chastel, 1979), p. 96). وفي حزيران/يونيو استغل ممثل أوكرانيا، ديمتري مانويلسكي، صلاحياته كرئيس للجلسة ليدعو إلى طاولة الاجتماع «ممثل الحكومة الإسرائيلية الموقتة»، مجبراً بذلك الأمم المتحدة

على الاعتراف مواربة بالدولة الحديثة على الرغم من احتجاجات العرب والتحفظات الغربية. وهو ما جعل موشيه شاريت، وزير الخارجية الإسرائيلي، يتباهى بأن «الكتلة الشرقية وقفت بحزم إلى جانبنا [...] في مجلس الأمن، وقد تصرف الروس كأنهم مندوبونا.» أنظر:

Yaacov Ro'i, *Soviet Decision Making in Practice, The USSR and Israel 1947-1954* (New Brunswick, United States: Transaction Books, 1980), p. 253;

بشأن العلاقات السوفياتية ـ الإسرائيلية، أنظر:

Dominique Vidal, «L'URSS 'sioniste'? Moscou et la Palestine 1945-1955,» *Revue d'études Palestiniennes*, Paris, no. 28, été 1988.

(٥) Teveth, op. cit., p. 218.

(٦) Ibid., p. 220.

(٧) Ibid., p. 221.

(٨) Ibid., p. 222.

(٩) Ibid.

(١٠) Ibid., p. 227.

(١١) Ibid.

(١٢) Ibid., p. 228.

(١٣) Ibid.

(١٤) Ibid., p. 229.

(١٥) Ibid., p. 230.

(١٦) Ibid., p. 231.

(١٧) Ibid., p. 233.

(١٨) Ibid., p. 234.

(١٩) Ibid., p. 235.

(٢٠) Ibid., p. 236.

(٢١) Benny Morris, «Flasifying the Record: A Fresh Look at Zionist Documentation of 1948,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXIV, no. 3, Spring 1995, pp. 48-50.

(٢٢) Teveth, op. cit., p. 237.

(٢٣) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*

(Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 218.

(٢٤) Teveth, op. cit., pp. 238-239.

(٢٥) Ibid., p. 239.

(٢٦) Ibid., pp. 241-242.

(٢٧) Ibid., pp. 242-243.

(٢٨) Ibid., p. 242.

(٢٩) Ibid., p. 244.

(٣٠) Ibid., p. 248.

(٣١) Benny Morris, *1948 and After: Israel and the Palestinians* (Oxford: Clarendon Press, 1990), p. 29.

(٣٢) Ibid., p. 31.

(٣٣) Ibid.

(٣٤) Ibid., p. 32.

(٣٥) Ibid., p. 33.

(٣٦) Ibid., p. 34.

(٣٧) Ibid., p. 33.

(٣٨) Avraham Sela, «Transjordan, Israel and the 1948 War: Myth, Historiography and Reality,» *Middle Eastern Studies*, London, vol. 28, no. 4, October 1992.

(٣٩) Ibid., p. 623.

(٤٠) يعدد أبراهام سيلا الكثير من الأمثلة لهجومات إسرائيلية من الأراضي اليهودية، والتي خلالها تجنب الفيلق العربي التدخل مع أنه كان متمركزاً على مقربة في الأراضي العربية. أنظر بصورة خاصة:

Ibid., p. 648.

(٤١) Ibid., p. 674.

(٤٢) Ibid., pp. 674-675.

(٤٣) Ibid., p. 653.

(٤٤) Ibid., p. 676.

(٤٥) Avi Shlaïm, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine* (Oxford: Clarendon Press, 1988), p. 230.

(٤٦) Avi Shalïm, «The Debate about 1948,» *International Journal for Middle Eastern Studies*, vol. 27, no. 3, August 1995, pp. 297-299.

(٤٧) Itamar Rabinovich, *The Road not Taken: Early Arab-Israeli Negotiations* (Oxford: Oxford University Press, 1991).

(٤٨) Ibid., p. 69.

(٤٩) Ibid., p. 79.

(٥٠) Ibid., pp. 80, 81.

(٥١) Ibid., p. 87.

يؤكد آفي شلايم بكل صراحة «أن وكالة الاستخبارات الأميركية هي التي ساعدت الزعيم في التحضير لانقلابه وتنفيذه.» أنظر:

Slaïm, *Collusion Across the Jordan*, op. cit., p. 425.

(٥٢) Rabinovich, op. cit., p. 89.

(٥٣) Ibid., p. 99.

(٥٤) Ibid., p. 105.

(٥٥) Ibid., pp. 108, 109.

(٥٦) Ibid., p. 110.

(٥٧) Ibid., p. 211.

(٥٨) Ibid., p. 212.

(٥٩) Ibid., pp. 212-213.

(٦٠) Ibid., p. 213.

(٦١) Ibid., p. 214.

(٦٢) Ibid., p. 215.

(٦٣) Ibid., p. 217.

(٦٤) Ibid., p. 218.

(٦٥) Ibid., p. 219.

(٦٦) Ibid., p. 220.

(٦٧) Ibid., p. 221.

(٦٨) Ibid., p. 222.

(٦٩) Efraïm Karsh, *Fabricating Israeli History: The «New Historians»* (London, Portland: Frank Cass, 1997).

(منشورات فرانك كاس هي التي تصدر مجلة *Middle Eastern Studies* والتي نشرت مقالات شبتاي طيفت وأبراهام سيلا التي درسناها أعلاه).

(٧٠) Ibid., p. 10.

(٧١) Ibid., p. 11.

(٧٢) Ibid., p. 195.

(٧٣) Ibid., p. 33.

خاتمة

إنه لمن السعادة بمكان بالنسبة إلى الكاتب أن تنشر مؤلفاته في لغة غير لغته، وهي السعادة التي تتولد من كونه سيلتقي بذلك جماعة جديدة من القراء. وبالمناسبة يطيب لي جداً أن أجد نفسي مقروءاً في بعض أوساط المثقفين من طرف إلى آخر في العالم العربي. وأنا أدين لمؤسسة الدراسات الفلسطينية بتوفر هذه الفرصة الرائعة لي، علماً بأن المبادرة التي اتخذتها المؤسسة لجعل كتابي «خطيئة إسرائيل الأصلية» في متناول جمهور القراء العرب ترمي إلى هدف أبعد، إذ يبدو أنها تشكل عملاً سياسياً رئيسياً.

وفي أي حال، فإن القارئ العربي لدى قراءته هذا الكتاب سيكتشف إن لم نقل وجود «المؤرخين الإسرائيليين الجدد»، الذين قد يكون سمع بهم على الأرجح من هذه أو تلك من وسائل الإعلام في الشرق الأوسط، فبالتأكيد خلاصة أبحاثهم بشأن فترة مصيرية من تاريخ المنطقة المعاصر، شهدت قيام دولة إسرائيل والنكبة الفلسطينية.

ولكم ستكون دهشة القارئ كبيرة حين يتبين أن نظرة الباحثين الإسرائيليين إلى بعض الجوانب الجوهرية من هذه المأساة تتوافق والنظرة التي طالما دافع عنها زملاؤهم الفلسطينيون! وهم إنما قاموا بذلك عبر تعمقهم في وثائق الدولة الإسرائيلية ومؤسساتها الرئيسية، والتي وضعت في التصرف ابتداء من سنة ١٩٧٨ بموجب قانون الثلاثين سنة. إلاّ إن هذا كان في الوقت نفسه ورقة قوة في يدهم وعاملاً معوقاً، إذ يبدو أنهم يجهلون كلياً تقريباً وثائق الدول العربية، وإن كان يصعب عليهم الوصول إليها، وكذلك الذاكرة الشفهية للفلسطينيين التي يحاول آخرون في أي حال جمعها عن ألسنتهم. والحال أنه

بحسب ما يلفت إليه المؤرخ الفلسطيني نور الدين مصالحه «ليس بالضرورة لا حصراً ولا بصورة أساسية أن تكون كتابة الأحداث والتأريخ على يد المنتصرين.»[١] يبقى أن بِني موريس وإيلان بابِه وآفي شلايم وتوم سيغف وآخرون قد كشفوا الآلاف، لا بل عشرات الآلاف من الوثائق التي تناقض بشكل فادح التُرّهات الثلاث التي لفقها في تلك الحقبة دافيد بن ـ غوريون وحاملو المبخرة أمامه:

أولاً: أسطورة داود في مواجهة جولييات. في الحقيقة إن «المؤرخين الجدد» قد أكدوا التفوق المتنامي للقوات الإسرائيلية (على صعيد العديد والتسلح والتدريب والتنسيق والحوافز...) باستثناء المرحلة الوجيزة الممتدة ما بين ١٥ أيار/مايو و١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨. يضاف إلى ذلك بالنسبة إلى إسرائيل التأييد السياسي من الولايات المتحدة والدعم الدبلوماسي والعسكري من الاتحاد السوفياتي ـ فحتى عندما تعرض يهود الاتحاد السوفياتي لعمليات القمع استمر الاتحاد السوفياتي في تسليم الأسلحة إلى إسرائيل وفي الدفاع عنها بلا حدود في منظمة الأمم المتحدة. وأخيراً فإن الاتفاق السري الذي عقد في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ (أي قبل ١٢ يوماً من إقرار مشروع التقسيم في الأمم المتحدة) ما بين غولدا مئير وملك الأردن عبد الله شكل ضمانة استراتيجية رئيسية لإسرائيل، إذ بموجبه تعهد الفيلق العربي ـ الجيش العربي الوحيد الجدير بهذا الاسم ـ بعدم تخطي حدود الأراضي الممنوحة للدولة العبرية في مقابل إمكان ضمه الأراضي التي أعطيت للدولة العربية. وفي الواقع، إن هذا التصور حل بكل بساطة مكان مشروع التقسيم عند توقف المواجهات، إذ استولى الأردن على الضفة الغربية الفلسطينية وضمها إلى أراضيه، ما عدا المناطق التي احتلتها إسرائيل (ازدادت مساحتها بنسبة الثلث) وقطاع غزة الذي استولت عليه مصر.

ثانياً: الادعاء القائل إن العرب هم الذين أعاقوا عملية السلام.

ففي مؤتمر لوزان الذي دعت إليه لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين أظهرت إسرائيل، في بادئ الأمر، بعض الانفتاح لأنها أرادت ضمان قبولها في الأمم المتحدة. وهكذا وافقت تل أبيب، في ١٢ أيار/مايو، على توقيع بروتوكول مع جيرانها العرب يؤكد في آن واحد مشروع التقسيم وحق العودة للاجئين. لكن إسرائيل بمجرد أن قُبلت، في اليوم نفسه، عضواً في الأمم المتحدة سرعان ما تنكرت لإمضائها. ويتضح هذا فيما كتبه، بعد شهر، والتر إيتان المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية: «إن هدفي الرئيسي كان البدء بنسف بروتوكول ١٢ أيار/مايو الذي اضطررنا إلى توقيعه في إطار معركتنا من أجل الانضمام إلى الأمم المتحدة.»[٢] وفعلاً، انتهى مؤتمر لوزان إلى مأزق. ومما باح به رئيس الوفد الإسرائيلي إلياهو ساسون: «العامل المعوق اليوم هو إسرائيل. فبموقفها ومطالبها الحالية تعطل أي مشروع يمكن تطبيقه في القسم الثاني من فلسطين إلاّ واحداً وهو ضمه إلى إحدى الدول المجاورة، وهي بالمناسبة الأردن.»[٣] والدليل على ذلك هو الطريقة التي رفض بها دافيد بن ـ غوريون العرض المذهل من الرئيس السوري الجديد آنذاك، حسني الزعيم، الذي اقترح لا إقامة السلام مع إسرائيل فحسب، بل أيضاً استقبال ما بين ٢٠٠,٠٠٠ و٣٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني. وعندما أدركت إسرائيل أهمية هذا العرض كان الأوان قد فات، فقد أطاح انقلاب عسكري الزعيم.

أخيراً، وبصورة أساسية، الأسطورة القائلة برحيل الفلسطينيين الطوعي. فما يبينه بِني موريس هو أنه ما من وثيقة في الأرشيف تؤكد الفرضية القائلة بدعوة عربية أو فلسطينية إلى الفرار. أمّا فيما يتعلق بالنصائح «الشهيرة» التي بثتها الإذاعات العربية فمن المعلوم أنها، وبعد دراسة منتظمة لبرامجها المسجلة في هيئة الإذاعة البريطانية، لم تكن بكل بساطة سوى تلفيقات. فبالتأكيد أنه في

الأسابيع التي تلت مشروع التقسيم حدث ما بين ٧٠,٠٠٠ و٨٠,٠٠٠ عملية رحيل طوعي، وبصورة أساسية من أوساط الأثرياء من الملاّك ومن أبناء الطبقة البورجوازية المدينية. لكن ماذا حدث فيما بعد؟ فالجردة الأولى التي قامت بها استخبارات الهاغاناه، في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٤٨، قدرت عدد الفلسطينيين، الذين غادروا الأراضي التي سقطت في يد إسرائيل، بـ ٣٩١,٠٠٠ نسمة. وقد كتب الخبراء الإسرائيليون: «على الأقل نتج ٥٥٪ من حالات الهجرة من عملياتنا»، فضلاً عن العمليات التي نفذها عناصر من منظمتي الإرغون وليحي المنشقتين «والتي تسببت مباشرة بنحو ١٥٪ من حالات الهجرة.» بالإضافة إلى ذلك هناك ٢٪ تنسب إلى الأوامر العلنية بالطرد الصادرة عن عناصر يهودية، و١٪ نتيجة الحرب النفسية، فيصبح المجموع ٧٣٪ من عمليات الترحيل تسبب بها الإسرائيليون. ويعزو التقرير الأمر في ٢٢٪ من الحالات إلى «المخاوف» وإلى «أزمة الثقة» التي انتشرت في أوساط الشعب الفلسطيني.[٤] أمّا بالنسبة إلى النداءات العربية المحلية بالفرار فهي لا تحتل في الحسابات إلاّ ٥٪ من الحالات.

ومنذ أن تجدد القتال في تموز/يوليو ١٩٤٨، لم يعد هناك أدنى شك في الرغبة في تنفيذ عملية الطرد. وقد كان رمزها عملية اللد والرملة في ١٢ تموز/يوليو ١٩٤٨ حيث تلت عمليات القمع العنيفة (٢٥٠ قتيلاً منهم أسرى عزّل) عملية ترحيل قسرية رافقتها عمليات إعدام فورية وعمليات نهب، طاولت نحو ٧٠,٠٠٠ مدني فلسطيني، أي ما يقارب ١٠٪ من حالات الهجرة الإجمالية في الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩. وقد اعتُمدت خطط مشابهة خلال الصيف والخريف والشتاء من الشمال (الجليل) إلى الجنوب (السهل الساحلي والنقب). وفي الوقت نفسه جرى وضع اليد على أملاك هؤلاء الفلسطينيين الذين كانوا يُطردون. وقد شهد صيف سنة ١٩٤٨ تعميم سياسة تدمير القرى العربية، ثم أكثر فأكثر إعادة بنائها سريعاً بما يسمح باستقبال

المهاجرين اليهود الجدد. ثم جاء القانون المتعلق بـ «الأملاك المهجورة» الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، والهادف إلى المساعدة في حجز أملاك كل شخص «غائب»، ليشرّع عملية المصادرة. وهكذا وضعت إسرائيل يدها على ٧٣,٠٠٠ وحدة سكنية من المنازل المهجورة، وعلى ٧٨٠٠ مخزن ومصنع ومستودع، وعلى ٥ ملايين جنيه فلسطيني من ودائع المصارف وعلى ٣٠٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي.[٥]

وما من شك في أن القارئ الفلسطيني بصفة خاصة سيرتاح في نهاية المطاف إلى مطالعة هذا الكتاب. فعلى مدى عشرات الأعوام أحس المؤرخون الفلسطينيون أنهم يبشرون في الصحراء. ليس أن شعبهم كان ضحية ظلم رهيب فحسب، بل أيضاً لأن معظم روايات الأحداث في إسرائيل، وبالتالي في الغرب، كان يضيف ظلامة أُخرى، ثقافية هذه المرة، إلى ظلامة سنة ١٩٤٨ السياسية. فها أن بعض المؤرخين الإسرائيليين يساهمون، بدورهم، عبر الأدلة التي يملكونها في التفتيش عن الحقيقة، وأن صوتهم الذي كان يتعذر سماعه من قبل قد بات مسموعاً الآن.

لكن، ربما تكون هذه القراءة المعزية بالنسبة إلى المثقف العربي، مزعجة أيضاً. فأن يتحلى هؤلاء الباحثون الإسرائيليون بالشجاعة لتحديد مسؤولية بلدهم في تلك الحقبة عن المأساة التي نشأت، يؤكد ما فيه من روح تنافسية. فإسرائيل، على غرار معظم دول العالم، ليست كتلة متراصة، وإنما هي دولة تشهد تناقضات تزداد حدة، يتواجه فيها اليهود والعرب، الأشكناز والسفارديم، العلمانيون والدينيون المستفيدون من العولمة وضحاياها من أجل الدفاع عن مصالحهم، وحتى من أجل تحقيق بعض التجانس. وإذا ما كانت الأيديولوجيا القومية تسيطر فيها بقوة، وخصوصاً في فترات المواجهات العنيفة، فإن فيها أيضاً خصوماً يفضلون أن يأخذوا بعين الاعتبار

مستقبل شعبهم في المدى الطويل والذي لا يمكن فصله عن مستقبل الشعب الفلسطيني.

إن نتائج أبحاث المؤرخين الجدد قد هزت بالتأكيد المجتمع الإسرائيلي. وبالتالي ليس مستغرباً أن تنتظم ابتداء من الثمانينات الضربة المعاكسة. فما إن ظهرت مقالات بِني موريس الأولى حتى أثارت جدلاً أذكى ناره المؤرخون «المتشددون سياسياً». وقد ترافق هذا القصف الوقائي الأيديولوجي مع بعض الضربات الخسيسة. فبعد أن صرف بِني موريس من منصبه في صحيفة «جيروزالم بوست» الإنكليزية، كان عليه أن ينتظر سنوات كي يتولى منصباً جامعياً شاءت المصادفة أن يكون في جامعة بن - غوريون في بئر السبع. لكن ورثة «الأب المؤسس» للدولة اليهودية راحوا يطالبون، ومن دون جدوى، عميد الجامعة المذكورة بأن يصرف بِني موريس أو أن يغير اسم الجامعة! ذلك بأن في هذه الأثناء كان الجمهور الواسع قد بات شاهداً على المواجهة بشأن طروحات «المؤرخين الجدد».

وبعد الكتب والمجلات تولى التلفاز القضية. ففي سنة ١٩٩٨، في الذكرى الخمسين لقيام دولة إسرائيل، وفي السلسلة التلفزية «تيكوما» (النهضة) والمخصصة لتاريخ إسرائيل، تمت الإشارة إلى عملية طرد المدنيين الفلسطينيين على يد إسرائيل. وفي السنة التالية، جاء في كتاب التاريخ المدرسي الجديد لإيال نافي، وعلى الرغم من احتفاظه بالنظرة التقليدية، أن ميزان القوى سنة ١٩٤٨ كان لمصلحة الجيش الإسرائيلي إلى حدّ بعيد، وأن هذا الجيش طرد فعلاً عدداً من الفلسطينيين. ونجد ملاحظات من هذا النوع في كتاب «الكفاح من أجل أمن إسرائيل»[٦] مع أنه كتب على يد مجموعة من الباحثين المتحدرين من دوائر استخبارات الجيش الإسرائيلي.

باختصار، منذ نحو عشرين عاماً، نمت أفكار «المؤرخين الجدد»، وسائر الباحثين «ما بعد الصهيونيين»، في المجتمع

الإسرائيلي بالوتيرة نفسها التي نمت فيها الأصوات الداعية إلى سلام دائم بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المفترض إقامتها في الضفة الغربية وغزة. وأكثر من ذلك أن كلا المنحيين غذى أحدهما الآخر، طبعاً كون مراجعة التاريخ أعطت المسيرة السلمية كل معناها، وكون هذه الأخيرة في المقابل شرّعت سياسياً طرح المحرمات التاريخية على بساط البحث. فالحمية التي دبت في الرأي العام الإسرائيلي بعد فشل قمة كامب ديفيد لم تلغ بالتأكيد في المدى الطويل الأفكار التي نبتت في الأعوام الأخيرة وذلك بالتحديد بفضل «المؤرخين الجدد».

إن مقاربة المؤرخين الجدد الحقيقة لم تكن مجرد صفحة أضيفت إلى صفحات التاريخ. كلا، فما انكشف للملأ هو بكل بساطة «الخطيئة الأصلية» لإسرائيل، إذا ما استعدنا فكرة المؤرخ «المتشدد» شبتاي طيفت الذي يرى في أعمال «المؤرخين الجدد» طعناً في شرعية الدولة اليهودية نفسها. وعلى كل هل أن حق الناجين من مجازر الإبادة الهتلرية في العيش بأمان في دولة لهم يُلغي حق بنات وأبناء فلسطين في العيش بدورهم بسلام في دولة لهم؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتعلق، طبعاً، بالماضي، لكن بالحاضر أيضاً. ذلك بأن الأذى الذي لحق وقتها بالفلسطينيين لا يمكن تعويضه إلاّ بإعطائهم الحق في إقامة دولتهم ولو بعد خمسين عاماً.

في الواقع، إن ما حدث في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٩ قد ولّد الأوضاع التي أدت إلى خمسين عاماً من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والعربي - الإسرائيلي. وقد تطلب الأمر نشوب خمس حروب شاملة، بالإضافة إلى حرب الخليج، كي تقبل إسرائيل، في النهاية، بالمشاركة مع منظمة التحرير الفلسطينية فيما سمي «مسيرة السلام». وللأسف أن يتسحاق رابين اغتيل، وأن من أتوا بعده، جميعهم، قد تخلوا عمّا التزمه، مع ما استتبع ذلك من نتائج رهيبة نشهدها حالياً. وبينما الأسوأ هو الذي يحدث فإن أمراً مؤكداً يبقى

فهرست

راسخاً أكثر من أي وقت مضى، هو أن السلام يتحقق بالعودة إلى المبدأ نفسه الوارد في مشروع التقسيم الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، والقائل بإنشاء دولتين مستقلتين سيدتين وقادرتين على التعايش في سلام. وهذا ما يجعل «المؤرخين الإسرائيليين الجدد» لا يحدثوننا فقط عن الماضي: ففي العبر التي يستخلصونها منه شروط صناعة المستقبل أيضاً.

الحواشي

(١) Nur Masalha, «'1948 and After' Revisited,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXIV, no. 4, Summer 1995, p. 95.

(٢) Ilan Pappé, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951* (London & New York: I.B. Tauris, 1992), p. 212.

(٣) Avi Shlaïm, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine* (Oxford: Clarendon Press, 1988), pp. 474-475.

(٤) Benny Morris, *1948 and After: Israel and the Palestinians* (Oxford: Clarendon Press, 1990), pp. 75-77.

(٥) Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (New York: Pantheon Books, 1987), p. 107.

(٦) العقيد (في الاحتياط) بِني ميكالسون، والكولونيل (في الاحتياط) أبراهام زوهار، والكولونيل (في الاحتياط) إيبي ملتسر، «الكفاح من أجل أمن إسرائيل» (بالعبرية)، نشرته الجمعية الإسرائيلية للتأريخ العسكري، وهي فرع من جامعة تل أبيب، بالتعاون مع قسم التاريخ في الجيش الإسرائيلي، ١٩٩٩.

(أ)

ابن سعود (الملك): ١٥٦

أبو غوش (قرية): ٦٩

أبو لغد، جانيت: ٧٧ (الحاشية ٢)

أبو الهدى، توفيق: ٣٧

الاتحاد السوفياتي: ١، ٨، ٢٠، ١٢٢، ١٨٩، ١٩٧، ٢١٢

ـ أنظر أيضاً: روسيا

الاتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي (أيار/مايو ١٩٨٣): ١٩٨

اتفاقيات كامب ديفيد: ١٩٨

ـ أنظر أيضاً: قمة كامب ديفيد

اتفاقية جنيف: ٨٦

إثريدج، مارك: ١٢٤، ١٢٨، ١٢٩

إجزم (قرية): ٦٨

ـ أنظر أيضاً: «المثلث الصغير»

أحدوت هعفوداه (حزب): ١٤٥، ١٤٧

إذاعة دمشق: ٥٠، ١٨٤

إذاعة رام الله: ٥١

إذاعة القدس: ٥٠، ٥٢

الأردن: ٣٠ ـ ٣٦، ٣٩ ـ ٤٣، ٦٤، ٦٩، ٧٦ ـ ٧٨ (الحاشية ٢)، ٩٩، ١١٠، ١١٤، ١٢١ ـ ١٢٣، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٧، ١٧٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٧ ـ ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٢، ٢١٣

ـ أنظر أيضاً: المملكة الأردنية الهاشمية

أرسلان، عادل: ١٩٨

الإرغون (منظمة): ٥، ٩، ١٣، ٢٥، ٥٦، ٥٩ ـ ٦١، ٦٣، ٦٤، ٧٩ (الحاشية ٢٧)، ٨١، ٨٣ ـ ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩١، ١٤٢، ١٤٤، ١٦٢، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٥، ٢١٤

أرلوزوروف، حاييم: ٣٢

أريحا: ٧٨ (الحاشية ٢)، ١٩٠

استخبارات الجيش الإسرائيلي: ٦٢، ١٠٢، ١٧٢ ـ ١٧٤، ٢١٦

استخبارات الهاغاناه: ٥٠، ٦٧، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٤، ٢١٤

ـ أنظر أيضاً: الهاغاناه

إسدود: ١٥، ٧٠

الإسكندرون (لواء): ١٩٦

إشكول، ليفي: ١٠١

ـ أنظر أيضاً: شكولنيك، ليفي

«إصبع الجليل»: ٦٢

ـ أنظر أيضاً: الجليل

إفرايم (تلال): ١٠٤

أفريثيل، إيهود: ٢٦

إفريقيا: ١٤

أفنر، غرشون: ١٣٦

أفيدار، يوسف: ٢٦

إقرت (قرية): ٧٣

إكسودس (باخرة): ٥، ٩، ١٠

- أنظر أيضاً: وارفيلد

ألتالنيا (باخرة): ٧٩ (الحاشية ٢٧)، ١٦٣

ألكسندروني (لواء): ٥٨، ٦٨

ألمانيا: ٢، ١٢، ٣٠

ألون، يغآل: ٦١، ٧٠، ٧٥، ٩٢ - ٩٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٨٠، ١٨٢

أم رشرش: ٤٣

- أنظر أيضاً: إيلات

أم الفرج (قرية): ٦٢

الإمبراطورية العثمانية: ٢، ٨٠ (الحاشية ٤٦)، ١١٨ (الحاشية ٥)

الأمم المتحدة: ٦، ١٢، ١٦ (الحاشية ٩)، ٢٠، ٢٤، ٣٠، ٣٥، ٤١، ٤٤، ٤٦ (الحاشية ٤٨)، ٥٠، ٥٦، ٥٧، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٨، ٧١، ٧٤، ٧٧، ٩٠، ٩٣، ١٠٠، ١٠٧، ١٠٩، ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١٢١ - ١٢٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٤١، ١٤٦، ١٥١، ١٥٤، ١٦١، ١٦٥، ١٨٢، ١٨٩، ٢٠٦ (الحاشية ٤)، ٢١٢، ٢١٣

أميركا: ٤، ٨، ١٩٦

- أنظر أيضاً: الولايات المتحدة الأميركية

إنكلترا: ٢

- أنظر أيضاً: بريطانيا؛ المملكة المتحدة

أورشليم: ١

- أنظر أيضاً: القدس

أوروبا: ٢٦، ١٣٤

أوروبا الشرقية: ٩٠

أوروبا الغربية: ٧

أوروغواي: ١٢

أوستن، وارن: ٣٠

أوكرانيا: ٢٠٦ (الحاشية ٤)

الأونروا: ٧١، ٧٧ (الحاشية ٢)، ١٣٥

الأونسكوب (لجنة): ٦، ٩ - ١٢، ١٤، ١٧ (الحاشية ٢٠)، ٣٤ - ٣٥

إيبن، آبا: ١٣٨

إيتان، والتر: ١٢٥ - ١٢٧، ١٣٥، ٢١٣

إيران: ١٢

إيلات: ٤٣

- أنظر أيضاً: أم رشرش

إيلون، تسفي: ١٠٨

(ب)

باب دمشق (في القدس): ١٩٠

باب صهيون (في القدس): ١٩٠

بابِه، إيلان: ٣٦، ١٢١، ١٢٤ - ١٢٦، ١٢٨، ١٣١ - ١٣٣، ١٣٥، ١٥٩، ١٩٣، ٢٠٥، ٢١٢

بار - زوهار، ميخائيل: ٢٢، ١٦٧ (الحاشية ٢١)، ١٨٢

بار - يوسف، يوري: ١٩٢

باريس: ١، ٤٠، ١١٠، ١٢٣

بانش، رالف: ٧٤، ١٢٣، ١٨٢

البحر الأبيض المتوسط: ٧٠

البحر الأحمر: ٣٩، ٤٣

البحر الميت: ٣٢

بحيرة طبرية: ٦٢، ١٩٤

- أنظر أيضاً: طبرية

براغ: ٧، ٢٢

برعم (قرية): ٧٣

برلين: ٣٠

برنادوت، (الكونت) فولك: ٤٠، ٦٤، ٦٩، ١٠٧، ١٢١ - ١٢٣، ١٨٢، ١٨٧، ١٨٩

- أنظر أيضاً: مشروع برنادوت

برنافي، إيلي: ٣

بروبتسكي، آشر: ١٠٥

بريطانيا: ١، ٧، ٨، ١٤، ٢٠، ٢٩، ٣٣، ٣٦، ٣٨، ٤١، ٤٤، ١٥٤، ١٩١، ١٩٧

- أنظر أيضاً: إنكلترا؛ المملكة المتحدة

البطيمات (قرية): ١٠٥

بعيل، مئير: ٨٣، ٨٤

- أنظر أيضاً: فيليبسكي، مئير

البقعة الغربية (قرية): ٧٦

بلد الشيخ (قرية): ٥٥، ٩١

بلفور (وعد): ٢

البلماح (القوة الضاربة للهاغاناه): ٢٢، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٨٣، ٨٤، ٩١، ٩٥، ٩٦، ١٤٥، ١٤٧

بليف، فون: ٢

بليف، ويت: ٢

بن أهارون، يتسحاق: ١٤٥

بن تسفي، يتسحاق: ٧٣

بن - غوريون، دافيد: ٦، ١٠، ١٩، ٢٤ - ٢٦، ٣٣، ٣٨، ٤٠ - ٤٣، ٥٠، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٤ - ٦٧، ٦٩ - ٧١، ٧٥، ٧٩ (الحاشية ٢٧)، ٨٢، ٩٠، ٩٣، ٩٥ - ٩٧ (الحاشية ٥)، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦ - ١١١، ١١٦، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٩ - ١٣٢، ١٣٣، ١٣٨، ١٣٩ (الحاشية ١٥)، ١٤١ - ١٦٤، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦ - ١٨٣، ١٨٥ - ١٨٧، ١٨٩، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٣

بنطوف، مردخاي ٩٥، ١٠٦

بنما: ١٥

بوابة مندلبوم (في القدس): ٨٤

بوبر، مارتن: ٩٠

بورتر، بول: ١٣٢، ١٣٣

بولونيا: ٤، ٩٩

بوليفيا: ١٥

بئر السبع: ١٤، ٢٥، ٥٨، ٧٠، ٧٥، ١٦٢، ٢١٦

بيار عدس (قرية): ١٠٥، ١٨٠

بيت جالا (قرية): ٤١

بيت دجن (قرية): ١٠٥

بيت لحم: ١٥، ٤١، ٧٨ (الحاشية ٢)، ٨٩، ٩٩

بيت هكيريم (مستعمرة): ٨٣

بيتح تكفا (مستعمرة): ١٠٥

بيرد، ف. ج.: ٧١

بيرغر، موشيه: ١٠٥

بيرو: ١٢

بيروت: ١١، ١٢٤، ١٣١

بيسان: ٦١، ١٠١، ١٠٦، ١٦٢

بيغن، مناحم: ٤٢، ٦٠، ٧٩ (الحاشية ٢٧)، ٨٢، ١٦٣، ١٧٢

بيفن، إرنست: ٣٥-٣٧، ٤٠، ١٩١، ١٩٢

بيل (اللورد): ١٥٤، ١٥٥

بيلي، هارولد: ٢١

بيوس العاشر (البابا): ٢

(ت)

ترشيحا (قرية): ٧٣، ٧٧

تركيا: ١٩٦

ترومان، هاري: ٧، ٨، ١٤، ١٩، ١٢٢، ١٢٩

تساهل: ٦٤

- أنظر أيضاً: الجيش الإسرائيلي

تشيكوسلوفاكيا: ١٢، ١٥، ٢٢، ٢٦، ١١٤، ٢٠٦ (الحاشية ٤)

تشيلدرز، أرسكين: ٥١

تل أبيب: ١٥، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٣٧، ٤٣، ٤٥ (الحاشية ٢٣)، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٨، ٧٩ (الحاشية ٢٧)، ٨١، ١٠٣، ١٠٥، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٩٠، ١٩٥، ١٩٧، ٢١٣

(ج)

جابوتنسكي، فلاديمير زئيف: ٧٩ (الحاشية ٢٧)، ١٥٤

الجاعونة (قرية): ٧٤

جامعة بن - غوريون (النقب): ٢١٦

جامعة تل أبيب: ١٩٣

جامعة حيفا: ١٥٩

جامعة الدول العربية: ١١، ١٥، ٢١، ٢٧، ٣٤، ٣٥، ٤٣، ٥١، ١١٤، ١٢٤

جبال القدس: ٦٨

جبع (قرية): ٦٨

- أنظر أيضاً: «المثلث الصغير»

جبل الزيتون: ١٩٠

جبل سكوبس: ٨٩، ١٩٠

جدانوف: ٧

جديرة (قرية): ١٨٠

الجزيرة (في سورية): ١٣٢

الجش (قرية): ٧٧، ٨١، ٩٤

جعتون (قرية): ١٠٥

الجليل: ١٣، ١٥، ٢٤، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧١ - ٧٣، ١٠٢، ١٠٤، ١١٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٢، ١٥١، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٩، ٢١٤

- أنظر أيضاً: «إصبع الجليل»

جمعية الدرع الحمراء: ٨٧

الجمعية العامة للأمم المتحدة: ١، ١٤، ١٥، ٣١، ٤٠، ٤٣، ٥٤، ١١٥، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٤، ١٣٩ (الحاشية ١٥)، ١٦٠، ١٩٣

جنيف: ١٢، ٨٩، ١٢٣، ١٢٤

جنين: ٥٢

الجولان: ١٩٥

جوليات: ١٩، ٢١٢

«جيروزالم بوست» (صحيفة): ٤٩، ٢١٦

جيسوب، فيليب س.: ١٢٢، ١٢٩

الجيش الأردني: ٣٥

- أنظر أيضاً: الفيلق العربي

الجيش الإسرائيلي: ٢٨، ٢٩، ٤٠، ٤٧ (الحاشية ٤٩)، ٦٢، ٦٤، ٧٣، ٧٦، ٩٣-٩٦، ١١٢، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، ١٦١، ١٦٣، ١٧٢ - ١٧٥، ١٨١ - ١٨٣، ١٨٥، ١٨٨ - ١٩٠، ٢١٦

- أنظر أيضاً: استخبارات الجيش الإسرائيلي؛ تساهل

جيش الإنقاذ: ٢٣، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٦٩، ٩٣، ١٨٣، ١٨٤

الجيش البريطاني: ١٠٠

جيش التحرير العربي: أنظر: جيش الإنقاذ

الجيش السوري: ١٣١

الجيش المصري: ٤٠، ٤١، ٧٠، ٧١، ١٨٣

(ح)

«حداشوت» (صحيفة): ١٦٧ (الحاشية ٢١)

حديراه (مستعمرة): ١٠٨

حرفيش (قرية): ٧٧

حزان، يعقوب: ١٠٦، ١٤٧

الحزب التقدمي: ٩٥

الحزب الديني القومي: ٩٥

الحزب الشيوعي اليوغسلافي: ٧

الحزب الصهيوني الاشتراكي: أنظر: هشومير هتسعير (حزب)

الحسين (شريف مكة): ٣١

حسين (الملك): ٣١، ٣٢

الحسيني (عائلة): ٢٢ - ٢٤، ٣٠

الحسيني، الحاج أمين: ٢٤، ٣٠،

٣٤ـ٣٦، ٥٠، ١٣١، ١٧٤، ١٧٦
الحسيني، عبد القادر: ٦٠
الحسينية (قرية): ٥٧
حمامة (قرية): ٧٠
حواسة (قرية): ١٠٥
حولا (قرية/لبنان): ٨١
حيدر، عبد المجيد: ٤٠، ٤٣
حيفا: ٩، ٢٤، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٨، ٨٢، ٩١، ١٠٠، ١٠٥، ١١٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٦٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٥

(خ)

الخالدي، وليد: ١٥٩
الخصاص (قرية): ٧٤
خطة «دالت»: ٥٢، ٥٧ ـ ٥٩، ٦٢، ١٤٢ ـ ١٤٤، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢
الخليل: ٤١، ٦٨، ٧٠، ٧٥، ٧٨ (الحاشية ٢)، ٩٠، ١٩٠
خوري، فِرِدْ: ٢٠٠

(د)

دالاس، جون فوستر: ١٢٤
دالية الروحاء (قرية): ١٠١
الدانمارك: ١٥
دانين، عزرا: ٧٧ (الحاشية ٢)، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١٥٣
داود: ١٩، ٢١٢
دائرة اللاجئين (رام الله): ٧٨ (الحاشية ٢)
دايان، موشيه: ٤١، ٧٥
«الدراسات الشرق الأوسطية» (مجلة): ١٧١، ١٨٧
دريفوس (الضابط): ١
دمشق: ٥٢، ١٣١، ١٩٤
دو أزكاراتي، بابلو: ١٢٤
دو بواسنجيه، كلود: ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧
دو رينييه، جاك: ٨٣، ٨٥ ـ ٨٧، ٨٩
الدوايمة (قرية): ٧١، ٧٢، ٨١، ٩٢، ٩٣
دير القديس سمعان (القطمون): ٩١، ٩٢
دير ياسين (قرية): ٤٤، ٥٠، ٥٥، ٥٩، ٦١، ٧١، ٨١ ـ ٨٥، ٨٨ ـ ٩١، ٩٧ (الحاشية ٥)، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٢
ديفون، زياما: ١٣٦
ديغول (الجنرال): ٧

(ر)

رابين، يتسحاق: ٦٥، ٦٦، ١٤٤، ١٤٧، ١٨٢، ١٩٣، ٢١٧
رابينوفيتش، إيتمار: ١٩٣ ـ ١٩٩، ٢٠١ ـ ٢٠٣
رام الله: ٧٨ (الحاشية ٢)، ١٩٠

رامات هاكوفيش (مستعمرة): ١٠٥
راموت مناشي (مستعمرة): ١٠٠
الرفاعي، سمير: ٢٠٢
رفتن، يعقوف: ١٥١
الرملة: ٢٩، ٣٩، ٦٤ ـ ٦٦، ٧٥، ٩٢، ١٤٤، ١٤٧، ١٦٢، ١٦٣، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ٢١٤
رودس (جزيرة): ٤٣، ١٢٣
رودنسون، مكسيم: ١٩٩
روزفلت، فرانكلين: ٧
روزن، بنحاس: ٩٥
ـ أنظر أيضاً: روزنبلوت، فيليكس
روزنبلوت، فيليكس: ٩٥، ١٠٨
ـ أنظر أيضاً: روزن، بنحاس
روسيا: ٢، ٨٠ (الحاشية ٤٦)
ـ أنظر أيضاً: الاتحاد السوفياتي
روميما (قرية): ٥٦
الريحانية (قرية): ٧٧

(ز)

زاتيك (قاعدة عسكرية): ٢٨، ٢٠٦ (الحاشية ٤)
زخرون يوسف (حي/القدس): ٨٤
الزعيم، (العقيد) حسني: ١٣١، ١٣٢، ١٩٤ ـ ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٩ (الحاشية ٥١)، ٢١٣
زكرمان، يوآف: ١٠٥
زكريا (قرية): ٧٦، ١٥١
زوريخ: ٣٣، ١٦٤
زيسلينغ، أهارون: ٩٦، ١٠٦ ـ ١٠٨، ١٤٦، ١٤٧

(س)

السادات، أنور: ١٩٨
ساسون، إلياهو: ٣٤، ٣٦، ٤٠، ٤٣، ١٠٣، ١١٠، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٧، ١٩٧، ٢٠٢، ٢١٣
سالفين، حاييم: ٢٦
السامرة: ١٥، ١٠٤
ساندستروم، إميل: ٩ ـ ١٠
سايكس، كريستوفر: ١٠
ستالين، جوزف: ٨
سعسع (قرية): ٨١، ٩١، ٩٤
السعودية: ١٥٦، ١٩٦
ـ أنظر أيضاً: المملكة العربية السعودية
سعيد، إدوارد: ٢٠٤
سفران، نداف: ٢٠٠
سلوان: ٥٥
سليمان (الملك): ٣٣
السميرية (قرية): ١٠٥
السهل الساحلي: ٥٦، ٥٨، ٦٧، ٦٩، ٧٦، ١٠٥، ٢١٤
ـ أنظر أيضاً: الشارون
السوديت: ١١٤

سورية: ٢٨، ٤٩، ٦١، ٧٤، ٧٨ (الحاشية ٢)، ٩٩، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٢، ١٩٣ ـ ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٢

سورية الكبرى: ٣٤، ١٨٩، ١٩٧

سوليل بونيه (شركة): ٨٢

السويد: ١٢

سويسرا: ١٢٥

سيغف، توم: ٢١٢

سيلا، أبراهام: ١٨٦ ـ ١٩٢، ٢٠٥، ٢٠٨ (الحاشية ٤٠)، ٢١٠ (الحاشية ٦٩)

سيناء: ٤٧ (الحاشية ٤٩)، ٧٥

(ش)

شابيرا، حاييم موشيه: ٩٥، ٩٦

الشارون (سهل): ٥٥، ٥٦

ـ أنظر أيضاً: السهل الساحلي

شاريت، موشيه: ٤٤، ٧٤، ٧٦، ١١٥، ١٢٢، ١٢٨، ١٣١، ١٣٣، ١٣٧، ١٥١، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٧ (الحاشية ٤)

ـ أنظر أيضاً: شرتوك، موشيه

شتيرن (عصابة): ٥، ٨٣ ـ ٨٥، ٨٨

شرتوك، موشيه: ٣٢، ٣٤، ٤٤، ٩٥، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٨، ١٠٩

ـ أنظر أيضاً: شاريت، موشيه

الشرق الأدنى: ٨، ١٦٥، ١٩٦

الشرق الأوسط: ٣٢، ٣٥، ٥١، ١٣٢، ١٣٥، ١٤١، ١٤٦، ١٨٤، ١٩٧، ١٩٩، ٢١١

شكولنيك، ليفي: ١٠١

ـ أنظر أيضاً: إشكول، ليفي

شلايم، آفي: ٢٧، ٣١، ٣٣ ـ ٤٢، ٤٤، ٤٦ (الحاشية ٤٨)، ٧٨ (الحاشية ٢)، ١٣٦، ١٨٦، ١٩١ ـ ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٩ (الحاشية ٥١)، ٢١٢

شلتيئيل، دافيد: ١٦٢

شليختمان، جوزف: ١١٦

شمعون، كميل: ١٥

شمعوني، يعقوب: ٧٢، ١٠٩، ١١٠

الشوفاني، سمعان: ٩٣

الشونة (قصر): ٤٣، ٤٤

الشيخ بدر (قرية): ٥٦

الشيخ جراح (حي/القدس): ١٩٠

شيخ عقبي: ٦٩

شيطريت، بيخور: ٧٣، ١٠٧ ـ ١٠٩، ١٤٧، ١٤٩

شيلر (معسكر): ٨٤

شيلواح، روبين: ١٣٣، ١٣٤

(ص)

صبارين (قرية): ١٠٥

صفد: ٢٤، ٦١، ١٦٢، ١٧٧، ١٨٥

صفصاف (قرية): ٨١، ٩٤

صفوت باشا، إسماعيل: ٢١

صلحة (قرية): ٨١، ٩٥

الصليب الأحمر: ٨٧

ـ أنظر أيضاً: اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الصندوق القومي اليهودي: ٩٩ ـ ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٨ (الحاشية ٥)، ١٤٧، ١٥١

صهيون (تلة): ١

(ض)

الضفة الغربية: ٢٠، ٣٨، ٤١، ٤٣، ٦٩، ١١٠، ١١١، ١١٥، ١٢١، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٨٧، ١٨٩، ٢١٧

(ط)

طبرية: ٢٤، ٥٥، ٦٠، ٨٢، ١٥١، ١٦٢، ١٨٤

ـ أنظر أيضاً: بحيرة طبرية

طروادة: ١٠

«طريق بورما»: ١٩٠

طوبي، توفيق: ١٤٩

طولكرم: ٥٢

الطيّبة (قرية): ٥٦

طيفت، شبتاي: ١٧١ ـ ١٨٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢١٠ (الحاشية ٦٩)، ٢١٧

(ع)

عبد الله (الملك): ١٩، ٣١ ـ ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٥١، ٧٦، ٩٧ (الحاشية ٥)، ١٢١، ١٢٥، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٩ ـ ١٩٢، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢١٢

عتسيوني (لواء): ٥٨

العراق: ٢٨، ٣٠، ٧٨ (الحاشية ٢)، ٩٩، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١٢٩، ١٩٧

عراق المنشية (قرية): ٧٤

عرب الغوارنة: ٦٩

عزام باشا، عبد الرحمن: ٥١

عسقلان: ٧٠، ٧٥، ٧٦، ١٥١

ـ أنظر أيضاً: المجدل

عصبة التحرر الوطني: ١١، ٢٤

العظم، خالد: ٢٠٣

عفيرا، يتسحاق: ٦٧

عكا: ١٥، ٦١، ١٠٥، ١١٧، ١٥٢، ١٧٦، ١٧٧

العلمانية (قرية): ٥٧

العلمي، موسى: ٢٤

عمّان: ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٤٣، ١٣١

العمري، محمد عدي: ٥١

عملية بن ـ عامي: ٦١

عملية حيرام: ٧١ ـ ٧٣، ٩٤، ٩٥،

١١١، ١٧٨، ١٨١
عملية داني: ٢٨، ٦٥، ٧٠
عملية ديكل: ٦٧
عملية شيكمونا: ١٤٩
عملية الضربات العشر: ٧٠
- أنظر أيضاً: عملية يوآف
عملية ميتسفا براك: ٦٢
عملية نحشون: ٥٧، ٥٩، ٨١
عملية يفتاح: ٦١، ٧٠
عملية يوآف: ٧٠، ٧٢، ٩٥، ١١١، ١٧٨، ١٨٣
- أنظر أيضاً: عملية الضربات العشر
عمير (الميجر): ١٤٩
عيلبون (قرية): ٨١، ٩٣ _ ٩٥
عين غزال (قرية): ٦٨
- أنظر أيضاً: «المثلث الصغير».
عين هحوريش (مستعمرة): ٩٧

(غ)

غاليلي، يسرائيل: ٢٠، ٩٣ _ ٩٥، ١٠١، ١٧٥
غباي، روني: ١٩٩
غدناع (كتائب الشبيبة): ٢٢
غروميكو، أندريه: ٦، ٢٠٦ (الحاشية ٤)
غزة (قطاع): ١٥، ٥٨، ٦٨ _ ٧١، ٧٥، ٧٨ (الحاشية ٢)؛ ١١٠، ١١١، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣، ٢١٢، ٢١٧
غفعات شاؤول (مستعمرة): ٨٤، ٨٥
غفعاتي (لواء): ٥٨، ٦٧، ٦٨، ٩٧
غلوب، (الجنرال) جون: ٣٧
- أنظر أيضاً: غلوب باشا
غلوب باشا: ٢٦، ١٩٠
- أنظر أيضاً: غلوب، (الجنرال) جون
غليوم (الإمبراطور): ٢
غواتيمالا: ١٢
غولاني (لواء): ٥٨، ٦٠، ٦٧، ٦٨، ٩٣
غيشر (مستعمرة): ٣٧

(ف)

فاروق (الملك): ٤٠
فاشيتز، يوسف: ١٤٨
الفالوجة (قرية): ٧٤، ٧٥
فايتس، يوسف: ٥٧، ٧٥، ٧٧ (الحاشية ٢)، ٩٩ _ ١١١، ١١٣، ١١٦ _ ١١٨ (الحاشية ٦)، ١١٩ (الحاشية ١١)، ١٢١، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠ _ ١٥٣، ١٧٨ _ ١٨٠
«فايرستون» (شركة): ١٤
«الفتوة» (منظمة): ٢٢
فجّة (قرية): ١٠٥، ١٨٠
الفراضية (قرية): ٩٣

فرنسا: ١٤، ٥٨، ٧٩ (الحاشية ٢٧)
فريتاون: ١٤
الفريديس (قرية): ٦٩
فلابان، سيمحا: ٢٠، ٢٤، ٥١، ٥٤، ٥٥، ٦٥، ٦٦، ٩١، ٩٧ (الحاشية ٥)، ١٦٠ _ ١٦٥
«فلسطين» (صحيفة): ١٥
فنكلشتاين، نورمان ج.: ١٤٢
فوكس _ سترانجوايز، فيفيان: ٢٠
الفوهرر: ٣٠
- أنظر أيضاً: هتلر
فيشي (قوات): ١٩٦
فيصل (الملك): ٣٢
فيلبي، جون: ١٥٦
الفيلق العربي: ٢٠، ٢٥، ٢٧، ٣١، ٣٥، ٣٧ _ ٤١، ٥٦، ٦٢، ٦٧، ١٧٤، ١٨٧ _ ١٩٠، ٢٠٨ (الحاشية ٤٠)، ٢١٢
- أنظر أيضاً: الجيش الأردني
فيليبسكي، مئير: ٨٣
- أنظر أيضاً: بعيل، مئير
الفيليبين: ١٥

(ق)

القاهرة: ١٣١
القاوقجي، فوزي: ٢٣، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٥٩، ٧١، ٩٠، ١٨٣، ١٨٤
قبرص: ٩، ٢٦
القدس: ١، ١٢، ١٣، ١٥، ٢٣ _ ٢٥، ٣١، ٣٧ _ ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٥٢، ٥٤ _ ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٤، ٦٩، ٧٦، ٧٨ (الحاشية ٢)، ٨١، ٨٢، ٨٤ _ ٩٠، ٩٩، ١١١، ١٢٢ _ ١٢٤، ١٢٦، ١٣٠، ١٣١، ١٣٧، ١٣٩ (الحاشية ١٥)، ١٤٣، ١٦٢، ١٩٠
القدس الغربية: ٥٦
القسطل (قرية): ٦٠، ٨٣
القطمون (قرية): ٥٦، ٩١
قمة كامب ديفيد: ٢١٧
- أنظر أيضاً: اتفاقيات كامب ديفيد
قناة السويس: ٩٠
القوقاز: ٨٠ (الحاشية ٤٦)
القيادة العربية العليا: ٥٠
قيرة وقامون (قرية): ١٠١
قيسارية: ٥٧
قيطية (قرية): ٧٤

(ك)

الكابري (قرية): ٦٢
كابلان، أليعيزر: ١٠٥، ١٠٨، ١١٠
كابلان، شبتاي: ٩٢
كار، إدوارد هـ.: ٢٠٥
كارش، إفرايم: ٢٠٤، ٢٠٥
كراد الغنامة (قرية): ٥٧

كرمل، موشيه: ٦٢، ١٨٠، ١٨١
كرملي (لواء): ٥٨، ٦٨، ٩١
الكرملين: ٨
كرياتي (لواء): ٥٨
كفار عتسيون (مستعمرة): ٣٧، ٨٩، ١٨٧
كفار فيتكين (مستعمرة): ٧٩ (الحاشية ٢٧)
كفر عنان (قرية): ٩٣
كندا: ١٢
الكنيست: ٤٢، ٥٠، ١٣٩ (الحاشية ١٥)، ١٧٤، ١٧٧
- أنظر أيضاً: مجلس الشعب
كوفخة (قرية): ٦٩
كوفنر، آبا: ٩٧
كولنز، لاري: ٢٦
«كومنتري» (مجلة): ٢٠١
الكومنفورم: ٧
كوهين، أهارون: ١٠٩، ١٤٥، ١٧٢، ١٧٣
الكيبوتس القطري (حركة): ١٠٦
كيدرون، بيرتز: ١٤٤
كير، مالكوم: ٢٠٠
كيش، (الكولونيل) فريدريك: ٣٢
كيلس (في بولونيا): ٤
كيلي، جيمس: ١٩٤، ١٩٦
كيمحي، جون: ٢١، ٢٥، ٢٨
كيمحي، دافيد: ٢١، ٢٥، ٢٨

(ل)

لابيار، دومينيك: ٢٦
لاسكوف، حاييم: ١٤٨
لاكور، والتر: ١٩٩
لبنان: ٢٨، ٣٥، ٦٢، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٧٧، ٧٨ (الحاشية ٢)، ٨١، ١١١، ١٢٣، ١٣١، ١٩٦، ١٩٧
لجنة بيل: ٣٣، ٩٩، ١٧٧
لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين: ١٢٣ - ١٢٥، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ٢١٣
اللجنة الدولية للصليب الأحمر: ٨٣
- أنظر أيضاً: الصليب الأحمر
لجنة فلسطين (في جامعة الدول العربية): ١٢٤
اللد: ٢٩، ٣٩، ٦٤ - ٦٧، ٨١، ٩٢، ١٤٤، ١٤٧، ١٦٢، ١٦٣، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ٢١٤
اللطرون: ٣٩، ١٨٧
لفتا (قرية): ٥٦
لندن: ٢، ٣، ٥، ٨، ١١، ١٤، ١٦ (الحاشية ٩)، ٣١ - ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ١٢٢، ١٥٦، ١٨٧، ١٨٩
لورنس، هنري: ١٢١
لوزان: ٧٧، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٠ -

١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٩٤، ٢٠٠
- أنظر أيضاً: مؤتمر لوزان
لوند، روشر: ٢١
ليبيريا: ١٤
ليحي (منظمة): ١٣، ٢٥، ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٦٣، ٦٤، ٨١، ٨٢، ٩٣، ١٢١، ١٦٣، ١٧٣، ٢١٤
ليفشيتس، زالمان: ٧٧ (الحاشية ٢)، ١١٠
ليفي، شبتاي: ١٤٩

(م)

مارشاك، بني: ٩٦
مارشال، جورج: ٣٠، ٤١، ١٢٣
- أنظر أيضاً: مشروع مارشال
ماركو، ليلي: ٧
ماكغي، جورج: ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٩٧
مانهاتن (في نيويورك): ٢٠٤
مانويلسكي، ديمتري: ٢٠٦ (الحاشية ٤)
مايسكي، إيفان: ١٥٦
مبام (حزب): ٢٠، ٢٤، ٥٤، ٦٤، ٦٦، ٧٤، ٩٢-٩٦، ١٠٦-١٠٩، ١٤٤، ١٤٦-١٤٨، ١٥١، ١٥٢، ١٦١، ١٦٤، ١٧٢، ١٧٣
مباي (حزب): ١٠٩، ١٢٤، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٥١، ١٥٨
«المثلث الصغير»: ٦٨، ٧٧
- أنظر أيضاً: إجزم؛ جبع؛ عين غزال
مجد الكروم (قرية): ٨١
المجدل: ٧٠، ٧٥، ٧٦، ١٥١، ١٦٢
- أنظر أيضاً: عسقلان
«مجلة الدراسات الفلسطينية» (*JPS*): ١٥٥
مجلس الأمن: ٢٠٦ (الحاشية ٤)، ٢٠٧ (الحاشية ٤)
مجلس الشعب: ١٤٤، ١٥٢
- أنظر أيضاً: الكنيست
محانيه يهودا (حي/القدس): ٨٤
المحرّقة (قرية): ٦٩
مرج ابن عامر: ١٠٥
مرحافيا (مستعمرة): ٨٤
المسجد الأقصى: ٤٣
مسكة (قرية): ١٠٥، ١٨٠
مشروع برنادوت: ١٨٧، ١٨٩
- أنظر أيضاً: برنادوت، الكونت فولك
مشروع مارشال: ٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٥
- أنظر أيضاً: مارشال، جورج
مشروع موريسون - غرادي: ٦
مشمار هعيمك (مستعمرة): ٥٩، ١٤٨
مصالحه، نور الدين: ٩٩، ٢٠٦

(الحاشية ٣)، ٢١٢
مصر: ٢٨، ٣١، ٧٤، ٧٨ (الحاشية ٢)، ١٢٣، ١٣١، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧ _ ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٢
المصرارة (حي/القدس): ١٩٠
معليا (قرية): ٧٣، ٧٧
مغدل (مستعمرة): ١٠٥
المغر (قرية): ٩٣، ١٠٥، ١٨٠
المفتي: أنظر: الحسيني، الحاج أمين
مفتي القدس: أنظر: الحسيني، الحاج أمين
الملقي، فوزي: ١٣١
الملك داود (فندق/القدس): ٥، ٦
مملكة داود: ٣٣
المملكة الأردنية الهاشمية: ٣٠
_ أنظر أيضاً: الأردن
المملكة العربية السعودية: ٣٠
_ أنظر أيضاً: السعودية
المملكة المتحدة: ٥، ٤٦ (الحاشية ٤٩)
_ أنظر أيضاً: إنكلترا؛ بريطانيا
المنشية (قرية): ١٠٥
المنصورة (قرية): ٧٣
منصورة الخيط (قرية): ٥٧
منظمة التحرير الفلسطينية: ٢١٧
المنظمة الدولية للاجئين: ١٢٨
مؤتمر بلتمور (١٩٤٢): ٥
المؤتمر الرابع للحركة الصهيونية (١٩٠٤): ٢
المؤتمر الصهيوني العشرون (١٩٣٧): ٣٣، ١٥٦
مؤتمر لوزان (١٩٤٩): ١٢١، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٥ _ ١٣٧، ١٩٤، ٢٠٠، ٢١٣
مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت): ٢١١
موريس، بِني: ١٩، ٢١ _ ٢٣، ٢٨، ٢٩، ٤٩ _ ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٦ _ ٥٩، ٦١ _ ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٨ _ ٧٣، ٧٥ _ ٧٧، ٨١، ٩٢ _ ٩٥، ٩٩ _ ١٠٢، ١٠٤، ١٠٧ _ ١٠٩، ١١٢، ١١٧، ١١٨ (الحاشية ٦)، ١١٩ (الحاشية ١١)، ١٤١ _ ١٤٤، ١٤٩ _ ١٥٩، ١٧١ _ ١٨٦، ١٩٣، ٢٠٥، ٢٠٦ (الحاشية ٣)، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦
الموساد: ٤
موسكو: ٧، ٨، ٢٠٦ (الحاشية ٤)
مئاه شعاريم (حي/القدس): ١٩٠
مئير، غولدا: ٣١، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٥٨، ١٢٥، ١٨٧، ١٩٠ _ ١٩٢، ٢٠٥، ٢١٢
ميد، ستيفن: ١٩٦
ميناء «بور دو بوك»: ١٠
ميناء طرابلس (في لبنان): ١٩٦
ميونيخ: ٤٢

(ن)

نابلس: ٧٨ (الحاشية ٢)
الناصرة: ٥٨، ٦٤، ٦٧، ٩٩، ١٤٨، ١٨١
نافي، إيال: ٢١٦
نتانيا (مستعمرة): ٦٢
«النجادة» (منظمة): ٢٢
النشاشيبي (عائلة): ٣٠
النقب: ١٥، ٢٥، ٣٩ _ ٤١، ٤٦ (الحاشية ٤٨)، ٥٤، ٦٤، ٦٩ _ ٧١، ٧٤، ٧٥، ١١٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٢، ١٨٩، ٢١٤
النمسا: ١٢
نهاريا (مستعمرة): ١٠٥
النهر (قرية): ٦٢
نهر الأردن: ٣٦، ٥٧، ٦٢، ٩٩، ١٨٩، ١٩٤
نهرايم (مستعمرة): ٣٢، ٣٦، ٣٨
نوتردام (حي/القدس): ١٩٠
نورا (الباخرة): ٢٢
«نيو آوتلوك» (مجلة): ٢٠
نيويورك: ١، ٥، ١٤، ٣٦
«نيويورك تايمز» (صحيفة): ١٤٤، ١٨٢

(هـ)

«هآرتس» (صحيفة): ١٥٥، ٢٠١
الهاشمي، طه: ١٢٤
الهاغاناه: ٥، ٩، ٢٠، ٢٢ _ ٢٩، ٥٢ _ ٥٤، ٥٦ _ ٦٢، ٨١ _ ٨٣، ٨٥، ٨٩، ٩١، ٩٣، ١٠٠ _ ١٠٢، ١١٨ (الحاشية ٦)، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٢، ١٦١ _ ١٦٣، ١٧٣، ١٧٥ _ ١٧٧، ١٨٠، ١٨٣ _ ١٨٥، ١٩٠
_ أنظر أيضاً: استخبارات الهاغاناه
هامبورغ: ١٠
هتلر: ٣، ٤، ٣٣، ١٦٤
_ أنظر أيضاً: الفوهرر
هرئيل (لواء): ٥٨
الهستدروت: ٨٢
هشومير هتسعير (حزب): ٥٩، ٦٦، ١٤٥، ١٤٧، ١٧٣
«همشمار» (صحيفة): ١٤٨
الهند: ١٢
هنيغف (لواء): ٥٨، ٦٧، ٦٨
الهواري، محمد نمر: ٢٢، ٧٨ (الحاشية ٢)، ١٣١
هوروفيتس، دافيد: ١١٠
هولندا: ١٢
هيئة الإذاعة البريطانية: ٥١، ٢١٣
الهيئة العربية العليا: ١٠، ١١، ١٣، ٢٤، ٣٥، ٣٦، ٥٠، ٥٢، ٦٣، ٧١، ١٢٣، ١٧٦
هيرتسل، تيودور: ١، ٢

(و)

وادي بيسان: ٥٧، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥
وادي الصليب (حي/ حيفا): ١٤٨
وادي النسناس (حي/ حيفا): ١٤٨
وارفيلد (الباخرة): ٩
- أنظر أيضاً: إكسودس
واشنطن: ٧، ١٦ (الحاشية ٩)، ٣٧، ٥٧، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٥٥، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٧
وايزمن، حاييم: ٢، ١٩، ٣٢، ٣٣، ١٥٦، ١٦٠، ١٦٥
وكالة الاستخبارات الأميركية: ١٩٦، ٢٠٩ (الحاشية ٥١)
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: أنظر: الأونروا
الوكالة اليهودية: ٥، ٦، ١٠، ١١، ١٣، ١٩، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٥٨، ٦٠، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩٧ (الحاشية ٥)، ١٠٥، ١٤٢، ١٥٤ - ١٥٦، ١٦٠، ١٦٣، ١٨٧، ١٩٢، ٢٠٥
الولايات المتحدة الأميركية: ١، ٢، ٤، ٧، ٢٠، ٢٩، ٣٠، ٥٨، ٧٦، ٧٧، ١٢٢، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٨٩، ١٩٤، ١٩٦، ٢١٢
- أنظر أيضاً: أميركا
ووف، يعقوب: ٨٤

(ي)

يادين، يغئيل: ٢٩، ١١١، ١٧٥
يافا: ١٤، ٥٥، ٥٦، ٦١، ١١٧، ١٤٤، ١٥٣، ١٦٢، ١٧١، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٥
يالسين، حسين جاهد: ١٢٤
يبنة (قرية): ٦٨
يتسحاقي، أرييه: ٩١، ١٨٢
«يديعوت أحرونوت» (صحيفة): ٨٣، ٨٤، ٩١
يعري، مثير: ٦٦، ٩٥، ١٠٦
يفتاح (لواء): ٥٨
يوغسلافيا: ١٢
يوكنعام (مستعمرة): ١٠١
اليونان: ٧

الكتاب

يلخص هذا الكتاب حصيلة الأبحاث الحديثة للمؤرخين الجدد
في إسرائيل، أمثال بنِي موريس وآفي شلايم
وإيلان بابه، الذين أخذوا بدحض المقولة الصهيونية
الرسمية لولادة دولة إسرائيل.
ويلقي الكاتب دومينيك ڤيدال الضوء على
«خطيئة إسرائيل الأصلية» من خلال
معالجة السجال القائم في إسرائيل
بشأن حركة «ما بعد الصهيونية».

المؤلف

دومينيك ڤيدال صحافي يعمل في الدورية الشهرية
Le Monde diplomatique، وهو مؤلف
عدة كتب عن الشرق الأوسط.


ISBN 9953-90018-3
9789953900186

$ 7.00